مجلة العلوم الاجتماعية

العددان 24/23 – أيلول 2022

2022

CRSS-UL
مركز الأبحاث - معهد العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية

الجامعة اللبنانية
معهد العلوم الإجتماعية

الجامعة اللبنانية
UNIVERSITE LIBANAISE

مجلة العلوم الاجتماعيّة

مجلة دورية متخصصة ومحكمة تصدر عن مركز الأبحاث
في معهد العلوم الاجتماعّية في الجامعة اللبنانية

المشرف/ة العام/ة: مارلين حيدر نجار– عميدة معهد العلوم الاجتماعّية
رئيس تحرير هذا العدد: أ. د. حسين أبورضا – رئيس مركز الأبحاث
مديرة تحرير هذا العدد: أ. د. مها كيال– رئيسة سابقة لمركز الأبحاث

الهيئة الاستشارية للمجلة: أ. د. رجاء مكي، أ. د. حسين رحال، أ. د. ندى الطويل، أ. د. لبنى طربيه، أ. د. شوقي عطيه، أ.د. هيفا سلام.

تنسيق فني: أ.د. مها كيال – أ.د. شوقي عطيه

العنوان: بيروت– مستديرة الطيونه، سنتر Céline، بناية كالوت، الطابق الرابع
بريد الكتروني: dss@ul.edu.lb

2022

جميع حقوق الطبع محفوظة
ISSN: 2664 – 0 21 X

الفهرس

كلمات افتتاحية 1

استراتيجيات الأمن الاجتماعي: قراءة في الواقع اللبناني 6

مارلين حيدر نجار

تداعيات الانهيار الاقتصادي على موازنة الأسرة وسبل حمايتها: حالة لبنان 28

أيمن عمر

الشابات اللبنانيات في زمن الأزمات الاقتصادية المركبة والكارثة الوبائية كوفيد-19: تحديات تولّد الفرص 56

رجاء الغصيني – مفيدة حكيم

المقدس بين الديني والسوسيولوجي: زيارة أربعين الإمام الحسين (قراءة سوسيو – أنثروبولوجية) 89

حسين أبورضا – ندى الطويل

المرأة والعمل السياسي في لبنان: حقوق، امكانيات ومعوقات (1942-2022) 135

مها كيال – لبنى طربيه

Le Mariage Précoce Dans Le Contexte Libanais 174

Christiance Saliba

سرطان الثدي والهوية الأنثوية (مقاربة أنثروبولوجية) 206

سوسان جرجس

Non Pas Pour Défendre La Pnl, Mais 227

Maguy Saad

2022 : Elections Législatives Entre Changement Et Reproduction 253

Houaida Slaibi

L’impact Des Crises Multiples Au Liban Sur La Décision De La Migration Des Jeunes Universitaires (18-29 Ans) 276
Suzanne Menhem & Aline Abi Nakhlé

310 نقاط مفتاحية اثنوجرافية مختارة من كتاب "حالة الانتشار: استكشافات اثنوجرافية للبنانيّين في العالم"
غسان الحاج ترجمة: مها كيال، لبنى طربيه

أبحاث طلاب دكتوراه

L’engagement Et L’implication Des Fonctionnaires Du Secteur Public Libanais Vus Par Les Gestionnaires : Etude Qualitative 337
Ghina Basbous sous la direction du Professeur Edmond Chidiac

قراءات في اصدارات حديثة
363

364 مشروع تطوير واجهة بيروت البحرية: بين الانماء المطلوب وذاكرة المكان المفقود" (دراسة ميدانية لكورنيش عين المريسه)
نزيه الخياط وهيفاء سلام (تقديم: مأمون طربيه)

370 مباحث سوسيولوجية: ديالكتيك المنهج– والممارسة
فؤاد خليل (تقديم: مها كيال)

374 حمل نفسه ورحل (رواية سوسيولوجية)
عاطف عطيه (تقديم شوقي عطيه)

كلمة الافتتاحيّة

عميدة معهد العلوم الاجتماعيّة

مارلين حيدر نجار

تأسس معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، ليكون صرحاً أكاديمياً فعالاً في نتاج البحث العلمي، ضمن كافة ميادين العلوم الاجتماعية، التي يسعى المعهد، وبشكل مستدام، لمواكبة تطوّراتها العلمية والبحثية محلياً، عربياً وعالمياً. فالبحث هو مرادف لرسالة معهدنا، وأحد أهم أهدافه: الاضاءة على معضلات المجتمع اللبناني، المعاشة والمترقبة، وذلك بهدف التنبه لها، ودراستها، ووضع الطروحات لبلورتها والخطط لمعالجتها.

إن هذه التوجهات الاستراتيجية للمعهد، دفعتنا كإداريين/ أكاديميين، في المُضي قُدمًا، والاصرار على متابعة اصدار مركز الأبحاث في المعهد، مجلة العلوم الاجتماعية المتخصصة والمحكمة – وذلك بالرغم من كل الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان عمومًا وجامعتنا الوطنية تحديدًا. فنحن نرى في ذلك تحقيقًا لدور المعهد الريادي، من خلال تطبيق المعرفة السوسيولوجية في الأبحاث الاجتماعية، التي تنتج فيه. خصوصا، وأنه ما زال ينعم بمساندة العديد من أساتذته الحاليين، وحتى المتقاعدين، الذين يحملون الولاء في نفوسهم، ويهمهم نجاح المعهد واستمراريته، فالكل، ما زال يلبي النداء، ولا يتوانَى عن تقديم المشورة والجهد البنّاء، ومن بينهم د. مها كيّال، رئيسة مركز الابحاث السابقة، ومديرة تحرير العدد الحالي.

إن الظروف الحالية القاهرة التي يمر بها لبنان، قد أدت إلى التأخر الزمني في اصدار هذه النسخة، لمجلة المعهد، التي تحمل في طياتها العددين "الثالث والعشرين، والرابع والعشرين"، لكنها لم تثنينا عن مواصلة العهد، والتأكيد على ضرورة الاستمرارية، والبقاء ملتزمين بمهامنا البحثية، التي وجد المعهد لأجلها. ولقد حاولنا جاهدين ان نلبي التنوع التخصصي الذي يهتم بتدريسه معهد العلوم

الاجتماعية، بمعنى أن مروحة المواضيع التي جرى تناولها في هذين العددين المدمجين، تطال الاقتصاد، الأنثروبولوجيا، السوسيولوجيا بتنوعاتها الاجتماعية: السياسية، والاقتصادية، والنفسية، والثقافية (لا سيما منها موضوعي المرأة والشعائر الدينية).

امّا الجديد في هذا الاصدار، كما تلاحظون، فهو مباشرة نشر أبحاث لطلاب الدكتوراه. فلقد قرر القيمون العلميون عن المجلة احتضان طلاب الدكتوراه، لا سيما الأكفاء منهم، لمساندتهم في نشر مقالاتهم، المتابعة والمراقبة من أستاذهم المشرف، والمتوافقة مع المعايير العلمية والفنية لمجلة المعهد، وذلك بهدف تخفيف بعض العناء الذي يواكب عملية النشر في مجلات علمية موثوقة، وبهدف الاطلاع على الجديد في البحث الأكاديمي الحالي الخاص بالعلوم الاجتماعية؛ ونحن نتابع حكماً بعض الاصدارات المحلية والعالمية الجديدة لنكتب عنها لتصل لأوسع شريحة ممكنة من القراء المهتمين بمواضيعها.

كلمة أخيرة نقولها في أن طموحنا يتجسّد في العمل المستدام لتقدّم هذه المجلة، لتصبح من ضمن مجموعة قوائم المجلات المحكمة في scopus أو ما يوازيها، وهذا يتطلب منا طبعًا، المثابرة في دعم ترقية المستوى العلمي والمعرفي الجديد الهادف، وفي السعي الدائم لنشر الأبحاث الرصينة.

كلمة رئيس مركز الأبحاث

حسين أبورضا

يطمح مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، وعبر مجلته العلمية، التركيز على أهمية العمل المعرفي بدلاً عن الأيديولوجيا والخلفيّات النظرية المشحونة التي تدور في المجال العام كما يشير إليه عالم الاجتماع **يورغن هابرمس**. وكذلك فهم الواقع المجتمعي الخاص داخل البنية الاجتماعية اللبنانية ضمن صفائحها التكتونية المتحركة والمولّدة لكثير من الظواهر الاجتماعية المعقّدة. وهذ الفهم يتكئ على أساس علمي من الأدوات المنهجية العلمية وضمن الاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة.

تشكل مجلتنا في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، بناءً على ما تقدم، مساراً معرفياً متواصلاً مبنياً على قراءة وتحليل حقلي ضمن مسار طويل من البحث والتحليل والتجريب، بهدف انتاج سوسيولوجيا علمية مرتبطة بخصوصية مجتمعاتنا العربية عموماً ومجتمعنا اللبناني على وجه خاص، دونما اغفال حكماً لكل جديد عالمياً في الفكر الاجتماعي والتأمل الفلسفي والأبستمولوجيا في القضايا الكبرى للوجود الإنساني.

إن هذا التوجه في البحث يأتي بناءً على رسالة معهد العلوم الاجتماعية ومركز الأبحاث ضمنه بهدف تحقيق انفتاح أكاديمي وخبراتي، غايته خدمة السياسات الوطنية من منطلق علمي مبني على استشراف التحولات المجتمعية وقراءتها وفق منظور تنموي مستدام؛ أما غاياته فتتجسد في إعداد طاقات بشرية متخصصة، تمتلك خبرات التفاعل مع متطلبات محيطها في كافة ميادين العلوم الاجتماعية.

كلنا مدرك اليوم أن المشكلات الكبرى والصغرى التي تعاني منها المجتمعات كافة؛ على مستوى واقعها الموضوعي وعلى مستوى رؤيتها الفكرية والأيديولوجية، هي التي تسببت عالمياً في توجيه النقد العلمي الممتزج بالسياسي والاجتماعي والثقافي إلى هندسات الإصلاح التربوية والبحثية التي أصبحت عاجزة عن إدراك الظواهر المعاشة راهناً. إن هذه المحاولات البحثية الجادة لا تمثل نوعًا

من اليوتوبيا، بل هي تزيد من همومنا التربوية والبحثية التي لا بد من أن تلح على باحثينا العرب والمحليين على المضي في هذا المسار التطوري لإنتاجاتنا البحثية كي تصبح أكثر قدرة على استنباط مشاكل مجتمعاتنا الراهنة لمعالجتها ضمن السياق العلمي الدقيق. مسألة بتنا ندركها بعمق، ولذا جاء اختيارنا لأبحاث عددي المجلة الحاليين 23–24 من هذا المنظور.

لقد طالت الأوراق البحثية، المنشورة ضمن العددين المدموجين 23–24 لهذه السنة لأسباب لوجستية خاصة بظروف لبنان الراهنة، موضوعات وأبحاثاً عديدة انطلقت من الواقع اللبناني المأزوم بأزمات اقتصادية حادة نتيجة تراكم السلبيات السياسية للنظام والدولة منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتأثيرات النزاعات والصراعات الإقليمية والدولية على الواقع اللبناني، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كورونا المتعددة، الأمر الذي سلط الضوء على مشاكل اجتماعية شكلت ظواهر متعددة على مستوى الأسرة وموزانتها، الزواج المبكر والصراع الجندري اللبناني، التحديات الجديدة للعنصر الشبابي في ظل جائحة كورونا، واقع المرأة اللبنانية ودورها في اللعبة السياسية الداخلية، الهجرة اللبنانية الثالثة للشباب اللبناني، دراسات في الأنثروبولوجيا الدينية والسياسية والطبية، دراسة حول البرمجة اللغوية العصبية "Programmation Neuro Linguistique" ودورها في تحسين حياة الناس. وكذلك دراسة ميدانية في توسيع مجال المعرفة في إدارة الموارد البشرية في القطاع العام اللبناني، وكذلك مقالة من كتاب للدكتور غسان الحاج بعنوان " حالة الانتشار: استكشافات اثنوجرافية للبنانيين في العالم، Ethnographic Explorations of The Lebanese in The World الصادر عن جامعة شيكاغو، 2021. بالإضافة إلى قراءة في كتاب "مشروع تطوير واجهة بيروت البحرية" دراسة سوسيولوجية ميدانية، للمؤلفين الدكتورة هيفاء سلام والدكتور نزيه خياط، الصادر عن دار العلوم العربية، بيروت، 2021. وكتاب مباحث سوسيولوجية ديالكتيك المنهج والممارسة تأليف الدكتور فواد خليل، الصادر عن دار التنوير، بيروت، 2019.

فبالرغم من وضع لبنان الراهن، وجامعته الوطنية الرائدة، التي تأن حالياً تحت وطأة الاهمال السياسي للطبقة السياسية الحاكمة، على مستوى كادرها التعليمي وطاقمها الوظيفي ووضع طلابها الصعب، فقد تم إخراج هذين العددين بجهود جبارة من عمادة المعهد ومركز الأبحاث والباحثين المتميزين، فكل الشكر للجنود المجهولين والمعلومين من مناضلي العلم والمعرفة والثقافة.

من هنا، يرحب مركز الأبحاث وإدارة المجلة بجميع الأبحاث والمقالات القائمة على الرؤيا العلمية والموضوعية من قبل أصحاب الاختصاص من الباحثين والمفكرين والكتاب ودكاترة المعهد الموقرين.

وأخيراً لا بد من شكر مديرة التحرير د. مها كيال التي واكبت المجلة في جميع تفصيلاتها وأخرجتها ضمن سياقها الحالي.

المقال الأول

استراتيجيات الأمن الاجتماعي

قراءة في الواقع اللبناني

مارلين حيدر نجار

عميدة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية. استاذة جامعية وباحثة.

قدمت هذه الورقة ضمن ورشة تفكير ونقاش بعنوان: نحو استراتيجية أمن وطني لبناني. مركز تموز: جبيل القديمة 15- 16 نيسان 2022.

"لا توجد منظمة ضمان اجتماعي قابلة للحياة إذا كانت لا تتوافق مع التقاليد الوطنية، وإذا كانت لا تتوافق مع الظروف النفسية والاقتصادية للبلد".

بيار لاروك (Laroque, 1945)

ملخص

أقرّت منظمة العمل الدولية في تقريرها العالمي الأول (تشرين الثاني/ نوفمبر 2010)، أنه بالرغم من الدور الأساسي الذي يلعبه الأمن الاجتماعي، لا سيما في زمن الأزمات، إلا أن تطبيقه لا يزال غائباً في عدد كبير من مناطق العالم.

تحاول هذه الورقة البحثية، بناءً على ما تقدم، تسليط الضوء على أبرز أهداف ومقومات الأمن الاجتماعي، الذي يعتبر الركيزة الأساسية في بناء المجتمعات الحديثة وعاملاً أساسياً في حمايتها والمسار الآمن إلى رقيّها وتقدمها؛ ولتذكرنا بتاريخية الأمن الاجتماعي وفق الصكوك الدولية. وتتطرق هذه الورقة البحثية أيضاً إلى مقاربة الواقع اللبناني وإبراز حدود سياساته في تأمين الحماية الاجتماعية، وذلك من خلال قراءة (نقدية) للبرامج التي يوفرها لأبنائه بهذا الشأن. وتنطلق إحاطتنا التحليلية بالسياسات اللبنانية المتعاقبة هذه بناءً على السيرورة التوثيقية الآتية:

- التوثيق لمفهوم الأمن الاجتماعي، ورصد كيفية سيرورته في لبنان.
- رصد واقع الحماية الاجتماعية في لبنان.
- تحديد أبرز السياسات والبرامج اللبنانية التي اعتمدت بهذا الشأن، وطرائق الاستفادة منها وتقييمها.

إن هدفنا من هذه السيرورة التوثيقية هو محاولة تتبع وفهم وقراءة واقع السياسات الاجتماعية الوطنية لفهم ما أحدثته حتى الآن من تفكيك للبنى التقليدية وما فرضته من تحولات تخوّلها الانتقال الفعلي بلبنان من دولة الحماية إلى دولة الرعاية.

كلمات مفاتيح: الأمن الاجتماعي– اتفاقيات دولية – حماية اجتماعية – ضمان اجتماعي – لبنان.

Abstract

In its first global report (November 2010), the International Labor Organization (ILO) acknowledged that despite the key role played by social security, particularly in times of crisis, it is still, however inexistent in many regions of the world.

This research paper attempts to shed light on the most prominent goals and components of social security, which is considered the foundation in the building of modern societies as well as the safe path to their

advancement and progress; and contributes to recalling the historical development of social security based on international instruments.

This research paper also addresses the approach to social security in Lebanon and highlights the limits (scope) of available policies in providing social protection to its citizens through a (critical) reading of the existing programs.

Our analysis of the successive policies in Lebanon is based on the following process:

-Documenting the concept of social security, and monitoring its inception in Lebanon

-Monitoring the reality of social protection in Lebanon

-Determining and evaluating the major social protection policies and programs that have been adopted in Lebanon and means to benefit from such programs.

Our objective in this process is to monitor, to understand and to analyses to what extent national social policies were successful in dismantling traditional structures and imposing changes, enabling the effective transformation of Lebanon from a protector state to a state of care.

Key words: Social Security - International Conventions - Social Protection - Social Security Funds - Lebanon

مقدمة

تتدرج معالجة هذه الورقة البحثية الخاصة باستراتيجيات الأمن الاجتماعي من الماكرو الذي نستعرض ضمنه تاريخية بروز الأمن الاجتماعي كمفهوم وكصكوك أبرمتها المنظمات الدولية، إلى الميكرو الذي نتطرق ضمنه لواقع حالة لبنان وحدود تطبيقه لاستراتيجيات هذا الأمن. إن هذا التدرج في مقاربة هذا الموضوع هدفه فهم أبعاد الأمن الاجتماعي أممياً ووعي الظروف التاريخية التي أوجبته، لنخلص إلى رصد وتحليل واقع سياساتنا الوطنية في تطبيقه. فكما الكل يعلم، إن تأمين الأمن الاجتماعي قد بات مقياساً لنجاح الدول في رسم سياساتها الوطنية وفي تأمين مستقبل تنموي مستدام لأبنائها.

1. في تاريخية انتشار مفهوم الأمن الاجتماعي

إن فكرة انتقال الدول من دول الحماية إلى دول الرعاية قد بدأت عالميًا بعد الحرب العالمية الثانية، في الاتفاقات الأممية. فلقد كرّست الصكوك الدولية المختلفة، لا سيّما تلك التي اعتمدتها الأمم

المتحدة في "الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافّية" العام 1948، حق الفرد في الضمان الاجتماعي، بحيث أكدّ هذا الاعلان بوضوح على هذا الحق في نص المادة 22 والمادة 25 منه(United Nations, 1948) .

فالمادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على ما يلي:

"لكل شخص، بوصفه عضوًا في المجتمع، حقّ في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفَّر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتَّفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية".

أما المادّة 25 منه فقد نصت على الآتي:

- **"لكلّ شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق فيما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه".**
- **"للأمومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصتّين. ولجميع الأطفال حق التمُتع بذات الحماية الاجتماعية سواءً ولدوا في إطار الزواج أو خارج هذا الإطار".**

تلت هاتان المادتان تباعًا العديد من الصكوك القانونيّة للأمم المتّحدة، وجميعها عملت وما زالت على تأمين الأمن الاجتماعي بكافة أبعاده. نذكر من أبرزها: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (عام 1965)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (عام 1979)، اتفاقية حقوق الطفل (عام 1989)، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990)، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006) وغيرها (United Nations Economist Network).

ولقد لعبت منظمة العمل الدولية ILO، المندرجة تحت مظلة الأمم المتحدة أيضًا، دورًا رياديًا وصّفها بالوكالة الأممية بهذا الشأن. وهي تعّد من أولى المنظمات التي اهتمت (منذ العام 1944) بشأن الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية. فلقد وضعت لهذه الغايات مجموعة متكاملة من الاتفاقيات والتّوصيات الدّوليّة، والصكوك كي تعتمدها الدول في العمل، وحملتها المبادئ والمعايير الأساسيّة التي يجب أن تُبنى عليها الأنظمة التي تضمن استدامتها وملاءمتها (International Labour Organization, 2019).

سوف نبدأ هنا، وقبل التوّسع في الدور والأسس التي وضعتها هذه المنظمة الدولية من أجل تأمين الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية، في التعريف بمفهوم الأمن الاجتماعي، وفي أبرز أهدافه ومقوّماته وتحدّياته، ثم ننتقل إلى الإطار التاريخي الأممي، لنختتم بعرض الواقع الوطني اللبناني في هذا الشأن.

1.1 في تعريف "الأمن الاجتماعي"

يُعرّف "الأمن الاجتماعي" كمفهوم على أنه شعور الفرد بالأمان في المجال الاجتماعي الذي يحيط به، وهذا

يعني أن يضمن له هذا المجال حياة اجتماعية واقتصادية آمنة من المخاطر أو التهديدات. غير أن هذا التعريف للمفهوم لا يلغي المسؤولية الاجتماعية للأفراد، مهما كانت أعمارهم، تجاه المجتمع الذي ينتمون إليه كمواطنين، أو يقيمون فيه كوافدين أو كلاجئين.

وعليه، يتمحور مفهوم الأمن الاجتماعي حول العمل المستند إلى المجتمع. فكل فرد منا يحتاج لأن ينعم بأمن اجتماعي، يبدأ من توفر الغذاء الجيد، والعمل الذي يشعره بذاتّيته، ليصل إلى الرعاية الاجتماعية المتكاملة التي تشعره بالاطمئنان والاستقرار. وفي ذلك تأكيد على العلاقة الوثيقة بين ما يناله الفرد من الرعاية الاجتماعية وما يشعره من أمن اجتماعي.

باختصار، ان استتباب الأمن الاجتماعي يمكنه أن يساهم في الانصهار المجتمعي الذي يساهم بدوره في إرساء قواعد المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين، بغض النظر عن دينهم، عرقهم، أو مذهبهم. ويُشكّل مبدأ التنوع في إطار الوحدة من خلال الحفاظ على الخصوصيات الثقافية، وصون الحريات واحترام الحقوق الإنسانية في الاعتقاد والعبادة، كما الحفاظ، في السياق نفسه، على حقوق الآخرين في المجتمع الواحد.

2.1. الأمن الاجتماعي على المستوى الوطني: أبرز أهدافه ومقوماته

تتدرج أهداف الأمن الاجتماعي، على ضوء المفهوم الشامل للأمن، والذي يعني، كما ذكرنا، تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة والأمنة للأفراد في الوطن (السميع، 2012) تحت أبعاد خمسة، هي: البعد السياسي – البعد الاقتصادي – البعد الاجتماعي – البعد المعنوي (الثقافي) والبعد البيئي. وفي توسيع ما نعنيه بالأمن الاجتماعي على المستوى الوطني في أبعاده الخمسة، إليكم أبرز ما تطاله هذه الأبعاد:

البعد السياسي يتمثل في:	البعد الاقتصادي يتمثل في:	البعد الاجتماعي يتمثل في:	البعد المعنوي يتمثل في:	البعد البيئي يتمثل في:
– الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، – حماية المصالح العليا، – احترام الرموز والثوابت الوطنية.	– توفير أسباب العيش الكريم، – تلبية الاحتياجات السياسية، – رفع مستوى الخدمات وتحسين ظروف المعيشة.	– توفير الأمن للمواطنين، – تنمية شعورهم بالانتماء والولاء للدولة، – تشجيع انشاء مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لكشف وتوجيه وتحفيز الطاقات، – تعزيز فكرة العمل التطوعي الداعم والمساند للدولة.	– احترام الرموز والمعتقدات الدينية، – احترام الفكر والابداع، – الحفاظ على العادات والتقاليد الموروثة	– حماية البيئة من الاخطار التي تهددها، – مكافحة التلوث بكل عناصره وابعاده، – الحفاظ على الثروات المائية والبيئية وحمايتها

تجدر الاشارة هنا إلى أن الأبعاد المذكورة أعلاه تعالج عادة وفق مستويات أربعة تطال: أمن الفرد، أمن الوطن، الأمن الإقليمي والأمن الدولي[1]. ونحن في هذه الورقة لن نتناول مجالي الأمن الإقليمي والأمن الدولي وإنما سنركز فقط على الأمن الاجتماعي على المستوى الوطني، أي على مستوى الفرد والوطن. فبقدر ما ينمي وجود هذا الأمن شعور المواطنين بالانتماء للوطن، فإنه يعزز إحساسهم بالعدالة ويزيد من انتمائهم إلى الدولة بصفتها الحامية لحياتهم والأمينة على ممتلكاتهم وآمالهم بالعيش الكريم، خصوصاً إذا كان هؤلاء من الفئات المهمّشة والمعرّضة للعنف.

وتتجلى أبرز مكونات الأمن الاجتماعي (Martine Humble and Silva Rosinda, 2002) بالآتي:

- بث الشعور بالطمأنينة عن طريق **سيادة القانون**
- تحقيق الأمان والاستقرار **بالتكافل الاجتماعي**
- الاندماج في المجتمع **عبر التعايش على أسس وقيم إنسانية**
- ترسيخ الأمن والحفاظ عليه عبر **رفض العنف وبسط طابع التسامح**

[1] لا بد من التأكيد على إنه لا يمكن أن يكون هناك أمن اجتماعي بدون أمن اقتصـــادي. وإن هناك تصـــنيفات وتخصـــصـــات متنوعة (نتيجة تطور الحياة وتعقيداتها) منها ما عُرف بالأمن القومي، والأمن الإقليمي والأمن الدولي والأمن الإنسـاني. تلتقي جميع تلك التصـنيفات تحت مبدأ الضـرورة والحاجة، وتتداخل على صـعيد المفاهيم بين علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلوم الاقتصادية أيضًا.

- تحقيق الازدهار والتقدم والاستقرار (الأمني تحديدًا) عبر **التعاون الاقتصادي**
- دعم شريحة كبرى من المواطنين عبر **المشاركة في النظام السياسي**
- إدراك المخاطر من خلال **حس المسؤولية**
- تعزيز حس الانتماء للوطن و**الشعور بالمواطنة**

إن هذه المقومات جميعها لا تمنع وجود عوامل تهدد الأمن الاجتماعي على المستوى الوطني. نذكر من أبرزها الآفات والأمراض ((International Labor Organization, (2020a) التي تتجلى بالآتي:

- الانحرافات بأنواعها: المخدرات، العنف، السرقة، الجرائم.
- الغلو (التعصب والتطرف) الذي يعمد المنهج التكفيري لمن سواه.
- الفقر وما يشكله من اختلال في توازن البنية الاجتماعية.

3.1. دور منظمة العمل الدولية في تأمين الحماية الاجتماعية

وضعت منظّمة العمل الدّوليّة، بصفتها منظّمة معنيّة بإرساء المعايير، مجموعة متكاملة من الاتّفاقيّات والتّوصيات الدّوليّة كي تكون مرجعًا يعتمدها ووضعوا السياسات في هذا الشأن. ولقد طالت تلك الاتفاقيات والتوصيات المُحدّثة المعايير الدولية التي عملت عليها في مجال الحماية الاجتماعية: الدخل، الضمان، المساواة، الرعاية الطبية، الخدمات الصحية، والمخاطر التي تهدد الحياة، كالتالي (منظمة العمل الدولية، 2020):

- توصية تأمين الدخل رقم 67، لسنة 1944
- توصية الرعاية الطبية رقم 69 لسنة 1944
- اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، 1952 (رقم 102)
- اتفاقية المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي)، 1962 (رقم 118)
- اتفاقية إعانات إصابات العمل، 1964 (رقم 121) والتوصية رقم 121 لسنة 1964
- اتفاقية إعانات العجز والشيخوخة والورثة،1967 (رقم 128) والتّوصية رقم 131 لسنة 1967
- اتفاقية الرعاية الطبية وإعانات المرض، 1969 (رقم 130) والتوصية رقم 134 لسنة 1969
- اتفاقية الحفاظ على الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي، 1982 (رقم 157) والتوصية رقم 167 لسنة 1983

- اتفاقية النهوض بالعمالة والحماية من البطالة، 1988 (رقم 168) والتوصية رقم 176 لسنة 1988
- اتفاقية حماية الأمومة، 2000 (رقم 183) والتوصية رقم 191 لسنة 2000
- توصية أرضيات الحماية الاجتماعية رقم 202، لسنة 2012.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أمرين:

الأول: فرادة المعايير التي أرستها منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية والتي استندت على العمل التشاركي (بين الحكومات – منظمات أرباب العمل – ومنظمات العمال) ومراعاة الاحتياجات المختلفة (على خلاف المعاهدات الدولية الأخرى) ؛

الثاني: تعهد الدول التي تصادق على اتفاقياتها التقيّد بالالتزامات والموجبات القانونية التي تتضمنها الاتفاقية عند دخولها حيّز التنفيذ. كما تتم مراقبة تطبيقها من قبل المنظمة من خلال آلية إشرافية مبنيّة على تقارير دورية وإجراءات خاصة.

4.1. أنظمة الحماية الاجتماعية الدولية وتأثيراتها على مستوى أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية

هناك أسباب متعددة تدعو للنظر وللتفكير في التصديق على الاتفاقيات التي أصدرتها منظمة العمل الدولية وإعطائها أولوية في إطار أي برنامج وطني. فبحسب الخبراء والمعنيين الدوليين، إن التصديق عليها لا يقف عند حدود التحفيز لإجراء تحسينات في أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية فحسب، وإنما هو يشكل عند تطبيقها أيضًا، وبشكل أولوي، ضمانة الاستفادة من الخبرة الفنية لمنظمة العمل الدولية. ومن أبرز الأسباب المشجعة التي أدرجت للتحفيز على تصديقها نذكر على سبيل المثال (International Labor Organization, (2020 b)):

- تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق الأهداف العالمية
- تحديد نقاط مرجعية دنيا متفق عليها دوليًا
- إيجاد خارطة طريق من أجل تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية
- توفير إطار مرن لتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية
- ضمانة للحفاظ على المستويات الدنيا للحماية حتى في أوقات الأزمة.

تهمنا الإشارة في هذا السياق أيضاً، إلى أن التصديق على هذه الاتفاقيات الخاصة بمنظمة العمل الدولي، إن حصل، فإن هناك واجب على الدول المُصدّقة، لعدم التراجع تحت المعايير الدنيا المتفق عليها دوليًا، والتي من شأنها أن تخفف من التبعات الاجتماعية الطويلة الأمد للأزمات لا سيما منها وقع الأزمات المالية والاقتصاديّة.

5.1. أنظمة الضمان الاجتماعي الشاملة DNA

تعتبر منظمة العمل الدولية أن بناء الأنظمة الشاملة للحماية الاجتماعية، والتي باتت تعرف اليوم بالحمض النووي DNA (International Labor Organization, (2020 b)) لأنظمة الضمان الاجتماعي الشاملة، من أجل تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية، لا بد لها من اتباع خارطة الطريق المحدّدة التي يظهرها الرسم الآتي:

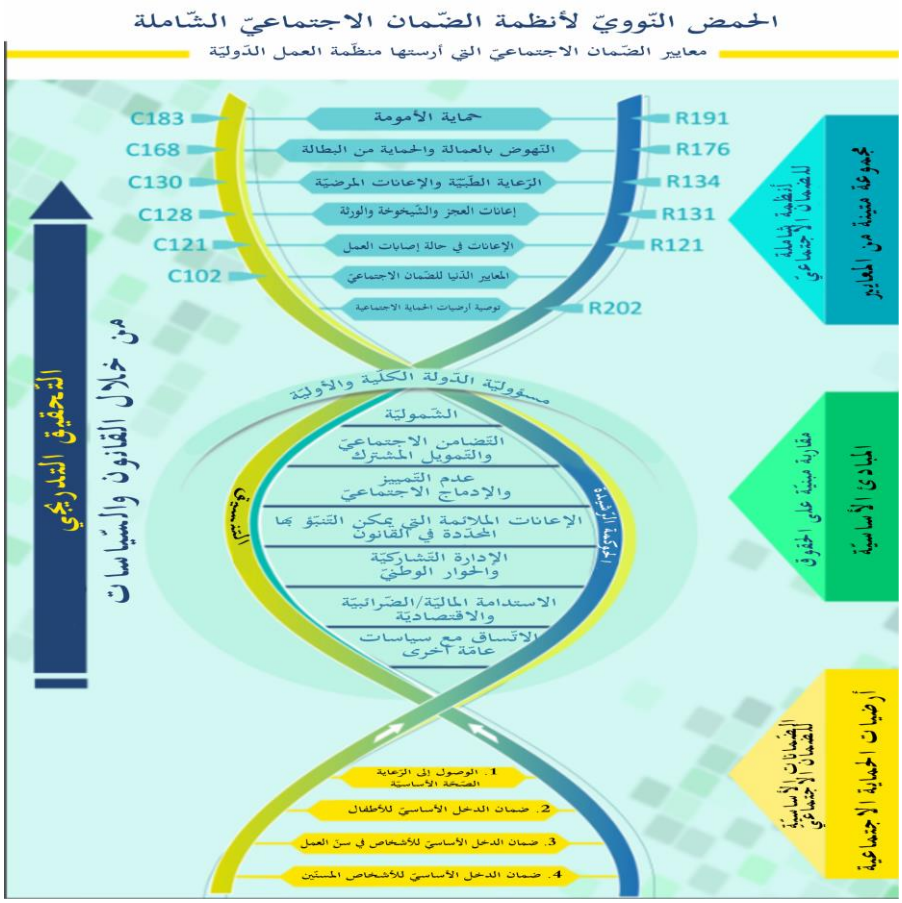

Source: ILO a (2020). Social protection spotlight. P.2
https://www.social-protection.org/gimi/RessourcePDF.action?id=57148

يظهر هذا الرسم عملية التطوير أو التحقيق التدريجي لأنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة المبنية على التضامن الاجتماعي، من خلال التمويل الجماعي، ويبيّن مدى مسؤولية الدولة ودورها في تذليل

بعض العقبات والمخاطر من خلال القوانين والسياسات. وعملية التطوير هذه قائمة على المسارات الثلاث الآتية:

المسار الأول: يبدأ بـ "أرضيات الحماية الاجتماعية " ويتمحوّر حول الضمانات الأساسية للضمان الاجتماعي والتي تطال تحقيق الحماية الاجتماعية والصحية من خلال الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية للأفراد وضمان الدخل الأساسي للأطفال، للأشخاص في سن العمل وللأشخاص المسّنين.

تحدد هذه المعايير، بالنسبة لمنظمة العمل الدولية، الإطار الأدنى لأنظمة الحماية الاجتماعية، فهي التي تساهم في توجهها وإصلاحها وصيانتها، سواء تمّ تصديق الدول عليها أم غاب، كما تشكل إطارًا مرجعيًا للحماية الاجتماعية وهي التي تضمن نجاحها واستدامتها.

المسار الثاني: يتضمن "المبادئ الأساسية لمسؤولية الدولة" الكلّية والأولية، وتطال ضمان الحوكمة الرشيدة والتنسيق بين الجهات بصورة تشاركية تضمن آليات التمويل الفعّالة الضرورية لتحقيق هذه الحوكمة وأنظمتها، واستدامتها، وعدالتها.

المسار الثالث: يتكوّن من مجموعة المعايير التي وضعتها منظمة العمل الدولية والتي تعتبرها بأنها تُشكّل الأنظمة الشاملة للضمان الاجتماعي أي الصكوك الدولية، والتي غالبًا ما تحدد المتطلبات الدنيا والمخاطر التي يجب أن تعالجها أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية بشكل تدريجي.

6.1. تدابير الحماية الاجتماعية

ترتكز تدابير الحماية الاجتماعية، بحسب منظمة العمل الدولية (International Labor Organization, 2011) على ضمانتين هما:

- **ضمان دخل أساسي ولائق.** يمكن أن يكون نقديًا أو عينًا أو إعفاءً من رسوم خدمات كالصحة والتعليم، ودعم السلع الرئيسة كالغذاء والفيول.

ويتم التركيز عادة في المجتمع على مجموعات غير قادرة على الحصول على عمل مربح، وتتميز بخصائص معينة، يتم تحديدها بناءً على وضعها الاجتماعي (مثال: المعاشات

التقاعدية لكبار السن والأشخاص ذوي الاعاقة، واستحقاقات الأطفال، واستحقاقات دعم الدخل و/ أو ضمانات وخدمات التوظيف للعاطلين عن العمل والفقراء العاملون).

- **حصول الجميع على خدمات اجتماعية أساسية معقولة** التكلفة في مجالات الصحة والمياه والمرافق الصحية والتعليم والأمن الغذائي والإسكان.

تتعدد المبادرات والخطط الخاصة بالحماية الاجتماعية حول العالم بأشكالها وأهدافها. ولعل أبرز تلك البرامج المُطّبقة عالمياً ما يلي (فضل الله، 2020):

- **البرامج التي تطال النمو الاقتصادي المكافح للفقر والمُنصِف للفقراء** والذي يهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع توزيع منصف أو منحاز للفئات المحتاجة أو الفقيرة.
- **المساعدات الاجتماعية:** تعرّف بأنها تدخلات غير قائمة على المساهمة، وتسمى في كثير من الأحيان "نظم غير قائمة على الاشتراكات" أو "شبكات الأمان الاجتماعي"، حيث لا يلتزم المستفيدون عموماً بتقديم أي مدفوعات مسبقة لتلقي الاستحقاقات. وتُعّد التحويلات العينية، على وجه التحديد المساعدات الغذائية وقسائم الصرف، هي طريقة المساعدة الاجتماعية السائدة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وعليه تشمل المساعدات الاجتماعية: التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة، المعاشات الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، الغذاء والمساعدات العينيّة الأخرى، برامج التغذية المدرسية، برامج الأشغال العامة، الإعفاءات من الرسوم، دعم منتجات كمواد الطاقة والمدخلات الزراعية.
- **التأمينات الاجتماعية:** هي برامج قائمة على الاشتراكات. تشير إلى التأمين الاجتماعي والمعاشات التقاعدية التي تموّلها اشتراكات العمال أو الموظفين، ويمكن أن تكون طوعية او إلزامية. ويتمثّل الهدف الرئيسي منها زيادة الدخل من أجل حماية العمال من تأثير الصدمات مثل البطالة وعدم القدرة على العمل بسبب المشاكل الصحية أو الأمومة والتقاعد.
- **خدمات الرعاية الاجتماعية:** هي مخصّصة للذين يواجهون مخاطر اجتماعية مثل العنف وسوء المعاملة والاستغلال والتمييز والاستبعاد الاجتماعي.
- **برامج سوق العمل:** تتألف من سياسات سوق العمل النشطة التي تضُّم: التدريب ومواءمة عرض العمل مع الطلب، وتشجيع ريادة الأعمال وخدمات التوظيف والتوظيف المدعوم

ومشاريع الأشغال العامة، **وسياسات العمل غير النشطة** خصوصاً تلك المرتبطة بالسياسات والقوانين كالحد الأدنى للأجور، والأعطال وغيرها.

- **برامج رئيسة معتمدة في مكافحة الفقر**: وتطال إجراءات عملية تتصف بالعالمية لمكافحة الفقر وهي: **التمويل المُصّغر، تطوير قدرات الأفراد وتدريبهم**، تأمين الحماية الاجتماعية عبر شبكات الأمان الاجتماعي، التنمية الزراعية والأنشطة المرتبطة بها، إشراك القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية في برامج الحد من الفقر من خلال تقديم حوافز وتسهيلات معينة لها.

2. واقع لبنان وحدود سياساته في تأمين الأمن الاجتماعي وفق المعايير الدولية

بالانتقال إلى مقاربة حالة الواقع اللبناني وحدود سياساته في تطبيق الأمن الاجتماعي الوطني، والذي يُشكّل الحالة المدروسة ضمن هذه الورقة البحثية، فإن أول مسألة تطالعنا هي أن هذا البلد لم يلتزم ولم يوّقع على أي من تلك الاتفاقيات التي أرستها منظمة العمل الدولية. فعلى الرغم من تأثر لبنان بالبرامج المطبقة دوليًا، كما سنلاحظ تباعاً، وعلى أكثر من صعيد. فإن تأثيرات موقعه الجيوسياسي المأزوم كانت متقدّمة على خيارات هذا البلد في متابعة مساره التطويري، في تطبيق خطط وبرامج الأمن الاجتماعي الوطني، وفقاً للمعايير التي أرستها المنظمات الدولية، لا سيما منها منظمة العمل، كما ووفقاً لتطوّراتها.

1.2. لبنان بلد مكشوف على مستوى الضمان والحماية الاجتماعية: بعضٌ من التاريخ

اعتمد لبنان، من الاتفاقيات والتوصيات التي أصدرتها منظمة العمل الدولية، على بعض التوصيات غير الملزمة قانونيًا، مما جعله بلدًا شبه مكشوف، أي مفرغ على مستوى الضمان والحماية الاجتماعية. هذا مع العلم، أن عدم التزام الدولة اللبنانية بالاتفاقيات الدولية التي سبقت الإشارة إليها، لم يمنعها من تأسيس النقابات والصناديق الضامنة والتي تم انتزاع تأسيسها بالنضال الوطني وقوة الضغط النقابية.

لتفصيل أكبر لتاريخية تطبيق هذا البلد لسياسات الحماية والرعاية الاجتماعية، سوف نستعرض تباعًا، المسار الذي اعتمده لبنان بهذا الشأن من خلال الإضاءة على:

- موقع هذا البلد الجيوسياسي وأبرز التحديات الأمنية التي يواجهها وانعكاساتها على الأمن الاجتماعي
- نماذج من السياسات والبرامج التي نفذت فيه.

لكن وقبل هذه الإضاءات وتراتبيتها في العرض من المهم أن نعطي لمحة موجزة عن تاريخية تطبيق لبنان لسياسات الحماية الاجتماعية.

2.2. لبنان ونظام الضمان الاجتماعي: لمحة تاريخية موجزة

اعتمد لبنان نظام الضمان الاجتماعي في العام 1963. ولقد نفذت مضامين هذا النظام بشكل تدريجي (استغرق ما بين السنتين والخمس سنوات). واستطاع خلالها أن يقدم الكثير من الخدمات الرعائية والاجتماعية التي شكلت رافعة للعاملين في القطاع العام، لكن ظروف هذا البلد المأزوم بالإضافة إلى تطبيقه نظاماً طائفياً – تحاصصياً، قد عرقلا البناء التطويري لهذا النظام الرعائي، فظلّ الضمان الاجتماعي عاجزاً عن تطوير ذاته إدارياً ومؤسساتياً، وجاءت الحرب الأهلية العام 1975، وما رافقها من عدم استقرار أمني وسياسي لأعوام طويلة، لتعمّق تراجع هذه المؤسسة التي ظلت تُدار على النمط الذي تأسست عليه بهيكلية وأساليب تقليدية وإدارة رافضة لأي تطوير أو تعديل[1]، مما تسبّب في عرقلة نهوضها لتواكب تطور المجتمع اللبناني ونموّه وتزايد حاجاته.

لقد مَرّ لبنان تاريخياً بأزمات متلاحقة، بسبب الحرب الأهلية التي عصفت فيه مدة خمسة عشر عاماً، كما وبسبب ما تعرّض له من اعتداءات ومن حروب إسرائيلية متكرّرة عليه، أضف إلى هذا أن موقعه في منطقة شديدة الاضطراب قد عرضت أرضه ومجتمعه لاضطرابات وتكاليف لا طاقة له بها، بسبب حركات نزوح أبناء دول الجوار إليه، فبات نتيجة كل هذه الأهوال التي تراكمت عليه بلداً مكشوفاً معروفاً بضعف قدراته المؤسّساتية وبهشاشة هياكل الحوْكمة فيه الموسومة بضعفها الناتج عن اتباعها لسياسات زبائنية طوائفية تحاصصيّة.

[1] الكُلّ يعلم أن صندوق الضمان الاجتماعي أخذ، كالعديد من النصوص القانونية والإدارية في لبنان، شكلا "فرنسياً" من حيث الصياغة. وقد أدخل على النص الفرنسي الأصيل، تعديلات عديدة، بعضها جذري منذ العام 1967. والمُلفت هنا أن لبنان بقي متمسكاً ومحافظاً وجامداً على صعيد الهيكلية وأساليب العمل، ولم يعمد الى الاقتداء وإدخال أي تعديل من شأنه أن يكون له انعكاسات إيجابية على وظيفة الصندوق ودوره.

لقد زادت في هذا البلد معدلات الفقر ودمرت البُنى التحتية فيه مرات عدة، وبات بلداً مفتقراً للتماسك الاجتماعي المواطني؛ كما وتراجعت قدرة أنظمة الرعاية الاجتماعية القائمة فيه، لا سيما راهناً بعد أن تعرّض لانهيار مالي واقتصادي غير مسبوق بسبب سياسات الفساد المتفشيّة فيه، وبسبب غياب استراتيجيات وطنية طويلة الأجل متماسكة ومتكاملة تحمي أبناءه ومجتمعه من هكذا مصائب جلل أفقدت أبناء المجتمع حتى من الخدمات الرعائية البسيطة التي كانت مؤمّنة لهم، وخسّرتهم حتى مدّخراتهم.

في ظل هكذا أزمات، لم يستطع الضمان الصمود كما كان. ونورد في هذا السياق، وعلى سبيل المثال لا الحصر، الكلفة الإدارية (أي الكلفة التشغيلية) لصندوق الضمان التي وصلت إلى 12.3% من التقديمات، فهي تُعّد واحدة من الأعلى في العالم، بحسب دراسة اللجنة الوزارية المكلفة بمعالجة ملف الصندوق في العام 2001 (الشلوق، 2002). وليس مخفي على أحد، مدى فشل المحاولات المتعدّدة لتحسينه ولمعالجته، ومدى ارتباط هذا الفشل بما عرف "باللغز المالي" فيه. فهذا الصندوق الذي كان في بداياته قادراً على إدانة الدولة أفرغته سياسات الدولة من قدراته.

3.موقع هذا البلد الجيوسياسي وأبرز التحدّيات الأمنية وانعكاساتها على الأمن الاجتماعي

تعرّض لبنان، كما بيّنا، لهزات أمنية عميقة داخلية وخارجية بسبب موقعه الجيوسياسي وبسبب وجوده في منطقة مشتعلة بأزماتها المتنوعة تاريخياً والتي كان لها انعكاساتها العميقة على مستوى أمنه الاجتماعي، بدأت مع النزوح الفلسطيني (عام 1948)، وتتالت لاحقًا بالنزوح السوري (بدءًا من العام 2011).

لقد أشار التقرير الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في العام 2017، إلى أن المنطقة العربية كانت موطنًا لحوالي 9 ملايين لاجئ أي (45% من الإجمالي العالمي)، ومليون نازح داخلي أي (38% من الإجمالي العالمي)؛ وأشار أيضًا إلى أن الدول الرئيسة المستضيفة للاجئين هي: لبنان والسودان والأردن واليمن والعراق. (G. Barsoum and N. Kassem, 2019).

وواقع النزوح في لبنان كان له أزماته الخاصة بسبب تكوينه الطوائفي المنّظم لتركيبته السياسية والديموغرافية. فلقد شكّل النزوح وما زال قنابل موقوتة، بعضها انفجر خلال الحرب الأهلية، وبعضها ما زال يُشّكل خطر الانفجار المستقبلي.

ويصنف لبنان حالياً بأنه يضم أكبر عدد من اللاجئين للفرد الواحد (لاجئ لكل 4 مواطنين) (المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، بلا تاريخ). ففي الوقت الذي تصل عدد المخيمات الفلسطينية الموجودة في لبنان لـ 12 مخيما موزعة على تخوم المدن الكبرى في الشمال، وبيروت، وصيدا، وصور، نجد أن أعداد اللاجئين السوريين تتزايد منذ العام 2011 في الداخل اللبناني (البقاع، شمال لبنان، بيروت، جنوب لبنان)، ويعمد العديد منهم الى استئجار أماكن للإقامة (وصلت الى 1700 موقعاً) في ظل غياب مخيمات رسمية لهم إلا في بعض المناطق من لبنان. وعليه، إن هذا الواقع سيؤدي، لا محالة الى استنزاف الموارد وتدمير النسيج الاجتماعي، فهو قد وضع أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية تحت الاختبار. فلقد فرض هذا الواقع، لا سيّما منه النزوح السوري راهناً ضغوطاً كبيرة على الحكومات اللبنانيّة وعلى المناطق المضيفة في لبنان، وأدى إلى زيادة تدّهور شبكات الأمان الاجتماعي التي كانت تعاني أصلاً من قصور في تكوينها وفي إدارتها، في ظل اقتصاد وطني ضعيف، وشّح في الموارد المحدودة أصلاً، وقلة المعونات الاجتماعية التي تقدّمها الدولة، إضافةً إلى الانقسامات المجتمعية الداخلية المتعددة، والتي تعمقت في ظل الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية الراهنة والتي يمر بها لبنان منذ 2019.

4. نماذج من السياسات والبرامج الاجتماعية التي نُفذّت وتُنفّذ راهناً في لبنان

قلنا أن لبنان كان يوّفر لمواطنيه الكثير من الخدمات الاجتماعية على مستوى التعليم، الصحة، الرعاية... من خلال الصناديق الضامنة العديدة فيه العامة والقطاعية، لن ندخل في التوّسع بأشكالها هنا، فلقد شرحنا سابقاً حال صندوق الضمان الاجتماعي العام الذي يُعتبر من أكبر وأقدم الصناديق الاجتماعية في لبنان، ما يُهّمنا هنا هو الإشارة إلى أن هذه الخدمات كانت تُشكّل رافعة اجتماعية هامة، للقطاع العام، وحتى للقطاع الخاص. يمكن أن يُبنى على أساسها الكثير. ولقد جرت محاولات إصلاحية عدة للصناديق العامة في لبنان على مستويات مختلفة، وإنما بقي الكثير منها مجرد برامج

وتوصيات مُقترحة دون تنفيذ (Lebanese Palestinian Dialogue Committee, 2020). وجاءت اليوم الأزمة المالية والاقتصادية لتتسّبب في خلخلة وشّل قسم كبير من تقديمات هذه الصناديق التي اعتادت توفيرها الحكومة اللبنانية.

سنقدم تباعا بعضاً من نماذج برامج التأمينات، والحماية، والرعاية الاجتماعية التي نفذت وتنفذ حاليًا في لبنان قبل وبعد الأزمة والانهيار المالي والاقتصادي الراهن، ونستهّلها بالآتي:

1.4. البرنامج الوطني لدعم الأُسر الأكثر فقرًا (2011)

يقدم لبنان ضمن هذا البرنامج، مساعدات عينية، غير قائمة على الاشتراكات، تطال التعليم والصحة والغذاء. ويمكن التلخيص بأن هذا البرنامج يُعتبر الوحيد، لغاية اليوم، الذي يستهدف الأسر الفقيرة في لبنان. وبحسب آخر الإحصاءات، يستفيد من هذا البرنامج ما يقارب 43 ألف أسرة، موزعين على مختلف المناطق اللبنانية، بنسب متفاوتة. فالمساعدات النقدية التي توزع عبر وزارة الشؤون الاجتماعية، والتي تصل إلى مستحقيها تحديداً لغاية اليوم إلى 42935 أسرة (وهو ما يعادل 237958 فردًا) وبالتالي هي تغطي أقل من ربع الأسر المحتاجة. حالياً تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية إلى تأمين موارد مالية إضافية لزيادة عدد المستفيدين حتى تصل إلى 200 ألف أسرة (Presidency of the council of ministers, n.d.).

2.4. برامج التأمينات الاجتماعية التي يوفرها لبنان لمواطنيه

يصل التأمين الاجتماعي، القائم على الاشتراكات، 47% من القوى العاملة في لبنان ويغطي: تكاليف الاستشفاء، النفقات الطبية، التعليم، تعويضات نهاية الخدمة، المرتبات التقاعدية.

يوجد ضعف كبير إلى حد توّقف الخدمات في الصناديق الضامنة التي تؤمن الاستشفاء وتعويضات نهاية الخدمة لقسم كبير من الموظفين في القطاعين العام والخاص بسبب العجز الذي تمرّ به موازنة الدولة راهناً وعدم تسديد الدولة لحصّتها من الاشتراكات في هذه الصناديق الضامنة، كما وبسبب الفجوة الكبيرة ما بين قيمة الاشتراكات المسدّدة من قبل الموظفين وتكلفة الاستشفاء الحالي وتعويضات نهاية الخدمة، بعد انهيار قيمة الليرة اللبنانية. أضف إلى ذلك عدم وجود نظام محدد للتأمين الاجتماعي للعاطلين عن العمل، وللعاملين في الأعمال الحرة، أي العاملين لحسابهم الخاص، والعاملين في القطاع غير الرسمي.

في المقابل، على صعيد برنامج النظام التقاعدي، تتعدد النظم التقاعديّة في لبنان، سواء من ناحية الجهات المعنية، طبيعة الأنظمة، مستوى التقديمات وحجم الاستفادة، وصولًا إلى درجة الديمومة. المؤسسات الضامنة والمعنيّة بأنظمة التقاعد، في القطاعين العام والخاص في لبنان هي: الصندوق الوطني – برامج التقاعد المخصصة لموظفي الملاكات– الجامعة اللبنانية – بعض النقابات والهيئات المهنية الخاصة.

وهنا يعرف لبنان شكلين من نُظم التقاعد، أحدهما للقطاع العام النظامي (ويغطي فئة معيّنة من القوى العاملة: متقاعدو القطاع العام والقوات المسلحة، العاملون في مؤسسات الدولة الرسمية بصورة نظامية... وهؤلاء يشكلون أقل من 20% من القوى العاملة)؛ والآخر للقطاع الخاص النظامي (ويستفيد منه فقط العاملون في القطاع الخاص المنظّم، ولا يشمل العاملين في الاقتصاد الخاص غير المنظّم).

اذاً، لا يوجد نظام تقاعدي موّحد وشامل، يتم الاستفادة منه وفق معايير متساوية. أضف إلى ذلك النسبة المتدنية جدًا للمشمولين بالنظام تقاعدي، أيًا كان نوعه، بالنسبة للبلدان الأخرى. حيث بلغت 34.5% من إجمالي العاملين، و17.3% من إجمالي الناشطين اقتصادياً، بحسب دراسة في العام 2013 (المحمود، 2020). وبحسب نتائج المسح الوطني، لمعهد باسل فليحان المالي والنقدي، عام 2019، هناك 62% من اللبنانيين العاملين داخل لبنان لا يستفيدون من معاش تقاعدي أو من تعويض نهاية خدمة (موزعة بين 25% منهم فقط يعتزمون متابعة العمل ما بعد سن التقاعد، و37% من الحالات لا يملكون اي منتج مالي) وهذا مؤشّر للواقع المكشوف على صعيد الحماية الاجتماعية لمن هم بعد سن التقاعد. بالمقابل نجد أن 23% يعتمدون على الراتب التقاعدي، و15% يعتمدون على تعويض نهاية الخدمة (معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، لا تاريخ).

أما الواقع اليوم والذي ترتب عن تدهور القيمة الشرائية لليرة اللبنانية، يدفعنا لدق ناقوس الخطر والقلق على تلك الشريحة التي شكلت 38%، حسب دراسة (المحمود، 2020)، والتي كان لديها أمان اجتماعي في الأمس القريب، واليوم هي معرّضة للمخاطر المعيشية، ولافتقاد الحماية الاجتماعية.

ولطالما شكل سن التقاعد للكثيرين من العمال في القطاع الخاص في لبنان بداية مرحلة غامضة أو قلقة نظرًا لقلة مزايا النظام التقاعدي الذي طالما عانى من مشكلتين اساسيتين: الاولى ترتبط بأرباب

العمل (الاشتراكات التي تفرض عليهم وتبلغ 8.5%)؛ والثانية ترتبط بالموظف المتقاعد (تعويض نهاية الخدمة، وتوقف المزايا الأخرى).

3.4. برنامج المساعدات الاجتماعية عبر سياسة الدّعم الحكومي للسلع الرئيسة في لبنان

لم تحقّق سياسة الدعم الحكومي للمواد الأساسية أهدافها المرجوّة في دعم الأسرة الفقيرة. فبحسب دراسة البنك الدولي عن الدعم للمواد الأساسية أن أفقر 20% من السكان تلّقوا 6% من الدعم في حين أن أغنى 20% منهم استفادوا من 55% منهم. وهذا ما أكّده أيضًا وأظهره تقييم اليونيسف ومنظمة العمل الدولية في لبنان، والذي أشار إلى أن نسبة 80% من الدعم الحكومي يستفيد منه 50% من السكان الميسورين، في المقابل لا تتعّد نسبة المستفيدين منه من الفئات الاجتماعية الأكثر فقرًا 20% (BBC news 2020). (مما يعني أن المستفيد من الدعم في هذه الحالة كانوا طبقة الأغنياء والميسورين). كما تشير الدراسات أن القيمة الإجمالية للدولارات المدعومة من مصرف لبنان للسلع الأساسية تقارب 5 مليار ونصف مليار دولار اميركي، خصص أكثر من 60% منها لدعم مادتي البنزين والمازوت (الذي تمّت الاستفادة منه ممن هم خارج حدود الوطن) والفيول (الذي افتقد إلى الترشيد سواء من الناحية الفنية أو من الناحية الاستهلاكية التي تطال المواطنين اللبنانيين الأكثر حاجة).

أما الواقع اليوم مع هذا البرنامج، فلقد رُفع الدعم عن معظم السلع والمواد المدعومة سابقاً، في حين أنه لم يخدم فعلياً العدد المرجو للأسر الأكثر فقراً في لبنان والتي كان يجب أن تستفيد منه.

4.4. برامج خدمات الرعاية الاجتماعية التي يوّفرها لبنان لمواطنيه

يتّم في لبنان تقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية المدعومة لجميع السكان بما يقرب من 70 إلى 85% من الرسوم. وإنما، على أرض الواقع، لا يوجد نظام محدد للتأمين الاجتماعي للعاطلين عن العمل، وللعاملين في الأعمال الحرة، أي للعاملين لحسابهم الخاص، والعاملين في القطاع غير الرسمي. وما زالت الدولة، لغاية اليوم، لا تؤمن أي تغطية أو خطة، لأصحاب المؤسسات الخاصة وإجراء القطاع الخاص غير المصرّح عنهم لصندوق الضمان والأشخاص الذين لم يشغلوا يوماً أي وظيفة، لا سيما ربّات المنازل، فيقع على عاتق هؤلاء وضع خطط تقاعدهم لتوفير أمنهم الاجتماعي وبالتالي هم حكمًا ممن يواجهون المخاطر الاجتماعية والذين يحتاجون إلى الرعاية والحماية.

بصورة عامة، نصادف سطحية وقلّة جديّة في الطريقة التي تعاطت وتتعاطى فيها سياسات الحكومات المتعاقبة تجاه حجم التحّديات التي واجهت لبنان لا سيما في مجال سوق العمل، وارتفاع معدل البطالة، والمأزق الاقتصادي والاجتماعي الذي نعيشه حالياً. فكما هو معلوم، لقد زادت حدة التحديات في مجال خلق فرص عمل، مع الأزمة المالية، ومع فقدان ثقة المستثمرين. أضف إليها الخسائر الكبيرة التي تكّبدها القطاع الخاص بسبب جائحة كورونا، وما ترّتب عليها من صرف قهري.

ونختتم بالقول، أن ذلك التهميش المبرمّج الذي تُرجم بانعدام الموازنات المخصصة للعديد من المؤسسات العامة، وبعض الوزارات، من ضمنها الجامعة اللبنانية، قد ساهم في تراجع القوة التشغيلية للملاك الإداري فيها وأضعف بالتالي تأمين أبسط الاحتياجات والتجهيزات الإدارية، مما أدى وسيؤدي في القريب العاجل إلى تراجع دورها تدريجياً في التأمينات، أو في المساعدات التي كانت تقدمها، كما وإلى تراجع واضح حتى في فرص العمل التي كانت توّفرها للأفراد وأسرهم.

استنتاجات

يلعب تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية إذاً، وكما بينّا، دورًا أساسيًّا في تحقيق أهداف التّنمية المستدامة، فمن خلال ضمان تمتّع الأشخاص بحقوقهم في الضمان الاجتماعي، تُعزز الدولة التّنمية البشريّة، والاستقرار السياسي والنّمّو الّشامل، وتساهم بالتّالي، في تقليص الفقر والحؤول دونه وإزالة أوجه عدم المساواة والتّشجيع على إعادة التّوزيع العادل للثروة الاقتصادية، بما يتماشى مع أهداف التّنمية المستدامة. فلنذكر هنا بأن الهدف الأول للأجندة 2030 في استراتيجية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هو القضاء على الفقر.

ولا يتحقق الأمن الاجتماعي، كما بات واضحاً، إلا من خلال تأمين التعليم، الصحة والعمل والزواج والعدالة والرفاهية والنمو والازدهار الدائم. فالأمن الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال الرعاية الاجتماعية، فالعلاقة بين الأمن والرعاية علاقة تكاملية. لقد بيّنا أيضاً أن من أبرز التحديات التي ما زالت تواجهها أنظمة الحماية الاجتماعية في الدول التي تعاني من أزمات ونزاعات، كما حالة لبنان، هو افتقار هذه الدول لوضع استراتيجيات طويلة الأمد، متماسكة ومتكاملة. فبدون هكذا سياسات ستزيد معدلات الفقر وستُدّمر البنى التحتية وسوف تفقد الدولة التماسك في مجتمعها، كما وستضعف فيها أنظمة الرعاية الاجتماعية القائمة لديها.

هناك إذاً حاجة ملّحة لأن تتّخذ هذه الدول تدابير الحماية الاجتماعية بشكل لا يقف عند حدود التخفيف من آثار النزاعات فيها، بل يمكنه أن يُجهض نشأتها مستقبلياً وأن يُقلل من فرص تكرارها. يمكننا القول، باختصار، بأن سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية المصممة والمنفذة جيدًا يمكنها أن تخفف من آثار النزاع وأن تحد من الفقر ومن عدم المساواة وأن تبني مجتمعات شاملة للجميع وتسهم في عدم تهميش أحد. وللنجاح في ذلك، نحن نؤيد إحدى التوصيات التي قدمها برنامج إدارة التحولات الاجتماعية إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية والجهات المانحة بهذا الشأن (عام 2019) والتي تنّص على أن "**الاستثمار في العلوم الاجتماعية ضروري، وكذلك إنتاج الأبحاث في مجالاتها، وجمع البيانات، والأدلة التجريبية بشكل دوري، وتصنيفها بناءً على الجنس والعمر والإعاقة والظروف الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاستقصاءات الشاملة للأسر المعيشية حيث يجب أن يتم جمع قاعدة بيانات تكون متاحة ويتم نشرها وتحديثها بصورة منتظمة، يجري على أساسها رسم السياسات وبناء القدرات لمعالجة الفجوة المعرفية من حيث تأثير الحماية الاجتماعية ضمنها لمعالجة النزاعات فيها والحد من تكراراتها**".

المراجع

1- العربية

الشلوق، غسان. **الضمان في لبنان: الواقع والآفاق.** قيادة الجيش – مديرية التوجيه. 2002.

عبد السميع، أسامة السيد. **الأمن الاجتماعي ودوره في استقرار الدولة.** الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2012.

فضل الله، عبد الحليم. **أنظمة الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر.** [د. م.]: [د. ن.]، 2020.

المحمود، حسن. **اصلاح نظام التقاعد الخاص بالقطاع العام في لبنان قراءة في المشروع المقترح من البنك الدولي.** بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2020.

معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. [د. ت.] تم الاسترداد من:
http://www.institutdesfinances.gov.lb/wp-content/uploads/2014/08/Web-Les-libanais-et-largent-Oct19-ar.pdf

المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من: www.dw.com

منظمة العمل الدولية. بناء أنظمة الحماية الاجتماعية: المعايير الدولية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان. مكتب العمل الدولي – جنيف، 2020.

2- الأجنبية

BBC news. (8 December, 2020). *BBC news*.
https://www.bbc.com/arabic/interactivity- 55239034 تم الاسترداد من:

G. Barsoum and N. Kassem. (2019) *Social Protection in Conflict and Conflict - Affected Arab Countries: Key Challenges and Policiy Recommendations.*

ILO. *Word Social Security report 2010/11. Providing coverage in times of crisis and beyond.* Geneva: International Labour Organization. (2011-2010)
www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_142209/lang-en/index.htm تم الاسترداد من:

International Labor Organization. *Social Protection floor for a fair and inclusive globalization. Report of the social protection floor advisory group.* Geneva: [n. pb.], 2011.

-----. (2020 a). *World social protection report* . Social Protection Department.
https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_817572/lang--en/index.htm تم الاسترداد من:

----. *Social protection spotlight. Why should countries ratify ILO social security conventions.* Geneva: [n. pb.], 2020b.

----. *Rules of the game : An introduction to the standards - related work of the International Labor Organization (Centenary edition 2019).* Geneva: ILO, 2019.

تم الاسترداد من:

https://www.ilo.org/global/standards/information-resources-and-publications/publications/WCMS_672549/lang-en/index.htm

Laroque, Pierre. Discours prononcé à l'Ecole Nationale d'Organisation Economique et Sociale. 1945.

Lebanese Palestinian Dialogue Committee. *Census of Palestinians in Lebanon, in 2020*.

تم الاسترداد من: www.lpdc.gov.lb.

Martine Humble and Silva Rosinda. *Standards for the XXIst Century: Social Security*. [n. p]: [n. pb.], 2002.

Presidency of the council of ministers. 12/ 7/ 2022

تاريخ الاسترداد من: http://nptp.pcm.gov.lb

United Nations. *Universal Declaration of Human Rights.*

تم الاسترداد من:

https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights

United Nations Economist Network. *Thematic brief social protection.* UNDESA.

تم الاسترداد من: https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/2021/04/a-tb_on_social_protection.pdf

المقال الثاني

تداعيات الانهيار الاقتصادي على موازنة الأسرة وسبل حمايتها
حالة لبنان

أيمن عمر

دكتور محاضر في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال– الجامعة اللبنانية وجامعة بيروت العربية، كاتب ومحلل اقتصادي.

ملخص

تعتبر موازنة الأسرة من المواضيع المهمة والشائكة التي تستحق البحث والمقاربة الدائمة، بما يتناسب مع القدرة المالية للأسر والتي هي انعكاس للأوضاع المالية والاقتصادية للبلاد. وتشتّد أهمية دراسة ميزانيات الأسر وتطويرها وحمايتها كلما اشتدت الأزمات الاقتصادية والانهيارات المالية.

يشهد لبنان راهناً أزمة كارثية متعددة الجوانب: اقتصادية ومالية ونقدية، لها انعكاساتها الاجتماعّية والمعيشيّة الخانقة نتيجة التدهور المستمر في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار، وارتفاع تضخمي للأسعار، مما انعكس على القدرة الشرائية للمداخيل بنسبة تخطت الـ 90%، وانعكس بالتالي سلباً على ميزانية الأسرة. إن هذا الأمر يتطلب منا دراية بهذه الميزانية وبقواعد تحديدها كما وفي انعكاس ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية عليها وفي كيفية ترشيد نفقاتها، وكلها مسائل تزيد من أهمية البحث في موضوع ميزانية الأسرة اللبنانية في زمن الانهيار الاقتصادي. وذلك للإجابة عن السؤال المركزي التالي: هل بإمكان الأسر في ظل الأزمة الراهنة ترشيد ميزانياتها وخاصة مع محدوديّة مصادر الدخل؟

اعتمد هذا البحث على عدة منهجيات من أجل الوصول إلى دراسة علمية موضوعية، أما نتائجه فطالت أبعاداً متنوعة من أهمها: إدارة الموازنة الأسرية، الوضع المالي والاقتصادي العام للبلد، القدرة الشرائيّة وارتباطها بثقافة الاستهلاك، وغيرها.

الكلمات المفاتيح: موازنة الأسرة، الأزمات الاقتصادية، ثقافة الاستهلاك، الوضع المالي والاقتصادي المحلي.

Abstract

The family budget is considered one of the most important and complex issues that continuously deserve a solid research and approach in line with the financial capacity of families, which reflects the country’s financial and economic conditions. The importance of studying, developing and protecting families' budgets becomes more important in periods of economic crises and financial collapses.

Lebanon is currently witnessing a catastrophic multi-sided crisis: economic, financial and monetary. This has serious social and livelihood repercussions due to the continuous deterioration in the exchange rate of the Lebanese pound against the Dollar and an inflationary rise in prices. This is reflected in the purchasing power of incomes exceeding 90% and negatively affecting the family budget.

The increased importance of research on the issue of the Lebanese family budget and how to rationalize the expenditure in a time of economic collapse require knowledge of rules for determining budgets in accordance with the rise in consumer prices. Such knowledge is necessary to be able to respond to the following central question: Can families, in light of the current crisis, rationalize their budgets, especially with limited sources of income?

This research relied on several methodologies in order to reach an objective scientific conclusion along a variety of dimensions, the most important of which are: family budget management, the country's general financial and economic situation, purchasing power and its connection to the culture of consumption, and others.

Key words: Family budget, economic crises, consumer culture, financial situation and local economy.

1. مقدمة

تعتبر موازنة الأسرة من المواضيع التي تحتاج لمتابعة بحثية مستمرة خصوصاً في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية التي يعيشها المجتمع اللبناني. فهذا البلد يشهد، منذ قرابة العامين، تنامياً لأزمة كارثيّة متعدّدة الجوانب: اقتصادية ومالية ونقدية، لها انعكاساتها الاجتماعّية والمعيشية الخانقة. لقد ترافقت هذه الأزمة مع تدهوّر مستمر في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار وارتفاع تضخمي للأسعار مما أثر على القدرة الشرائية للمداخيل بنسبة تخطت الـ 90%، مما أربك ميزانية الأسر، لا سيما منها ذات الدخل المحدود التي من المهم مقاربتها مع دراية بها وبقواعد تحديدها، وذلك بهدف رصد انعكاس ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية عليها، بهدف فهم كيفية ترشيد نفقاتها في مثل هذه الظروف الصعبة.

إن مقاربة موازنة الأسرة اللبنانية راهناً نعتبره إذاً من المواضيع التي بات من الضروري الالتفات البحثي إليها بهدف دراستها، وتحليل مؤشراتها وفق تمايزات شرائح الدخل الأسري ومصادره، كما ورصد سلّة الاستهلاك الأسري وانعكاساتها على الدخل في ظل اضطراب كبير لأسعار مكوّناتها مع تطرق تحليلي لسياسات ترشيد عمليات الإنفاق الأسري مع تقييم لسياسات الدعم المعتمدة من الدولة.

إن عملية تقدير الدخل وتطوير مصادره وتحديد أبواب الإنفاق وترتيب سلّم الأولويات فيه نعتبرها، بناءً على ما تقدّم، من أسس حياة الأسر السليمة لأنها تساعد في تحقيق نوع من الاستقرار النفسي الأسري واستقامة الحياة الأسرية، مسألة تفسّر مدى ضرورة الإدارة السليمة للميزانية الأسرية، لا سيما في زمن تخلخل استقرارها الذي نعيشه راهناً. إن وضع موازنة للأسرة غالباً ما يخضع لقواعد ومعايير ويستلزم توّفر متطلبات معيّنة، مهم أن نذكر بأن الإدارة المالية للأسرة هو فرع علمي قائم بحد ذاته، مما يستدعي البحث المستمر في ثناياه ضمن مقاربات موضوعية وواقعية تتماهى مع ظروف كل بلد على حدا ومقومات هذا البلد وإمكانياته.

2. معنى مصطلح موازنة الأسرة/ قواعد تحديدها وأسباب اختلالاتها

لا يمكن أن نطرح تساؤلات هذه الورقة البحثية دون أن نبدأ بتعريف معنى موازنة الأسرة، وقواعد تحديدها:

1.2. موازنة الأسرة

المقصود بموازنة الأسرة، طريقة استعمال الفرد والأسرة للدخل في أوجه الإنفاق المختلفة خلال فترة زمنية معينة، قد تكون سنة أو شهراً أو أسبوعاً. بمعنى أن دخل الفرد والأسرة المحدّد تتم إدارته من خلال تخطيط الإنفاق (المصروفات)، وتحديد أولوياتها ومتدرجاتها. إن هذه الإدارة، لا تعني التقتير والبخل، بل التوازن المالي بين المداخيل والنفقات، مما يساعد الأسر على إنفاق أو ادخار أو على استثمار أموالهم بأفضل طريقة ممكنة.

وهنا، لا بدّ من التمييز بين الميزانية والموازنة، فالموازنة هي الخُطة المالية التي توضع كمنهاج للسير عليه خلال فترة مستقبلية محدّدة التوقيت؛ ما يعني أنّ الموازنة هي خطة المصروفات والإيرادات المتوقعة للفترة القادمة، أمّا الميزانيّة فهي المداخيل التي تحققت بالفعل خلال فترة سابقة والنفقات المالية الفعلية التي تم صرفها (اقتصادنا، 2020).

2.2. قواعد تحديد موازنة الأسرة

عند تقدير موازنة الأسرة، لا بد من اتباع القواعد التالية (شحاته، 2007):

1.2.2. قاعدة المدة الزمنية:

إن تحديد المدة الزمنية للموازنة مسألة نسبية تختلف باختلاف مصادر الدخل. فإذا كان الدخل شهرياً ثابتاً، عندها توضع الموازنة على أساس شهري مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الظروف الطارئة. ويصعب تقدير مدة الموازنة كلما كان الدخل غير ثابت مثل أن يكون العامل مياوماً أي أن دخله مرتبط بعمله اليومي. والأصعب في هذه المسألة تقدير الموازنة عند الأزمات والانهيارات المتتالية.

2.2.2. قاعدة التوازن بين الإيرادات والنفقات:

تبنى هذه القاعدة على محاولة تحقيق توازن ما بين الإيرادات والنفقات بقدر الاستطاعة، والأهم تحقيق فوائض مالية في الموازنة وادخارها في ظل الظروف العادية من أجل استثمارها وزيادة مصادر الدخل، أو من أجل استعمالها عند الأزمات.

3.2.2. قاعدة الواقعية عند تقدير الإيرادات والنفقات:

والواقعية تعني أن يكون تقدير الإيرادات والنفقات في ضوء الواقع والمنطق والمستجدات الاقتصادية العامة أو القدرات المالية للعائلة.

4.2.2. قاعدة مشاورة ومشاركة أفراد الأسرة

إن اتباع هذه القاعدة تعطي حافزًا معنويًا وعزيمةً لكل أفراد البيت بحيث يساهمون في إنجاح فكرة الموازنة وتطبيقها.

5.2.2. قاعدة المرونة وإمكانية التعديل في بنود النفقات:

بحيث إذا ازدادت المداخيل تتوسع الأسرة في عمليات استهلاكها، والأولى أن تقوم بادخار الفائض، وكذلك عند حدوث أزمات التغير في بنود نفقاتها بحسب ما تمليه الظروف.

6.2.2. ترتيب الأولويات:

ويعد هذا البند في قواعد تحديد الموازنة الأسرية من أهم القواعد، وذلك من أجل تجنّب الوقوع في الخلل، بحيث يتم ترتيب بنود الإنفاق واختيارها بحسب أهميتها وبحسب القدرة المالية للعائلة، وإن التغير في المداخيل أو في ظروف العائلة العامة والخاصة سيؤثر على هذا الترتيب.

3.2. أسباب اختلالات الموازنة الأسرية

تتعدّد أسباب العجز الحاصل في موازنة الأسرة بحسب الأوضاع التي تمّر بها الأسر. ففي الأحوال العادية تزيد نفقات الأسر عن مداخيلها لأسباب عديدة منها وفاة المعيل، زيادة عدد أفراد الأسرة، مرض طارئ، توقف المعيل عن العمل وغيرها من الأسباب المستجدة على الأسرة. ولكن في ظل الأزمات العامة تُضاف إلى الأسباب العادية أسباب أخرى طارئة تفرضها طبيعة الأزمات ومداها وحجمها.

2.4. تداعيات اختلال الإدارة المالية للأسرة على الأسرة نفسها

إن اختلال ميزانية الأسر في المجتمع له تداعيات خطيرة تصيب بشظاياها ليس فقط تكوين الأسر نفسها بل والمجتمع ككل وعلى صعد عدة، نذكر من أهمها الآتي:

1.4.2. خلل في تلبية الحاجيات الأساسية:

ينعكس هذا الخلل في ضعف قدرة الأفراد والأسر في تلبية بعض الحاجيات الأساسية مما يتهدد أمنهم الغذائي والصحي، ناهيك عن ندرة استهلاك الكماليات والعجز في تحقيق الرفاهية.

2.4.2. الطلاق وتفكك الأسرة:

لطالما أدى **اختلال الإدارة المالية للأسرة** إلى وقوع الأسر في مشاكل عائلية بين الزوجين تصل في بعضها إلى حدّ الطلاق وتفكّك العائلة وضياع الأولاد.

3.4.2. مشكلات نفسية واجتماعية:

إن **اختلال الإدارة المالية للأسرة لها ارتداداتها** على البعد النفسي للأولاد والذي يسببه افتراق الأهل، مما يزيد من حالات العُقد النفسية في المجتمع والانحرافات المجتمعية.

4.4.2. خلل في تربية الأبناء وصولاً إلى التسرب المدرسي:

إن ازدياد مصارف العائلة عن دخلها يدفع في الكثير من الأحيان الزوجين إلى الوظائف الإضافية مما يسبب الابتعاد عن جو الأسرة وعن تربية الأبناء ومتابعتهم. وقد يفضي هذا الأمر إلى التسرّب المدرسي المبكر عبر حاجة بعض الأبناء إلى العمل لإعالة العائلة.

5.4.2. الجنوح نحو طرق غير مشروعة:

عند أنين بطون الأبناء الخاوية والانتظار على أبواب المستشفيات، يندفع الأهالي دفعاً وبمختلف الطرق لتأمين قوت يوم أبنائهم والحفاظ على حياتهم. وقد يجد البعض في ظل الأزمات وغياب الأمن فرصة لتحقيق ثروات غير مشروعة.

6.4.2. ازدياد حالات التطرف:

إن الأرضية الاجتماعّية غير السليمة هي البيئة التي تتسبّب في تنامي حالات التطرّف، وكلما حدث خلل في مداخيل الأسر ونفقاتها وازدادت حالات الفقر والبطالة كلما وُجدت عندئذٍ الثغرات لفكر التطرف من باب الحقد على السلطات والمجتمع.

7.4.2. الأمن الاجتماعي أساس الأمن القومي:

قد يختّل أمن البلاد في ظل الأزمات الاجتماعّية التي يعانيها المجتمع. فتجد بعض الدول أو المنظمات المتطرفة البيئة الصالحة للقلاقل الأمنيّة وتهديد الأمن القومي.

3. تداعيات الانهيار الاقتصادي على موازنة الأسرة وسبل حمايتها: مقاربة لحالة لبنان

إن تحديدنا العام لما نعنيه بالموازنة الأسرية، وبعد شرحنا لآليات تحديدها ولأسباب اختلافها، وتأثير تداعياتها على الأسرة، من المهم أن ننتقل الآن لحقل دراستنا الخاصة بميزانية الأسرة اللبنانية في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة.

1.3. ميزانيات الأسر اللبنانية وواقعها في ظل الأزمة الاقتصادية اللبنانية الراهنة (2020-2021)

تبلغ عدد الأسر في لبنان حوالي 1.6 مليون أسرة، بمعدل وسطي لعدد أفرادها 3.8 (إدارة الإحصاء المركزي، 2019). ويشكل نفقات الأفراد والأسر على الاستهلاك حوالي 88% من الناتج المحلي الإجمالي، الذي قدّره صندوق النقد الدولي بحوالي 18.7 مليار دولار في العام 2020 (صندوق النقد الدولي، 2020). وتبلغ حصة الفرد السنوية من الدخل الوطني 3100 دولار، وهي حصة أقل من حصة الفرد في سيريلانكا (قبيسي، 2020)، واقع يعطي صورة واضحة عن تراجع المداخيل بعد أن بلغ حوالي 8700 دولار للفرد، الأمر الذي ينعكس على تأمين حاجيات الناس ومتطلباتهم.

لقد حذرت الإسكوا في تقرير لها صدر في 30 آب/ أغسطس 2020، أن معدل الفقر في لبنان سيطال بحدود 55% من الشعب في هذا البلد، أما الفقر المُدقع فسيصل إلى 28% (الإسكوا، 2020). ولقد اعتبرت هذه المنظمة بأن نصف الشعب اللبناني معرّض لخطر الجوع (الإسكوا، 2020).

وفي تقرير حديث لليونيسيف، صدر في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 تحت عنوان: ***البقاء على قيد الحياة بدون أساسيّات العيش: تفاقم تأثيرات الأزمة اللبنانية على الأطفال***"، *أشارت فيه* **اليونيسيف** إلى تدهور هائل في الظروف المعيشية في لبنان على مدى الأشهر الستة الماضية، واعتبرت بأن ما يزيد عن 8 من كل 10 أشخاص يعيشون في فقر، و34% واقعون في فقر مدقع، وأن أكثر من نصف الأسر تخطّى طفل واحد لديها على الأقل وجبة طعام في شهر أيلول/ سبتمبر الماضي، في حين كانت النسبة تعادل 37% في نيسان/ أبريل. وأكدت اليونيسيف أيضاً أن 40% من الأسر قد اضطرّت إلى بيع الأدوات المنزلية والأثاث، وكان على 7 من كل 10 أسر شراء الطعام من خلال مراكمة الفواتير غير المدفوعة أو عبر الاقتراض المباشر لشراء الطعام، مقارنة بنسبة 6 من كل 10 أسر في شهر نيسان/ أبريل 2021. ولقد توّسع هذا التقرير في شرح تأثير الأزمة الاقتصادية المستشرية راهناً في لبنان على صحة الأطفال، واعتبر بأن نحو 34% من هؤلاء لم يتلقوا الرعاية الصحيّة التي احتاجوا إليها، بعد أن كانت النسبة 28% في نيسان/ أبريل من العام 2020. ولقد بيّن هذا التقرير أيضاً كيف أن ارتفاع أسعار الأدوية بشكلٍ كبير والنقص الحاد في توّفرها، ورفع الدعم عن أنواع معينة منها، بما فيها أدوية الأمراض المزمنة، مثل أدوية القلب، وارتفاع مستوى الكوليسترول في الدم، وضغط الدم (يونيسيف، 2021) بدءًا من 16 تشرين الثاني/ نوفمبر، قد تسببوا جميعهم في جعل العديد من الأسر اللبنانية غير قادرة على تحمّل تكاليف الرعاية الصحيّة المناسبة لأطفالها.

3.2. مصادر مداخيل الأسر في لبنان

تتعدد المصادر التي تحصل من خلالها العائلات والأفراد في لبنان على المداخيل التي يستخدمونها في عمليات الإنفاق، وهذه المصادر يمكن توزيعها على الشكل التالي:

1.2.3. الراتب الشهري الثابت:

ويشكل موظف القطاع العام النسبة العظمى من هذه الفئة، وبسبب الأزمة وارتفاع الأسعار انخفضت القدرة الشرائية للمداخيل أكثر من 92% مع بلوغ سعر صرف الدولار 20000 ل ل.

2.2.3. المياومون:

هم الذين يعملون كل يوم بيومه، ويقبضون دخلهم عن الأيام التي عملوا بها، وهم أكثر الفئات المتأثرة بالأزمات، بحيث تأثرت هذه الفئة بالدرجة الأولى من الأزمة الاقتصادية ومن الإقفال العام بسبب جائحة كورونا.

3.2.3. الفوائد من حيازة السندات والودائع المجمدة:

وهي من المداخيل الأكثر تأثراً بسعر صرف الدولار، حيث تُدفع بسعر المنصة، التي حدّدها مصرف لبنان وهو 3900 ل ل لكل دولار، وبالتالي كلما زاد سعر صرف الدولار يخسر المودعون الفرق بين سعر المنصة وسعر صرف السوق الموازية.

4.2.3. إيجارات العقارات:

يشهد هذا المصدر من المداخيل انخفاضاً كبيراً بسبب توقف العديد من المستأجرين عن دفع بدل الإيجار، أو بسبب الدفع الجزئي له.

5.2.3. الاستثمار في مشاريع إنتاجية:

وهي شبه معدومة راهناً في لبنان لغياب الدافع الربحي الناتج عن الصراعات السياسية وعمق الأزمة الاقتصادية.

6.2.3. تحويلات الأقارب والأبناء في الخارج:

وهي تشكّل مصدر الأوكسجين الحقيقي لعيش العديد من العائلات بسبب ازدياد قدرتها الشرائية مهما تغيّر سعر الصرف، لأن ارتفاع الأسعار لا يتزايد بنفس النسبة. فمثلاً كيلو اللحمة عند

سعر الصرف الرسمي قبل التدهور كان يساوي حوالي 10 دولار، أما عند بلوغ سعر الصرف 10000 فإن سعر كيلو اللحمة أقل من 5 دولار.

7.2.3. المساعدات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني:

تنشط منظمات المجتمع المدني، وخاصة الأجنبية منها، في توفير مساعدات عينية والتي شهدت ازدياداً مضطرداً بعد تفجير مرفأ بيروت في 4 آب/ أغسطس 2020، ولكنها مساعدات لم ترق إلى المستوى الإنقاذي وهي في مجملها استنسابية، وتدخل المحسوبيات في عمليات توزيعها.

3.3. شرائح مداخيل الأسر

أظهرت دراسة أعّدتها مجموعة من الأكاديميين في الجامعة اللبنانية توزع الأجور والمداخيل في لبنان على الشكل التالي (**جريدة رأي اليوم**، 2020):

- 18% من الأسر تتقاضى شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور البالغ 675 ألف ليرة.
- 26% من الأسر تتقاضى بين 675 ألف و1.2 مليون.
- 29% تتقاضى بين 1.2 مليون و2.4 مليون.

وبناءً عليه، فإن 73% من الأسر يقل دخلها الشهري عن مليونين و400 ألف ليرة، وما لا يقل عن 33% من اللبنانيين سيعتمدون لاحقاً على المساعدات الإنسانية لتأمين قوتهم اليومي. أما الخطر الكبير فلقد تجّسد في التغيّر الدراماتيكي الذي أصاب نمط حياة الطبقة الوسطى، وتسبّب في تحولها إلى فئة ما يمكن تسميتهم بـ "فقراء لبنان الجدد". فالطبقة الوسطى انخفضت نسبتها من 70% إلى40% (وكالة أنباء الأناضول، 2020).

وفي قراءة للحد الأدنى للأجور في لبنان، تبين بأنه كان يبلغ الـ 450$ على سعر صرف 1500، لكن، ومع تدهور سعر الصرف، بدأ ينخفض إلى حدود قياسية قل نظيرها بحيث أصبح 75$ على سعر صرف 9000، 45$ وفق سعر صرف 15000 ل ل و33.75 $ وفق سعر صرف 20000 ل ل.

4. تساؤلات الورقة البحثية ومنهجية مقاربتها

تتمحور هذه الورقة حول السؤال المحوري التالي: هل بإمكان الأسر، في ظل الأزمة الراهنة، ترشيد ميزانياتها وخاصة مع محدوّدية مصادر الدخل؟ بمعنى:

- ما هي أسباب اختلال موازنة الأسرة في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة؟
- ممّ تتكّون سلة الاستهلاك وكيف يؤثر مؤشر أسعار الاستهلاك بها؟ وما هو واقع الاستهلاك في لبنان؟
- ما هي الإجراءات السليمة لترشيد الإنفاق؟

سوف ترتكز هذه الورقة على أسلوب الوصف الذي ستفّسر من خلاله **شرائح مداخيل الأسر**، قواعد **تحديد موازنة الأسرة بحسب مداخيلها، كما وبحسب سلة استهلاكها**، ومن ثم ستنتقل إلى قراءة وتحليل معنى العجز في إدارة ميزانية الأسرة اللبنانية لا سيما في ظل خصائص الاقتصاد اللبناني وطبيعة الأزمة المستفحلة التي نعيشها والتي تسببت في اختلال **الإدارة المالية للأسرة في لبنان، لننتقل بعدها للحديث عن أساليب الادخار وإدارة الأزمات المالية الأسرية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية المعاشة في لبنان اليوم.**

5. أسباب اختلال الإدارة المالية للأسرة اللبنانية

ساهمت الأزمة الاقتصادية الراهنة في إحداث خلل ضخم في الإدارة المالية للأسرة بسبب خصائص الاقتصاد اللبناني وطبيعة الأزمة المستفحلة، والتي يمكن توصيفها بما يلي:

1.5. دوْلّرة الاقتصاد:

منذ تسعينيات القرن الماضي وبسبب انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية آنذاك، ارتبط الاقتصاد والتداولات الداخلية بالدولار بحيث أصبح الاقتصاد مُدَوْلّر بنسبة تزيد عن 75%، وتخطت هذه النسبة 80.23% خلال الأزمة الحالية (جمعية المصارف، 2021).

2.5. الاعتماد على الاستيراد:

يرتكز الاقتصاد اللبناني بنسبة كبيرة منه على الاستيراد من الخارج بسبب ضعف قدراتنا الإنتاجية والتركيز على الاقتصاد الريعي وعلى الخدمات مما سبّب هذه الحاجة الملّحة لاستيراد أبسط الأساسيات المعيشة بحيث نستورد ما يزيد عن 90% من حاجاتنا الغذائية و100% من المحروقات والفيول وحوالي 93% من الأدوية، جميع هذه العوامل جعلت من الدولار هو المُتحّكم الأساسي في معيشتنا ووضعنا الاجتماعي (عمر 2020).

3.5. التضخم المالي:

مع الانهيار المستمّر لسعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار، والذي ابتدأ منذ آب/ أغسطس 2020، انعكس ذلك ارتفاعاً تضخمياً في أسعار السلع والخدمات وانخفاض في القدرة الشرائية لمداخيل الأفراد والأسر تخطت 90%.

4.5. الاحتكارات والكارتيلات:

ساهمت البنية الاقتصادية القائمة على الاحتكارات والكارتيلات في تعميق الأزمة من خلال استغلال التجار للأزمة واحتكار السلع ورفع أسعارها بغية الأرباح العالية.

5.5. حجز أموال المودعين:

بإجراءات غير مسبوقة في التاريخ اللبناني وفي دلالة على عمق الأزمة، قامت المصارف بحجز أموال المودعين بالدولار وسمحت بسحب كمية محدودة منها أسبوعياً ولكن بالليرة اللبنانية وفق سعر حدّده المصرف المركزي ب 3900 ل ل تحت اسم سعر المنصة، ووُضعت سقوفاً لسحب الودائع بالليرة، مما أفقد أيضاً جزءًا من اللبنانيين بعضاً من مداخيلهم التي يعتمدون عليها في حياتهم اليومية وفي عمليات استهلاكهم، فساهم ذلك في اختلال موازنة الأسر أكثر وأكثر.

6.5. فشل الدعم الحكومي:

بالرغم من محاولة السلطات التدّخل عبر مشروع دعم الأسر وذلك من خلال تمويل عمليات استيراد السلع الأساسية الثلاثة، المواد الغذائية والأدوية والمحروقات عبر توفير الدولار بنسبة 85 إلى 90%

للاستيراد، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك لأن الدعم لم يحقّق المبتغى منه وكذلك بسبب تهريب جزء من السلع المدعومة إلى الخارج وعدم استفادة الشعب اللبناني منها.

6. سلة الاستهلاك ومؤشر أسعار الاستهلاك عموماً ولبنان تحديداً

لفهم واقع الاستهلاك الأسري وأولوياته في الأسر اللبنانية، مهم أن نتعرف بداية على المؤشرات التي اعتمدتها الأمم المتحدة كقياس لهذا الاستهلاك ومتدرجاته، ومن ثم نتطرق لمؤشر أسعار الاستهلاك لنتوسّع أخيراً في أنماط إنفاق الأسر في لبنان.

1.6. سلة الاستهلاك: مكوّناتها وفق مؤشرات الأمم المتحدة

وضعت شعبة الاحصاء في الأمم المتحدة تصنيفاً للسلة الاستهلاكية، "الاستهلاك الفردي" بحسب الغرض المعروف بـ COICOP، لتصنيف وتحليل نفقات الاستهلاك الفردي التي تتكبدها الأسر في معيشها، وهي تشمل بنود الانفاق المختلفة، والتي يتّم الاعتماد عليها من أجل احتساب مؤشر أسعار الاستهلاك. وهذه السلّة تشمل البنود التالية (إدارة الإحصاء المركزي):

- المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية: وتضّم الخبز والحبوب والخضار والفواكه واللحوم والمياه المعدنية والمشروبات الغازية والعصير.
- المشروبات الروحية والتبغ والتنباك: وتضّم النبيذ والعرق والويسكي والتبغ والتنباك.
- الألبسة والأحذية وتضّم الملابس والأحذية على أنواعها للرجال والنساء والأطفال، مع الأخذ بعين الاعتبار تغير أنواع الملابس والأحذية بحسب الفصول.
- المسكن والماء والكهرباء والمحروقات ويضم الإيجارات السكنية ولوازم أعمال صيانة كالطرش والدهان وأعمال السمكرة واشتراكات المياه والكهرباء من الدولة ومن المولّدات الخاصة والغاز المنزلي والكاز ومازوت التدفئة.
- الأثاث والتجهيزات المنزلية والصيانة المستمرة للمنزل وتضّم الأثاث على أنواعه والتجهيزات المنزلية كالأدوات الكهربائية والأواني الزجاجية ومواد التنظيف.
- الصحة وتضم الدواء والخدمات الطبية كمعاينة الطبيب والتحاليل الطبية وصور الأشعة.

- النقل ويضم السيارات والوقود كالبنزين وإصلاح السيارات والنقل بالسيارات العمومية والباصات والنقل الجوي.
- الاتصالات وتضم خدمات الاتصالات كالتلفون الثابت والخلوي وخدمات البريد العادي والسريع وأسعار التلفونات العادية والخلوية.
- الاستجمام والتسلية والثقافة وتضم الرحلات الداخلية والخارجية والسينما والمسارح والكمبيوتر ومتمماته والكتب على أنواعها من مدرسية وأدبية وعلمية ومجالات وصحف.
- التعليم وتضم الأقساط التعليمية في القطاع الخاص للمستويات كافة بما فيها التعليم المهني.
- المطاعم والفنادق وتضم أسعار المأكولات في المطاعم كالسناك والمطاعم المتخصّصة وأسعار المبيت في الفنادق.
- سلع وخدمات متفرقة وتضم سلع العناية الشخصية كالعطورات ومعجون تنظيف الأسنان وخدمات تصفيف الشعر والماكياج وخدمات التأمين.

2.6. مؤشر أسعار الاستهلاك

هو أحد مؤشرات الاقتصاد الكّلي في أي بلد، فهو يقيس التغيّرات في أسعار مجموعة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر المعيشية. إن مؤشر الأسعار هو مؤشر اقتصادي كلّي تدخل في عملية احتسابه ثلاثة عوامل:

- الأسعار الشهرية للسلع والخدمات.
- الوزن الترجيحي لكل سلعة أو خدمة في سلة الاستهلاك.
- الصيغة الرياضية المستخدمة (إدارة الإحصاء المركزي).

يتم وضع جدول فيه كافة أسعار السلع والخدمات الرئيسة خلال فترة شهر واحد وتُجمع أسعارها. وفي الشهر التالي، تجمع أسعار السلع والخدمات نفسها، ثم يُقسم المجموع القديم على المجموع الجديد ويُضرب الناتج بـ 100، فيصبح لدينا مؤشر أسعار المستهلك. وهو يشكل متوّسط الإنفاق على السلع والخدمات بصرف النظر عن مدخول الأسرة وحجمها وموقعها الجغرافي.

ويُؤثّر مؤشر أسعار الاستهلاك على القدرة الشرائية للمستهلكين، فعندما يرتفع المؤشّر عن الشهر السابق، تكون الأسعار ارتفعت، وبالتالي ينعكس ذلك انخفاضاً في القدرة الشرائية للمواطن والعكس صحيح. وهو يعكس بنية وثقافة الإنفاق الاستهلاكي للأسر والأفراد فيه.

3.6. أنماط إنفاق الأسر في لبنان

أجرت إدارة الإحصاء المركزي، في العام 2011–2012، دراسة ميزانية الأُسر المعيشية وتم استخراج التثقيلات التي تعكس متوسط الإنفاق على السلع والخدمات، بصرف النظر عن مدخول الأسرة وحجمها وموقعها الجغرافي. وبالتالي فالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك يُمثّل مستهلكًا مركّبا ولا يترجم بالضرورة تغيّر السعر بالنسبة إلى فرد معين أو أسرة معيشية (إدارة الإحصاء المركزي).

جدول رقم 1: تثقيلات مؤشرات أسعار حسب أبواب الإنفاق للعام 2021

المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	20.6%
مسكن ماء غاز كهرباء ومحروقات أخرى	28.5%
الاتصالات	4.6%
الألبسة والأحذية	5.4%
الصحة	7.8%
التعليم	5.9%
النقل	13.1%
أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة المنزل	3.7%
مشروبات روحية وتبغ وتنباك	1.6%
مطاعم وفنادق	2.6%
سلع وخدمات متفرقة	4%
الاستجمام والتسلية والثقافة	2.3%

المصدر (إدارة الإحصاء المركزي الجمهورية اللبنانية، 2019).

رسم بياني رقم 1: تثقيلات مؤشرات أسعار حسب أبواب الإنفاق للعام 2021

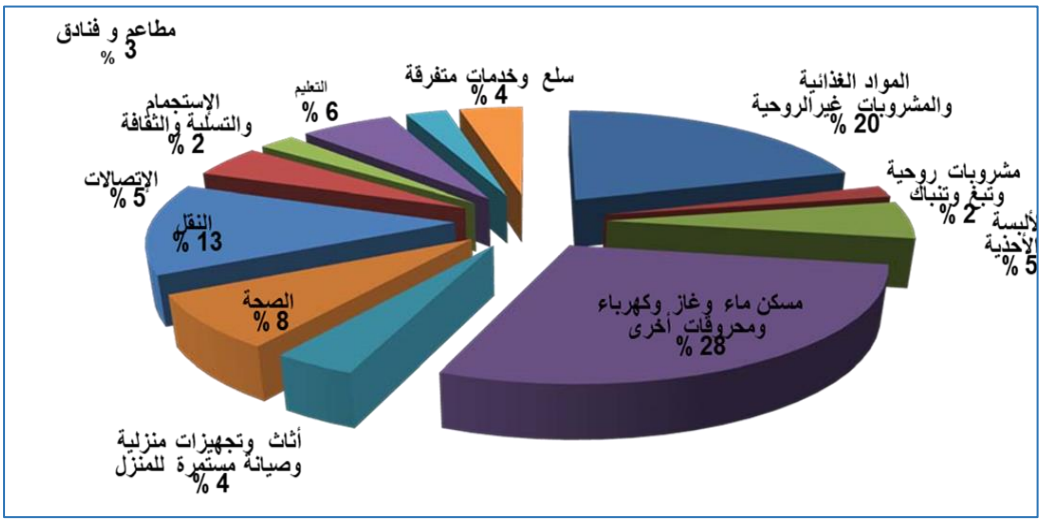

ملاحظة: تختلف هذه التثقيلات من محافظة إلى أخرى ومن أسرة إلى أخرى بحسب حجم دخلها ومستواها الاجتماعي. ويساعدنا جدول بنود الإنفاق مع التثقيلات في فهم أهمية كل بند من سلة الاستهلاك لدى الأسر، وأيضاً في كيفية ترشيد استهلاك كل بندٍ على حدا وفق حاجات الأسر وقدرتها الشرائية.

يظهر الجدول السابق ما يلي:

- أن حوالي 75% من ميزانية الأُسر يتم إنفاقها على الضروريات، بحيث تخصص الأُسر 28.5% من مداخيلها للإنفاق على السكن واستهلاك المياه والكهرباء والمحروقات، منها 11.8% على المياه والغاز والكهرباء وباقي المحروقات، وهنا تبرز أهمية دعم المحروقات في الحفاظ على ميزانية الأسرة دون تدهور.
- أن الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية بنسبة 20.6%، أي أن الأمن الغذائي للأسر يزيد عن 25% من ميزانيتها. ومن النسب المرتفعة في ميزانية الأسر: الإنفاق على النقل 13.1%، وذلك لغياب النقل العام بالإضافة إلى اعتبار وسيلة النقل الخاصة إحدى مؤشرات الوضع الاجتماعي وثقافة المحاكاة في ذلك.
- يتذيّل الإنفاق على المشروبات الروحية والتبغ والتنباك قاع الترتيب بنسبة 1.6%، يليه الاستجمام والتسلية والثقافة 2.3% ثم المطاعم والفنادق 2.6%، وهي في مجملها تدخل في باب الترفيه والكماليات والتي يمكن الاستغناء عن الجزء الأكبر منها.

4.6. ارتفاع أسعار الاستهلاك وتأثيرها على ميزانية الأسرة

سجل مؤشر أسعار الاستهلاك، في الفترة بين كانون الأول/ ديسمبر 2019، تاريخ بدء الأزمة وكانون الأول/ ديسمبر 2020 ارتفاعاً وقدره 145.84%، فيما سجّل مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2020 ارتفاعاً وقدره 8.15% بالنسبة لشهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، وقد اختلفت معدلات الارتفاع من بند إلى آخر باختلاف الطلب عليه وارتباطه بسعر صرف الليرة وتدهورها (إدارة الاحصاء المركزي، 2021). فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية بنسبة 402.25% أي أربعة أضعاف، والسبب أن معظم هذه السلع مستوردة من الخارج وتتأثر بشكل كبير بتدهور سعر صرف الليرة مقابل الدولار، وهذا مؤشر خطير عن انكشاف أمننا الغذائي.

ويتصدّر ارتفاع أسعار الأثاث والتجهيزات المنزلية وصيانة المنزل، السلم بنسبة 655.14%، وأسعار التعليم في ذيل الترتيب بنسبة 10.27% لأن النسبة الأساس في الإنفاق على التعليم تذهب للأقساط المدرسية في التعليم الخاص والتي لم ترتفع بمعظمها، لذلك هذا الارتفاع الضئيل مرتبط بأسعار الكتب والقرطاسية والتي تأثرت بشكل كبير بالتعليم عن بُعد بسبب الإقفال العام الناتج عن جائحة كورونا.

ولم تتأثر كثيراً أسعار بنود الصحة 17.39% بسبب الدعم الحكومي لهذا القطاع خلال هذه الفترة أضف إليها المساعدات الأجنبية ومنها مساعدات البنك الدولي لمكافحة كورونا. أما أسعار بند المسكن والمياه والغاز والمحروقات الأخرى فلم ترتفع سوى بنسبة سوى بنسبة 18.51%، ويُعزى ذلك إلى الدعم الحكومي للمحروقات وانخفاض سعر برميل النفط عالمياً في تلك الفترة. ويمكن مشاهدة تطوّر أسعار باقي بنود الاستهلاك الأسري من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 2: بنود الاستهلاك الأسري

المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	402.25%
مسكن ماء غاز كهرباء ومحروقات أخرى	18.51%
الاتصالات	86.68%
الألبسة والأحذية	559.77%
الصحة	17.39%
التعليم	10.27%
النقل	206.14%
أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة المنزل	655.14%
مشروبات روحية وتبغ وتنباك	392.46%
مطاعم وفنادق	608.97%
سلع وخدمات متفرقة	267.48%
الاستجمام والتسلية والثقافة	227.08%

المصدر (إدارة الإحصاء المركزي الجمهورية اللبنانية، 2021).

وقد بلغ تضخّم أسعار الاستهلاك خلال الأشهر العشر الأولى من العام 2021 حوالي 151,6%.

يمكن مقارنة مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة بين بين تشرين الأول/ أكتوبر 2019 أي قبل البدء بالأزمة وتشرين الأول/ أكتوبر 2021 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 3: مقارنة مؤشرات أسعار السلة الاستهلاكية بين تشرين الأول 2019 وتشرين الأول 2021

مؤشر أسعار السلة الاستهلاكية	تشرين اول 2019 (النسبة %)	تشرين أول 2021 (النسبة %)
المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	110.29	2409.28
مسكن ماء غاز كهرباء ومحروقات أخرى	107.83	215.94
الألبسة والأحذية	194.60	3415.16
الصحة	98.63	383.65
التعليم	123.97	184.60
النقل	97.74	1386.27
أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة المنزل	118.82	2360.72
الاتصالات	77.03	195.06
مشروبات روحية وتبغ وتنباك	125.86	2273.97
مطاعم وفنادق	115.19	3190.49
سلع وخدمات متفرقة	114.19	988.65
الاستجمام والتسلية والثقافة	123.81	898.89

(المصدر: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في لبنان شهر كانون الأول/ ديسمبر 2020، 2021).

يتضّح، من الجداول السابقة، وبشكل جليّ خطورة الأزمة وتأثيرها على الأمن الغذائي بالدرجة الأولى حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية حوالي 22 ضعفاً، وارتفعت كلفة النقل حوالي 14 ضعفًا والسبب في ذلك بالدرجة الأولى يعود إلى رفع الدعم عن المحروقات. وارتفعت كلفة الفاتورة الصحية حوالي 4 أضعاف، وارتفعت أسعار المطاعم والفنادق أكثر من 27 ضعفاً مما يهدّد هذا القطاع وخاصة في ظل شبه انعدام للسياحة بسبب الأوضاع الصحية والسياسية. وارتفعت أسعار الألبسة والأحذية أكثر من 17 ضعفًا.

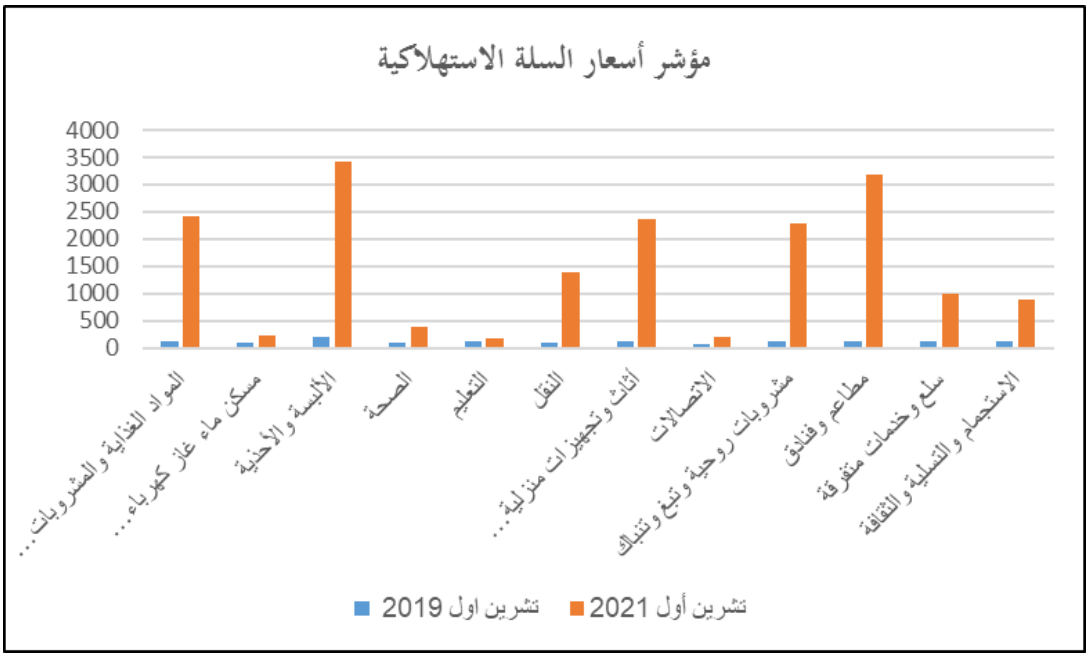

رسم بياني رقم 2: (المصدر: إدارة الإحصاء المركزي الجمهورية اللبنانية، 2021).

7. الإجراءات السليمة لترشيد الإنفاق

هناك العديد من التدابير التي لا بد من أن تتّخذ على مستوى الأسر، والدولة لترشيد الإنفاق سوف نذكر من أهمها:

1.7 ترشيد الإنفاق على مستوى الأسر

لتلافي العجز المالي في موازنات الأسر، ومن أجل الاستمرار في تلبية حاجاتها وتوفير متطلباتها، وفي ظل غياب فعالية برامج الدعم الحكومية في تأمين الحماية للقدرة الشرائية للعائلات والأفراد، يجب على الأسر أن تضع خطط طوارئ إنفاقيه لترشيد عمليات استهلاكها وخاصة مع عدم إمكانية

إضاقة مصادر دخل جديدة لتمويل الإنفاق. تختلف نسب ترشيد الإنفاق بحسب أهمية كل بند لدى المستهلك وإمكانية التخفيف من معدل الإنفاق عليه، وبالاعتماد على جدول سلة الاستهلاك وبنود الإنفاق الإثني عشر وأهمية كل بند والتثقيل المرتبط به، يمكن أن يكون ترشيد الإنفاق أكثر علمية ومنطقية بحيث يمكن توفير ما لا يقل عن 30% من سلة الاستهلاك على الشكل التالي:

1.1.7 المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية

الأصل أن يحافظ الإنسان على نمطه في استهلاك السلع الضرورية بما يوفر له الأمن الغذائي المطلوب في تحقيق الاستقرار النفسي والمعنوي. ولكن عند الأزمات يبحث الإنسان دائماً عن البدائل للحفاظ على نفس النمط، وإذا كان من الأولى الحفاظ على نفس نسبة الاستهلاك في السلة الغذائية 20.6% فإنه على أرباب الأسر، عند شرائهم للمواد الغذائية، استبدال السلع المرتفعة بسلع بديلة أقل سعراً تمتلك الجودة نفسها أو جودة أقل نسبياً. والسوق سوف يجدّد نفسه بالأساس عند الأزمات ليفرز أنواعاً جديدة من السلع، سواء منتجة محلياً أو مستوردة من الخارج، لتتناسب مع طبيعة الأزمة.

ولفعالية سليمة للترشيد من الضروري على أرباب الأسر، قبيل شراء حاجياتهم من المواد الغذائية، وضع قائمة بها وفق أولوياتها، والبحث الدائم عن السلع المدعومة أو العروض التي تقدمها بعض المحلات والمولات، ويُنصح عند الشراء والتسوق أن يكون الشخص غير جائعاً لأنه في هذه الحالة قد يشتري سلعاً لا حاجة له بها. العودة إلى الطبخ المنزلي والتخفيف من الطعام خارج المنزل أو الوجبات السريعة المطلوبة من المطاعم، واستهلاك الطبخة لأكثر من يوم والابتعاد عن الإسراف والتبذير في الطعام والشراب، وتوزيع ما يفيض عن الحاجة في حال وُجد إلى الفقراء والمحتاجين أو تبريده في الثلاجة واستهلاكه في يوم آخر.

2.1.7. المسكن والماء والكهرباء والمحروقات

إن حسن التدبير المنزلي يساعد كثيراً في ترشيد هذا البند، منه: تخفيض من اشتراك مولد الكهرباء، إطفاء إنارة المنزل في الغرف غير المستعملة، ترشيد استعمال الغاز المنزلي ووقود التدفئة، استعمال المياه عند الضرورة وبالكميات المطلوبة، مما يساعد على توفير 10% كحد أدنى من أصل 28.5% من استهلاك هذا البند.

3.1.7 التعليم

فيما خص التعليم بالإمكان توفير ما يزيد عن 90% من إنفاق الأسر عليه عبر نقل أبنائهم من التعليم الخاص إلى الرسمي، ولكن تبقى المشكلة في غياب الثقة في التعليم الرسمي وخاصة في مراحله الأولى وفي ضعف التجهيزات والجدّية فيه. وقد تجلى ذلك بوضوح عن طريق التعليم عن بعد وعجز الدولة عن توفير الحد الأدنى من متطلباته.

4.1.7 مجالات لا يمكن من تقليل الإنفاق عليها

هناك بعض البنود لا يمكن من تقليل الإنفاق عليها مثل: الصحة والاتصالات إلا في حالات قليلة مثل الذهاب إلى المستوصفات بدل العيادات في الحالات الطبية العادية والحصول على بعض الأدوية منها. ولقد فرضت كورونا والتعليم عن بعد الحاجة الماسة للاتصالات مما تسبب، في بعض الأحيان، في زيادة الإنفاق عليها. لذلك تبقى نسبة الإنفاق على الصحة والاتصالات هي نفسها على التوالي 7.8% و4.6%.

5.1.7. بنود الترفيه

ونعني ببنود الترفيه الأثاث، التجهيزات، الاستجمام والتسلية والثقافة والمطاعم والفنادق... وهذه البنود يمكن توفير ما يلي:

- 80% على الأثاث والتجهيزات المنزلية وصيانة المنزل لأنه لا يمكن الاستغناء عن الصيانة لأعطال مستحدثة قد تطرأ على السباكة وغيرها،
- 70% على الألبسة والأحذية بسبب الحاجة إليهما للأولاد مع نموهم وتغير الفصول،
- 50% على كل من: النقل، المشروبات الروحية والتبغ والتنباك والسلع والخدمات المتفرقة.

جدول رقم 4: ترشيد الانفاق على مستوى الأسر

البنود	نسبة الاستهلاك %	امكانية التوفير %	معدل التوفير %	نسبة الاستهلاك خلال الأزمة
الاستجمام والتسلية والثقافة	2.30%	100%	2.30%	0.00%
مطاعم وفنادق	2.60%	100%	2.60%	0.00%
سلع وخدمات متفرقة	4.00%	50%	2.00%	2.00%
مشروبات روحية وتبغ وتنباك	1.60%	50%	0.80%	0.80%
أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة المنزل	3.70%	80%	2.96%	0.74%
الألبسة والأحذية	5.40%	70%	3.78%	1.62%
النقل	13.00%	50%	6.50%	6.50%
الاتصالات	4.60%	0%	0.00%	4.60%
التعليم	5.90%	90%	5.31%	0.59%
الصحة	7.80%	0%	0.00%	7.80%
مسكن ماء غاز كهرباء ومحروقات أخرى	28.50%	10%	2.85%	25.65%
المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	20.60%	0%	0.00% --------- توفير 30%	20.60%

المصدر الباحث

2.7. ترشيد الإنفاق على مستوى الدولة: دعم الأسر بدلاً من دعم السلع

لقد لجأت الحكومة السابقة "في مواجهة التحديات" برئاسة حسان دياب إلى سياسة دعم السلع والمنتجات بهدف التخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية الخانقة على المواطنين، وقد شمل الدعم أكثر من 300 سلعة ومنتج. وانقسمت السلع المدعومة إلى قسمين: سلع تحصل على الدولار بسعر الصرف الرسمي 1507.5 ليرة للدولار، وأخرى تضم نحو 300 سلعة تحصل على الدولار بسعر المنصة عند 3900 ليرة للدولار. ولكن أثبتت هذه السياسة فشلها خلال مدة سنة ونصف حوالي 18 مليار دولار من احتياطي مصرف لبنان من العملات الصعبة دون إحداث أثر اجتماعي في بناء شبكات حماية وأمان لميزانيات الأسر اللبنانية، إذ إنه وبحسب أرقام مصرف لبنان انخفض احتياطي المصرف المركزي من 33 مليار دولار في شباط/ فبراير 2020 إلى 15 مليار دولار في أيلول/ سبتمبر 2021 (جمعية المصارف، 2020-2021).

تبلغ القيمة الإجمالية للدولارات المدعومة من مصرف لبنان حوالي 5.470 مليار دولار موزعة على الشكل التالي: المازوت مليار، البنزين 860 مليون، الفيول (الكهرباء) مليار، المواد الغذائية ومواد أولية 1.56 مليار، القمح 150 مليون، الأدوية 900 مليون، القطاع العام 680 مليون، بالإضافة إلى 3 مليار دولار عجز الكهرباء (فضل الله، 2021). إن المستغرب في هذه السياسة هو شمول

الدعم لبعض السلع والتي تعتبر كمالية وتدخل في رفاهية الأفراد والأسر مثل الكاجو، وتضم القائمة أيضاً مواداً أولية ومدخلات زراعية ومنتجات صناعية، كما أنها تضم لقاحات طبية ولحومًا وتونة ومرتديلا، وقهوة سريعة التحضير، وفطرًا وأرزاً ومكرونة والكابتشينو ومشروبات الشوكولاتة وأجباناً، واللافت أن كل المنتجات التي تضمها القائمة هي من علامات تجارية محددة (خضر، 200).

من أهم أسباب فشل هذه السياسة أن الدعم لم يطاول الفئات المستهدفة بل استفاد منه التجار والمحتكرون بالدرجة الأولى واستغلوه، عبر تهريب السلع المدعومة إلى خارج لبنان، من أجل تحقيق الأرباح الطائلة. وبالتالي لم يستفد الفقراء والمحتاجون من الدعم وهذا ما أكّده ممثل اليونيسيف في لبنان والمديرة الإقليمية لمنظمة العمل الدولية بالقول إن تحليل المعطيات في لبنان يبيّن أن 80 في المئة من دعم الدولة يذهب في الواقع إلى الشرائح الأكثر غنى في المجتمع، في حين لا يستفيد الفقراء إلا من نسبة 20 في المئة (بي بي سي، 2020). وبدأ المصرف المركزي بالرفع التدريجي للدعم ليعلن الأربعاء 11 آب/ أغسطس 2021، إنه سيبدأ اعتباراً من اليوم التالي بتأمين الاعتمادات اللازمة لواردات المحروقات على أساس سعر السوق لليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي، لينهي فعلياً دعم المحروقات. الأخيرة التي باتت تستحوذ على ما بين 55 إلى 60% من دخل الأسر، تُضاف إليها فاتورة المولّد المرتفعة. وعليه، ما عاد هناك أي قدرة للإنفاق عند اللبناني، بحيث بات راتبه يوزَّع ما بين بنزين وغاز وتلفون ومازوت ومولّد، ولا يكفيه، ما يضطره إلى الاستدانة (**جريدة الجمهورية**، 2021).

3.7. البطاقة التمويلية

منذ أكثر من سنة ونصف والحديث عن البطاقة التمويلية كبديل عن سياسة الدعم المتبعة، حتى تم الإعلان عن إطلاق منصة التسجيل في البطاقة التمويلية في 1 كانون الأول/ ديسمبر 2021، لبناء شبكة الأمان الاجتماعي للأسر الأكثر فقراً بتمويل من البنك الدولي وهو عبارة عن قرض وليس هبة أو تبرعاً. على أن يتم في المرحلة الأولى تنفيذ برنامج شبكة الأمان الاجتماعّية، الذي يغطي 150 ألف أسرة لبنانية من الأسر الأكثر فقراً و87 ألف طفل من الأسر المستفيدة المسجلين في المدارس الرسمية. على أن يحصل كل فرد في الأسرة على 20 دولاراً، على ألا تتجاوز الأسرة الواحدة ستة أفراد كحد أقصى، بالإضافة إلى مبلغ ثابت بقيمة 25 دولاراً للأسرة الواحدة. أما بالنسبة إلى الطلاب، فسيدفع مبلغاً عن كل تلميذ خلال العام الدراسي مع دفع الرسوم المدرسية مباشرة للمدارس. وسيتم

تنفيذ هذه المراحل بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي. وتبدأ دفع المساعدات في 1 آذار/ مارس 2022، على أن يكون الدفع مع مفعول رجعي عن شهري شباط/ فبراير 2022.

أما المرحلة الثانية من شبكة الدعم، وتستهدف أسراً لبنانية مقيمة في لبنان وتستثني الأسر الميسورة والأسر المستفيدة من برنامجيّ أمان وحياة، سيتم دفع 25 دولاراً لكل فرد مع 15 دولاراً إضافياً للشخص الذي يفوق عمره الـ 64 عاماً، على أن يكون الحد الأقصى للأسرة الواحدة 162 دولاراً (**العربي الجديد**، 2021). والخوف أن تتحوّل هذه البطاقة إلى رشوة انتخابية على أبواب الانتخابات النيابية المقررة في الربيع المقبل، وبالتالي تفقد هذه البطاقة أيضاً مبرر وجودها وهو دعم الأسر الأكثر فقرًا.

خاتمة واستنتاجات

في تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة "الفاو" أشار إلى أن اليمن وسوريا ولبنان والصومال هم من الدول المهدّدة بانعدام الأمن الغذائي لجزء من سكانها. وحذّر من أن تؤدي الأزمة الاقتصاديّة في لبنان إلى ارتفاع مستوى الاضطرابات وأعمال العنف (Food and Agriculture Organization of the united nations, 2021). وقد انحرفت مساعي السلطات المسؤولة عن توفير شبكات الأمان الاجتماعي، من خلال برامج الدعم، عن تحقيق أهدافها المرجوة بسبب حالات الاستغلال والجشع والاحتكار من قبل التجار والمستوردين، بحيث يقومون باستبدال أكياس السلع المدعمة بأخرى وبيعها بسعر السلع العادية وتحقيق أرباحاً أضعافاً مضاعفة، بالإضافة إلى ذلك، فإنه عند تدهور سعر صرف الليرة، يبدأ التجار مباشرة ببيع منتجاتهم على أساس السعر الجديد، ويبقون على الأسعار المرتفعة نفسها، في حال تحسن سعر صرف الليرة، وعند التذبذب في سعر الصرف، يقومون بالتسعير على أساس سعر الصرف الأعلى. لذلك تبرز أهمية حماية مداخيل الأسر والحفاظ على قدراتهم الشرائية، وهذا الأمر يتطلب المعالجة على المديين القصير الأجل والطويل الأجل.

إن المعالجة الطويلة الأجل ترتبط بالوضع العام برّمته وباستنهاض لبنان من أزمته، وهو مسار طويل لن تظهر نتائجه بين ليلة وضحاها في حال تم العلاج الفوري للأزمة. وحتى ذلك الحين، يتطلب الأمر معالجات وقائية لموازنة الأسرة تتمحور حول ترشيد الإنفاق والبحث عن مصادر جديدة للدخل قدر المستطاع. وبناءً على ما سبق نستنتج ما يلي:

- إن دراسة موازنة الأسرة بمشاركة أفراد العائلة جميعاً وفق القواعد العلمية والموضوعية والواقعية ضرورة اجتماعية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والنفسي السليم.
- إن اختلال الإدارة المالية للعائلة ينعكس على التلاحم الأسري والعلاقة بين أفراد الأسرة ويسبب انحرافات مجتمعية خطيرة قد تهدّد الأمن الغذائي والقومي.
- إن الوضع المالي والاقتصادي العام هو السبب في انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين ووقوع موازنات الأسر في عجز، وإن أي خطط مالية واقتصادية يجب أن تتضمن في سلّم أولوياتها إنشاء شبكات أمان اجتماعية للأسر تبدأ من تصحيح حقيقي للأجور.
- تتعدد مصادر مداخيل الأسر وفق نوع الدخل الذي تحصل عليه، وتتوزع هذه المداخيل بين شرائح مختلفة يجعل النسبة العظمى منها معرضة للفقر، مع تقلّص كبير في حجم الطبقة الوسطى.
- يعكس مؤشر أسعار الاستهلاك حقيقة القدرة الشرائية لمداخيل الأسر، وهو مؤشر عن ثقافة المستهلك وبنية الاستهلاك وخصائصه في المجتمع، ومنه تنطلق الدراسة الحقيقية لموازنة الأسر.
- أخيراً إن ترشيد موازنة الأسر هو الإجراء العملاني والموضوعي وفق معطيات معينة لتمكين الأسر من قدرتها على تأمين حاجياتها خلال الأزمة الحالية المستعصية.

توصيات

من الممكن، على المدى القصير، اتباع بعض الإجراءات التي قد تساهم في دعم وحماية موازنة الأسرة، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

- تفعيل دور وزارة الاقتصاد وأجهزة الرقابة والأجهزة الأمنية المختصة واتخاذ إجراءات قاسية بحق التجار الجشعين والاستغلاليين.
- استعمال الاقتصاد التكافلي الشعبي الذي اتبعه أجدادنا وأهلنا في مساعدة بعضهم البعض ليس عند الأزمات فحسب، بل وفي الأحوال العادية، ومثاله إذا قامت ربّة المنزل بطبخة ما ترسل جزءاً منها إلى جيرانها وخاصة أصحاب الوضع السيء، أو توزيع بعض المنتجات الزراعية أيضاً على الجيران في الحي عند حصول العائلة على بعض منها مثل الحصول على شوال بطاطا خلال موسم البطاطا وغيره.

- الحثّ على الإنفاق على الفقراء والمحتاجين من أموال الزكاة والتصدّق عليهم دون جرح مشاعرهم وهذه الفضيلة تحثّ عليها جميع الشرائع السماوية دون استثناء.
- تفعيل عمل الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني والأهلي عبر تنسيق جهودهم والتشبيك بينهم وتبادل المعلومات وتوحيدها وتحديد النطاق الجغرافي لعمل كل جمعية ومنظمة من أجل توسيع مروحة الإفادة المجتمعية لتشمل كل حاجات المحتاجين.
- التواصل مع المغتربين وتشجيعهم على إرسال المساعدات النقدية والعينية كل ضمن نطاق بيئته ومنطقته.
- نشر الوعي والثقافي المجتمعي حول طبيعة المرحلة عبر تفعيل الندوات والمحاضرات والنشرات المرتبطة بالثقافة الاستهلاكية الملائمة مع الأزمة وطبيعتها.
- إحياء وتفعيل الإنتاج الريفي عبر زيادة الإنتاج الحيواني ومشتقاته والمربّيات وغيرها.
- السعي إلى زيادة المساحات المزروعة للاستهلاك الذاتي والمحلي.

المراجع

1- العربية

أ.، عمر. ونصر الدين، ز. (2020). "رؤية اقتصادية خارج مظلة صندوق النقد الدولي". **جريدة النهار**. تاريخ الاسترداد 24 آذار/ مارس 2021، من https://bit.ly/2QpO1Q7

إدارة الاحصاء المركزي. (بلا تاريخ). **حركة أسعار بعض السلع والخدمات**. تاريخ الاسترداد 25 آذار/ مارس، 2021، من https://bit.ly/3srHToU

-----. (2021). الرقم القياسي لمؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان شهر كانون الأول/ ديسمبر 2020. تاريخ الاسترداد 25 آذار/ مارس 2021، من https://bit.ly/3w14St8

-----. (بلا تاريخ). قراءة مبسطة في مؤشر أسعار الاستهلاك. تاريخ الاسترداد 25 آذار/ مارس، 2021، من https://bit.ly/3tNdyRC

-----. (2019). **المؤشرات الرئيسية لمسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان**. تاريخ الاسترداد 24 آذار/ مارس 2021، من https://bit.ly/3rjytKG

الإسكوا. (2020). **الإسكوا تحذر أكثر من نصف سكان لبنان تحت خط الفقر**. اللجنة الاقتصادية والاجتماعّية لغرب آسيا في الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 24 آذار/ مارس2021، منhttps://bit.ly/39cjz2y

----. **قد يتعذر على نصف سكان لبنان الوصول إلى احتياجاتهم الغذائية الأساسية**. اللجنة الاقتصادية والاجتماعّية لغرب آسيا في الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 24 آذار/ مارس 2021، من https://bit.ly/3rix7jo

اقتصادنا. (2020). **ما هو الفرق بين الميزانية والموازنة**. تاريخ الاسترداد 24 آذار/ مارس 2021، من https://bit.ly/39c7D0K

بي بي سي بالعربي. (2020). **الأزمة في لبنان: كارثة اجتماعية تنتظر البلد إذا رُفع الدعم عن السلع**. تاريخ الاسترداد 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021

جريدة الجمهورية. (2021). **اليوم بدأت الأزمة ومقبلون على كارثة**. تاريخ الاسترداد 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، من https://bit.ly/3loa7iz

جريدة رأي اليوم. (2020). **التجمع الأكاديمي لأساتذة الجامعة اللبنانية ينشر الدراسة المفصلة بالأرقام عن حاجات الأسر اللبنانية التي يداهمها الفقر في لبنان وكيفية معالجتها**. تاريخ الاسترداد 24 آذار/ مارس 2021، من https://bit.ly/31cntnP

جمعية المصارف. (2020–2021). **الموجز الاقتصادي الشهري**. تاريخ الاسترداد 25 آذار/ مارس 2021، من https://bit.ly/3p7AJpe

-----. (2021). **الموجز الاقتصادي الشهري 2020– 2021**. تاريخ الاسترداد 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، من https://bit.ly/2P2h105

خضر. م. (2020). **فضيحة دعم الكاجو تشعل بيروت**. العين الإخبارية. تاريخ الاسترداد 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، من https://bit.ly/3G2QN2e

شحاته. ح. ح. **اقتصاد البيت المسلم في ضوء الريعة الإسلامية**. القاهرة: دار النشر للجامعات، 2007.

صندوق النقد الدولي. (2020). **تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: مسار الصعود الطويل**. تاريخ الاسترداد 24 آذار/ مارس 2021، من https://bit.ly/3lQ1POW

العربي الجديد. (2021). **لبنان: إطلاق منصة دعم البطاقة التمويلية ومشروع أمان**. تاريخ الاسترداد 1 كانون الأول/ ديسمبر 2021، من https://bit.ly/31gjSly

فضل الله، عبد الحليم (2021). **انعكاسات الأزمة الاقتصادية والنقدية على اقتصاديات الأسرة في لبنان**. ندوة أقامها معهد العلوم الاجتماعّية في الجامعة اللبنانية.

قبيسي، ذو الفقار. (2020). "دخل الفرد في لبنان أقل من دخل الفرد في سيرلنكا." **جريدة اللواء**. تاريخ الاسترداد 24 آذار/ مارس 2021، من https://bit.ly/3vVibuX

وكالة أنباء الأناضول. (2020). **أزمات الاقتصاد وكورونا تذيب الطبقة الوسطى في لبنان**. تاريخ الاسترداد 24 آذار/ مارس 2021، من https://bit.ly/3cjFk2p

يونيسيف. (2021). **البقاء على قيد الحياة بدون أساسيات العيش: تفاقم تأثيرات الأزمة اللبنانية على الأطفال**. تاريخ الاسترداد 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، من https://uni.cf/3xjUKN7

2– الأجنبية

Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2021). *Acute hunger set to soar in over 20 countries.* Retrieved march 25, 2021, from https://bit.ly/39c1DoG

- Photo de couverture: https://economy-pedia.com/11039835-family-economy

المقال الثالث

الشابات اللبنانيات في زمن الأزمات الاقتصادية المركّبة والكارثة الوبائية كوفيد-19: تحديات تولّد الفرص

رجاء الغصيني ومفيدة الحكيم

أستاذة مساعدة في معهد العلوم الاجتماعية- الجامعة اللبنانية raja.ghusainy@ul.edu.lb

أستاذة مساعدة في معهد العلوم الاجتماعية- الجامعة اللبنانية mofida.alhakim@ul.edu.lb

ملخص

توسعت الأسواق الرقمية تدريجياً في زمن العولمة، وتسارعت وتيرة نموّها بسبب جائحة كوفيد-19 الوبائية، كما نتيجة الأزمات المتراكمة، السياسيّة، المالية والاقتصادية التي يرزح تحت وطأتها المجتمع اللبناني، والتي أدت إلى انحدار دراماتيكي في كافة قطاعاته الإنتاجية: الزراعية والصناعية والتجارية، كما الخدماتية. هذا الانحدار قد ضرب أيضاً القطاعات المصرفية والاستشفائية والتربوية المنهكة أصلاً بسبب تفشي ظاهرة الفساد السياسي. نضيف إلى كل ما سبق، ارتدادات انفجار مرفأ بيروت، الذي حدث في الرابع من آب/ أغسطس 2020، والذي كان بمثابة الضربة القاضية التي سرعت في شلّ النشاط الاقتصادي والعمراني في العاصمة بيروت.

في خضم هذه المرحلة الصعبة: وباء مستشري، بطالة، انهيار مالي، صراعات سياسية... تنامى ما أصبح يُعرف اليوم "باقتصاد الظل"، وهو مجال اقتصادي قد أضحى من المهم الإضاءة عليه راهناً في لبنان، لا سيما وأنه قد بات سوقاً رحباً لعمل الشابات في مضماره، من خلال انخراطهن في مشاريع اقتصادية صغيرة تتناسب وإمكانياتهن وقدراتهن وبيئاتهن.

تتطلع هذه الورقة البحثية، بناءً على كل ما تقدم، إلى تسليط الضوء على هذا السوق في لبنان، وذلك من خلال مقاربة حقلية تدرس ضمنها بعض المشاريع الصغيرة الناشئة رقمياً من قبل شابات لبنانيات، لترصد مدى قدرة هذه المشاريع في التخفيف من وطأة البطالة في صفوف هؤلاء ولتقيس مدى قدرة هذا السوق في إنعاش الاقتصاد المحلي من خلال تحسين الناتج الإجمالي المحلي على المدى البعيد.

إن فكرة إنشاء الشابات العاملات، كما وغير العاملات خارج المنزل، مشاريع صغيرة الحجم، في إطار الاقتصاد غير المنظور، تختصرها مقولة "ربّ ضارة نافعة"، فالأزمة الاقتصادية وتداعيات الكارثة الوبائية شكلتا حافزاً مشجعاً للشابات للاستفادة من الوقت غير المستهلك أثناء الحجر المنزلي للقيام بمبادرات فردية قوامها رأسمال معرفي وإمكانات مادية محدودة. علاوة على ذلك، يبيّن هذا النشاط الاقتصادي مدى رفض الشابة المتّعلمة والمثقفة أساليب التنميط الجندري، ومدى تمكّنها في ردم الفجوة بين الجنسين بسبب براعتها بأدائه تحت وطأة الكوارث والأزمات.

الكلمات المفاتيح: كوفيد -19، الأزمات الاقتصادية المركبة في لبنان، اقتصاد الظل، عمل الشابة الرقمي، مشاريع صغيرة الحجم، التحديات، الفرص.

Abstract

Like most other countries, Lebanon is on the receiving end of an infectious epidemic disease, dubbed Covid-19 by the World Health Organization (WHO). This epidemic forced a change in the day-to-day activities of people all over the world in varying degrees.

In Lebanon, the pandemic had a particularly devastating impact as its effects were compounded by the relatively recent financial crisis. The features of the financial collapse became clear in the fall of 2019, when the government was toppled after the October 17 revolution. The first case of COVID-19 was recorded in Lebanon in February 2020, which signaled a start to an escalating record of cumulative deaths and infected cases. To add to these negative developments, the Beirut Port disaster, which occurred on August 4, 2020, constituted the fatal blow that paralyzed commercial activity in Beirut.

The financial crisis coupled with the epidemic catastrophe led to a dramatic decline in the economic output of various Lebanese sectors: banking, tourism, agriculture, industry and trade. In the year 2019, youth unemployment rates have reached the highest figures since 2004 (2019 ,إدارة الإحصاء المركزي). Together, these factors contributed to raising unemployment and emigration rates, especially among the young productive age group, that was left with almost no incentive to survive in Lebanon.

In light of these emergency circumstances, some Lebanese young women initiated small-scale projects in various fields such as food, clothing and handicrafts, as well as projects in the economy of knowledge, such as online teaching.

This study was initiated after we noticed firsthand the prevalence of online advertisements of young Lebanese female entrepreneurs throughout the COVID-19 pandemic. We also leveraged previous studies and exploratory interviews with economists and gender experts who made qualitative contributions about the entrepreneurial activity of young Lebanese women. Additionally, we conducted a semi-directed interview technique on a selective non-probabilistic sample of nineteen Lebanese young entrepreneurial women residing on Lebanese territory. The interviews took place in the entrepreneurs' workplaces which often came to be their parents' residence. A set of pictures of their projects was taken to help get a more vivid view of these activities.

In the findings, and at the level of the Lebanese economy, the entrepreneurial activity of young women has been placed within the framework of what is known as the "shadow economy". This term has been adopted given their initiatives are not registered in the formal labor market. Their economic activities sprouted as a spontaneous reaction to the marginalization of these young university graduates from the private and public sector. Regardless, these projects contribute to creating job opportunities and generating revenues as modest as they may be.

Moreover, from a theoretical standpoint, we hypothesize that the "habitus" concept proposed by the French scientist Pierre Bourdieu is evident in these youthful women's response to the immediate harsh conditions they face and their ability to absorb these sudden shocks. The Lebanese young woman is a microcosm of her mother and grandmother and an extension of a prevailing culture of antifragility. Lebanese women have long confronted harsh conditions as they mustered through the bitterness of wars in the light of the Lebanese crises. This most recent "shock" caused by the current COVID-19 crisis has to some extent made the Lebanese youth more resilient and tough than she was before the crisis and pandemic.

The findings show that stressful times formed a positive incentive for the Lebanese young women to take advantage of the idle time in home quarantine. Their technological skillsets enabled them to execute their projects despite scarce incomes. The educated young woman thus rejects gender stereotyping methods, proving her pioneer role and bridging the gender gap during these harsh COVID-19 times.

Key words: COVID-19, Lebanon's compounding crisis, shadow economy, Young Lebanese Women digital projects, small- scale projects, challenges, opportunities

1. مقدمة

مع تفشي فيروس كوفيد –19 واجتياحه للعالم بأجمعه، كان للبنان، كما لمعظم دول العالم، نصيب وافر من تداعيات هذه الجائحة الصحية على اقتصاده الذي كان يعاني أصلاً من انكماش ومن تضخم مالي ومن سوء إدارة سياسية ضربت هيكلية الدولة اللبنانية في الصميم.

ومع تفاقم الأزمات المالية والاقتصادية المتعددة الأوجه في لبنان، تزامن انفجار مرفأ بيروت، الذي زادت تداعياته في تعقيد الأزمة السياسية المرافقة أصلاً لكل هذه المظاهر، الأمر الذي زاد من عجز الدولة، وأدى إلى إضعاف القطاع الخاص والحد من قدراته على خلق فرص عمل تكفي لامتصاص الفائض من اليد العاملة، لا سيما من الفئات الشابة النشطة اقتصادياً. مما تسبب حكماً في تنامي معدلات البطالة بشكل لم يشهده هذا البلد منذ عقود. لا ننسى أن لبنان يعيش راهناً أزمة مالية، غير مسبوقة في تاريخه الحديث، تسببت في انهيار نظامه المصرفي، وفي فقدان العملة الوطنية لحوالي 90% من قيمتها التسويقية. فلقد تجاوز سعر صرف الليرة اللبنانية، في نهايات العام 2021، السبعة عشر ألف ليرة بالنسبة للدولار الواحد؛ وتدنت قيمة الأجور بشكل لافت، في مقابل عدم قدرة الدولة على تصحيحها لتتناسب وحال التضخم الهائل في البلد.

وفي الوقت الذي تصدرت فيه عناوين نشرات الأخبار الحديث عن وضع التقّشف المالي والانكماش الاقتصادي في لبنان، بدأنا نشهد، في المقابل، ازدياداً في عدد الصفحات الرقمية لمشاريع صغيرة ناشئة، تُدار من قبل فئة الشباب اللبناني، والملفت فيها دخول فئة الشابات اللبنانيات وبكثرة في هذا المجال. لقد ولد الحجر المنزلي، والذي تسّبب فيه كوفيد-19، في إعادة هيكلية طرق التفكير لدى بعض الشابات اللواتي يبحثن عن عمل، فدفعهن إلى اتباع نمط حياة جديدة، وإلى تفعيل دورّهن الإنتاجي في المجتمع. استفادت هؤلاء الفتيات من الوقت غير المستهلك، أثناء الحجر، لتطوير قدراتهن وبلورة أفكارهن بمشاريع اقتصادية، لا سيما وأن غالبية المشاريع الإنتاجية المبتكرة هي من السهل ممارستها من البيوت. ولقد لعبت وسائط التواصل الاجتماعي دوراً ملموساً في تنامي هذا النوع الاقتصادي الجديد في المجتمع المحلي.

2.أهمية الورقة البحثية، مرتكزاتها والحالات المدروسة

1.2. أهمية الورقة

إن نمو وتطور ظاهرة المشاريع الصغيرة الملفتة في المجتمع اللبناني هي التي دفعتنا إلى مقاربتها ومحاولة قراءتها سوسيولوجياً وذلك للأسباب الآتية:

- إن فئة الشابات العاملات اللواتي ما زلن في سن العشرين وغير المتزوجات، هي فئة عمرية لم تنل بعد الاهتمام البحثي الكبير على مستوى المقاربة الاجتماعّية والاقتصادية.

- إن محاولة تفسير بروز ظاهرة اقتصاد الظل غير المقوْنن، التي تجسدت من خلال المشاريع الصغيرة لا سيما بين الشابات، هي مسألة نجدها ضرورية، لا سيما أنها استطاعت، ولو بطريقة غير مباشرة، من سد النقص الذي يعاني منه اقتصاد الدولة المنظم، وذلك نتيجة غياب دور هذه الأخيرة شبة التام وإخفاقات سياساتها الاقتصادية والاجتماعّية في تأمين فرص عمل جديدة للشباب عموماً والشابات على وجه الخصوص في القطاع العام، كما نتيجة ما يعاني منه أيضاً القطاع الخاص والمنهك أصلاً بسبب تراكم الأزمات اللبنانية وضعف الخيارات المتاحة.

2.2. أهداف هذه الورقة البحثية

إن إبرازنا لأهمية هذه الورقة البحثية يدفعنا أيضاً إلى تأطير غاياتنا منها والتي يمكن تلخيصها بالمحددات الآتية:

- وصف عمل الشابات ورصد أهم التغيرات التي طرأت على أسلوب حياتهن على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعّية خلال سنة 2020–2021.
- تحليل دوافع الفتاة للعمل في الظروف الآنية الصعبة على المستويات الاقتصادية والصحية والنفسية.
- قراءة تفسيرية لعمل الشابات من منظور جندري في بيئة لبنانية نيو–بطريركية الطابع. مع محاولة لتفسير التأثيرات المتفاوتة لقدراتهن الإنتاجية (الثقافة الجندرية المكتسبة، المحفزات الاقتصادية، المعرفة التكنولوجية، المستوى الثقافي والتعليمي للشابات وغيرها من المتغيرات المفسرة للظاهرة).

3.2. الحالات المدروسة

في اختيار الحالات المدروسة، قمنا بمتابعة مواقع التواصل الاجتماعي لرصد الصفحات الرقمية الحديثة والتي جرى انشاءها خلال جائحة كوفيد –19. ولقد استرعى انتباهنا، بعد التواصل مع منشئيها عبر تطبيق الماسنجر Messenger App وغيره من التطبيقات، أن قسماً كبيراً منها تعود ملكيته لشابات في العشرينات من العمر. بعد التواصل معهن، انتقينا منهن تسع عشرة شابة، لتجانسهن على المستويات التالية: الهوية (كلهن لبنانيات ومقيمات في لبنان)، العمر (تتراوح أعمارهن ما بين 22 و29 عاماً)، الحالة الاجتماعّية (الجميع عازبات)، المستوى التعليمي (غالبهن متعلمات

تعليماً عالياً)، نوع المشروع (مشاريع ناشئة ذات رأسمال محدود دون الأخذ بعين الاعتبار نوع المشروع).

أما اختيارنا لهذه الفئة تحديداً فعائد، كما ذكرنا سابقاً، لأنها تشكّل نواة جيل الشابات المندفعات للحصول على فرص عمل والمساهمات في تنشيط الاقتصاد المحلي، كما عائد لأنها فئة عمرية من الضروري الالتفات إليها على المستوى البحثي.

4.2. المرتكزات القياسية المعتمدة ضمن هذه الورقة البحثية

من أهم المتغيّرات التي اعتمدت لقياس ظاهرة انتشار المؤسسات الإنتاجية الصغيرة بإدارة الشابات، نذكر الآتي:

- الوضع الاقتصادي للشابة (دخل الأسرة، دخل الشابة)
- مستواها التعليمي
- التحفيزات الناجمة عن خبرة الشابات بالعالم الرقمي وسهولة استخدامه
- المكتسبات من مهارات وإلمام معرفي وقدرة على الابتكار عند الحالات المدروسة
- ارتباط المشروع بالسوق الاستهلاكي (نوع السلعة، الطلب والعرض، الربح)
- ارتباط فكرة تنفيذ المشروع بمكتسبات ثقافية متوارثة

3.المعالجة البحثية

الورقة البحثية هذه هي، كما بيّنا، من نوع المقاربة الاستطلاعية لحقل اقتصادي محلي في طور النمو المُطرد، لذا هي ترتكز حكماً على أسلوب الوصف بهدف اعتماد منهج القراءة والتحليل. ولمرتكزات الوصف فيها اعتمدنا تطبيق تقنيات الملاحظة الأولية والمقابلة المقننة التي اعتبرناها تقنية مهمة في رصد الأبعاد المفّسرة للمبادرات الريادية الإنتاجية التي نمت في زمن الأزمات والكوارث.

1.3. أهمية اعتماد تقنية الملاحظة

ساهمت تقنية الملاحظة الرقمية المتكررة في متابعة عمل شريحة من الشابات على وسائط التواصل الاجتماعي الرقمية والمواقع على الأنترنت Websites وتطبيق الواتساب (WhatsApp) ومتابعة نشاط

الشابات عبر تطبيقات التكنولوجيا الخاصة بالتسويق عبر الأنترنت (Facebook & Instagram) وهي وسائط سرّعت وتيرة انتشار هذه المشاريع الصغيرة للشابات.

2.3. الزيارة الحقلية المباشرة لاختيار الحالات المدروسة

قمنا بالتواصل مع الشابات تباعاً، كما قمنا بزيارتهن في أماكن عملهن. ولقد جرى التعرف عليهن والتحقق من أنهن هن صاحبات فكرة المشروع ومنفذيه، وعليه تم اختيار تسعة عشر شابة تتطابق مواصفات عملهن مع المرتكزات التي حددناها سابقًا.

3.3. استخدام تقنية المقابلة المقنّنة

تمّت مقابلة الشابات في أماكن تنفيذ مشاريعهن. ولقد حددنا أسئلة مقابلتنا المقنّنة لنرصد من خلالها ما سنعتمده في وصفنا للمشاريع مع الارتكاز على المحدّدات التي وضعناها لتحليل هذا القطاع الإنتاجي الجديد.

4.3. الإطار المكاني والزماني للمقابلات

إن غالبية المقابلات قد أجريت خلال شهر آذار/ مارس من العام 2021 أي بعد مضي سنة تقريباً على انتشار جائحة كوفيد –19 في لبنان. والجدير بالذكر أنه قد تمّ التواصل والتعرف على الشابات (الحالات المدروسة) عبر الأنترنت، أي من خلال التطبيقات الرقمية (Facebook, Instagram, Messenger WhatsApp). ولقد جاءت مواعيد المقابلات مناسبة، حيث لم تتخذ تدابير بشأن الإغلاق التام حينها، وكانت عملية التلقيح ضد كوفيد – 19 قد بدأت، مما سهّل عملية التنقل وتنفيذ البحث الحقلي.

أما مكان المقابلات فلقد كان في بيوت الحالات المدروسة، لا سيما وأننا نتحدث عن مشاريع بسيطة يمكن تنفيذها في مساحات صغيرة في المنزل، وبأدوات حرفية صغيرة.

سوف نزوّد مقابلاتنا بالصور الفوتوغرافية التي سمح لنا استخدامها من قبل الفتيات كتوثيق لعملنا الحقلي. من الضروري القول، في هذا الإطار، أنه تمّ تصوير المنتجات فقط، فلقد رفضت الشابات وضع صورهن في الدراسة، ونحن التزمنا بذلك.

5.3. طريقة معالجة المادة الحقلية

حددنا سابقاً أسلوب مقاربتنا الوصفية ومنهجنا التحليلي الذي سوف نعتمده في فرز المقابلات التي تظهر أن بحثنا هو بحث نوعي بامتياز. وللتأكيد على الموضوعية والأمانة العلمية في قراءتنا وتحليلنا للظاهرة المدروسة، سوف نعمد إلى عرض النتائج بالاستناد على شهادات حية نضعها بحرفيتها، كما قيلت لنا في الحقل، وذلك كي نحافظ على مضمونها دون أي تعديل لغوي قد يطال المعنى، فنحن كما التزمنا أخلاقياً بشرح أهداف البحث، التزمنا موضوعياً بنقل ما جرى جمعه من معلومات حقلية.

6.3. الأخلاقيات المتبعة خلال العمل الميداني

تمّ التواصل المسبق مع الشابات لشرح هدف الدراسة العلمي لهنّ ليكّن على بيّنة من الأمر. وبعد أخذ موافقتهن للإدلاء بآرائهن، توجهنا إلى بيوتهن لإجراء المقابلات بعدما أخذنا موعداً للزيارة. ولقد أجرينا المقابلات مع التسجيل الصوتي، بعد التعرّف على المشاريع، وأخذ الصور لبعض منتجاتهن. تجدر الإشارة هنا بأن بعض الشابات قد رفضن تصوير مواقع عملهن لاعتبارات خاصة، فاحترمنا هذه الخصوصية والتزمنا بها.

4. مقاربة تحولات الاقتصاد اللبناني في زمن الأزمات

سوف نعالج فيما يلي واقع الاقتصاد اللبناني وتأثره بالأزمات التي عاشها في تاريخه المعاصر منذ دخوله في دوامة الحرب الأهلية، وسنركز بشكل أوسع على واقع هذا الاقتصاد في ظل جائحة كوفيد 19.

1.4. في فهم الواقع الاقتصادي اللبناني المأزوم: بعض من التاريخ

عاش لبنان في تاريخه الحديث والمعاصر أزمات متعددة. ولقد شهد، منذ قرابة خمسة عقود من الزمن، أزمة اقتصادية خانقة، إبان الحرب الأهلية، التي امتدت ما بين 1975 –1990، والتي انعكست تأثيراتها على أكثرية القطاعات الاقتصادية في المجتمع، لكن ذلك لم يُثن الاقتصاد اللبناني عن الاستمرار وإظهار قدرة كبيرة على التكيف، ساعدته على امتصاص الصدمات الأمنية والسياسية المتلاحقة التي ألمت به (حمدان، 1998).

فلقد شكّلت الهجرة، التي تفاقمت منذ العام 1975، أبان سنوات الحرب اللبنانية – خاصة باتجاه بلدان الخليج العربي، التي كانت تعيش آنذاك عصر الازدهار النفطي – مصدراً هاماً لتحويلات مالية باتجاه لبنان والتي بلغت نحو ملياري دولار عام 1982 (حمدان، 1998). هذا إلى جانب تدفق الأموال السياسية إلى البلد. وكلها عوامل ساهمت في تعويض المداخيل التي فقدت، بسبب تراجع النشاط الاقتصادي. واللافت آنذاك أن البلد لم يواجه صعوبات على مستوى عجز الخزينة السنوي أو على مستوى الدين العام[1]. كما تطوّرت خلال تلك الحرب حركات موازية في مختلف الميادين. هذا ولقد تمّ إحلال بدائل لبعض الخدمات العامة المُعطلة قسراً (تجارة، مياه، تأجير الكهرباء، تجارة الاتصالات... إلخ)، كما وانتشر العمل غير المرخص في كل لبنان، فظهرت آلاف المؤسسات الإنتاجية الصغيرة الحرفية والعائلية غير الخاضعة للرقابة الحكومية. فشكلت هذه المشاريع وقتها نواة لاقتصاد غير منظور يوازي اقتصاد الدولة.

2.4. الأزمات اللبنانية المتراكمة بالتزامن مع جائحة كوفيد– 19

عادت الأزمات المجتمعية المرّكبة لتظهر في لبنان مجدداً في العقد الثاني من القرن العشرين، ولتنعكس سلباً على الواقع الاقتصادي والمعيشي، وذلك تزامناً مع انتشار وباء كوفيد–19 الذي فاقم من حدتها. فلبنان يواجه، منذ العام 2019، أزمة اقتصادية خانقة ومتصاعدة، بحيث ارتفع الدين العام فيه ليبلغ أكثر من 95 مليار دولار.

ولقد حاولت الدولة اللبنانية وقتها إجراء محادثات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 10 مليارات دولار (بكداش، 2021). لكن هذه المحادثات توقفت بسبب الطبيعة غير المتعاونة للمسؤولين اللبنانيين على حدّ قول مسؤولي الصندوق (Baumann, 2019).

3.4. أزمات القطاعات الإنتاجية والخدماتية في لبنان خلال جائحة كوفيد–19

واجه لبنان إذاً جائحة كوفيد– 19 واقتصاده يعاني من أزمات كبيرة. على مستويات متعددة. فمع انتشار هذه الجائحة في شباط/ فبراير من العام 2020 اضطر هذا البلد، كغيره من دول العالم، إلى فرض العديد من الإجراءات الصارمة التي وصلت تدريجياً إلى إعلان التعبئة العامة وإقفال مختلف القطاعات الإنتاجية، السياحية، التجارية، الصناعية والزراعية، كمحاولة لاحتواء انتشار الوباء. وبما

[1] لم يتجاوز الدين العام سنة 1982 مبلغ الـ 1138 مليون ل. ل. أي ما يوازي 140 مليون دولار أميركي.

أن القطاع الإنتاجي اللبناني كان مأزوماً، كما أشرنا، فلقد جاءت تدابير الإغلاق لتزيد من تدهور الوضع الاقتصادي – الاجتماعي في هذا البلد.

سوف نستعرض، فيما يلي، بعضاً من المؤشرات التي تبين مدى تأثير هذه الجائحة على عدد من القطاعات الإنتاجية في لبنان دون التوسع إلا في شرح مأزومية الواقع الاقتصادي لارتباطه المباشر بموضوع بحثنا الذي يحاول، كما أشرنا، رصد تنامي "اقتصاد الظل".

1.3.4. القطاع الصحي

كثرت الدراسات والأبحاث التي تناولت الجائحة وتداعياتها على قطاعات لبنانية متعددة. لا سيما منها قطاعي الرعاية الصحية والصحة النفسية، كما قطاعي الاقتصاد والتربية (Bizri et al., 2020). فلقد قدر، على سبيل المثال، عدد الإصابات التراكمية والمثبتة بهذه الجائحة، وفق تقرير وزارة الصحة اللبنانية، حتى تاريخ 26 أيار/ مايو 2021، بـ 539271 إصابة (Ministry of Public Health, 2021) بينما بلغ عدد الوفيات التراكمية المثبتة بـ 7697 حالة.

2.3.4. الواقع الاقتصادي

أكد الخبير الاقتصادي ورئيس قسم العلوم الاقتصادية في الجامعة الأمريكية منير راشد، "أن لجائحة كوفيد

– 19 وقعاً شديد الأثر على المجتمع اللبناني، لا سيما على البنى الاقتصادية والاجتماعّية التي كانت تحتضر نتيجة الأزمات المتلاحقة التي يعيشها لبنان حتى من قبل هذه الجائحة.

- *الزراعة*

كان الإنتاج الزراعي في لبنان، إبان هذه الجائحة، يعاني أزمة انخفاض كبير في انتاجياته. فلقد بين تقرير اليونيسف، أنه من المتوقع أن ينخفض هذا الإنتاج في العام 2021 ليصل إلى نحو أربعين في المئة من إجمالي حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، ولن تتجاوز هذه الحصة الـ 2.1 مليار دولار (اليونيسف، 2020).

- *تنامي البطالة والهجرة*

لحظت دراسة لليونيسف، صدرت في العام 2020، تناولت خلالها مدى تأثير كوفيد – 19 على تنامي البطالة خصوصاً بين فئة الشباب. فمعظم هؤلاء قد أجهضت أحلامهم بمستقبل مهني أم وظيفي يحاكي تخصصاتهم وكفاءاتهم العلمية داخل الوطن.

فلقد شهد لبنان ارتفاعاً في معدلات البطالة، لا سيما عند فئة الشباب (15 – 24 سنة)، بمعدل 23.3% (الأمم المتحدة، 2020)، أي ضعفي معدل المستوى الوطني مقارنة مع إحصاءات عامي 2018–2019، وهذه النسبة تبقى الأعلى في لبنان منذ العام 2004 وفقاً لمسح الأحوال المعيشية الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي (إدارة الإحصاء المركزي، 2019). كما تشير الإحصاءات ارتفاعاً تصاعدياً لمعدلات البطالة منذ ذلك التاريخ وحتى تاريخ إجراء هذه الدراسة.

ولقد ساهم ارتفاع معدلات البطالة إلى الهجرة بأرقام قياسية (راشد، 2021). وفي هذا الإطار يبيّن إحصاء مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر، ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة منذ 2004، لتبلغ في عام 2019 الـ 23.3% عند فئة الشباب بعمر 15 – 24 (إدارة الاحصاء المركزي، 2019).

- *اقتصاد الظل وتنامي العمل غير النظامي*

أدت أزمة البطالة إلى توجه عدد كبير من الشبان، لا سيما غير القادرين على الهجرة كغيرهم، إلى السعي للاستفادة من إمكاناتهم المادية والمعرفية المتاحة للمضي قدماً في إنشاء مشاريع صغيرة ناشئة ومتناهية الصغر رغم الظروف الصحية الاستثنائية الضاغطة والمترافقة مع ضائقة اقتصادية غير مسبوقة. وهي المسألة التي لفتت انتباهنا وبكثرة من خلال الملاحظة الحقلية، لا سيما منها المشاريع التي أطلقتها شابات رافضات للبطالة والفقر والعوز، متحديات لواقعهن الاجتماعي الذي ما زال في غالبه رافضاً لمبدأ المساواة بين الجنسين.

وتؤكد ملاحظتنا هذه دراسة اليونيسف، التي أشرنا إليها سابقاً، والتي تبين كيف تأثرت الخدمات غير الأساسية والإنتاج بطريقة مباشرة، جراء قرار الإغلاق، بعد انتشار جائحة كوفيد–19 على المستوى العالمي، كما على المستوى المحلي، وأدت إلى تخفيض عدد ساعات العمل وخسارة الوظائف (اليونيسف، 2020). كما وتبين هذه الدراسة كذلك كيف باتت الفئة العمرية الشبابية مجبرة في لبنان

على العمل في مجال ما يوصف بالاقتصاد الهش، وكيف أنها باتت تعمل، في غالبها، في مجال القطاعات الإنتاجية غير النظامية، وكيف أنها باتت تعيش بمعايير مادية، هي أقرب إلى خط الفقر، كما وبمدخرات قليلة. وتعتبر هذه الدراسة بأن الاعتماد على هذا النمط من العمل، القائم في معظمه على الدخل اليومي، قد أجبر هذه الفئة الاجتماعّية على الاستمرار في وظائفها مهما تكن ظروفها، وهو الأمر الذي يعرضها للإصابة بفيروس كوفيد – 19 ويزيد من خطر انتقال هذا الفيروس في المجتمع (اليونيسف، 2020).

- *أهمية المشاريع الصغيرة غير النظامية في الاقتصاد المحلي*

اتّسم لبنان، خلال جائحة كوفيد– 19، بعدم استقرار سوق العمل. لا ننسى أن الأكثرية الساحقة من الأعمال التجارية اللبنانية هي مؤسسات صغيرة تعمل في الاقتصاد غير النظامي. وإن العاملين فيها هم، في غالبيتهم، عمال مؤقتون وموسميون يعملون وفقاً لأشكال جديدة من العمالة (اليونيسف، 2020). وهو واقع حال مشاريع الحالات المدروسة والتي وصفها الخبير الاقتصادي م. راشد، بالآتي: "**هي مشاريع صغيرة ناشئة قائمة على المبادرة الفردية، يمارس الفرد من خلالها نشاطاً اقتصادياً عفوياً يتطلب رؤوس أموال محدودة. يوظف صاحب المشروع عدداً محدداً من العمال، إذا لزم الأمر. ويرتكز عمل المشروع الصغير الناشئ على خبرة وقدرة صاحب المشروع نفسه الذي يلعب دور المالك والمدير والعامل في آنٍ معاً**" (راشد، 2021).

تكمن أهمية هذه المشاريع الصغيرة بأنّها قد تشكّل نواة للمشاريع المتوسطة والكبيرة والتي ربما تدخل في الاقتصاد المنظم المحرك الفعلي للعجلة الاقتصادية للدولة. ويمكن لهذه المشاريع من أن تشكّل نقطة استقطاب للشباب المتعلم والمتخصص العاطل عن العمل إلى جانب مساهمتها في الحد من النزوح من الريف باتجاه المدن كما وفي الحد من الهجرة إلى خارج البلاد.

- *البطالة على المستوى الجندري وأهمية إشراك النساء في الفرص الاقتصادية*

كثرت الأبحاث العالمية حول كوفيد– 19 والتمييز الجندري. ولقد بينت الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة في آسيا وجزر المحيط الهادئ، حول واقع المرأة هناك، بأنها أكثر تضرراً من الرجال في مواردهم المعيشية خلال الجائحة (الدخل من الشركات العائلية، الزراعة الخاصة، صيد الأسماك

والوظائف مدفوعة الأجر (UN Women, 2020). وكذلك أظهر تقرير منظمة العمل الدولية الجديد أن الإناث غالباً ما تعاني من البطالة أكثر من الذكور على الصعيد العالمي (الأمم المتحدة، 2020).

أما دراسة نجار وبدر التي نشرت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 حول تأثير كوفيد – 19 والأزمة الاقتصادية على عينة من الشباب الجامعي بعنوان "On Being Young in Lebanon: between the economic crisis or covid-19, what was the hardest?" فلقد بيّنت نتائجها مدى شدة تأثير الأزمة الاقتصادية على الشباب والفتيات، مع تباين الشابات عن الشباب في تأثُرها بانتشار كوفيد – 19 (Najjar & Bader, 2020).

ولقد أشارت دراسة استكشافية عن لبنان، أقيمت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أنه من الضروري إشراك النساء في الفرص الاقتصادية التي من شأنها تعزيز الاعتماد على الذات وتحقق الاستقلال المادي.

وفي إطار خطة الاستجابة لأزمة لبنان، هناك عدد من المبادرات التي تركز على تمكين المرأة، منها تصنيع الأغذية والمنتوجات الزراعية كونها صناعات صغيرة لكنها مثمرة. وتعتبر التعاونيات النسوية في البقاع خير مثال على هذه المبادرات (UNDP & Mercy, Corps, 2014).

باختصار، وكما يعتبر الخبراء الاقتصاديين اللبنانيين، لم يكن ازدهار المشاريع أو المبادرات الفردية، خلال جائحة كوفيد – 19، حصيلة قرار متعمّد أخذه اللبنانيون، بل جاء بفعل مبادرات عفوية أقدم عليها هؤلاء الشبان لمواجهة التقلبات البنيوية التي هزّت التنظيم الاقتصادي للبلد وهدّدت أمنه الاجتماعي والمعيشي (بكداش، راشد، عواد، 2021).

- *اختلاف تسميات هذا النوع من الاقتصاد المحلي*

يطلق الخبير الاقتصادي منير راشد على هذا النوع من المنشآت والمشاريع غير المنظمة تسمية "الاقتصاد
الأسود". في حين أن الخبير الاقتصادي كمال حمدان يسميه "بالاقتصاد غير المنظور"؛ لكن ومهما تعددت التسميات، فمن الممكن القول أن هذا الاقتصاد الموازي لاقتصاد الدولة هو بمثابة عتبة للخروج من الضائقة الاقتصادية التي عاشها اللبنانيون ولا يزالون في كل المناطق اللبنانية (Bizri et al., 2020).

أما عفيف عوّاد – وهو أستاذ في الاقتصاد– فلقد أكد "أن نجاح المشاريع الصغيرة أو المبادرات الفردية يعود إلى أن صاحب الفكرة هو من يدير المشروع ويعمل على إنجاحه ويتحمّل تبعات الربح والخسارة، وأن هذه المشاريع لا تتطلب إفراطاً في الإنفاق في ظلّ هذا المرحلة العصيبة التي يمرّ بها لبنان. والجدير بالذكر، أن منتجات هذه المشاريع تتوجه إلى السوق المحلية كونها مشاريع تعمل على إنتاج بدائل لبعض السلع المستوردة خاصة فيما يتعلق بقطاع المأكولات (أبو مصلح، 2017).

5.تحديات تولّد الفرص: الحالات المدروسة

بعد تفريغ محتوى المقابلات المقننة التي أجريت مع الحالات التي اختيرت للدراسة خلال شهر آذار/ مارس من العام 2020، نستعرض، فيما يلي، النتائج ونحلّل محتواها ضمن ثلاثة محاور مقسمة وفق الآتي:

- دوافع الشابات لإنشاء مشاريع صغيرة خلال جائحة كوفيد – 19
- العوامل الاقتصادية والوبائية ودورها في تنمية المشاريع الصغيرة
- نوع المشاريع المنتشرة في لبنان تحت مسمى "اقتصاد الظل".

سوف نختتم هذه الدراسة بخلاصة نعرض ضمنها التحليل الرباعي SWOT Analysis الذي يبيّن نقاط القوة المحفزة للشابات لإنشاء هذه المشاريع مقابل نقاط الضعف التي اعترضت مسارهن، هذا إلى جانب استعراض الفرص والتحديات التي واجهت الحالات المدروسة أثناء قيامان بمشاريعها. كما وسوف نعرض في هذه الخلاصة:

- مقترحات لرؤى وآفاق مستقبلية كتسليط الضوء على نشاط الشابات الاقتصادي الموازي لاقتصاد الدولة في إطار التنمية الاقتصادية المحلية،
- الوسائل التي تؤول إلى جذب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر نحو اقتصاد منّظم يعود بالفائدة على الشابات والدولة في الوقت عينه، بغية الحدّ من ارتفاع معدلات البطالة، والاستفادة من الفرصة الديموغرافية بهدف الانتعاش الاقتصادي من الفئة الشبابية في المجتمع اللبناني.

المحور الأول: دوافع الشابات لإنشاء مشاريع صغيرة خلال جائحة كوفيد – 19

يتضمن هذا المحور التذكير بخصائص الحالات المدروسة كما وبنوع المشاريع المنفذة وأسباب اختيارها كمصدر إنتاج وعيش اقتصادي.

1. الخصائص الديموغرافية والاجتماعّية والتعليمية للحالات المدروسة

نذكر هنا بأننا قاربنا تسع عشرة مشروعاً لشابات لبنانيات بأعمار تتراوح بين (22– 29) سنة، غير متزوجات، ومتعلمات تعليماً عالياً. والأغلبية منهن حاملات لشهادات جامعية (هندسة، آداب وعلوم إنسانية، تغذية، طب، التسويق وإدارة الأعمال) وأربعة منهن هن حملة لتخصصات مهنية (كمبيوتر ومحاسبة)، ولقد جاء توزيعهن في السكن على المحافظات اللبنانية الستة وفق الآتي: ثلاثة من محافظة بيروت؛ أربعه من محافظة جبل لبنان؛ خمسه من محافظة الجنوب والنبطية؛ ثلاثة في محافظة البقاع؛ أربعة محافظة الشمال.

جدول رقم 1: توزع الشابات بحسب نوع الاختصاص الأكاديمي

الاختصاص / عدد الشابات	هندسة	آداب وعلوم إنسانية	تغذية	طب	تسويق وإدارة أعمال	تعليم مهني (كومبيوتر ومحاسبة)	المجموع
	3	5	3	1	3	4	19

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثتان خلال شهر آذار/ مارس 2021

2.عمل الشابات قبل وبعد انتشار وباء كوفيد– 19

من عدد حالاتنا المدروسة ال 19 عشر شابة، وجدنا الآتي:

- تسع شابات أكملن عملهن خلال الجائحة من المنزل؛ سته منهن كن يعملن في مجال تخصصهن. أمّا الشابات الثلاثة المتبقيات فيعملن في مهن هي خارج إطار تخصصهن، وهذا الأمر يعكس حكماً ما يمكن توصيفه "بالبطالة المقنعة".

- سبع شابات طالتهن البطالة. خمسة منهن سرحن من الوظيفة بعد أن أقفلت الشركات الأجنبية التي يعملن بها فروعها في لبنان. واثنتان تركتا طوعاً عملهما في إدارة المطعم، بعدما تمّ تخفيض أجورهن إلى ما دون النصف، بالإضافة إلى تدني قيمة الليرة اللبنانية.
- ثلاث شابات لم يتمكنّ من الحصول على فرصة عمل، لا قبل ولا خلال الجائحة، وذلك بالرغم من سعيهن الدائم عن وظيفة بعد تخرجهن من الجامعة.

صورة رقم 1 و2: صناعة المأكولات – آذار 2021

صورة رقم 3 و4: صناعة الحلويات – آذار

صورة رقم5 : ماكينة خياطة تقليدية ما زالت تستخدم – آذار 2021

3. المستوى الاقتصادي للحالات المدروسة قبل وبعد انتشار وباء كوفيد- 19

صورة رقم6: العمل في التعليم عن بعد (وسائل تقنية حديثة) آذار 2021

بدأت آثار الأزمة الاقتصادية المصحوبة بجائحة كوفيد – 19 تنتشر في لبنان بشكل متسارع، وقد طالت تداعياتها شرائح واسعة من السكان، وإن بنسب متفاوتة.

يقول ع. عواد في هذا المجال الآتي: "تتجلى تبعات هذه الأزمة بازدياد معدلات الفقر وانعدام المساواة وارتفاع معدلات البطالة واتصاف قطاعات العمل بالطابع غير النظامي ناهيك عن انهيار القدرة الشرائية الذي تسبب في تعاظم الفجوة بينها وبين تكلفة السلة الاستهلاكية، خاصة مع تراجع التقديمات والخدمات الاجتماعّية الأساسية" (عواد، 2021).

لقد بينت الحالات المدروسة بأن الوضع الاقتصادي لأسر الشابات ما قبل الجائحة كان متفاوتاً وفق الآتي:

- ثماني حالات ينتمين إلى أسر ميسورة الحال،
- إحدى عشرة شابة ينتمين إلى أسر متوسطة الدخل.

مع الأزمة الصحية تدنت، كما ذكرنا، قيمة الليرة اللبنانية من 1515 ليرة لبنانية للدولار الواحد لتصل قيمتها في السوق السوداء كحد وسطي إلى 12000 ليرة لبنانية للدولار الواحد حتى شهر آذار/ مارس في عام 2021 تاريخ إجراء المقابلات. ولقد انعكس هذا الواقع سلباً على دخل الشابات وعلى القدرة الشرائية لديهن.

والجدير ذكره أن كافة شابات العينة لا يملكن أرصدة كبيرة في المصارف وليس لديهن أي عوائد أو ريوع، فمداخيلهن اقتصرت على الأجر الشهري لقاء عملهن. ولتحليل واقعهن الاقتصادي، يبيّن

الجدول رقم (2) متوسط قيمة الدخل الشهري بالدولار الأمريكي للشابات التسعة العاملات فقط خارج المنزل خلال الجائحة علماً أن الشابات العشرة العاطلات عن العمل أصبحت قيمة دخلهن صفر قبل إنشاء مشاريعهن.

جدول رقم 2: توزّع المبحوثات العاملات خارج المنزل بحسب متوسط قيمة الأجر الشهري ما بعد الجائحة

متوسط قيمة الأجر الشهري	ما دون 100$	ما بين (100-200) $	600$ وما فوق	المجموع العام
عدد الحالات	5	2	2	9

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثتان خلال شهر آذار/ مارس 2021

4.نوع مشاريع الحالات المدروسة

يمكن تصنيف المشاريع الإنتاجية للحالات المدروسة ضمن المشاريع الهامشية غير المسجلة في الدوائر الحكومية والمتفلتة من الرسوم الضريبية، فهي لا تستفيد من التقديمات الممنوحة من قبل المؤسسة العامة

لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال"، على سبيل المثال، ولا من تقديمات المشروع الأخضر وغيرهما من المؤسسات الحكومية المساندة.

ويظهر الجدول رقم 3 نوع المشاريع الصغيرة للحالات المدروسة وفق الآتي:

جدول رقم 3: توزع الشابات في العينة بحسب نوع المشروع والتحصيل العلمي

نوع المشروع الشهادة الجامعية/ المهنية	المنتوجات الغذائية	الملبوسات المطرزة والكمامات المزخرفة والحلي	مواقع ومنصات رقمية	المجموع
تسويق وادارة أعمال	2	1	_	
تغذية	2	1		
طبيب	_	_	1	
الآداب	1	_	1	
علوم الانسانية	2	-	1	
تعليم مهني (كومبيوتر ومحاسبة)	3	_	1	
هندسة		1	2	
المجموع	10	3	6	19

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثتان خلال شهر آذار/ مارس 2021

1.4. المشاريع الإنتاجية

- عشر شابات يعملن بصناعة المأكولات المتنوعة (فطائر، صناعة الأجبان، حلويات عربية وأجنبية، مأكولات وسلطات بيتية عربية وغربية)
- ثلاث شابات يعملن بالخياطة – التطريز – صناعة الحلي.

2.4. مشاريع في اقتصاد المعرفة

الباقي من الشابات، وعددهن 6، عملن في مجال اقتصاد المعرفة.

- شكّلت تطبيقات الإنترنت مجال عمل شابتين من الحالات المدروسة. ولقد اختارتا المشاريع الرقمية للاستفادة من كفاءتهن العلمية وإلمامهن بتكنولوجيا المعرفة، إضافة إلى سهولة الحصول على مستهلكين رقميين. فعلمتا الرقص الشرقي والرياضة النفسية (اليوغا) عبر الإنترنت.
- واستغلال الخبرة في التواصل الرقمي ساهم أيضاً في عمل شابتين في تدريس اللغة العربية والفرنسية عن بعد.
- أما الشابتين الباقيتين من الحالات المدروسة فلقد أدارتا مشروعين يتوافقان واختصاصاتهما في الصحة النفسية والصحة العامة من خلال معاينة المرضى عن بعد.

3.4. أسباب اختيار العمل من خلال المشاريع الرقمية

إن غالبية الشابات اللواتي يعملن في إنتاج وبيع المواد الغذائية تمحورت إجاباتهن وفق هذا المنحى: **«فلنستفيد من بعض ما تعلمناه في الحياة الجامعية ونتطلع إلى مشاريع مربحة ولو أنها بعيدة عن حقل تخصصنا الأكاديمي"**.

أما الشابات اللواتي اتجهن نحو التطريز والخياطة وصناعة الحلي، فلقد بنيّن مشاريعهن استناداً إلى ما يتمتعن به من هوايات ورغبة في الابتكار والاستفادة من الوقت غير المستهلك أثناء الحجر المنزلي وهؤلاء جميعاً اعتبرن أن الحجر المنزلي بسبب كوفيد– 19 قد خلق لهن وقتاً ذهبياً لتنمية مواهبهن واستغلالها. والحال مماثلة للشابات اللواتي أنشأن منصاتهن الإلكترونية للتعليم أو لممارسة مهنتهن عن بعد.

المحور الثاني: العوامل الاقتصادية والوبائية ودورها في تنمية المشاريع الصغيرة

لقد تسبب تقدير الوقت الإضافي غير المستهلك في دفع الشابات في الحالات المدروسة لإنشاء مشاريع إنتاجية صغيرة، خدماتية ومعرفية خلال جائحة كوفيد- 19 ولقد ساهم في هذا التوجه الأسباب الآتية:

1. الحجر المنزلي خلال جائحة كوفيد- 19

لقد كان لجائحة كوفيد- 19 تأثيرها الخاص على لبنان، ففي هذا البلد الذي يرزح تحت وطأة الأزمات المتلاحقة، جاءت الجائحة "لتزيد الطين بلّة". فلقد ولّد التباعد الاجتماعي والحجر المنزلي خلال فترة الجائحة حب المجازفة لدى الحالات المدروسة من الشابات بغية القيام بمبادرات ريادية من طبيعة إنتاجية، خدماتية ومعرفية. فكل واحدة منهن أبدت استعدادها لوضع كافة طاقاتها لإنجاح مشروعها، آخذة بعين الاعتبار مواجهة التحديات والضغوطات. فتأمين استمرارية المشروع كان هدفاً في زمن الجائحة خاصة بعدما تقلصت الخيارات وتقلّت معها فرص العمل خارج المنزل لدى البعض.

2. حوافز جندرية

لقد أشارت أ. دوغان، رئيسة لجنة حقوق المرأة في لبنان، خلال مقابلة معها (شباط/ فبراير 2020) كيف أن النساء قد أظهرن، في زماننا الراهن، قدرة على تحمّل أدوار جديدة وممارستها بكفاءة عالية. وتحدثت كيف استطاعت المرأة الأوروبية، إبان الحرب العالمية الأولى والثانية، من العمل لساعات طويلة خارج المنزل وأثبتت قدرتها على إعالة أسرتها كمنتجة اقتصادية. وكيف استطاعت المرأة، بسبب النضالات النسوية، من الحصول على الكثير من حقوقها التي اعترفت بها الأمم المتحدة في العام 1945، وكيف أن هذا النضال النسائي ما زال مستمراً. وأضافت بأن المشهد يكاد لا يختلف كثيراً فيما يخص المرأة اللبنانية التي عندما يغيب الزوج تمسك هي بزمام الأمور، وتثبت قدراتها على الإنتاج بجدارة وتمارس أدواراً اقتصادية ومعنوية أساسية (دوغان، 2021).

إن تحمل مسؤولية الإعالة بالنسبة للمرأة، بالرغم من الكثير من المعوقات، قد بات ضرورة اقتصادية، ومن المرجّح، راهناً، أن يستمرّ على المدى الطويل بسبب تأثير جائحة كوفيد – 19 وانعكاساتها على مشاركة النساء في القوى العاملة في لبنان. فتأثير تفشّي هذا الفيروس المعدي على الاقتصاد العالمي والمحلي واضحة، وبالتالي ستكون تداعياته على عمل النساء كبيراً نظراً إلى الفجوة التي ما زالت قائمة على مستوى الأجور بين الجنسين والتهميش النسبي للنساء في سوق العمل النظامي وغير النظامي (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020).

في مقابل هذا الواقع، فإن لهذه الجائحة أيضاً إيجابياتها لا سيما في المجتمعات النامية ومنها لبنان. فلقد أتاحت فرص عمل للشابات من داخل المنزل، الأمر الذي لم يكن متوقّعاً في ظلّ ظروف اقتصادية وأزمات مالية وسياسية ضاغطة وغير اعتيادية كالتي يعيشها هذا البلد راهناً.

ولقد شهدت على ذلك غالبية الحالات التي قابلناها في هذه الدراسة. فبعد التفلّت من الواجبات والمناسبات الاجتماعّية والاحتكاك مع المحيط الخارجي بسبب كوفيد– 19، وبعد تباطؤ وتيرة التواصل واللقاء مع الأقارب والجيران والرفقة لفترة تجاوزت السنة، شعرت هؤلاء الشابات بالحاجة للعودة إلى الذات وإلى تقدير عنصر الوقت والاستفادة منه. ولقد اعتبرن أن حالة القلق والخوف من الموت بسبب هذه الجائحة قد انعكس تقهقراً في سلطوية كل من الأب والأخ الأكبر إذا صح التعبير، داخل المنزل وخارجه. الأمر الذي انعكس حكماً على تشجيع الشابات في خوض غمار تجربة المبادرات الفردية بحرية بالرغم من محفّزاتها المادية الخجولة، كما ولإظهار استعداداتهن في خرق الميادين التقليدية المعروفة بإشغالها من قبل الذكور (مثال: سائق، مزارع، شرطي سير وغيره). وإليكم ما قالته إحدى الشابات في هذا الخصوص:

تقول س. م. وهي من أسرة متواضعة الدخل أنها ترفض العمل في تنظيف البيت والاهتمام بإخوتها فقط. إن هذا الدور التقليدي لا يشفي غليلها. وتضيف أنها تملك العلم والمعرفة مما يجعل من السهولة في مكان ما استخدام قدراتها في أعمال منتجة، وهي ممتنة لوالدتها التي أصرت أن تحصل ابنتها على شهادة جامعية وهي من ابتكرت فكرة الكمامات المطرزة والرسم الفني عليها وتسويقها عبر الإنترنت، وهو مشروع قد لاقى رواجاً وترحيباً، خاصة من قبل السيدات اللواتي كانت تهتم بالكمامات الملونة التي تتناغم مع لون الثياب والمناسبة، فضلاً عن أنه يدّر عليها بأرباح مرضية.

3. العمل كطريقة للانعتاق من أجواء التوتر

لقد استطاع عمل الشابات في المنزل في انعتاق هؤلاء من أجواء التوتر المرافق للأوضاع السيئة في لبنان خاصة مع تفاقم الأوضاع المعيشية وكارثة انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب/ أغسطس في العام 2020 والأخبار اليومية المشؤومة حول إصابات ووفيات كوفيد – 19 الآخذة في التزايد يوماً بعد يوم. فالتوتّر قد ولّد قوة وحب للعمل في مواجهة الصعاب. لا ننسى أن العديد من الدراسات قد بينت التأثيرات النفسية لهذه الجائحة. فمع التدهور الملحوظ في الصحة والعادات الاجتماعّية المتزامنة مع المخاوف من الإصابة بـ كوفيد – 19 كثرت أعراض الاكتئاب أثناء الحجر (Garre-Olmo et al., 2021). والمسألة نفسها أظهرتها دراسة أخرى بيّنت مدى تأثير أوقات الحجر من مشاكل نفسية كالقلق والكآبة وما لهما من تأثير على أفراد الأسرة (UNDP, 2020).

ولقد عبرت ن. ك. عن هذا الأمر قائلة: "أحب الحياة وأريد أن أعيش حياة مفعمة بالنشاط والعمل. وهذا ما أجده في مشروعي وهو تعليم اليوغا عبر موقع خاص أنشأته عبر الإنترنت وقد استخدمت اسماً مستعاراً لي محبباً لدى زبائني. التزم بحلقات تدريبية مهما كانت الظروف قاسية. مشروعي هو متنفساً لي. وتضيف: "ها نحن نتحرّر من القيود التي فرضها كوفيد –19 علينا قسراً ونبتعد عن أجواء التوتر والوحدة من خلال العمل والتواصل الرقمي". وتضيف" "شكراً للتكنولوجيا التي سهلّت حياتنا في أحلك الظروف.

4. دوافع تتعلق بالإبداع والابتكار

يبدو أن الإبداع والابتكار قد شكلا، هما أيضاً، وسائل للتعامل مع المجهول وتحمل الغموض المرافق لتداعيات جائحة كوفيد – 19 على حياة الأفراد ومستقبلهم. فلقد شكلت ارتدادات الحجر المنزلي عند كافة الحالات المدروسة فرصة جوهرية للإنتاج والتعبير العملاني عن أفكارهن وهوياتهن من خلال مشاريع تتناسب وإمكاناتهن المادية والمعرفية. وهذا ما عبّرت عنه الحالات المدروسة.

قالت س. ح: إن الشعور الذي أصابها لا يمكن وصفه عندما أدركت انها مكبّلة خلال الجائحة. فلقد تخرّجت منذ سنة تقريباً، كانت تبحث عن عمل. لكن الوضع الاقتصادي المذري شكل صدمة كبيرة لها. شجعتها والدتها وهي خياطة مشهورة وبدأت بفكرة ملبوسات للنساء المرضعات تستخدم كأغطية مطرزة للأم والطفل أثناء عملية إرضاع الأم لطفلها في الأماكن العامة. ولقد اعتمدت الإنترنت في التسويق وهي الآن تبيع منتجاتها محلياً وعالمياً وتسعى إلى توسيع مشروعها مع صديقة لها.

أما ح. ب. وهي لا زالت تعمل عن بعد في القطاع التعليمي، فلقد بدأت بمشروع تعليم اللغة الفرنسية عبر الإنترنت، فلقد أخبرتنا بأن الحجر المنزلي في العالم كان عنصراً مساهماً في زيادة عدد الراغبين في التعلم عبر المنصات الإلكترونية التي أنشأتها وأن تلامذتها هم من كل أقطار العالم من أميركا والهند ومن ضيعتها حتى. وأضافت قائلة: أحب هذا التنوع في الطلاب وهو يدر عليّ بمال أكبر من وظيفتي خاصة مع تراجع قيمة العملة اللبنانية في لبنان وأنا أقبض بالدولار من الذين يقطنون في الخارج.

5. الإصرار والحزم وتحقيق الذات

تعتبر بعض الدراسات أن هناك ارتباط كبير بين الإبداع وبين بناء المرونة لمواجهة الشدائد والكوارث، (Metzl & Morrell, 2008) و(Kendra & Wachtendorf, 2002).

إن أزمة كوفيد –19، التي ترافقت في لبنان مع واقع مأزوم على أكثر من صعيد، قد حركت الإبداع المرتبط عند بعض الشابات بالمهارات التراثية التي تعلمنها من أمهاتهن، هذا الإبداع قد تعزز أيضاً بفكرة الإصرار والحزم في مواجهة التحديات والظروف القاسية، وهو أمر ما زالت تحفظه الذاكرة المعاشة في المجتمع منذ زمن الحرب الأهلية. لقد اخبرتنا إحدى الشابات كيف تعلمت من والدتها بأن **"الضربة اللي ما بتموّت بتحصن وبتقوي".**

باختصار يمكننا التأكيد بأن الإقدام على العمل والمرونة في تقبل الصدمة الكارثية والأزمة الاقتصادية والحزم وتحقيق الذات: كلها عناوين تتمسك بها كافة الحالات المدروسة، وذلك بالرغم من قساوة الوضع. وسوف نورد فيما يلي بعضاً من الشهادات الحقلية في هذا المجال.

تقول ل. غ. أخصائية علم النفس العيادي: "اضطررت لترك عملي طوعاً بعدما قرر صاحب العمل تخفيض أجري إلى ما دون النصف، وبما أنني أنثى ومتعلمة أرفض أن ينفق أهلي على مصاريفي الخاصة ولا أتقبل فكرة ان يصرف عليّ والدي أبداً. لذلك صممت أن أكون مستقلة معنوياً ومادياً. وكسرت النمطية المعتاد عليها جيل أمي وجدتي وخرقت المجالات التي يشغلها الرجل بإنشاء مشروع وتحملت مسؤولية نجاحه واستمراريته. ان وضع البلد المذري وإطالة فترة الحجر ساهما في تنفيذ المشروع وهو نقل العيادة النفسية إلى صفحة فايسبوك خاصة أعمل من خلالها.

أما ع. أ. فأخبرتنا "بأن المحنة والإحباط التي عشتهما، بعدما تم تسريحي من عملي بسبب إقفال الشركة وتسريح والدتي من عملها في الوقت نفسه، كان من الضروري جدًا أن أبحث عن فرصة عمل. وبأسرع وقت فجاءت على

رأسي فكرة العمل بتصنيع المنتجات الغذائية الذي جاء بتشجيع من والدتي بالدرجة الأولى خاصة وأنها تتقن فن الطبخ. لقد منحنا هذا المشروع الصمود والقوة لمواجهة الأزمة الراهنة وتضيف: "سأكمل مشروعي إذا توفر لي الدعم المادي الذي سيساعدني في شراء المستلزمات والمواد الأولية الضرورية له".

أما ع. ي. فصرحت بالقول: ابتكرت فكرة صناعة الأجبان البلدية وهو مشروع مربح خاصة بعدما ارتفعت أسعار الأجبان المستوردة. ولتنفيذ مشروعي باشرت بالتعاقد مع صاحب مزرعة صغيرة ضمن نطاق سكني، أشتري منه الحليب الطازج يومياً وقمت بتصنيع أربعة أنواع من الأجبان التي لاقت رواجاً في السوق خاصة ضمن منطقتي وفي السوق اللبنانية، والدليفيري يلعب دوراً ايجابياً خاصة أن الأجبان من المنتجات سريعة العطب وبتتلف بسرعة. آمل أن تسنح لي الفرصة لأقوم بتصنيع بعض الأنواع التي تتحمل ظروف الشحن لتصديرها إلى الخارج.

المحور الثالث: نوع المشاريع المنتشرة في لبنان تحت مسمى "اقتصاد الظل"

لقد ساهمت جملة من العوامل في إنجاح مشاريع الشابات، ويمكن تلخيصها بالآتي:

1. الشابات المتعلّمات متساويات أمام الفرص

رأى الخبير الاقتصادي م. راشد "أن مشهديه الاقتصاد الموازي التي شهدها لبنان خلال فترة الحرب تعود مجدداً إلى الواجهة بموازاة الأزمة الاقتصادية الراهنة وجائحة كورونا. وأضاف أن هذا النوع من الاقتصاد سيؤثر على الناتج المحلي الإجمالي[1] ويساهم في التخفيف من عبء البطالة، فثمّة عدة عوامل مساعدة على استنهاض الاقتصاد الموازي اليوم، كالوضع التعليمي للشباب اللبناني وإلمامه المعرفي بمجالات التكنولوجيا وسهولة إيصال المنتج في ظل انتشار التطبيقات الرقمية الحديثة ومنها مشاركة موقع المستهلك (Share Location) وغيرها. هذا إلى جانب حب المغامرة والتحدي لخوض التجارب وخلق فرص عمل بغض النظر عن النتائج" (راشد، 2021). إن هذا التوصيف يتوافق حكماً مع الحالات المدروسة. فلقد سهل التسويق عبر الإنترنت، وتوفّر خدمة تطبيق مكان العمل ومكان سكن الزبون (Share Location) المتوفر من خلال الواتساب، عملية التشبيك ما بين المصدر والمستهلك على امتداد مساحة الوطن وخارجه مع فرصة التأكد من رأي المستهلك وتعليقاته السريعة حول المنتج عبر الأون لاين (online).

---

[1] **إجمالي الناتج المحلي** (GDP) هو القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل **محلي** والتي يتم إنتاجها في لبنان.

وتضيف الشابات خلال مقابلتهن أن توفّر خدمة التوصيل وكثرة عدد الذين امتهنوا العمل في هذا المجال في لبنان قد سهل أيضاً عملية تصريف المنتج ونقله إلى المستهلك بكلفة مقبولة وبأقصى سرعة ممكنة. ومن الشهادات حول هذا الأمر نورد الآتي:

د. ز، هي مهندسة داخلية: "تقول إنه بالإضافة إلى عملي، أجد وقت فراغ كبير في الحجر المنزلي. هذا ما ساعدني في تأسيس مشروعي من مطبخ البيت وهو تحضير قوالب الجاتو الشهية". وتتابع: "صحيح أن هناك مضاربة في السعر للمنتج الذي أصنعه (قوالب الحلوى) لكن لدي زبائن محدودين يحبون أنواع قوالب الحلوى التي أصنعها. أنا شخصياً راضية عن عملي وعن الأرباح التي أجنيها من المشروع وسأقوم بتطويره بعد انتهاء الجائحة".

تقول ج. ش. البيروتية التي أصبحت عاطلة عن العمل بعد جائحة كوفيد "إن تراجع دخل أسرتي بعد صرف والدتي من العمل جاء لمصلحتنا معاً وفكرت بما لدي من إمكانات وفرص، أنشأت مشروعي هذا الذي أطلقته عبر الإنترنت لمنتوجاتي. وفي الحقيقة كانت فكرة جيدة ومربحة لي ولأسرتي. استفدت قدر الإمكان من المواقع الإلكترونية في مجال الوصفات الصحية وحاولت تطبيقها في صناعة المعجنات". وتضيف: "أمي تساعدني في العمل ونحن في صدد إطلاق مشروع ثنائي لاحقاً. كما وأني تعاقدت مؤخراً مع شركة تهتم بخدمة التوصيل وهذا الأمر يسهل علينا كثيراً مهمة التسويق".

2. السياسات المصرفية والانكماش الاقتصادي ونقص السيولة

بعد أن شهد الاقتصاد الوطني، كما ذكرنا سابقاً، انكماشاً حاداً، كنتيجة مباشرة للأزمة المالية والنقدية. فقد المواطن اللبناني ثقته بالدولة وبالمصارف، وتراجعت الاستثمارات في القطاعات المنتجة مما أدى إلى تقليص حجم الاقتصاد. فقد توقّفت شركات كثيرة عن العمل وتقلص حجم نشاطها الاقتصادي، نتيجة لتراجع الطلب وارتفاع معدلات التضخم وهروب رؤوس الأموال. تسبب هذا الواقع في تنامي المشاريع الصغيرة.

تقول س. ر. في هذا الصدد. "إن السياسات المصرفية التقشفية ولدت لدي ولدى أهلي تحدياً كبيراً، فأخي الذي يتابع تعليمه الجامعي في فرنسا كان بأمس الحاجة إلى المال وهو غير متوفر مع أهلي بعدما قامت المصارف باحتجاز أموال المودعين مؤخراً مقابل السماح لهم بسحوبات لا تكفي لتسديد قيمة الفواتير الشهرية من هاتف وخليوي وكهرباء وماء ودواء. فجاء مشروع المعجنات ليدّر علينا بعض الأموال الجارية الطازجة (Fresh money) لنبعث بها إلى أخي في الوقت المناسب.

3. دور تكنولوجيا المعرفة في نجاعة المشاريع

لا شك أن ما ذكرته بثينة الجورمازي (2020)، رئيسة قطاع التقنية الرقمية في البنك الدولي بشأن التطور الكبير في هذا المجال مهم جداً. ولقد لمسناه بوضوح في الحقل المدروس. فهي اعتبرت بأنه علينا الكف عن النظر إلى التنمية الرقمية بوصفها مجرد قطاع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالتقنيات الرقمية تُحدِث تحوُّلات جوهرية في اقتصادنا وبلداننا، وتؤثِّر على جميع القطاعات، كالزراعة والتعليم والصحة والخدمات الحكومية والمالية. فاتجاه القطاعات الإنتاجية اللبنانية إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية قد أتاحت فرصاً جديدة للعمل، خاصة للشباب المتعلم، ولقد ساهمت جائحة كوفيد – 19 في تطوير هذا التوجه. وهذا ما شهدناه من خلال الحالات المدروسة. فقد لعبت المعرفة التكنولوجية دوراً في تطوير مشاريع الشابات وفي انتشارها بسرعة، نظراً لسهولة الاتصال والتواصل مع الأصدقاء والمعارف والمستهلكين الرقميين الذين هم بطبيعة الحال روّاداً ومتابعين لهذه الوسائط، بحسب تصريح معظمهن.

4. مشاريع الشابات تحت مظلة اقتصاد الظل

لا شك أن القطاعات الاقتصادية في لبنان، وفي ظل ما يعانيه هذا البلد من أزمات، هي قطاعات غير مضبوطة، فعدد كبير من المؤسسات الإنتاجية فيه هو غير مشرعن. مسألة تعكسها بوضوح إجابات الحالات المدروسة، التي بينت بأنه لا يوجد لدي أي حالة منهن رغبة في شرعنة مشروعها وقوننته. ولقد أعلن ذلك بعدم ثقتهن بالدولة ومؤسساتها، هذا عدا عن عدم رغبتهن في تطوير مشاريعهن حالياً في ظل الأوضاع الراهنة. وهذا الأمر عائد، كما يشير نائب رئيس جمعية الصناعيين في لبنان ز. بكداش في حديث متلفز إلى أن القطاعات الإنتاجية في لبنان هي في غالبها قطاعات مهمشة ومهملة للغاية، فالاقتصاد اللبناني غير محمي نتيجة سياسات الدولة المتقاعسة (بكداش، 2021).

5. إيرادات مشاريع الشابات

تفرّدت كل شابة من الحالات المدروسة بإدارة مشروعها على المستوى المالي ونوع المنتج. فالشابة هي صاحبة الفكرة وتعود ملكية المشروع لها. ولقد عبّرت عن رضاها من إيراداته. وهذا ما يظهره جدول رقم (4).

جدول رقم 4: نوع مشاريع الشابات بين الكلفة التقريبية والأرباح الصافية الشهرية للمشروع

رقم المشروع	نوع المشروع	عدد العاملين في المشروع	كلفة رأس المال الثابت للمشروع بالدولار الأمريكي ($)	الكلفة التقريبية للسلع المنتجة شهرياً بالدولار الأمريكي ($)	الأرباح الصافية التقريبية الشهرية بالدولار الأمريكي($)
1	المعجنات	2	200	1000	1000
2	مأكولات عربية وغربية	2	400	1300	900
3	المعجنات والكرواسون	2	600	800	700
4	حلويات متنوعة	2	250	500	450
5	فطائر على الصاج	2	200	600	650
6	حلويات عربية	2	250	550	500
7	صناعة الأجبان	1	300	730	630
8	سلطات غربية	2	400	760	900
9	قوالب حلوى	1	200	410	500
10	معجنات غربية	2	350	530	600
11	صناعة الحلي	1	500	1100	600
12	صناعة الكمامات المزخرفة	2	1000	1000	1100
13	صناعة الملبوسات للأم والطفل	2	1500	1700	1200
14	أخصائية نفسية عن بعد	1	1500	-	2000
15	تعليم الرقص الشرقي عن بعد	1	1000	-	900
16	طبيب صحة عامة عن بعد	1	1000	-	2500
17	تعليم اللغة العربية من بعد	1	1200	-	1000
18	تعليم اللغة الفرنسية من بعد	1	1400	-	1100
19	تعليم اليوغا عن بعد	1	1100	-	1200

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثتان خلال شهر آذار/ مارس 2021

تباينت أنواع مشاريع الشابات التسعة عشرة لجهة نوعية الإنتاج أو الخدمة المتأتية منه. ولقد انقسمت هذه المشاريع إلى:

- ثلاثة عشر مشروعاً إنتاجياً (من 1 إلى 13)
- ستة مشاريع خدماتية – اقتصاد المعرفة (من 14 إلى 19).

أمّا بالنسبة لعدد العاملات في كل مشروع، والمبين في العامود (2)، فلم يتجاوز الإثنين، معظمهن ينتمين لأسرة واحدة أو من المعارف (أم، أخت، صديقة).

ويظهر العامود (3) و(4) كلفة عناصر الإنتاج لكل مشروع. وهذه العناصر يمكن تقسيمها إلى نوعين: رأسمال ثابت وآخر متحرك. يمثل الرأسمال الثابت مكان العمل (المنزل) عند كافة الحالات المدروسة، بالإضافة إلى المعدات المستخدمة في عملية الإنتاج وتقديم الخدمات (فرن غاز، آلة الخياطة، الخلاط، الأدوات المنزلية، كمبيوتر). أمّا الرأسمال المتحرك فهو ينطوي على المواد الأولية للمنتج (زيوت، طحين، خضار، لحوم، قماش، خرز، أدوات تنظيف، أكياس ورق وعلب... إلخ).

أما في المشاريع الخدماتية فإن الرأسمال هو عبارة عن الإنتاج الفكري المرتبط بالكفاءة المعرفية والخبرات المكتسبة.

خلاصة الدراسة

يبيّن التحليل الرباعي SWOT Analysis مدى أهمية المقارنة بين نقاط القوة ونقاط الضعف التي واجهت الشابات خلال محاولاتهن تأسيس أعمالهن الريادية الاقتصادية الطابع، كما يشير إلى الفرص والتحديات التي حاولن استغلالها والاعتماد عليها خلال جائحة كوفيد-19.

SWOT Analysis

نقاط القوة	نقاط الضعف
وضع الأسرة الميسورة - الدخل الفردي للشابة - وسائط التواصل الاجتماعي - المتطورة التحصيل الجامعي للشابات - - تكنولوجية المعرفة والعمل في مجال اقتصاد المعرفة (ابتكار مواقع رقمية) استثمار فائض الوقت بالإنتاج - التسويق الرقمي للمنتج - القدرة التنافسية للمنتوجات في السوق المحلي - إيرادات المشروع - توفّر خدمة التوصيل مع سهولة استعمال التطبيقات - الرقمية Share Location الإصرار والتصميم لإنجاح المشروع - تأطير المشروع ضمن الاقتصاد الموازي (لا ضرائب - ملزمة على المشاريع، ، لا توظيف يد عاملة، التكلفة البسيطة لبناء المشروع)	التمييز النوعي في بيئة العمل (نوع الوظيفة، قيمة - الأجر، التقديمات الاجتماعية) البطالة المرتفعة للنساء - تسريح الإناث من أعمالهن لصالح الشباب خلال - الجائحة اهتمام الشابة العاطلة عن العمل بالأمور المنزلية - ورعاية أخوتها ووالديها –
الفرص	**التحديات**
– التعبئة العامة – إقفال السوق – الحجر المنزلي – التباعد الاجتماعي	– وضع الأسرة المستورة – واقع الشابات العاطلات عن العمل – الخوف من الإصابة بالوباء والحرص على حماية الأهل – الأزمات السياسية والاجتماعية المتردية – الانكماش الاقتصادي – سياسة المصارف

يزودنا التحليل الرباعي هذا بالعديد من نقاط القوة المرتبطة بأهمية تعليم الشابات، وبضرورة انفتاحهن الاجتماعي، كما وبأهمية استثمارهن في اقتصاد المعرفة، هذا بالإضافة إلى أهمية اعتمادهن على مهاراتهن التقليدية المكتسبة؛ فلقد ساهمت جميعها في إنجاح مشاريع الشابات اللواتي شكلن عينتنا، فتحديهن بذلك نقاط الضعف الاجتماعيّة لناحية التمييز النوعي في سوق العمل اللبناني، ولناحية

تسريح الإناث من أعمالهن لمصلحة الشباب خلال الجائحة، والطلب من الشابة العاطلة عن العمل الاهتمام بالأمور المنزلية وتقليص دورها لحدود الدور التقليدي المتعارف عليه بالنسبة للنساء، أي ربّة المنزل. فجاءت الفرص التي استفادت منها الشابات خلال الجائحة، فحاولن بمشاريعهن الناجحة تخطي التحديات الاقتصادية، والصحية والسياسية والاجتماعّية المتردية والتقشف المالي المتبع من قبل المصارف. لقد ارتبطت ظاهرة عمل كل حالة من الحالات المدروسة بالمبادرة الفردية، إذا صحّ التعبير، من حيث فكرة المشروع وتمويله وتأسيسه بما ينسجم وكفاءة كل شابة وخبرتها وقدراتها في استخدام وسائط التواصل الاجتماعي الحديثة للترويج لمشروعها وعرض منتجاتها وتسويقها وكل ذلك بكلفة بسيطة.

إن الوقوف عند ظاهرة هذه المشاريع المتنامية بسرعة، خلال فترة الحجر المنزلي، أي خلال عام ونيّف من تفشي جائحة كوفيد- 19، تلخصها مقولة مفادها "**رب ضارة نافعة**"، فالكارثة الوبائية قد شكلت حافزاً مساهماً للخروج من التفكير والنمط التقليدي للعمل. أما أهمية هذه المشاريع فتكمن بأنها تعمل وفق آلية كرة الثلج، مثلها مثل المشاريع المتوسطة والكبيرة، إذ تساهم في التشبيك مع باقي عناصر الإنتاج الخارجية بدءًا من شراء مواد أولية من السوق، مروراً بتسويق المنتج عبر بعض العملاء وصولاً إلى خدمة التوصيل وخلق فرص عمل لتوصيل المنتج (Delivery) وصولاً إلى المستهلك متممةً بذلك دورتها الإنتاجية التي بدأت تظهر دورها الهام في تحريك العجلة الاقتصادية وفي إمكانية تطوريها في المستقبل، مع تزايد التعوّد على هذا النوع من الاقتصاد.

باختصار نقول بأن لبنان قد بات بأمّس الحاجة إلى تعديل نمط اقتصاده المتّبع، وتحويله من الاقتصاد الاستهلاكي، إلى اقتصاد قائم على الإنتاج المحلي، لا سيما مع ارتفاع كلفة المواد المستوردة. ولا بد للبنان أيضاً من وضع ضوابط وضرائب متصاعدة على المواد المستوردة المضاربة للمنتوجات المحلية، ذلك للحفاظ على الإنتاج اللبناني والاستثمار بالطاقات الشبابية فيه.

المراجع

1. العربية

أبو مصلح، غالب. **أزمة الاقتصاد اللبناني، الواقع والحلول.** بيروت: دار الفارابي، 2017.

إدارة الإحصاء المركزي. "المؤشرات الرئيسة لمسح القوى العاملة والاحوال المعيشية للأسر في لبنان." 2019. الحدث. تم الاسترداد من http://www.cas.gov.lb/index.php/latest-news-en/102-english/cas-news/previous-news/209-2019

الأمم المتحدة. "تقرير منظمة العمل الدولية." 2020. تم الاسترداد من https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050971

الجورمازي، بثينة. "التحول الرقمي في زمن كورونا: دراسة حالة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا." **مدونات البنك الدولي:** 29 تموز/ يوليو 2020. تم الاسترداد من https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/digital-transformation-time-covid-19-case-mena

حمدان، كمال. **الأزمة اللبنانية – الطوائف الدينية – الطبقات الاجتماعّية – والهوية الوطنية.** بيروت: دار الفارابي، 1998.

حمدي، أمجد. "تداعيات أزمة كورونا على النظم الصحية في العالم." **المعهد المصري للدراسات:** 7 آب/ أغسطس 2020. تم الاسترداد من https://eipss-eg.org

غوتيريش، أنطونيو. "محاضرة نيلسون مانديلا: التصدي لآفة اللامساواة: عقد اجتماعي جديد لعهد جديد". 18 تموز/ يوليو 2020. تم الاسترداد من https://www.un.org/sg/ar/node/252275

فوريسك، دانا. "جائحة كورونا ستخلِّف ندوبا اقتصادية دائمة في أنحاء العالم." **مدونات البنك الدولي:** 8 حزيران/ يونيو 2020. تم الاسترداد من https://blogs.worldbank.org/ar/voices/covid-19-will-leave-lasting-economic-scars-around-world

مذكور، ابراهيم. **معجم العلوم الاجتماعّية.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة، 1975، ص 507.

منظمة العمل الدولية. "التطابق بين المهارات وفرص العمل في لبنان: الملامح الرئيسية لسوق العمل – التحديات والفرص والتوصيات." بيروت 2019. تم الاسترداد من https://www.ilo.org

نجوم، أسامة. "اقتصاد الظل في سوريا، حجمه، أسبابه وأثاره." **مجلة عمران:** كانون الأول/ ديسمبر 2013 تم الاسترداد من: https://omran.dohainstitute.org

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. "احتياجات المرأة والمساواة بين الجنسين في استجابة لبنان لفيروس كوفيد–19". 2020. تم الاسترداد من https://arabstates.unwomen.org

اليونيسف. "كوفيد–19 أزمة عالمية غير مسبوقة ذات تداعيات واسعة النطاق." 2020. تم الاسترداد من https://www.unicef.org/lebanon/ar/media/5616/file

2. الأجنبية

Baumann, H. “Lebanon’s economic crisis didn’t happen overnight. So how did it get to this point?” *The Washington Post*. (22 October 2019) Retrieved from https://www.washingtonpost.com/politics/2019/10/22/lebanons-economic-crisis-didnt-happen-overnight-so-how-did-it-get-this-point/

Bizri, A. R. [et al.]. “COVID-19 Pandemic: An Insult Over Injury for Lebanon.” *Journal of Community Health*: 13 July 2020, pp. 487-493.

CSR. (2021). *Congressional Research Service Reports on the Middle East and the Arab World: Lebanon.* FAS. Retrieved from https://fas.org/sgp/crs/mideast/index.html

ESCWA. (2020). *The Impact of COVID-19 on Migrants and Refugees in the Arab Region: Policy Brief.* Retrieved from https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/impact-covid-19-migrants-refugees-arab-region-policy-brief-english.pdf

------. (2019). *ESCWA RESPONSE to The UN Youth Strategy.* Retrieved from https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/escwa-response-united-nations-youth-strategy-english.pdf

Frakes, N. “Prices soar as Lebanon’s economic crisis worsens.” *Al Arabiya English*: 1 May 2020. Retrieved from https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2020/05/01/Prices-soar-as-Lebanon-s-economic-crisis-worsens

Garre-Olmo, J. [et al.]. “Changes in lifestyle resulting from confinement due to COVID-19 and depressive symptomatology: A cross-sectional a population-based study.” *Comprehensive Psychiatry*: January 2021. Retrieved from https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/33186837/

Kendra, J., and T. Wachtendorf. “Creativity in Emergency Response After The World Trade Center Attack.” *University of Delaware*: 2002, pp. 121–146. Retrieved from https://udspace.udel.edu/handle/19716/733#files-area

Metzl, E. S. and M. A. Morrell. “The Role of Creativity in Models of Resilience: Theoretical Exploration and Practical Applications.” *Journal of Creativity in Mental Health*: 2008, pp. 303-318. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/239314986_The_Role_of_Creativity_in_Models_of_Resilience_Theoretical_Exploration_and_Practical_Applications

Ministry of Public Health. (2021, March 28). *COVID19*. Retrieved from https://www.moph.gov.lb/maps/covid19.php

Najjar, M. H. and L. Bader. “On being young in Lebanon: Between the economic crisis & COVID-19, what was the hardest?” *The Journal of Social Sciences*: 2020. Retrieved from http://crss-ul.com/uploads/22_1.pdf

Taleb, N. N. “Lebanon: from Ponzi to Antifragility.” 10 July 2020. Retrieved from https://nntaleb.medium.com/lebanon-from-ponzi-to-antifragility-c9867eb71998

UN Women. “Unemployment Rates During Covid.” 2021. Retrieved from https://www.unwomen.org/en/news/in-focus.

----. “Unlocking the lockdown: The gendered effects of COVID-19 on achieving the SDGS in Asia and the Pacific.” 2020. Retrieved from https://data.unwomen.org/publications/unlocking-lockdown-gendered-effects-covid-19-achieving-sdgs-asia-and-pacific

UNDP. “COVID-19 Impact on Households in Jordan.” 2020. Retrieved from https://data2.unhcr.org/en/documents/details/77030

----. “Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon.” 2013. Retrieved from https://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/library/poverty/poverty--growth-and-income-distribution-in-lebanon-.html

---- & Mercy. Corps. “A Case Study Exploration of Lebanon.” UNDP Lebanon. 2014. Retrieved from http://www.lb.undp.org/content/dam/lebanon/docs/Poverty/Publications/Stabilization%20&%20Resilience%20Study.pdf.

Webb, J., Schirato, T. and G. Danaher. “Understanding Bourdieu (1 ed.).” *Routledge*: 2002. Retrieved from https://www.routledge.com/Understanding-Bourdieu/Webb-Schirato-Danaher/p/book/9780761974628

3. مقابلات

بكداش، زياد. (2021، 28 نيسان/ أبريل)، مقابلة تلفزيونية MTV، لبنان.

دوغان، إقبال. (2021، شباط/ فبراير)، رئيسة لجنة حقوق المرأة، مقابلة شخصية، لبنان.

شلهوب، جورج. (2020، أيار/ مايو)، المستشار المالي والاقتصادي لرئيس الحكومة اللبنانية، مقابلة على موقع بوابة الأهرام، مصر.

راشد، منير. (2021، شباط/ فبراير)، رئيس قسم العلوم الاقتصادية في الجامعة الأمريكية – بيروت وخبير اقتصادي، مقابلة شخصية، لبنان.

عواد، عفيف. (2020، كانون أول/ ديسمبر)، أستاذ متقاعد في الاقتصاد الاجتماعي– الجامعة اللبنانية، مقابلة شخصية، لبنان.

- Photo de couverture: https://www.fr.clipproject.info/clip-art-gratuit/business-images-clip-art/femme-d-affaire-clipart-%E2%80%93-entreprise-dessins-gratuits-10662.html

المقال الرابع

المقدس بين الديني والسوسيولوجي: زيارة أربعين الإمام الحسين (قراءة سوسيو – أنثروبولوجية)

حسين أبورضا – ندى الطويل

- أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية – الجامعة اللبنانية/ لبنان، رئيس مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية CRSS-UL، متخصص في علم الاجتماع السياسي والديني والمعرفي والأنثروبولوجيا السياسية والأحزاب والحركات الاسلامية.
- أستاذة في معهد العلوم الاجتماعية – الجامعة اللبنانية/ لبنان، باحثة في مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية CRSS-UL، أستاذة الأنثروبولوجيا وباحثة في معهد ICRML/ كندا. متخصصة في الأنثروبولوجيا الدينية والسياسية.

كل الأديان تموت بموت أنبيائها... وحدهم المسلمون الشيعة الذين رفضوا أن يموتوا، فهم غير مرشحين للموت؛ لأنهم وضعوا الحسين في بداية الطريق، ووضعوا المهدي في آخر الطريق".

هنري كوربان (Henri Corbin: 1903 - 1978)

ملخص

لفتت ظاهرة التجمع والحشود الشعبية غير المسبوقة في إحياء شعيرة زيارة أربعين الإمام الحسين علماء الاجتماع والسياسة، إلى الأبعاد الأيديولوجية والثقافية والسياسية التي حكمت تاريخياً وما زالت المناخ الثقافي الشيعي منذ بداية الألفية الثالثة. فإقامة طقس ديني ضمن مناخ روحي وعاطفي ووجداني لحدث تاريخي تجاوز الألف وأربعمائة عام وضمن صورة بانورامية منظمة، يستلزم من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا دراسته وتحليله وفهمه، ضمن منظورات علمية وعملية خاصة.

من هنا كان بحث "**المقدس بين الديني والسوسيولوجي/ زيارة أربعين الامام الحسين" (قراءة سوسيو – أنثروبولوجية)** وهو بحث ميداني قام به الباحثان ندى الطويل وحسين أبو رضا في العراق، في مدينتي النجف وكربلاء، على امتداد سنتين، لفك شيفرة المقدس ورموزه.

الكلمات المفاتيح: الطقوس والشعائر الدينية، زيارة المراقد، المشروعية السياسية، المقدس، الهوية، الحداد والحزن.

Abstract

The world's largest march and unprecedented gathering, marking the Arbaeen, the end of the 40-day mourning period for the death of Imam Hussein, drew the attention of sociologists and politicians to the ideological, cultural, and political dimensions that have and still historically rule the Shiite cultural patterns since the beginning of the third millennium. Establishing a ritual within the spiritual, emotional, and affective dimension of a historical event dating 1400 years requires social scientists and anthropologists to study analyze and understand it within a particular methodological perspective. Hence, the research "**A socio-anthropological analysis of the rituals of Imam Hussein's Arbaeen,**" is a field research carried out by researchers Nada Tawil and Hussein Abou Rida in Iraq, in the cities of Najaf and Karbala, over a period of two years, to decipher the sacred code and symbolism of this ritual.

Keywords: religious rites and rituals, pilgrimage, shrines, political legitimacy, sacred, identity, mourning and grief.

مقدمة

تأخذ الدراسات السوسيولوجية في مجتمعات متعددة فرادة خاصة عندما تكون مرتبطة بالدين والسياسة وضمن نكهة أنثروبولوجية. فالعراق دولة ومجتمعاً، يكاد يشكل البعد الديني فيه العامل الأساس في نشأة حضاراته القديمة وواقعه الحالي، ويدخل هذا البعد أيضاً في المركز الرئيسي للمناخ الثقافي العراقي.

يحسم تاريخ الأديان بأن كل الديانات السماوية الرئيسية الثلاثة قد وُجدت في أرض العراق ومحيطه، وأثّرت على معظم المجتمعات العربية والغربية، حيث لعب الدين ولايزال فيها، دوراً محورياً في مناخها المعرفي والثقافي والسياسي والاجتماعي. بخلاف ما توقّع بعض علماء الاجتماع كإميل دوركايم (Emile Durkheim) وكارل ماركس (Karl Marx) ولودفيج فيورباخ (Ludwig Feuerbach) وغيرهم، بأن دور الدين آخذ بالضمور مقابل الأفكار العلمانية التي سادت في أوروبا.

لقد استطاعت أوروبا في منتصف الألفية الثانية أن تقطع مع الدين والكنيسة بالكامل على مستوى السلطة والمجتمع، بعد صراع طويل بين السلطتين الدينية والزمنية والتي جرت على مراحل عديدة امتدت قروناً من الزمن؛ ولكن في المجتمعات العربية والإسلامية، لم يتم مثل هذا القطع، وذلك بسبب قوة وتجذر الدين في حياة تلك المجتمعات تاريخياً، فنزعة الدين تعد من أهم النزعات التي طبعت الحياة الاجتماعية والفكرية والثقافية لشعوب هذه المنطقة. وإذا أخذنا مجتمعات ما بين النهرين قبل الإسلام بقرون عديدة، كمثال يعكس حقيقة عايشتها شعوب المنطقة ومجتمعاتها، فسنجد قدماً وتواصلاً في التاريخ التشريعي فيها (منذ الفي سنة قبل الميلاد) بدءاً من **شريعة أرغو** (Ur-Gur)؛ و**شريعة لبت غشتار**(Lipit-Ishtar)، شريعة **إيثنونا**(Ishnona)، حتى **شريعة حمورابي**(Hammurabi) (أبورضا، 2018، صفحة 225)، هذا بالإضافة إلى التواصل التاريخي أيضاً لنزول الرسالات السماوية والتي لم تعرف البشرية نبياً أو رسولاً سماوياً إلا منها ونعني حكماً اليهودية، المسيحية، والإسلام. ونظراً إلى طبيعة الدين الإسلامي المختلفة عن الدين المسيحي، بسبب قوة تشريعاته وحضوره الفاعل في تفاصيل الحياة اليومية للمسلمين، لم تستطع المجتمعات الإسلامية القيام بعملية القطع الكامل مع الدين، بل كان الديني والسياسي والمعرفي متلازمين ومتطابقين في المراحل المختلفة من تاريخ مسار هذه المجتمعات، وإن تباعدوا أحياناً، فهم لم ينفصلوا بالكامل، كما حصل في أوروبا بعد الثورات التنويرية والثقافية والصناعية.

ولكي تكون دراستنا هذه مؤطرة بظاهرة دينية –سياسية محددة، اخترنا زيارة أربعين الإمام الحسين[1]، وحاولنا أن نتبين، من خلالها، التقاطعات المعرفية والسياسية والدينية والاجتماعية في المجتمع العراقي تحديداً. ونحن في تتبعنا لتاريخ وأثر الدين في العراق من خلال زيارة أربعين الإمام الحسين، لن نترصد الأحداث التاريخية والصراعات السياسية والاجتماعية التي كانت تحصل، بل نأمل من خلال منظورات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، فهم ميكانزمات خاصة بالطقوس والشعائر الدينية التي عكسها المسلمون من الأيديولوجيا إلى الواقع، ومارسوها ضمن المجتمع العراقي المتعدد طائفياً وثقافياً وسياسياً.

تصادف زيارة أربعين الإمام الحسين في العراق يوم العشرين من شهر صفر من كل عام هجري. وهي تعتبر أهم تجمع بشري عالمي– ديني معاصر، ولقد جاء اختيارنا لها لما تحتويه من التقاطعات المعرفية والسياسية والدينية والاجتماعية في المجتمع العراقي تحديدًا.

إن دراسة مسيرة الأربعين وأبعادها، حيث يتداخل، كما ذكرنا، الديني والثقافي والسياسي والأنثروبولوجي والاقتصادي والتنظيمي فيها، تحتم علينا، وكأي ظاهرة سوسيولوجية، استعمال المنهج والتقنيات المناسبة لفهمها.

من المهم، في هذا السياق، أن نسترجع هنا ما أشار إليه بيار أنصار(Pierre Ansart) بأن المسار العلمي للباحث ولعالم الاجتماع يقوم على الغرف من مخزون النظريات والمنهجيات المختلفة والعناصر التي يراها الأكثر قدرة على إنارة موضوعه الخاص (أنصار، 1992، صفحة 21). ومن المهم أيضاً أن نستند على ما اعتبره بيار بورديو(Pierre Bourdieu)، في مقاربته لموضوع المنهج بأنه خطأ قد يقع فيه عالم الاجتماع الذي يتقرب من موضوعه أو يتّحد معه في شرك المجاملة المتواضعة مع الدعوات الأخروية التي ينتظرها الجمهور اليوم من العلوم الإنسانية... فبرأيه، عندما يقبل عالم الاجتماع بتجديد موضوعه ومآرب خطابه وفقاً لطلب جمهوره، جاعلاً من علم الإنسان

[1] تُنظم زيارة الإمام الحسين في ذكرى مرور أربعين يوماً على استشهاده بعد واقعة كربلاء، لذلك سميت بزيارة الأربعين، وهي تلي إحياء ذكرى عاشوراء، أي الأيام العشرة التي تحسب منذ وصول الإمام الحسين إلى كربلاء حتى لحظة استشهاده في اليوم العاشر من محرم عام61 هجري. هذه الظاهرة انطلقت منذ ذلك التاريخ (وتحديداً بعدما زار الصحابي جابر الأنصاري كربلاء مباشرة بعد استشهاد الامام)، انظر: السيد صالح الشهرستاني، **تاريخ النياحة** (بيروت: دار الزهراء، 1998، ص 87 وما بعدها) وما زالت حاضرة بقوة، وتُعد حالياً أكبر الشعائر الدينية للتجمعات الإنسانية على الإطلاق.

(الاناسة) نطاقاً من الأجوبة الشاملة عن الأسئلة الكبرى حول الإنسان ومصيره ينصِّب نفسه "نبياً"، وإن تبدل أسلوب "رسالته" تبدل موقعه، فهذا نبيّ صغير مفوّض من قبل" الدولة"، يستجيب وكأنه العليم الحكيم لتساؤلات طلابه في مجال الخلاص الثقافي والحضاري أو السياسي... إذا كان صحيحاً، كما يقول غاستون باشلار (Gaston Bachelard) : "إنّ على كل كيميائي أن يقاوم الخيميائي الذي يسكنه، فإنّ على كل عالم اجتماع أن يقاوم النبيّ الاجتماعي المطالب بتجسيده من قبل جمهوره". (بورديو، 1990، صفحة 5).

إن ما نريد قوله هنا هو إن وظيفة عالم الاجتماع أو الباحث في العلوم الاجتماعية أن يتعاطى مع الظواهر الاجتماعية بما هي ظواهر في الواقع الموضوعي داخل المجتمع – حقل الظاهرة الاجتماعية - لا أن يسقط مفاهيمه المسبقة ونظرياته الاجتماعية؛ كأنها مسلمات ينطق بها، وعلى الناس أن تتعاطى معها كمسائل حتمية أو مسائل مقدسة لا يمكن النقاش حول الآليات المنهجية التي أدت إلى هذه النظريات. من خلال ما تقدم تمت مقاربة النقاط والمفاهيم الآتية: العراق والبعد الدين، المذهب الشيعي، زيارة الأربعين وذلك من خلال مقاربة نظرية ومقاربة ميدانية ضمن **مراحل خمسة** هي: **المرحلة الأولى،** المشاهدات الميدانية، الرحلة في الطائرة؛ **المرحلة الثانية:** طريق المشاية، وكذلك الاطلاع عن كثب حول: **أ-** خدّام الحسين **ب-** المبيت **ج-** الزوار؛ **المرحلة الثالثة:** الدخول إلى كربلاء؛ **المرحلة الرابعة:** انتهاء المراسم الأربعينية **والمرحلة الخامسة** طرح التصورات من خلال الأبعاد: **أ-** الثقافية **ب**–الدينية **ج** -السياسية.

من خلال ما تقدم تم استعمال الأسلوب الوصفي والمنهج التحليلي. حيث تم تعريف الأسلوب الوصفي بأنه يعتمد على مقاربة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها نوعياً وكمياً، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضّح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفاً رقمياً يوضّح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى. أما بالنسبة للمنهج التحليلي فهو يقوم على ربط المتغيّرات ببعضها وتحليلها وإعادة بناءها في مقاربة كليّة للوصول إلى النتائج العلمية.

وكذلك اعتُمدت الدراسة قراءة المسارات والتطورات لهذه الظاهرة من خلال المشاهدة المباشرة. فقد عاين الباحثان الظاهرة من خلال الملاحظة بالمشاركة، حيث شارك حسين أبو رضا في مسيرة الأربعين العام 2018، وشاركت ندى الطويل في مسيرة الأربعين العام 2019 ولم يوفّقا في المشاركة في مسيرة عام

2020 بسبب جائحة كورونا. من هنا، تمت المقاربة الفينومينولوجية (phenomenology approach) أو ما يعرف عموماً "بالدراسة الظاهراتية" التي تُركّز على دراسة نسق المعرفة وتحليل المعاني والأفكار، وهذه المقاربة المنهجية ليست إلا وسيلة لاستخلاص ما نلاحظه في الواقع لفهم عيّنة البحث وجوهر ثقافته وتحليل حركته وربطه بالصورة الذهنية والعقلية الخاصة. كما وإننا دعّمنا دراستنا بالاستناد على مسارات عالم الاجتماع ماكس فيبر (Max Weber) التحليلية: من خلال تفسير الظاهرة، تفسير مسبّباتها، وتفسير رمزيّتها. وقد أمنّت لنا الدراسة الميدانية التصورات الواقعية والحقيقية لمختلف أطياف مجتمع "**المشاية**" لأن من لا يختبر مشيّ الأربعين، لن يتمكن من استشعار رمزيّة هذه المناسبة ونقل صورتها الحقيقية. ومن خلال هذا المسار تمت معالجة النقاط الآتية:

1. العراق والبعد الديني

أشرنا في مقدمة هذه الورقة البحثية على قوة البعد الديني في منطقة بلاد ما بين النهرين تاريخياً. ولقد ارتبط الإسلام السياسي الشيعي والديني بالعراق، في التاريخ الإسلامي القديم والحديث، وذلك منذ بداياته أي منذ اتخاذ الإمام علي بن أبي طالب، الخليفة الرابع، من الكوفة مركزاً وعاصمة لخلافته، مروراً باستشهاده عام661 م، واستشهاد ابنه الإمام الحسين في واقعة كربلاء عام680 م، وإقامة عدد من الأئمة الاثني عشر في العراق، ووجود العتبات المقدسة الشيعية فيه، وكذلك الحوزات والمرجعيات الدينية الشيعية في النجف وكربلاء، إضافة إلى حكم بعض الأُسر الشيعية كالبويهيين (945-1055). فالشيعة، جمعها أشياع، وشيعة الرجل أولياؤه وأنصاره، هي من أكبر المذاهب الإسلامية وأوسعها انتشاراً، وإن كانت أقل من المذاهب السنّية الأربعة مجتمعة.

أطلق لفظ التشيّع في صدر الإسلام على من يتولى علياً وأهل بيته، ويقال للشيعة الخاصة مقابل العامة، وقد أصبح بالتغليب يُطلق على محبي علي وأنصاره. وأخرج ابن عساكر في "الدرر المنشورة": أنه كنا عند النبي فأقبل علي، فقال النبي: والذي نفسي بيده، إن هذا وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة، ونزلت الآية رقم سبعة من سورة البيّنة: {إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية} (القرآن الكريم، سورة البيّنة، الآية رقم 7). ويرى بعض الباحثين أن الشيعة هم أقدم المذاهب السياسيّة الإسلامية، وقد ظهروا بمذهبهم في آخر عصر عثمان. ولقد نما هذا المذهب وترعرع في خلافة علي.

ولد التشيّع إذاً في أحضان الإسلام بوصفه أطروحة مواصلة الإمام علي بعد النبي من خلال القيادة الفكرية والسياسية والاجتماعية للإسلام.

يبيّن، كل ما تقدم، مدى تجذّر المذهب الشيعي داخل المجتمع العراقي تاريخياً. ويكاد المناخ المعرفي الإسلامي في العراق يترابط بشكل كلّي وفاعل مع تاريخ دولة العراق ووضعها الحديث. فهو يتواصل معها ويتفاعل، ويتأثر بها صعوداً وهبوطاً، وذلك منذ تأسيس هذه الدولة بتاريخ 1921 ولا سيما منذ استقلالها في العام 1932 إلى اليوم. حتى يبدو أنه يشكل المحوّر الفاعل في بنية الدولة، وبالأخص على أطراف المسافة الزمنية الممّتدة بين لحظة تأسيسها ولحظتها الحالية، والعقد الذي يتوسط هاتين اللحظتين تقريباً، وهو عقد الخمسينيات من القرن العشرين، لذلك شكل منعطفاً مهماً في انطلاقة هذا البحث خصوصاً وأن ممارسة الحكّام تاريخياً كان تهميش الشيعة وإخراجهم من المعادلة السياسية والاجتماعية، وهذه كانت السمّة الأساسية للدولة العراقية والحكومات التي تعاقبت عليها حتى الاجتياح الأمريكي للعراق العام 2003 الذي غيّر المسار السياسي الذي كان قائماً منذ استقلال العراق. فلقد فرضت المكّونات السياسية الشيعية حضورها بسبب وجودها الفاعل وديموغرافية العراق، فالشيعة يمّثلون أكثر من سبعين بالمائة من الشعب العراقي. بيد أن القوى العراقية السياسية قد اتفقت على نظام سياسي جديد قائم على التنوّع والمشاركة في الحكم، وأصبح للطائفة الشيعية النصيب الأكبر بسبب حجمهم الديموغرافي.

2. واقعة كربلاء بين الديني والسياسي

يظل السؤال التاريخي الذي يؤرق علماء الاجتماع عموماً وعلماء الاجتماع السياسي خصوصاً، هو في البحث عن مصادر السلطة، وما دامت هذه الأخيرة ملازمة لوجود الإنسان منذ ولادته وحتى موته، يمارسها آمِرًا أم مُطِيعًا، فستظل السلطة هي العامل الأساس في تطور المجتمعات وتخلفها. وعادة ما تتجه المسارات العلمية باتجاه الطبيعة البشرية والإلهية للسلطة، فمن الناحية المدنيّة الوضعية، فقد يُنظر الأمر من وجهة نظر أخرى. إن الطاعة المدنيّة - الإنسانية لا يخلو منها مكان أو زمان. وما من أمر تصدره السلطة إلا ويمتثل له أبناء المجتمع، وما من تصريح تدلي به أمة أو دولة إلا ويستمد قوته من قوة السلطة. فالسلطة في جميع المجتمعات الإنسانية، تفرض الطاعة، وبالطاعة تتم لها وسائل التنفيذ.

إن ما تمت الإشارة إليه أعلاه في مفهوم السلطة وتطورها قد حصل في الاجتماع السياسي الغربي، لكن ما هو الحراك الاجتماعي السياسي الذي أدى إلى وجود السلطة وتطوّرها في المجتمعات الإسلامية والعربية؟ وما هي المشروعية التي تستمدها السلطة الدينية؟ وكيف مارس المسلمون هذه السلطة؟

شكّلت مسألة السيادة العليا والسلطة السياسية المحور الأساس الذي سيطر على الفكر السياسي العربي، وهيمن على تاريخ المجتمعات الملامسة للظاهرة الإسلامية. ويأخذ مفهوم السلطة في الأنظمة الثيوقراطية بعده من خلال تركز السلطة في الجهة الدينية العليا وتستند فيها الشرعية السلطوية إلى الحق الإلهي. من هنا، يمكن القول إنَّ الخطاب الإسلامي، تاريخياً كان خطاباً سلطوياً (يتصدّى لشأن السلطة) وهو محكوم بهدفين أساسيين:

- ترسيخ الخطاب الإسلامي وتعزيزه من خلال ربطه بالسلطة الإلهية العليا، وبالتالي تعزيز مكانة الرسول وتمكين سلطته، يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويل}. (**القرآن الكريم**، سورة النساء، الآية رقم 59).
- نسخ الخطابات السابقة عن طريق إبطالها وإظهار عدم جدواها في حياة الإنسان، وبالتالي إظهار عجزها عن حلّ مشاكله وتلبية احتياجاته. فالسلطة السياسية في الإسلام تستند إلى السلطة الإلهية، لا بل تنبثق عنها، وتتفاعل في ظلّها. من هنا نجد أنَّ السيادة الإلهية والسلطة السياسية في الإسلام لا تنفصلان، ما دامتا -على الأقل - ممارستين من قبل الرسول. فسلطة الرسول إذاً، هي مطلقة وتلقي بظلّها على الأمة الإسلامية جمعاء، وتشريعاته إلهية، لقد تقاطع الديني والسياسي في مشروعية السلطة في الإسلام في عهد الرسول باتفاق جميع المذاهب الإسلامية. حتى أن المعارضة السياسية التي وجدت في مجتمع صدر الإسلام، كانت معارضة للممارسة السياسية وليس للسلطة نفسها.

إن مشروعية السلطة في نظر الإسلام الديني تأخذ بعدها من خلال الله، لأنه هو الوحيد صاحب السلطة المطلقة ولكي تصبح هذه السلطة فاعلة وموجودة، من خلال عمل الإنسان وحراكه الاجتماعي وذلك ضمن مشروعية الحراك السياسي -الاجتماعي للناس لتنظيم أمر المجتمعات وتطويرها. من هنا، فإن ممارسة السلطة هي فعل مجتمعي، أما مشروعيتها فهي فعل ديني. إن تحقيق الحكم الإسلامي والدولة الإسلامية ينطلق من خلال قدرة البسط ووضع اليد للحاكم، فلم تكن مشروعية الخليفة الأول والثاني

من خلال الأحقية فقط، بل من خلال القدرة الفعلية. فالسلطة هنا قدرة ممارستها وليس فقط مشروعيتها. "إن شرعية السلطة ليست سوى كونها معترف بها بمثابة سلطة من قبل أعضاء الجماعة، وعندما يكون ثمة إجماع ضمني حولها فتأخذ مشروعيتها" (حمود، 2019). فالمصدر الوحيد لشرعية سلطة ما، هو أنها مطابقة لصورة المشروعية التي يحدّدها نظام القيم والمعايير الخاص بالجماعة التي تمارس فيها، وأن ثمة إجماعاً ضمنياً داخلها. فالسلطة - أية سلطة وفي أي مجتمع - لا تستغني عن عنصري: **القوة** التي تستطيع من خلالها القيام بدورها في إقرار النظام العام، واستتباب العدل، وتحقيق أهدافها في تطوير المجتمع، وتنمية مواهبه وطاقاته وموارده. **الشرعيّة** وهي المعيار الذي يسوغ للسلطة أعمالها، واستخدام قوتها. فبفقدان العنصر الأول القوة، تفقد السلطة مصداقيتها وواقعها داخل المجتمع، وبفقدان العنصر الثاني الشرعيّة، فقد تتحول السلطة إلى ظاهرة سلبية تهدد مصالح الأمة، وتشكل خطراً على وجودها. في هذا السياق، يصلح أن يكون العنصر أو الركن الأول للسلطة الشرعيّة الإلهية أي الله، وتصبح - الأمة – الشعب (وهو القوة) هو الركن الثاني لها.

من هنا، إن كل ما تقدم يجاوب عن سؤال مركزي في الفقه السياسي الديني، يمكن أن نصيغه وفق الآتي: لماذا اختار الإمام الحسين الذهاب إلى الكوفة ولم يختار الذهاب إلى أي مكان آخر، خصوصاً أنه يحمل المشروعيّة الدينية كإمام وكرمزية دينية عند كل المسلمين؟

إن حركة المبايعة التي حصلت له من وجهاء الكوفة قد ألقت الحجة على الإمام الحسين بأن يتوجه إليها، لأن المشروعيّة الشعبية له قد تحققت، كما كانت متحققة المشروعيّة الدينية وفق ما حصل مع الإمام علي قبلاً أثناء توليه الحكم: "أَمَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، لَوْلاَ حُضُورُ الْحَاضِرِ، وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ، وَمَا أَخَذَ اللهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَلاَّ يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ، وَلاَ سَغَبِ مَظْلُومٍ". (علي أ.، 1990، صفحة 89) إن جملة **وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ** هي التي ألقت على الإمام الحجة. فالإمام المعصوم المنصوص عليه من قبل الله تعالى، حاضرٌ للالتزام بتكليفه الإلهي وحمل أمانته تجاه العباد، فإن أعرض الناس باءوا بإثمهم، وإن أقبلوا أقاموا عليه الحجة. إلا أن مسار الأحداث واستشهاد الإمام الحسين في واقعة كربلاء عام680 م، كانت كبراديغم سياسي ومعرفي جديد داخل الحراك السياسي الديني آنذاك، وأدّت إلى ردات فعل متنوعة، فظهرت زيارة الأربعين كظاهرة دينية – سياسية –ثقافية ضمن المناخ الشيعي المصدوم من استشهاد الحسين. من خلال هذه النظرة، تصبح عاشوراء عمل ديني ضن حراك سياسي، فيتداخل الديني والسياسي في كل تفصيلات حركة الامام الحسين

من بدأ تحركه ورفضه المبايعة ليزيد إلى استشهاده في كربلاء، إلى احياء هذه الذكرى عند فئة كبيرة من المسلمين.

3. تأصيل ديني وسياسي لزيارة الأربعين

إن زيارة أربعين الإمام الحسين هي شعيرة دينية انطلقت من عمق التاريخ الإسلامي، وتحولت إلى ظاهرة من خلال المشاهد الخاصة بها، فالمشاية والضيافات والشعارات وغيرها كانت موجودة بنسب متفاوتة تاريخياً، لكنها أخذت البعد الديني والسياسي بسبب الحشد الكبير من المشاركين، ومن خلال تطوير هذه العادات. وهي جاءت نتيجة تطور عوامل عديدة سياسية ودينية وتكنولوجية، وساهمت ثورة الاتصالات والإعلام في نقل الزيارة وبالتالي تشجيع الآخرين عليها بالإضافة إلى تطوير نظرة المؤمنين بأهمية هذه الشعيرة الدينية حالياً، وساعد ذلك تشجيع وحثّ المؤمنين عليها من خلال تأصيل فقهي لبعض علماء الشيعة عبر التاريخ.

1.3. التأصيل الديني

إن ظاهرة الزيارات الدينية تكاد تكون من أكثر الظواهر الشعائرية الملاحظة في التطبيق الديني الجماعي المنظم. فقد كان هذا النوع من الشعائر موجوداً في أغلب الديانات العالمية، فالزيارة ليست أداءً روحياً جماعياً معزولاً كالصلاة مثلاً، إنما هي أيضاً أداء جسدي له غالباً نطاق جغرافي وزمني، حيت ترتبط في مكان وزمان واحد، يقصده الزوار لهدف روحي مقدّس يتمثل في إحياء ذكرى لها علاقة بمتغيّر زمني ثابت وبمتغيّر مكاني معين كزيارة الأربعين في كربلاء مثالاً. من هنا كانت هذه الزيارات الدينية محط دراسة واجتهاد وتحليل لعلماء الاجتماع والفقهاء على حد سواء.

وتجسد زيارة الأربعين، وكأي قضية فقهية إسلامية، خلافاً اجتهادياً حولها. فتأكيد إحياء هذه الشعيرة واستحبابها من خلال البعد الديني مازالت ضمن الجدال الفقهي الشيعي، حيث يشير السيّد محمد حسين فضل الله أنه ليس وارداً في تاريخ الشيعة زيارة ضريح الإمام الحسين في ذكرى الأربعين، وانما هناك حديث ورد عن الإمام الحسن العسكري (الامام الحادي عشر عند الشيعة) يحدد فيها علامات المؤمن الخمسة وهي: التختّم باليمين والجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، وصلاة إحدى وخمسين، وتعفير الجبين، وزيارة الأربعين. فبعض العلماء فسّروا زيارة الأربعين أنها أربعين الإمام الحسين، فيما البعض فسرها على أنها زيارة أربعين مؤمناً. ويضيف السيّد فضل الله أن المسّتحبات

الواردة في زيارة الامام الحسين المشهورة بين علماء الشيعة هي: زيارة عرفة أثناء الحج، يوم عاشوراء، ليلة النصف من شهر شعبان. أما زيارته يوم الأربعين فليس فيها استحباب مخصوص، وإن كانت زيارة الحسين هي مستحبة بذاتها في أي وقت من السنة (سبيتي، 2019). ولقد أكدّ بعض العلماء في المقابل على استحباب زيارة الأربعين بعينها لخصوصيتها، وفق ما أشار الشيخ الطوسي في كتابيه: تهذيب الأحكام ومصباح المتهجد[1].

في مطلق الأحوال، يجمع علماء المسلمون خصوصاً الشيعة منهم على استحباب الزيارة وعلى أهميتها وعلى تحويلها إلى شعيرة مقدّسة بعد أن أخذت هذا الطابع الديني والسياسي. ويقول السيد الخامنئي في هذا الإطار: "بأنه محروم من بركات هذا التجمع وهو يدعو الله أن يرزقه هذه الزيارة" (الخامنئي، 2019).

ويعتقد كثير من فقهاء الشيعة وعلمائهم، بأن زيارة الأربعين هي مظهر من مظاهر تعظيم الشعائر الدينية {"ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب"} (**القرآن الكريم**، سورة الحج، الآية رقم 32). وأداء هذه الزيارة مشياً على الأقدام، كما حثّ أئمة الشيعة، يُعتبر تعظيماً للزيارة. "من خرج من منزله يريد زيارة الحسين، إن كان ماشياً كتب الله له بكل خطوة حسنة وحط بها عنه سيئة، حتى إذا صار بالحائر كتبه الله من المفلحين". (البروجردي، 2003، صفحة 431).

وقد روي عن الإمام الصادق بأنه "من أتاه ماشياً كتب الله له بكل خطوة حسنة ومحا عنه سيئة، وترفع له درجة". (العاملي، صفحة 342) وهناك غيرها من الروايات العديدة التي تؤكد على تأصيل ديني لأي زيارة مشياً على الأقدام بغض النظر عن المسافة إذا كانت قريبة أو بعيدة. فالمشي هو وسيلة وليست غاية بذاته، كما هو الحال المشي إلى المسجد أو لخدمة إنسان، يصبح المشي عبادة، لأنه مقدّمة لعبادة.

---

[1] وردت استحباب زيارة الأربعين عند الشيخ الطوسي في كتابه: أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي: **تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد** (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 1992)، الجزء السادس، ص 113، وكذلك في كتابه: **مصباح المتهجد** (بيروت: مؤسسة الأعلمي، 2004)، الجزء الثالث، ص 101، وما بعدها، حيث يشير إلى كيفية أداء زيارة الأربعين ووقتها، وكذلك تفسيره الحديث المروي عن الإمام الحسن العسكري بأنه زيارة الأربعين وليس زيارة أربعين مؤمن، وإن كانت زيارة المؤمنين مستحبّة وواضحة.

2.3. التأصيل السياسي

أعطت الثورة الإسلامية في إيران، التي حصلت العام 1979، دفعاً للمذهب الشيعي على المستوى العالمي، فلقد أكدت الخطابات الدينية المعاصرة على البعد السياسي لزيارة الأربعين من خلال القادة السياسيين، ولقد ذكر الإمام الخميني في الكثير من خطاباته على ضرورة إحياء ذكرى الإمام الحسين بزيارته، "فهذا البكاء هو الذي حفظ الدين، ومسيرات اللطّم هي التي أحيّتنا. وإن التمسك بإحياء عاشوراء وزيارة الأربعين يصّران على عدم تفرّق الناس، ويعتصموا بحبل الله" (الخميني، 2020). هذه الأقوال تأخذ المعنى الديني والسياسي لزيارة الأربعين عند بعض علماء الشيعة.

ولقد وضح الإمام الخامنئي على أهمية زيارة الإمام الحسين ضمن مشاهدها الحالية لأنها تهدف إلى الإيمان بآل البيت والمضي على نهجهم الديني والسياسي، ومن الضروري تثبيت هذه الُسنة وإحياء هذه الذكرى، "فإن مسيرة السير (المشّاية) على الأقدام تشكل إحدى المناسبات الإسلامية العظيمة والتي منّ الله تعالى علينا بوجودها، وهي من أكثر الحوادث التي باتت رمزاً جميلاً ورائعاً لحضور أتباع أهل البيت ومحبيهم، فلم تكن بهذه الصورة، ولم نكن نملكها، لكن الله سبحانه وتعالى منحنا إياها، ما يستوجب شكره عليها" (علي الخامنئي، 2019).

يتضمن الُبعد السياسي لزيارة الأربعين تأكيد البيعة للإمام الحسين من خلال ميعاد الشيعة في مؤتمر عالمي دولي في أرض الشهداء، لتعطي عزة للإسلام والمسلمين وتؤكد على الوحدة بينهم (سنة وشيعة) وليجتمعوا ويمدوا يد التآخي ويعقدوا بيعة الوفاء. "وهذه الحركة المليونية لا تخّص الشيعة وحدهم بل جميع المسلمين وهو انعكاس في العالم احتراماً وتقديراً، .... فالإمام الحسين ليس ملكاً للمسلمين السنة والشيعة فقط، بل هو ملك للإنسانية جمعاء. فرسالته السياسية هي إنقاذ الإنسانية من الظلم والاضطهاد للشعوب. من هنا تكمن أهمية هذا التجمع الكبير في أربعينية الإمام الحسين" (علي الخامنئي، 2019).

وكذلك أكّد أغلب فقهاء النجف وقُم والعلماء في جميع الأقطار الإسلامية الشيعية، على استحبابها خاصة ضمن بعض المشاهد التي تعطي قوة للمسلمين وتؤكد على صلابة ومتانة المذهب وتجذر عقيدته الدينية والسياسية. إن البعد السياسي لزيارة الأربعين ينعكس بتجديد الولاء للإمام الحسين وخطّه الثّوري من قبل شيعته، ليأخذ هذا الولاء شكلاً استثنائياً يرمز إلى تلبية نداء الإمام في واقعة

كربلاء، فيلبي الزائر نداء إمامه للقتال والاستشهاد بين يديه، ويؤكد على قيادة الإمام وسلطته الدينية والزمنية.

إما في سياق البعد السياسي المعاصر، فتحمل زيارة الأربعين مخزوناً سياسياً من الصعب التغاضي عنه أو طمسه أو إهماله. صحيح أن هذه المسيرات ليست وليدة البارحة. بيّد أن هذه الصحوّة الشيعية إذا صحّ التعبير، برزت مع سقوط نظام الرئيس صدام حسين البعثي في نيسان/ أبريل 2003، قبل أسبوعين من ذكرى الأربعين. ومع سقوطه انتهى البطش والتنكيل والتعذيب الذي لحق بشيعة العراق على مدى عقود، وانتهى الظلم والقيود التي فُرضت على الزوار الشيعة الآخرين لاسيما الإيرانيين منهم. ولقد روى لنا معظم العراقيين قصصاً قاسية وعنيفة عن هذه المرحلة. فقد كان الزوار يتّخفون في الليُل للمشي إلى كربلاء ويأخذون الطرق الفرعية ويبيتون في العراء، وكان النظام البعثي إن اعتقل أحدهم، بتر له يده عقاباً لممارسته شعيرته، وكانت الأيادي المبتورة إثباتاً على هوّية المواطن الشيعي وبالتالي إضاءة عليه لتخوينه وإرهابه والاقتصاص منه في أية لحظة. ورُوي لنا عن الكثير ممن لم تردعهم مثل هذه التجاوزات اللاإنسانية، فعاودوا المسير الأربعيني إلى كربلاء، وقد اعُتقل الكثيرين منهم وبُترت يدهم الثانية أو سُجنوا أو قُتلوا.

وقد أشار الدكتور مايكل برانت[1] Dr. Michael Brant في كتابه: **مؤامرة التفريق بين الأديان الإلهية** إلى أن قوة المذهب الشيعي تعود إلى عاملين رئيسيين: قوة رجال الدين داخل المجتمع الشيعي عموماً، وثقافة الاستشهاد التي ولدتها حادثة كربلاء باستشهاد الامام الحسين. وخلص إلى أن الأمور التي يجب الاهتمام بها لمعرفة العقل السياسي والديني الشيعي هي: مسألة ثقافة عاشوراء والاستشهاد في سبيل الله، حيث إن الشيعة تبقى هذه الثقافة مضيئة ووهاجة عن طريق مراسم وطقوس عاشوراء السنوية.

3.3. مشهديات زيارة الأربعين

مع سقوط النظام البعثي امتزجت شعائر التعزية بفرحة الجماهير بالتحرر، فبدأ الملايين من شيعة العراق ودول الجوار بسلوك الطرق المؤدّية إلى كربلاء حاملين الرايات الدينية والشعارات السياسية. ومن هذه اللحظة، بدأت مشهدية جديدة لكربلاء يمكن تحديدها من خلال ثلاث مشهديّات هي:

[1] Dr. Michael Brant, a significant member of the Shiite Studies Department of the CIA and the senior assistant of the organization's former president, Bob Woodward's.

أ. المشهدية العراقية

برزت في العراق، في السنوات التي تلّت سقوط نظام البعث العراقي، عدة مرجعيات دينية كالسيّد صادق الحسيني الشيرازي والسيد علي الحسيني السيستاني والسيد مقتدى الصدر، ولكن السيّد السيستاني شكّل حالة خاصة فأضحى المرجع الديني الشيعي الأعلى في البلاد واسترجع إدارة المؤسسات الدينية التي كانت قد أمّمت، ومن ضمنها إدارة أضرحة الأئمة. ولقد باتت زيارة الأربعين بمثابة مناسبة لتأكيد شرعية ولمبايعة المراجع الدينية والسياسية على صعيد العراق وعلى صعيد العالم العربي الشيعي. ولقد لمسنا ذلك خلال سيْرنا من النجف إلى كربلاء إذ التقينا بمواكب لطيمة للسيّد الصدر، ومررنا بمراكز للاستشارات الدينية عائدة حصرياً للسيّد السيستاني والتقينا في مقام الإمام الحسين بأحد مواكب اللطم التابع للسيد الشيرازي وكانوا يضربون أنفسهم بالقيود والسلاسل الحديدية تتقدمهم مكّبرات الصوت.

إن مشاركة المجتمع العراقي راهناً وبكثافة في ممارسة هذه الظاهرة منطلقاً من منظومته الاجتماعية وعاداته وتقاليده التي نشأ عليها، قد أتي نتيجة التحوّلات السياسية بعد العام 2003، حيث بدا هذا المجتمع وكأنه يستوفي ديونه التاريخية من السلطات التي تسّببت في حرمان الشيعة من ممارسة طقوسهم وشعائرهم الدينية خلال مرحلة حكم البعث في العراق في مختلف العصور.

إن اعادة احياء هذه الظاهرة وتطويرها الراهن عبر البنى الاجتماعية والحزبية والدينية، قد أتى إذاً كتعويض للطموحات السياسية المكبوتة والمحبطة تاريخياً وكإعلان عن انبعاث جماعي لاستعادة الهوية الشيعية العراقية.

إن حصول المكوّن الشيعي العراقي على مكتسبات واسعة من السلطة السياسية والدستورية بسبب عوامل عديدة، من أهمها العامل الديموغرافي، قد تسبب في تنامي ممارسة الشعائر الدينية واتساعها، لا سيما منها احياء ذكرى أربعين الحسين. فلقد باتت جميع القوى السياسية الشيعية، داخل السلطة وخارجها، تشارك بها على حد سواء، مستعرضين هذا الموكب المليوني الطويل كانعكاس وكتعبير عن اتساع سلطتهم ووجودهم. هناك إذاً استفادة واضحة من العامل الديني والسياسي والمصالح المشتركة، فكلها تصّب في مصلحة حفظ هذه القوى على السلطة واستمرارهم بها، بل إن الحفاظ على زخم هذه الشعيرة وتطويرها يتلاءم مع مصالحهم السياسية. من هنا نستطيع أن نفهم وبعمق، لماذا دفعت القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها إلى مرافقة هذه الظاهرة الطقسية في محاولة منها لاستثمارها

ضمن الحراك السياسي الاجتماعي العراقي، مستغلين في ذلك هيمنة المقدس على الثقافة الشيعية، ومحاولين تطويعها لأهداف سياسية داخلية. لقد جاءت مشاركة الأحزاب بهذه الشعائر إذاً ضمن الاستقطاب الشعبي والحزبي لها، بيد أن الهدف السياسي لا يتعارض بالضرورة مع البعد الديني ولا يضر باستحبابها، خاصة في المناخ العقائدي الشيعي.

ب. المشهدية الإيرانية

قّيد النظام البعثي حرية التنقل للزوار الإيرانيين بعد الثورة الإيرانية العام 1979 خوفاً من أن تتحول جميع المناسبات الدينية الشيعية مناسبة لتأييد ومبايعة للجمهورية الإسلامية في إيران، وتوقف نهائياً حضور الإيرانيين للزيارات الدينية في زمن الحرب الإيرانية-العراقية أي بين 1980 و1988.

ومع بروز إيران كدولة إقليمية تستمد دستورها من قيم وتعاليم الإسلام الشيعي، وكدولة قوية تمتلك تكنولوجيا علمية وعسكرية متطورة ومع تعاظم دورها العسكري والسياسي في المنطقة وتشكيلها سدّاً سياسياً وعسكرياً متيناً في مواجهة المعسكر الغربي والأميركي، استطاعت أن تحتّل مكاناً بارزاً لدى جمهور شيعي كبير، خارج المعسكر الإيراني، بايع قائدها السيّد علي الخامنئي دينياً وسياسياً. من هنا، تعوّل إيران كثيراً على حضورها المليوني في أربعين الحسين بحيث لا يكتفي الإيرانيون بالحضور إلى العراق بواسطة الباصات، بل يعمد الكثير منهم إلى المشي بدءاً من مدنهم وقراهم لما قد يتخطى الألف كلم كما أكّد لي أحد الزوار الإيرانيين القادمين مشياً من طهران. والحقيقة أن حضور الزوار الإيرانيين أفراداً أو مواكب زائرة أو مواكب خدماتيّة يعتبر تجديداً وتمتيناً لمرجعية السيّد الخامنئي سياسياً ودينياً والتأكيد على قُم الإيرانية كمركز فقهي ومرجعية دينية، وقد بلغ عدد هؤلاء الزوار، بحسب الوكالة الإيرانية للأنباء، في أربعينية سنة 2019 رقم ال 3.5 مليون زائر (persloday.com).

لا يخفى على أحد التعقيدات التي تلّف علاقة الشعبين العراقي والإيراني وقد تجلى ذلك بكل وضوح خلال الأعمال الأمنية التي حصلت هذه السنة 2019 وما برز عنها من شعارات في الشارع العراقي؛ وعادة ما يستذكر العراقيون الحروب العديدة التي حصلت تاريخياً بين العرب والفرس، وكان العراق مسرحاً لها. ومما يبدو عليه، فإن جروحات هذه الحروب ما زالت قائمة بين الشعبين العراقي والإيراني، إلا أن حب الإمام الحسين وزيارته يوم الأربعين يوّحدهم.

وبعيداً عن زواريب السياسة المعقدّة، لا نستطيع إلا أن نذكر بكل أمانة مشهد أحد الزوار العراقيين الذين التقينا بهم على طريق المشايّة وهو يحمل علميْن كبيرين للعراق ولإيران وحوله لفيف من الزوار

المهلّلين والفرحين بمبادرته. وقد شهدنا لاحقاً في كربلاء مشهديّة مماثلة حيث دخلت المئات من المواكب الإيرانية وبعض مواكب إيرانية-عراقية مشتركة إلى العتبات حاصدة التهليل ودعوات التكبير. مما يدّل على النيّة الحسنة لدى مواطني البلدين ورغبتهم بالتقارب الإنساني والسياسي والديني لا سيما أن المخاطر التي تحدّق بالشيعة في كل أطياف العالم تستدعي الحكمة والتعّقل.

إن مشاركة الزائر الإيراني من خلال المشايّة، وإن كان ضمن الأعمال العبادية، إلا أن البُعد السياسي يأخذ مداه من خلال تشجيع السلطة الإيرانية من مختلف مستوياتها على هذا الإحياء. فكلام الإمام الخامنئي وحثّه على إحياء هذه الشعيرة، كما أشرنا سابقاً، يأخذ منحى خاصاً. سيما أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية يختلط فيها الديني والسياسي من خلال نظرية ولاية الفقيه المستمدة من نهج وفكر أهل البيت. بل تعتبر السلطة السياسية والدينية والشعبية إن المحافظة والتشجيع على إحياء شعائر أهل البيت تصّب بشكل مباشر بالمحافظة على النظام السياسي الديني الحالي من خلال تثبيت العقيدة الدينية لدى الشعب الإيراني وتعلقه بآل البيت.

ج. المشهديّة الإقليمية- الدولية

يتابع المراقبون من حكومات وصحافة عربيّة ومحلية وعالمية كل سنة المشهديّة الأربعينية بترّقب واهتمام. ولإننا نعيش اليوم في عالم الأرقام، دائماً ما نستند في عالم السياسة على الأعداد وتقنية ال zoom in وال zoom out لأن الإحصائيات هي سيّدة الموقف. من هنا يتطّلع المراقبون سنوياً إلى تعداد زوار الأربعين وتبيان أصولهم العرقية والإثنية والجنسية. وقد زار الحسين في أربعينيته سنة2019 ما يلامس الـ 16 مليون زائر أي بزيادة 6 ملايين زائر عن سنة2011 منهم 5 ملايين مواطن غير عراقي. (almiabad.com) وقد امتازت أربعين 2019 باستعمال تقنية المسيرات drone والطوافات التي حلّقت فوق الحشود الكربلائية في يوم الأربعين ناقلة لمختلف القنوات توافد المواكب والزوار وأعدادهم. ولربما أيضاً تّم استعمالها لدواعي أمنية.

تُساهم الأربعينية في تمكين الوعي السياسي الجمعي بحيث هي تعبير عن كبت الأمة وتعبيرها عن الظلم والألم والاضطهاد وهي استعراض للحالة الثورية والجهادية بنحو سلمي لا مكان فيه للعنف أو للغة الكراهية أو التحريض، كما وأنها رسالة مواجهة وتحدّي ضد الاستكبار العالمي المتمّثل بالولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني. يبدو أن البعد السياسي الإقليمي والدولي لهذه الظاهرة يشير من

دون أي شك إلى انبعاث الهوّية الشيعية الثورية لما يمّثله الإمام الحسين كمصلح ومجدد وقائد. ولما يعطي لهذه الطائفة البعد الثوري ضمن أهدافها السياسية الإقليمية المتعددة.

4. زيارة الأربعين حالياً

مرّت على العراق أحداث سياسية وعسكرية عديدة أصابت تردّداتها الزيارات الدينية للطائفة الشيعية، لاسيما زيارة الأربعين. وبالرغم من سقوط نظام الرئيس صدام حسين الذي لطالما قمع الشيعة وممارساتهم الدينية، لا تزال هذه الزيارة تتم في ظل أجواء مشحونة وتوترات وتهديدات وضغوطات معيشية واقتصادية وسياسية وأمنية كبيرة في ظل وجود جماعة التكفيريين، وغالباً ما تقوم مجموعات منهم باستهداف زوار الإمام الحسين لأسباب سياسية[1]. والمفارقة أن المخاوف الأمنية والعوائق الاقتصادية وحتى المرض لا يشكلون مانعاً أمام الزائرين لتأديّة شعيرة ليست من صلب الفرائض الدينية الإسلامية الواجبة، بل كما أشرنا أعلاه هي مستحّبة.

في كل سنة يبدأ الملايين من الزوار القادمين من مختلف أطياف العالم، وغالبيتهم من الشيعة، بالتوافد إلى كربلاء المقدّسة سالكين مختلف طرقات العراق إحياءً لذكرى عودة رأس الإمام الحسين إلى حيث استُشهد. وقد لعب التطوير الكبير في وسائل المواصلات والاتصالات دوراً كبيراً في نمو هذه الظاهرة، من خلال التسهيلات التي أصبحت متوّفرة. وتتداخل السياسة والاقتصاد والدين في مراسم زيارة أربعين الحسين. وتختلف تكلفة الزيارة من لبنان، بين اختيار الزائر السفر وحده إلى العراق أو السفر عبر إحدى الحملات التي ظهرت تباعاً. إن معدل الزوار من لبنان يراوح بين 25 و30 ألف زائر سنوياً، مسجّلين في قوائم شركات الطيران اللبنانية والعراقية. وقد يصل أحياناً العدد إلى خمسين ألف زائر. عادةً ما يعتمد الزوار في أكلهم وشربهم على موائد الحسين التي تنصّب على طول الطريق في كربلاء. ولقد بلغت أعداد زوار الإمام الحسين خلال السنوات الثلاث ملايين الزوار على الشكل الآتي: في

[1] حصلت عدة عمليات أمنية وتفجيرات ضد زوار الإمام الحسين، منذ انتشارها الواسع عام 2004 بسبب سقوط نظام صدام حسين الذي كان يُلاحق من يقوم بمسيرة الأربعين حيث كان يقتل أو يسجن. ولم تخلُ سنة من هذه العلميات الأمنية، وقد تبنّى تنظيم القاعدة وتنظيم داعش أكثر العلميات لأسباب سياسية أولاً، وهذا الأمر أدى إلى نقاشات داخل هذه التنظيمات التكفيرية (السؤال الرئيس كان هل قتال الشيعة أولى من قتال الأمريكان؟!)، ولأسباب ظاهرها دينية حيث تتبنى هذه التنظيمات الرأي القائل بحرمة زيارة قبور الأولياء، وهي فئة قليلة عند المسلمين وهي لا تدعو إلى قتل الزائر بل إلى النهي عن الزيارة والحرمة لها.

العام 2017 كان عدد الزوار :13,874,818 وفي العام 2018 كان عدد الزوار :15,322,949 وفي العام 2019 وصل عدد الزوار :15,229,955 . أما في سنوات جائحة كورونا فكانت أعداد الزوار في تزايد! لأسباب لا بد من مقاربتها بشكل علمي يتخطى الأرقام.

5. زيارة الأربعين مقاربة سوسيولوجية

تشّكل الشعائرية الخاصة بعاشوراء وأربعين الحسين اهتماماً بارزاً ومادة علميّة خصبة لأي باحث أكاديمي في مجال الفقه أو التاريخ أو العلوم الاجتماعية والانثربولوجية، لاسيما وأن الشيعة أضافوا لشعائريّة زياراتهم لمقامات الأئمة والأولياء، طابعاً وجدانياً يتمّثل بتركيبة دينية – مجتمعية – سياسية خاصة. من هنا، تحوّلت زيارة الأربعين من مجرد زيارة لاختتام فترة حداد إلى شعار ومسار. ولعل الأنثروبولوجيا الدينية وعلم الاجتماع الديني والسياسي والثقافي خير من يستطيع إدراك البنى المعرفيّة والسلوكيّة الكامنة في طيات ثقافة زيارة الأربعين. وهذه الكفاءات نعتقد بامتلاكها كالباحثيْن، لأن هذه الدراسة بحاجة إلى حدس ميداني علمي ومقوّمات فكريّة عميقة تتمّثل بفهم دقيق لمختلف السمات الثقافية والتراثية بمختلف بناها الدينية والسياسيّة والاجتماعيّة كما تؤكد عليه نظريات عالِم الاجتماع كليفورد غيرتز (Clifford Geertz).

6. المشاهدات الميدانية (تجربة ذاتية):

أربعين الحسين شعيرة دينية تتجلى مشهديّتها الأساسية بالمسيرة المليونيّة التي تبايع الحسين السنة تلو الأخرى. وهي، وإن لم تكن فرضاً دينياً، إنما تُشكّل عرفاً دينياً مُستحب القيام به لما له من ارتدادات روحية وإيمانية كبيرة. وتشهد طرقات العراق في أربعين الحسين تدفقاً لأعداد مهولة من الزوار آتين إلى كربلاء من ثلاث محاور أساسية. فمن البصرة، تنطلق القوافل سيراً على الأقدام قبل عشرين يوماً من الأربعين لقطع مسافة 490 كلم، ومن بغداد تنطلق القوافل قبل أسبوع لقطع مسافة 103 كلم، ومن النجف تنطلق القوافل قبل أربعة أيام لقطع مسافة 83 كلم، ومن إيران ينطلق الزوار قبل شهر لدخول العراق عبر أربع معابر هي: مهران، شلمجة، جذابه وخسروي. وعلى طول هذه المحاور، تمتّد عشرات الآلاف من التجهيزات المؤقّتة والثابتة هدفها توفير لزوم ما يلزم لزوار الحسين.

ملاحظة:

- إن سكان كربلاء لا يمشون الأربعين، فهم يستبدلونها بمشي معاكس عند اختتام مراسم الأربعين بالمجيء مشياً إلى النجف لزيارة مقام أمير المؤمنين لتعزيّته بوفاة الرسول الأكرم والذي يوافق بعد أسبوع من أربعينية الإمام الحسين.
- لقد بلغ مجموع زوار الأربعين لسنة 2019 الذين دخلوا إلى كربلاء بين 5 و19 تشرين الأول/ أكتوبر عبر مداخلها الخمسة وهي: بغداد-كربلاء، النجف-كربلاء، بابل-كربلاء، حسينية-كربلاء والحر-كربلاء، 15 29 955 (تسعة مليون وخمسمائة واثنين وخمسون ألفاً وتسعمائة وخمسة عشر) زائراً حسب منظومة العّد الالكتروني التابعة لشعبة الاتصالات في العتبة العباسية المقدّسة والتوثيق التحليلي الإحصائي لمركز الكفيل للمعلومات والدراسات الاحصائية.
- بدأ عملنا الميداني مع زيارة استطلاعية في أربعينية سنة 2018، وتّم العمل الميداني الأساسي بين 16 و22 تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2019، وكنا قد وصلنا إلى العراق قادمين من بيروت ومشينا إلى كربلاء من مدينة النجف الأشرف في الرحلتين.

أ. المرحلة الأولى/ الرحلة في الطائرة:

تتجلى معالم زوار الأربعين في قاعات المطار! فهم يعرفون من لباسهم، إذ يرتدون علامة خاصة (معطف أو وشاح أو شنطة تحمل اسم الحملة التي التحقوا بها) لكيلا يتوهوا في المطارات ولاحقاً على طريق المشايّة. وهم يُعرفون أيضاً من وجوههم المُبتسمة وفرحتهم العارمة. وأكثر ما يُلفت النظر هو تفاعلهم الاجتماعي العفوي، فتراهم يساعدون زواراً لا يعرفونهم في حمل الأمتعة ويسترسلون في الأحاديث معهم، فمنهم من مشى سابقاً ومن هو في أولى مسيراته، ومنهم من زار العتبات سابقاً ومن سيراها لأول مرة وبالتالي تنقسم المحادثات بين من يستفسر عن معلومات وبين من يعطي النصائح والإرشادات. ولا ننسى طبعاً هواة أخذ صور السيلفي لنشرها خصوصاً عبر مواقع التواصل الاجتماعي ولوائح تقليد الدعاء التي يحملها كل منهم ويزيدون عليها الأسماء بين تارة وأخرى.

من جهتهم، تحلّى موظفو المطار وأفراد الأمن العام اللبناني بالكثير من الصبر والمرونة مع عدد ضخم من المسافرين وكانت شركة طيران الشرق الأوسط MEA قد وضعت لوحدها ثمان رحلات يوميّة بتصّرف الزوار. أما من ناحية قاعة كبار الزوار VIP فقد كان المطار يعج بالشخصيات العلمانية ورجال الأعمال والشخصيات السياسية والاجتماعية الذين يرغبون بزيارة الإمام الحسين.

وطبعاً مثلها مثل باقي الأسفار، لم تخلو الرحلة إلى النجف من بعض الطرافة والنكت بين المسافرين أنفسهم ومع المضيفات وهي إن دلّت على شيء فعلى كسر القلق من السفر بالطائرة ووحشة فراق الأهل. وبما أن أغلب المسافرين على رحلتنا كانوا مسجّلين ضمن موكب رسمي للزيارة، فكانوا يرددون تباعاً دعاء (صلوا على محمد وآله) ولم يتردّد البعض منهم بقراءة مجالس العزاء والأدعية بصوت عالٍ طوال الرحلة.

سجلنا عدة ملاحظات خلال محادثاتنا مع المسافرين خلال ساعة ونصف من الزمن، كان أهمها تأكيد الزوار على ثوابت حّب آل البيت والالتزام بالشعائر التي تطالهم خاصة فيما يتعلق بالحسين وهو سيّد شباب الشهداء. ومما استنبطناه أيضاً هو الضغط المادي الذي يُثقل كاهل اللبنانيين. فنحن إذا ما حسبنا كلفة زيارة الأربعين من بطاقة سفر مع مبيت في غرفة مشتركة في فنادق مقبولة الأسعار على مدى أسبوع فقد نصل إلى مبلغ وسطي قدره $1000 وهو مبلغ كبير لعازب فكيف بالحري لرب عائلة، وهذا ما أوضحه لنا أحدهم وهو أب لخمسة أولاد أرسلهم الواحد تلو الآخر لزيارة الأربعين، وهو يقوم بالزيارة من دون زوجته. وأكدّ لنا أكثر من شاب إنه خطط لهذه السفرة منذ أكثر من سنة. كما وأخبرتنا إحدى السيّدات إن زيارة الأربعين هي هدية خطوبة ابنتها التي ترافقها في سفرتها. ولعلّ أكثر ما أحزننا محادثة مع شاب في الثلاثينيات من عمره كلّفه أحد المقتدرين مادياً بمصاريف السفر وقلدّه الزيارة وإلا لما استطاع أبداً السفر إلى العراق ورؤية العتبات المقدسّة لأول مرّة في حياته.

أما سؤالنا عن الخوف والتردّد من الذهاب إلى كربلاء في ظّل الأحوال الأمنية المتردّية في العراق، فكان ثمة إجماع أنهم يسافرون بسلام وأمان كونهم ذاهبون لأرض مقدّسة، وإذا ما حصل لهم مكروه فإن أجرهم عند الله كبير.

اكتملت المشهديّة الجميلة مع وصولنا إلى مطار النجف واللقاء مع الإخوة العراقيين الذين لم يتوقفوا عن الترحيب بنا وبجميع القادمين بحرارة ومحبة مكررين أكثر من مرّة (أهلا بزوار الحسين) وهذا إن دّل على شيء فعلى عظمة شخص الحسين الذي يجمع محبيه حوله، فكأنه هو من يلقانا عند وصولنا إلى دياره ويرحب بنا. أما في قاعة الاستقبال لكبار الزوار، فكانت حركة تشريفات المطار والأمن العام العراقي، كخلية النحل تستقبل الزوار من جميع أنحاء العالم وباستقبال راقٍ وضيافة مميزة.

ب. المرحلة الثانية/ طريق المشايّة:

1452 (ألف وأربعمائة واثنين وخمسون) هو عدد أعمدة الإنارة التي تفصل النجف عن كربلاء. ترقيم الأعمدة يسّهل على الزائر تحديد مكان تواجده ويتيح له معرفة سرعة تحركه. ولاستيعاب العدد الكبير من الزوار يُغلق مسرب من الطريق الدوليّة المؤدّية إلى كربلاء حتى نقطة معينة لتغلق من بعدها جميع المسارب ويُمنع التنقل في السيارات حتى دخول كربلاء والوصول إلى منطقة الأضرحة.

لا تبدأ الطريق إلى الحسين من العامود رقم واحد. بل تبدأ، رمزياً ووجدانياً من عند مقام أمير المؤمنين في النجف الأشرف حيث يتوافد الزوار للتبّرك منه وتعزيته ومن هناك يتم الانطلاق مشياً نحو العامود رقم 1.

هناك طريقان إلى كربلاء. واحدة فرعية عبر البساتين وأخرى أساسية موازية لطريق النجف-كربلاء الدولية وقد اخترنا سلوك الطريق الرئيسية، وهي طريق سوّية، شبه ترابية وشبه معبّدة، إضاءتها مؤمّنة عند بعض الأعمدة، تخلو من أماكن الاستراحة، حيث يأخذ الزائر الراحة من حافة بعض الأرصفة والفيء من بعض الأشجار. تتواجد على جانبي هذه الطريق، عشرات الآلاف من التجهيزات المؤقتة إلى جانب الأبنية والتجهيزات الثابتة التي تؤمن جميع متطلبات الزائر من الراحة والنوم، وتأدية للصلاة والحصول على الاستشارات الفقهية والدينية، وتناول الطعام والمياه والعصير والمشروبات الساخنة، واستخدام دورات المياه، والعلاج الطبي والتزّود بالأدوية، والحصول على جلسات التدليك وشحن بطاريات الهواتف الجوالة، وإلى بعض الأمور الأخرى.

والملفت هو تفاوت نوعيّة الخدمات التي تقدّمها المواكب مجتمعة مقارنة مع ما تقدمه المواكب الإيرانية التي تتميز بالتنظيم والترتيب. فهي بالإضافة إلى المضيف وخدماته، تؤمّن المبيتات الإيرانية احتياجات جداً خاصة ومميّزة كغسل الثياب وتنشيفها، والخياطة، وتصليح الأحذية وحقائب السفر وكراسي المعوقين وعربات الأطفال، بالإضافة إلى الخدمات الطبية المتنوعة. كما ويعتمد الإيرانيون على ديكور معين يتيح للزائر ملاحظة مراكزهم عن بعد.

وتميّزت طريق المشاية خلال الرحلتين، بمنصات عائدة للحشد الشعبي العراقي عرضت فيها صور شهداء مختلف وحداتهم وضحايا مجزرة سبايكر، وبمنصات عائدة للكويت واليمن تعرض صور المآسي التي أصابتهم من اضطهادات وحروب ومجاعات إضافة لمنصات مناهضة للصهيونية وللتطبيع مع

الكيان الإسرائيلي. كما وتميزت أربعينية 2019 بأطول صلاة جماعية في العالم على امتداد 50 كلم. وقد تمّ وضع مجموعة من الملاحظات سنوردها ضمن العناوين الآتية:

- **خدّام الإمام الحسين:**

على حب الحسين اجتمعوا شيباً وشباباً. لا نعرف أي شيء عنهم: لا أساميهم ولا أعمارهم ولا مراكزهم ولا مستواهم العلمي ولا وضعهم الاجتماعي أو الصحّي. ولا نعلم إن كانوا يموّلون خدماتهم بأنفسهم أو يمولّهم أشخاص أو جمعيات أو دول. قد نتعرّف على أصولهم العرقية من أشكالهم وعلى جنسياتهم من أسماء مواكبهم أو أعلامها. يعمل بعضهم ضمن مجموعة تبيت على الطريق في حين يعود قسم آخر إلى بيته للراحة أو للتبّضع ومن ثم يعود إلى طريق المشايّة عند صلاة الفجر.

إنهم خدّام الحسين، مجموعة من الرجال والنساء والأطفال، يعطون من ذاتهم ومن قوتهم ومن صحتهم بمحبة وإيمان وسعادة دون كلل على مدى ساعات وساعات، أيام وأيام. أكثرهم مخضرمين توارثوا عادة الخدمة من أجدادهم أو آباءهم وبعضهم من يخوض التجربة لأول مرّة. وقد أبلغني أحد اللبنانيين المشاركين في برنامج خدام الإمام الحسين في زيارة الأربعين، بأنه قدم طلب منذ أشهر للعتبة الحسينية ليشارك في خدمة الزوار، فقد جاءت الموافقة بالتطوّع لمدة خمسة عشر يوماً، قد اعتبرها نعمة إلاهيّة وكرامة خاصة له، علماً بأن تكاليف الزيارة كانت على حسابه الخاص.

- **أربعينية الحسين حكاية رجال:**

خلافاً للثقافة الجندرية العراقية التي تعتبر الأعمال المنزلية وخاصة الطبخ من مهام النساء الطبيعية، نتفاجأ بمشهديّة ذكورية على طول الطريق المؤديّة إلى كربلاء. رجال اصطفوا على جوانب ووسط الطريق: هنا شاب يخبز وهناك ثمانيني يحضّر الشواء، هنا شاب يقدّم الحلوى وهناك كهل يجهّز الشاي، وهنا شاب يروي عطش الزائرين وهناك آخر يرّشهم بالمياه لإنعاشهم، هنا شيخ معمّم ينظف الأحذية جالساً على الأرض وهناك شاب يُدّلك أرجل زائر. هنا بسمة خادم ساعد زائر وهناك غصّة من اعتبر نفسه مقصّراً. ولا تقتصر خدمة الرجال على طريق المشايّة إذ إنهم يديرون جناح الرجال في المضيفات ويساعدون النساء في المطبخ والمخبز.

- **أربعينية الحسين حكاية نساء:**

تغيب النساء العراقيات عن الصورة العامة المختلطة بحكم الخصوصيّة الثقافية للبلاد وهّن الجندي

المجهول الذي يطبخ ويغسل بعيداً عن الأعيّن دون كلل على مدار الساعة. صحيح أنهّن لسن تحت الأضواء ولا تسمعنّ كلمة شكر أو ثناء من الزوار ولكن يراهم الله بعينه الواسعة. ما عدا ذلك، يسجّل دور كبير وأساسي للنساء ضمن المواكب الخدماتية الأخرى خاصة اللبنانية والإيرانية، المنتشرة على طول الطريق إلى كربلاء وكذلك في المضافات.

- **أربعينية الحسين حكاية أطفال**

أطفال يتمّثلون بأهلهم ويكبرون على حب الحسين. وعوضاً عن اللعب في الأزقة أو الاستراحة في غرفهم، يتوزعون على امتداد طريق المشايّة وفي المواكب الخدماتيّة. هنا طفل يلّم الأوساخ من وسط الطريق، وهناك طفل يوزّع المناديل الورقية وهناك مجموعة فتيات تضعن العطر على أيدي الزوار.

- **أربعينية الحسين حكاية فقراء**

من لا يملك مالاً وفيراً لتأمين المأكل أو المشرب، يقدّم الشاي أو الخبز أو العطر. على قدر استطاعته، فأمام خدمة زوار الإمام الحسين يتساوى الجميع وتذوب الطبقات الاجتماعية، فتتّحد ضمن طبقة الحب والولاء. وتعلوا ابتسامة الزوار على وجوههم مع دعاءهم. ويا ليتهم يعلمون إن الزائر ممتن لوجودهم وخدمتهم بغض النظر عن نوعها أو نظافتها أو كميتها؛ لأن من يعطي بمحبة يقابل بالمحبة.

- **المَضَافات:**

يحق لأي كان شراء قطعة أرض بمحاذاة الطريق العام الدوليّة المؤديّة إلى كربلاء وإنشاء مضيف شرط أخذ رخصة موكب وتسجيله بالوقف الشيعي. وتتكون مضافات طريق عام النجف - كربلاء من طابق أو عدة طوابق تحمل أسماء دول أو أئمة أو شخصيات طبعت في التاريخ الإسلامي الشيعي أو اسم المتبّرع نفسه، وقد يُرمز إليها من قبل الزوار باسم العامود المتواجد قبالتها تسهيلاً للاستدلال. تكون هذه المضافات خالية طيلة فترة أشهر السنة باستثناء شهر محرم وصفر حيث يُعاد فتحها لاستقبال جميع زوار الحسين. ولا بد لنا من الإشادة بحسن الضيافة والتنظيم والخدمة والأمان والأمانة والأخلاق التي تمتاز بها هذه المضافات بشخص مسؤوليها وفِرق عملهم. ولقد اختبرنا شخصياً هذا الأمر إذ نمنا في أحد المضافات اللبنانية الكثيرة وهو مضيف فاطمة بنت أسد، عند العامود 991 والملفت هو رغبة أغلب زوار الأربعين بالمبيت لدى اللبنانيين والإيرانيين نظراً للخدمة الممتازة والنظافة والترتيب التي تتمتع به مضافاتهم. وكذلك تناولنا طعام العشاء في إحدى المضافات بسبب إصرار صاحب المضافة لأنه يعتبر ذلك فخراً وعزاً له أن يستضيف زوار الحسين.

تبدأ تحضيرات المضافات العراقية من تنظيف وشراء لزوم خدمة الأربعين مع حلول مناسبة عاشوراء. أمّا بالنسبة للمضافات غير العراقية، فأن تجهيزها والعمل على تأمين المال والأغذية ومختلف الخدمات فيها فيبدأ قبل أشهر في البلد الأصلي ويستكمل في العراق.

تقدّم جميع هذه المضافات خدمات المبيت مجاناً دون أي مقابل عيني أو مادي. وإن أصّر أحد الزوار على تقديم المساعدة، فيُطلب منه التواصل مع صاحب المضافة ليكون تبرّعه جزءاً من أربعينية السنة التالية. وقد أبلغنا صاحب إحدى المضافات، وهي قريبة لمقام الحسين بحوالي ال800 متر وهو يستضيفنا على الغداء، بأنه يُخصص مبلغ أربعمائة ألف دولار سنوياً لتأمين مصاريف المضافة.

تتضمن المضافات أساسيات الخدمة من مطبخ ومخبز وغرفة مونة وغرفة منامة كبيرة أو عدة غرف مكسوة بأغطية أرضية، ومراحيض وحمامات للاستحمام ومقابس كهربائية وخزانات مياه مبتذلة وخزانات مياه للشرب وحاويات للزبالة. تؤمّن ثلاث ولائم أساسية ضمن أوقات محدّدة كما وتؤمن المشروبات على امتداد النهار والليل. وقد يتأمن لدى بعضها بعض الكماليات مثل خدمة الأنترنت أو المكيّفات أو الأراجيل حيث نزلنا في إحداها وكانت وكأنها مضافة خمس نجوم.

تؤمّن أغلب المضافات الفرش والمخدات والأغطية وإن نفذت الكميات فأن هذا لا يمنع الزوار من افتراش الأرض. وإن غصّت الغرف بالزوار فأنهم لا يتوانون عن النوم على الأسطح أو على مداخل المبيت كما شاهدنا في مضيف فاطمة بنت أسد. وقد أثرّت هذه المشاهدات كثيراً في نفوسنا. فهؤلاء الرجال والنساء الآتين من بيئات مادية واجتماعية متنوّعة ومن خلفيات علميّة ومهنيّة وثقافيّة مختلفة، لم يتململوا مما يحصلون عليه من خدمات بسيطة ولم يشعروا كما يقال "بالبهدلة" بل على العكس؛ يعتبر الزوار أن الله أكرمهم بمشيّ الأربعين ومن هنا فكلّ شيء آخر هو ثانوي، علماً بأن هناك حديث ديني يتناقله الزوار: "الأجر على قدر المشقة[1].

تختلف الكلفة الإجمالية للخدمات المؤمّنة للزوار بحسب نوعيتها. فإذا ما أخذنا الخدمات الأساسية فقط على مدار أسبوعين، فالكلفة الوسطيّة للمبيت تكون حوالي 250 ألف دولار أمريكي. ومن الممكن أن تنفذ كمية المونة، فيعّول عندها على السوق المحلي العراقي لتأمينها وهذا ما حصل فعلاً في مبيت فاطمة بنت أسد حيث أخبرنا أحد مسؤوليه التنظيميين كيف أن الأكل نفذ على مسافة يومين من الأربعين

[1] عادة ما يتم استعمال هذا الحديث المتواتر عن علماء المسلمين للتأكيد على مضاعفة الأجر والثواب، إلا أن هناك رأي آخر يعتبر أن الأجر على قدر المنفعة ومصلحة المسلمين، فالعبادة لا تقصد لذاتها بل لمصلحتها وفائدتها.

وقبل أن يطلبوا المساعدة، أمدّهم الله بالعون إذ أتت شاحنة من الحشد الشعبي توزع اللحوم فأعطتهم ما يحتاجونه. عادة ما يبدأ عمل بعض هذه المضافات بالعمل من أول يوم من محرّم وتمتّد إلى الخامس والعشرين من صفر، أي خمسة وأربعون يوماً تقدم الخدمة للزوار والمؤمنين.

- الزوار

يتعامل الزوار مع مناسبة الأربعين على أنها حالة وجدانية خاصة لا حالة دينية. من هنا، وفي ظّل غياب أية رقابة أو متابعة أمنية حكومية أو محلية، يتصرّف الجميع بانضباط ونظام ووعي. خاصة وأننا نتعامل مع حالة فريدة من نوعها قوامها أعداد مليونية من البشر. فنحن طيلة عملنا الميداني لم نشهد أي خلاف بين الزوار أو تدافعا أو تحرّشاً أو كلاماً خارج حدود اللياقات. كما أننا لم نشهد أي خرق للالتزامات الدينية فيما خّص اللباس والاختلاط والحفاظ على إتمام الصلاة في مواعيدها؛ ولم يؤثر التعب والحّر على التفاعل الاجتماعي، فكان ملفتاً أيضاً الاحترام واللياقات الكلاميّة وكأننا في مشهديّة أفلاطونية محورها كربلاء - المدينة الفاضلة.

لا شك أن الأربعين هي مناسبة للاختلاط بثقافات وأعراق وإثنيات وأديان مختلفة وكان لنا الحظ أن نلتقي بزوار قادمين من الكويت، الإمارات، المملكة العربية السعودية، البحرين، إيران، أذربيجان، الهند، نيجيريا، أفغانستان وتركيا بالإضافة إلى أبناء بلدنا اللبنانيين. كما والتقينا بسنة وبصابئة وبمسيحيين عراقيين قادمين من البصرة ضمن موكب "السيدة طوعة"[1]، وهو أمر اعتيادي يتكرر في أربعينية الحسين نظراً للعلاقة الخاصة التي تربط مسيحيي العراق بشيعته ويعود ذلك إلى زمن الإمام علي، إذ يذكر التاريخ أن المسيحيين قاتلوا إلى جانبه في حروبه وكان يكافاهم من بيت مال المسلمين، وللغرب أيضاً ارتباطاً خاصاً مع الإسلام الشيعي والعامود رقم 172 شاهد على ذلك إذ إن قبالته مدفونة المستشرقة الفرنسية ماري - بيار ولكومان (Marie-Pierre Walquemanne) التي اعتنقت المذهب الشيعي وأوصت بدفنها على طريق المشايّة بعد أن قضت كّل عمرها تقوم بشعائريّة الأربعين.

ويتمتّع الزوار بصلابة روحيّة وإيمانيّة كبيرة تتجلى في صلابة جسديّة تتفوق على التعب والعطش والجوع والألم والمرض والإعاقة. هنا زوار أصحاء وهناك زوار على كراسيهم المتحركة؛ هنا زوار

[1] للسيدة طوعة مكانةً خاصة عند المسلمين الشيعة، فهي السيدة التي آوت مسلم بن عقيل رسول الإمام الحسين إلى أهل الكوفة وابن عمه، وقد تعرّض لخيانة من بايعوا الإمام الحسين، وعادة ما تذكرها السيّر الحسينية ومجالس العزاء وإظهار ما عملته تجاه مسلم بن عقيل.

يهرولون وهناك زوار يداوون أرجلهم المدماة من المشي؛ هنا زوار يحملون أو يجّرون حقائبهم وهناك زوار يحملون أوعيتهم فوق رؤوسهم؛ هنا زوار يرتاحون في فيء نادر وهناك زوار لا يتوقفون عن المشي؛ هنا زوار يمّرون بصمت وهناك مواكب تمّر بصخب؛ هنا زوار يمشون وحيدين وهناك زوار يمشون ضمن مجموعة؛ هنا زوار تنتعّل الأحذية المناسبة للمشي وهناك زوار يمشون حفاة.

وبالرغم من بعض الصعوبات اللغوّية في التواصل، كان الجميع مصّراً على الإجابة على أسئلتنا؛ كما ويُسجلّ للزوار تفاعلهم العفوي والبسيط والمحبّب مع عدسة الكاميرا علماً أن أفضل وقت للتفاعل مع أفراد حشود الأربعينية ومحادثتهم، زواراً وخداماً، هو في الفترة الممتدة من صلاة العشاء حتى صلاة الفجر أي فترة الراحة.

وللأربعين مشهديّة خاصة هي أطفال الحسين. هذا محمول عل كتف والده وذاك يجّر في عربة؛ هذا محمول بين ذراعي والدته وذاك يركّض بين الزوار. أصغر من التقينا به عمره شهر ونصف ولكن للأسف لم نستطع التواصل مع والدته بسهولة كونها إيرانية ولا تُتقن اللغة العربيّة بطلاقة ولكننا تواصلنا مع أمهات عراقيات وسألناهن إن كان لديهن أي قلق على أطفالهن من التهاب السحايا أو التقاط الفيروسات فكان الجواب تقريباً هو نفسه: "كربلاء أرض مقدّسة ونحن في حاضرة الحسين والله الحامي".

وتكتمل مشهديّة الأربعين بالأعلام التي حملها بعض الزوار في حين وضعها آخرون على منّصات المواكب المتحركة، والشعارات القماشية المخاطة على الحقائب والتي حمل بعضها طابعاً دينياً اختصرته كلمة يا حسين بينما حمل البعض الآخر طابعاً سياسياً حمل شعارات تضامنية مع شيعة اليمن والكويت والإمارات وحزب الله اللبناني. كما ولاحظنا انتشار صور لشهداء الجيش والحرس الثوري الإيراني المعّلقة على الحقائب يختار كّل زائر إيراني بالقرعة فور وصوله اسم الشهيد الذي يقلّده الزيارة، إضافة إلى الشعارات المرّكبة ذات الطابع الخاص الديني-السياسي.

ج. المرحلة الثالثة/ الدخول إلى كربلاء:

يبدأ الاكتظاظ على مشارف مدينة كربلاء تحديداً عند العامود 1407 حيث يلوّح من بعيد جزء من قبة مقام أبو الفضل. في هذه النقطة يعيش الزوار انفعالات نفسية كبيرة لشعورهم بقرب لقائهم بالحسين. فهنا زوار يبكون وهناك زوار يركعون ويصلّون وهناك زوار يلطمون[1].

[1] فعل اللطم على الإمام الحسين هو عمل لإظهار مدى حزن الفاعل على فقدان عزيز له، وعادة ما تمارسه الشعوب المختلفة في أوقات الحزن والوفاة. لقد كان اللطم فعلاً تاريخياً إلا أنه تجدّد بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية،

ومع الدخول إلى مدينة كربلاء نشعر بالاكتظاظ المهول للشوارع التي ترسخ تحت وطأة الأعداد المليونية ونلاحظ وجود عربات التوك توك التي تتسارع لنقل الزوار المتعبين في حين يُكمل الآخرون المسير مشياً على الأقدام. كما ونلاحظ الحضور الأمني الكثيف خصوصاً عند المداخل المؤدّية إلى الحرميْن حيث توجد خيم لتفتيش الزوار يدوياً.

وكما على طريق المشايّة كذلك في أزقة وشوارع مدينة كربلاء، تتأمّن، على مدار الساعة، كافة الخدمات من مأكل ومشرب إضافة للخدمات التي يُقدمها مضيف العتبة الحسينية الذي يفتح أبوابه بتواقيت معّينة لآلاف الزوار المنتظرين في طوابير طويلة أمامه.

تسجّل الفنادق في كربلاء يومي 19 و20 من محرّم أعلى نسبة حجوزات وأغلى الأسعار مما يدفع بالزوار إمّا بالمبيت عند أصدقاء أو عند أقارب أو النوم في العراء. وفعلاً المشهديّة لا مثيل لها. الآلاف من الزوار، من مختلف الجنسيات (أكثرهم إيرانيون ومن جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة)، يفترشون الأرض بين الحرمين[1] في حين تفرّق مئات الآلاف الآخرين في الأزقة المحيطة، البعض ينام في خيم صغيرة والبعض الآخر في العراء على فرشة إسفنج أو شرشف أو حصيرة. من الزوار من يسلّم على الحسين من بعيد ومنهم من ينتظر في الصّف لساعات طوال للدخول إلى المقام.

ولكن طبعاً يبقى الحدث الأهمّ والأشهر في الأربعينية مشهد دخول المواكب إلى المقامات. فتصطّف المواكب الأربعينية الزائرة في الشوارع المحيطة بالحرميْن بانتظار دورها لدخول العتبتين الحسينية والعباسية مطلقة العنان للأناشيد الدينية واللطميات وضرب الجنازير على الظهور. وتخضع هذه المواكب لجدولاً خاصاً يُصدره قسم الشعائر والمواكب والهيئات الحسينية في العراق والعالم الإسلامي التابع للأمانتين العامتين للعتبتين المقدستين يحدّد فيه التوقيت والأبواب التي ستدخل من خلالها المواكب إلى العتبات. وكان إن حدّد لأربعينية 2019 الدخول لمقام الإمام الحسين من باب القبلة والخروج من باب الشهداء والدخول إلى مقام العباس من باب الامام الحسن والخروج من باب الإمام موسى الكاظم. وقد حُصر دخول مواكب الجنازير يومي 17 و18 صفر ومواكب اللطّم يومي 19

حيث تم نقل هذا الفعل وتطويره داخل المناخ الثقافي – الروحي الشيعي، وقد ساعدت وسائل الإعلام المختلفة بأن نرى عدة أنواع من اللطم تعكس ثقافة المجتمع الخاص، فهناك اللطم: العراقي، الباكستاني، اللبناني، الإيراني وغيره.

[1] الحرميْن هما: مقام الإمام الحسين ومقام أخيه أبي الفضل العباس.

و20صفر. تدخل المواكب العراقية تباعاً ابتداءً من الساعة 7 صباحاً بينما تدخل مواكب الدول العربية والإسلامية بين الساعة 11 ليلاً والواحدة صباحاً.

تتكاثر المواكب وتُبدع في إظهار الحزن على الإمام الحسين. هنا موكب يتقدم مع أكبر شعار وهناك من يتقدّم مع أكبر مجموعة أفراد، هنا موكب يردّد الأناشيد وهناك من يتهيأ للطمية أو ضرب السلاسل الحديدية. وخلافاً لما يُشاع، لم نشهد أي عملية تطبير لأية مجموعة.

إن لحظة الدخول إلى مقام الإمام الحسين موجعة ومفرحة في آن. وعلى عتبة المقام تختلط دموع أعضاء المواكب بالفرح والبكاء وتعلو الصيحات والأدعية والصلوات. وفي المقابل، تتهافت الجموع الحاضرة في المقام لالتقاط الصور والتهليل بالمواكب القادمة من شتى أنحاء العالم خاصة المواكب العراقية المختلطة (سنة/ صابئة ومسيحيين) ويأخذ اهتماماً كبيراً الموكب المسيحي عندما يدخل البطاركة بلباسهم الديني الرسمي وينحنون ويقبلون أرض المقام ووراءهم أفراد الموكب لابسين ثياباً عليها رسوم الصلبان المسيحية. أمّا على باب الخروج، فلا يختلف المشهد. تتكرّر الهتافات والأدعية وصيحات يا حسين. وقد يحصل بعض التدافع وحالات الإغماء كما شهدنا بأنفسنا.

إنها لبضعة ثوانٍ تمّر بين دخول الموكب وخروجه، قصة ثوانٍ تُعادل دهر، ثوانٍ تكون أبواب السماء فيها مفتوحة لآلام الزائر وأحلامه وتضرعاته وأمنياته وصلواته. ثوانٍ يُعانق ويواسي فيها الزائر من أحب وكرّم طيلة حياته، ثوانٍ يرى فيها الزائر طيف الحسين وأبا الفضل يظللانه، ثوانٍ يقول فيها الزائر ما تركتك يا حسين، ليبادل سيد الشهداء الوفاء بتلك الجرعة من السلام والسكينة والأمل والغبطة التي يودعها في روح الزائر وهو خارج من مقامه.

د. المرحلة الرابعة/ انتهاء مراسم الأربعينية:

مع انتهاء مراسم الأربعينية، يسمح للشاحنات بالدخول إلى محيط المقامات حيث تلملم المواكب منشآتها وخيمها وتجمع أغراضها كما ويُسمح لشاحنات البلدية بالدخول للمّ القمامة. أمّا الزوار، فيبدأون بالحركة المعاكسة أي الانتقال من كربلاء إلى النجف الأشرف لزيارة العتبة العلوّية. سكان كربلاء سيمشون الطريق حتى مقام الإمام علي أمّا باقي الزوار فسيستقلون السيارات أو الباصات. وهكذا تُختتم زيارة الأربعين التي قال فيها الإمام الرضا "من زار قبر الحسين بشط فرات كان كمن زار الله في عرشه" (الصدوق، **ثواب الأعمال**، صفحة 85).

7. التصورات السوسيولوجية

من خلال ما تقدّم من معاينة ميدانية، ومن خلال منظورات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا تمت مقاربة متعددة الاتجاهات لتحليل هذه الظاهرة وفهمها من خلال التصورات الآتية:

أ. الثقافية:

تحدّد ثقافة كل مجتمع أنماطاً معينة من المعتقدات والمبادئ والتصرفات المجتمعية التي يتشارك بها الأفراد المنتمين إلى هذا المجتمع، مما يكسبها وحدتها وقوتها ويميّزها عن الثقافات الأخرى وإن تشاركت معها ببعض المبادئ والشعائر.

ليست المسيرة الراجلة إلى ضريح الحسين في كربلاء في أربعين استشهاده، الشعائرية الراجلة الوحيدة من نوعها في العالم، فكلّ الديانات تستثمر جسد المؤمن في طقوسها، ولكنها من أكبر التجمعات البشرية، لذا استحقت إدراج عنصر الضيافة وتوفير الخدمات خلالها على قائمة التراث الثقافي غير المادي للبشرية من قبل منظمة اليونيسكو سنة 2019.

كان علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا أولّ من اهتّم بدراسة الشعائر والطقوس بصفتهما أنساقاً ثقافيةً رمزيةً، خاصة الدينية منها والتي تُعتبر من أهم ميادين العلوم الاجتماعية وأدقّها. ولا تختلف مقاربة الدين عن مقاربة الظواهر المجتمعية الأخرى ولعلّ أنسب مقاربة هي تلك التي دعا إليها مارسيل موس (Marcel Mauss) والقائمة على عدم تجزئة الظاهرة الدينية والتعاطي معها كمجموعة متكاملة واحدة كلّية، بحيث ندرس ترابطها مع السياسة والثقافة والاقتصاد وعلم النفس والتربية وندرس تأثيراتهم المتبادلة. وهذا ما ينطبق فعلاً على زيارة الأربعين إذ إنها مناسبة دينية شيعية تجري جغرافياً في العراق ولكن أبعادها الأيديولوجية والسياسية والفلسفية والميثولوجيا والتربوية والاقتصادية تمتّد إلى خارج حدود العراق والوطن العربي.

ب. الموت:

أوّل ما ترتبط به الأربعينية هو طبعاً مفهوم الموت الذي يعتبره مؤسس علم النفس العيادي سيجموند فرويد (Sigmund Freud) شيء طبيعي لا يمكن إنكاره ولا سبيل إلى الإفلات منه (...) فنشعر كما لو أن الآمال التي نجيّش بها والكبرياء الذي يملأنا والسعادة التي تغمرنا كلها قد دُفنت في القبر مع الميت، ولن يعزينا فيه شيء ولن يعوّضنا عنه أحد. وموضوع الموت لم يأخذ حقه في الأنثروبولوجيا

إلا مع لويس فنسان توماس (Louis- Vincent Thomas) الذي أسس رسمياً للإثنو تناتولوجيا (ethnothanatology) مشدّداً على أهمية دراسة الحزن والحداد من خلال الطقوس والشعائر.

لا شك أن الموت العنيف يبقى في الذاكرة ويُدمي القلوب أكثر من الموت الطبيعي، فكيف إذا كان الشهداء هم أبناء علي ومن آل البيت المصطفين وأسباط الرسول محمد. لقد أعاد استشهاد الحسين قراءة مفاهيم الموت الطبيعي التي نعرفها وأخرج استشهاده الموت من الإطار البيولوجي العادي إلى الإطار المجتمعي الرمزي وبالتالي حولّه إلى مفهوم ثقافي ممّا جعل شعار "كل أرض كربلاء وكل يوم عاشوراء" صفة متلازمة للمجتمعات الشيعية والفكر الشيعي.

بيد أن الاتجاه الفكري التشريعي الإسلامي العام بالنسبة للموت أو المصائب المشابهة، تؤكد على الصبر وعدم الجزع، فقد ورد في **القرآن الكريم**، في سورة التوبة، الآية 51، {قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ}؛ مما يعني أن الموت والشدائد هي في المفهوم الإسلامي نوع من الابتلاء وبالتالي فأن المؤمن مدعو أن لا يعترض على قدر الله وحكمته. ويؤكد **القرآن الكريم** أيضاً أن أي تعبير عن الأسى والحزن من الأمور غير المحببة في الشريعة الإسلامية، وقد ورد في سورة آل عمران، الآية 139: {وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ}، وفي سورة التوبة، الآية 40: {إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْه} وفي سورة يوسف، الآية 86: {قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إلى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} بما معناه أن الحزن لا يدفع مضرّة ولا يجلب خيراً بل يُخفف العزم ويلهي المؤمن عن الالتفاتة إلى صلاته ويُفقده إيمانه. فالمتوّكل على ربّه هو في حالة أمل وغبطة والغارق في همومه مشكّك لرحمة الله. فطالما إن الموقف الإسلامي واضح بموضوعي الابتلاء والحزن، لماذا يتلازم الألم والحزن بالثقافة الشعبية الشيعية؟ ولماذا يلطم الشيعة حسينهم كّل يوم؟

إن الحزن والحداد الشيعي جاء من خلال الأحاديث العديدة عن أئمة أهل البيت، فقد حثوا عليهم السلام أتباعهم على إظهار الحزن والحداد في ذكرى مناسبة عاشوراء[1]، بل وردت أحاديث عديدة

[1] وقد ورد فضل البكاء على الحسين (ع) في أحاديث النبي الأعظم (ص) وأهل بيته (ع). فقد روي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) إنه قال: "كل عين باكية يوم القيامة إلاّ عيناً بكت على مصاب الحسين، فإنها ضاحكة مستبشرة بنعيم الجنة". هذا الحديث أجمع عليه علماء الشيعة وبعض علماء السنة، وقد ورد قبل حادثة كربلاء وفي عهد الرسول(ص) مما يعطي لهذه الواقعة البعد الديني العميق ويفتح على تحليلات عديدة. وهناك عديد من الأحاديث وردت عن الرسول في واقعة كربلاء قبل حصولها.

تنهي عن مظاهر الفرح في هذا اليوم، لذلك يعتبر الحزن والحداد نوعاً من العبادة وإظهار محبة أهل البيت وهو ليس من الحزن للتنفيس عن الهم والكرب عندما تحدث للإنسان أي مصيبة، وهو الذي نهى عنه الشرع الإسلامي. من هنا، تُصنَّف الفعاليات والممارسات التي تقام في عاشوراء عند أهل الفقه ـ الشيعي ـ على وجه الخصوص، على أنها شعائر، وتأدية هذه الشعائر مصداق للآية الكريمة {وَمَنْ يُعَظِّمْ شعائرَ اللهِ فإنّها مِنْ تقوى القلوب} (**القرآن الكريم**، سورة الحج، الآية 32).

بيد أن الشيخ محمد مهدي شمس الدين يرى أن مظاهر الحزن والعزاء الحسيني هي تقليد عربي قديم يتمثل في إلقاء الشعراء للشعر في تأبين الميت، والحداد والبكاء، وإقامة مجالس الحزن والعزاء في البوادي والأرياف لمدة ثلاثة أو سبعة أيام واستعادة ذكرى الوفاة في يوم الأربعين، وهي تواريخ تشي

– عن الإمام الصادق (ع) عن آبائه قال: قال أبي عبد الله الحسين: "أنا قتيل العبرة لا يذكرني مؤمن إلا استعبر". وعن الإمام علي بن موسى الرضا (ع): "إن يوم الحسين أقرح جفوننا، وأسبل دموعنا، وأذل عزيزنا بأرض كرب والبلاء، وأورثنا الكرب والبلاء إلى يوم الانقضاء، فعلى مثل الحسين فلبيك الباكون، فإن البكاء عليه يحط الذنوب العظام".

وعن أبي عبد الله الصادق عليه السلام: "من ذُكرنا عنده ففاضت عيناه حرّم الله وجهه على النار، لكل شيء ثواب إلاّ الدمعة فينا". وعن ريان بن شبيب عن الإمام الرضا عليه السلام في حديث: "يا بن شبيب، إن كنت باكياً لشيء فابك الحسين بن علي عليه السلام، فإنه ذبح كما يذبح الكبش، وقتل معه من أهل بيته ثمانية عشر رجلاً، ما لهم في الأرض شبيهون، ولقد بكت السماوات السبع والأرضون لقتله إلى أن قال: يا بن شبيب، إن بكيت على الحسين عليه السلام حتى تصير دموعك على خديك غفر الله لك كل ذنب أذنبته، صغيراً كان أو كبيراً، قليلاً كان أو كثيراً. يا بن شبيب ان سَرّكَ ان تلقى الله عز وجل ولا ذنب عليك فزُر الحسين، يا بن شبيب ان سَرّكَ أن تسكن الغرف المبنية في الجنة مع النبي (صلى الله عليه وآله) فالعن قتلة الحسين عليه السلام".

–عن الإمام الصادق عليه السلام حيث قال: "البكاشون خمسة: آدم، ويعقوب، ويوسف، وفاطمة الزهراء بنت النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله)، وعلي بن الحسين (عليهم السلام). فأما آدم فبكى على الجنة حتى صار في خديه أمثال الأودية. وأما يعقوب فبكى على يوسف حتى ذهب بصره، وأما الزهراء عليها السلام، فبكت على رسول الله (صلى الله عليه وآله) حتى تأذى بها أهل المدينة، وأما الإمام علي بن الحسين فبكى على أبيه الحسين (عليهما السلام) عشرين سنة أو أربعين سنة، وما وضع بين يديه طعام إلا بكى، حتى قال له مولى له: جعلت فداك يا بن رسول الله، إني أخاف عليك أن تكون من الهالكين! قال: إنما أشكو بثي وحزني إلى الله، وأعلم من الله مالا تعلمون إني لم أذكر مصرع بني فاطمة إلا خنقتني لذلك عبرة". انظر: الموفق بن أحمد *الخوارزمي*، **مقتل الحسين** ([د. م.]: مكتبة المفيد، [د. ت.]، ص 40، محمد *بن سعد* بن منيع الزهري، **الطبقات الكبرى** (بيروت: دار صادر، 1968)، ص 489، محمد رضا *الأعرجي* الحائري، *أحسن* **الجزاء في إقامة** *العزاء* **على سيد الشهداء** ([د. م.]: مؤسسة التاريخ العربي، 2009)، ص 173، *ابن قتيبة* الدينوري، **الإمامة والسياسة** (القاهرة: دار النهضة، [د. ت.])، ص 130، صالح الشهرستاني، **تاريخ النياحة** (بيروت: دار الزهراء، 1998)، ص 147.

بالأصول القديمة السابقة على الإسلام. وبحسب شمس الدين فإن كربلاء شهدت أول مأتم عزاء للحسين ورفاقه حيث كان مأتماً فاجعاً مهيباً نظراً للتمثيل بجثث الشهداء، وفيهم أطفال. والمأتم الثاني كان في المدينة حين بلغ بني هاشم خبر المجزرة في كربلاء. واشتد المأتم حين وصل الركب الحزين إلى المدينة قادماً من دمشق. فكانت المجالس تعقد في البيوت، وكانت مآتم الرجال تشمل عبارات العزاء وتبادل الأحاديث عن الواقعة وبعض الشعر. أما مآتم النساء فكانت أكثر حرارة وتشتمل على بيان الواقعة بعبارة عاطفية وبيان مناقب الشهداء يتخلل ذلك شعر النوح، وربما رافق ذلك لطم على الخدود والدم على الصدور ونحيب ونشر الشعور ووضع التراب على الرؤوس وخمش الوجوه على ما جرت العادات القديمة (المولى، 2016).

وبحسب الشيخ شمس الدين فإن المأتم الحسيني قد حافظ على طابعه العائلي العربي وسماته الأساسية على مر العصور، ولم يدخله تغيير يذكر سوى في لغة شعر النوح وفي قصة الواقعة. فخلال عهود الأئمة عليهم السلام: علي زين العابدين، ومحمد الباقر، وجعفر الصادق، كان هناك توجيهات تعطي شكلاً محدداً للمأتم، وهو إحياء ذكرى عاشوراء في موعدها من كل عام (اليوم العاشر من محرم) من خلال واحدة من ممارستيْن مستحبتيْن: زيارة الحسين لمن كان منزله قريباً من القبر، والتجمع والبكاء في البيوت لمن كان بعيداً عن كربلاء.

وفي عهد الإمام محمد الباقر كان المأتم الكبير يقام عند قبر الحسين. وشاعت المجالس أكثر في عهد الإمام الصادق الذي حث على إنشاء الشعر في الحسين. وتطور الشعر الحسيني في عصر الصادق وغدا له أسلوب خاص به هو النوح فلم يكن تلاوة وإلقاء للشعر فقط، بل دخلت فيه عناصر صوتية تزيد من تأثيره العاطفي والنفسي. كما تفرغ رجال ونساء لإنشاء الشعر في رثاء الحسين وتخصصوا في النوح بهذا الشعر وتخصص آخرون فيما عرف برواية القَصص، وهؤلاء كانوا أسلاف خطباء المنبر الحسيني المحترفين. ويبدو أن جماعة التوابين[1] أدخلوا مظاهر أخرى تتعلق بتوجيه الكره والحقد على من قتلوا الحسين ومن أمروا بذلك أو سكتوا على ذلك، كما أنهم أدخلوا مضامين

[1] إن استشهاد الإمام الحسين والطريقة التي استشهد مع أهل بيته وأصحابه، حرك مشاعر كثير من المسلمين خصوصاً من أتبا ع أهل البيت، فحصلت عدة ثورات كان أحدها ثورة للذين لم يكونوا حاضرين مع الحسين، فأعلنوا توبتهم. لذلك أُطلق عليها ثورة التوابين.

غير رثائية تعبر عن الندم والتوبة لم تكن موجودة أصلاً في مراسم العزاء التي كان يقوم بها أهل البيت في المدينة.

ويرى الشيخ شمس الدين أن قيام السلطات البويهية في بغداد والحمدانية في حلب والفاطمية في مصر ساعد على نشر الرقعة الجغرافية للمأتم الحسيني تحت حماية السلطة في معظم الأحيان. غير أن هذا التطور ساهم بإحداث تغيرات كبيرة في نوعية محتوى المأتم، تمثلت في التوسع في تفاصيل الأحداث ومسبباتها منذ حادثة السقيفة وخلافة الرسول وحتى مصرع الحسين. وغدا الشعر الرثائي يحمل نزعة كلامية تاريخية بحسب وصف شمس الدين، إذ يستخدم وقائع التاريخ بعقلية المتكلمين ليعطي تفسيراً لموضوعه الحسيني. وتحول المأتم من حوار نثري شعري إلى قصة تروى وقصيدة تنشد، فإلى نص مكتوب (هو المقتل)، ثم انتهى في زمن البويهيين إلى مزيج من النثر والشعر يحكي قصة المأساة بروح تاريخية فضائلية. ومع الوقت كان العديد من الأئمة وعشرات العلويين الثائرين قتلوا على يد بني أمية وبني العباس، فكانت الأحزان عليهم تنضاف إلى الحزن الكبير على الحسين، ومعها تنضاف الأحداث والملابسات والمآسي التي حفلت بها حياة هؤلاء الأئمة المتأخرين والعلويين الثائرين (المولى، 2016). وشهد هذا الدور في نهايته نمو المأتم العلوي بوجه عام، ودخلت مصائب أهل البيت في مضمون المأتم الحسيني وانتشرت المؤلفات تروي سيرة حياة وموت كل إمام وكل علوي، ومنها كتب مقاتل الطالبيين (أبو الفرج الأصفهاني) والإرشاد للشيخ المفيد. ومنها قصيدة دعبل الخزاعي الشهيرة التي أنشدها للإمام علي الرضا، وذكر فيها علياً ومظلوميته، ثم الحزن على جعفر الطيار وابنه عبدالله وحمزة عم الرسول فالإمام علي والحسين، ففاطمة الزهراء[1].

ج. الحداد وثقافة الحزن:

يتلازم مفهومي الحزن والحداد وقد تعدّدت قراءات علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلماء النفس لهما ولعّل أبرز التصورات هي ما قدمّها إميل دوركايم (Emile Durkheim)، وأرنولد فان جنيب (Arnold Van Gennep) وسيغموند فرويد (Sigmund Freud). فلقد اعتبر دوركايم إن الحزن والحداد هما وليدة ضغوط المجتمع وليس تعبيراً عن حالة نفسية ووجدانية خاصة لأن المجتمع كيان عضوي له الأولوية

[1] أُطلق على دعبل الخزاعي شاعر أهل البيت وهو من الشعراء الكبار في العصر العباسي، واشتهر بقصيدته المشهورة (33 بيتاً) عند قراء العزاء: **ذكرت محل الربع من عرفات فأجريت دمع العين بالعبرات**...إلى البيت الأشهر في قصيدته: **أفاطم لو خلت الحسين مجدلاً وقد مات عطشاناً بشط فرات.**

على الفرد. وذهب إلى أبعد من ذلك بطرح رؤية خاصة للدين تعتبره غير مرتبط بالماورائيات وإنما بعقائد وممارسات غايتها الأولى ربط الأفراد في جماعة أخلاقية واحدة. وبالتالي فأن الدين مطلب مجتمعي يتمظهر ضمن تشكيلات اجتماعية، وما المقدّس إلا المجتمع بكامل أطيافه (Durkheim 2014).

إنطلاقاً من هذا المفهوم، يرى مؤيدو التوجه الدركهايمي مراسم الأربعينية كتعبير عفوي لاواعي من أفراد جماعة تتشابه سلوكياتهم بفعل الغريزة الدينية والضغوطات المجتمعية ويكون التزامهم بالطقوس وليدة خوف وضغوط من قبل الجماعة. ويتقاطع هذا الموقف مع غوستاف لوبون (Gustave Le Bon) الذي يقول أن للجماعة روح تبرز عندما يجتمع (الأفراد) في مكان واحد للقيام بمهمة مشتركة فتطغى وتسيطر تصوّراتها على سلوك وأفكار الفرد الذي يذوب فيها (لوبون، 1991).

إن هذه المقاربة السوسيولوجية تتناقض بشكل كبير بالنسبة لإحياء ذكرى الإمام الحسين من المنظور العملي ومن المنظور الديني، فهي وإن كانت عامل أساس في تضامن الجماعة ووحدتها، كحال الدين نفسه، إلا أن بعدها الديني وتأصيلها داخل المخيال الثقافي والأيديولوجي الشيعي هو العامل الأساس في بقاء هذه الشعيرة حيّة، وخصوصاً وأن الأحاديث على إحيائها توجهت للأفراد وليس للجماعة فحسب. وإلا لماذا اختفت شعائر مماثلة ضمن ثقافات دينية أخرى ولم تختف هذه الشعيرة؟ لقد مرّت ظاهرة أربعين الإمام الحسين بمحطات تاريخية متأرجحة بسبب النظم السياسية التي كانت سائدة على مرّ التاريخ، إلا أنها حافظت على استمراريتها خلال ألف وأربعمائة عام، الأمر الذي يطرح تساؤلاً جوهرياً متصل بالإيمان بهذا الخط، فقد ورد حديث عن الرسول (ص) تناوله أغلب المسلمون يشير إلى هذه الواقعة واستمراريتها الأبدية. "إن لقتل الحسين حرارة في قلوب المؤمنين لا تبرد أبداً" (المفيد، صفحة 318) لذلك يعتقد الشيعة بأن هذا الأحياء هو معجزة إلهية جعلتهم يتمسكون بها أكثر فأكثر.

واعتبر فان جنيب (Van Gennep) الحداد طقس عبور من الموت الحقيقي والمعنوي إلى الحياة أي إنه عملية إعادة دمج الميت بالذاكرة المجتمعية الحية بغية إحيائه عبر مراسم الجنازة. استناداً إلى هذا المفهوم، تساهم الأربعينية في إحياء الحسين رمزياً ومعنوياً ونقله من الذاكرة إلى المجتمع الحي بحيث يصبح محور الحياة الاجتماعية والسياسية. فكيف لسيّد شهداء أهل الجنة أن يموت طالما تربطه بالجموع علاقة فكرية، عقائدية، وجدانية، وعاطفية خاصة وهي تهتف باسمه وتبايعه كأي زعيم لا يزال على قيد الحياة؟ كيف له أن يموت و**القرآن الكريم** يقول في الشهداء إنهم خالدون في سورة آل عمران،

الآية 169، {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ}؛ وما شعار "ما تركتك يا حسين" الذي أطلقه أمين عام حزب الله اللبناني سماحة السيّد حسن نصرالله في عاشوراء 2018(وكان الشعار الأساس في مراسم عاشوراء عام 2022 حيث أعاد اطلاقه سماحة السيد حسن نصر الله في المسيرة المركزية التي حصلت في الضاحية الجنوبية لبيروت) إلاّ مثالاً وتأكيداً على الوفاء والالتزام.

إن التعبير عن الحزن إذاً هو أمر طبيعي ولكن ما نلاحظه بدءاً بعاشوراء وختاماً بالأربعينية، هو انفعالات نفسية عنيفة تفوق التوقعات. وما نشهده ليس ترجمة لمشاعر حزن عادية بل مأسسة لروحيّة خاصة ستصاحب كافة الشعائر الدينية الشيعية، قوامها ثقافة الحزن وثقافة النحيب وثقافة اللطم والتطبير محورهم الحسين. ومصدر هذه الثقافة الحسينية ليس الأئمة فقط، بل النبي محمد شخصياً مما يجعلها نوعاً من الفرض والواجب. فقد قال النبي لفاطمة الزهراء: "يا فاطمة إن نساء أمتي يبكون على نساء أهل بيتي، ورجالهم يبكون على رجال أهل بيتي، ويجددون العزاء جيلاً بعد جيل، في كل سنة فإذا كان القيامة تشفعين أنت للنساء وأنا أشفع للرجال وكل من بكى منهم على مصاب الحسين أخذنا بيده وأدخلناه الجنة. يا فاطمة! كل عين باكية يوم القيامة، إلا عيْن بكت على مصاب الحسين فإنها ضاحكة مستبشرة بنعيم الجنة (الصدوق، **الأمالي**، صفحة 292).

8. تصوّرات أنثروبولوجية

تدخل الطقوس الدينية وممارساتها ضمن ميدان الأنثروبولوجيا خصوصاً إذا ما امتزجت بثقافة خاصة وممارسات محددة، تكشف عن مشاعر الجماعة وهوّيتها الدينية والمقدّس ضمن أبعادها التربوية والثقافيّة والسياسيّة. فعاشوراء، أي يوم مقتل الحسين، هي حدث تأسيسي للتشيّع وبداية لحركه إصلاحية للدين الإسلامي التي تختتم بقدوم الإمام المهدي؛ والأربعينية هي الجزء الأهم من الطقوس والشعائر المقدّسة التي تضيء على هذا الحدث التراجيدي الأساسي. وبالتالي من الطبيعي أن تنقسم المشاعر في هذه المناسبة بين مشاعر حزن ويأس وألم وانكسار (مما يولّد ثقافة البكاء والنحيب) ومشاعر غضب وتأنيب الضمير (مما يولّد ثقافة اللطم والتطبير). فالحسين خُذل في الكوفة ولم يناصره إلا القليل، فخسر معركته الوحيدة واُستشهد. من هنا تفرض مشهديّة النحيب واللطم والتطبير نفسها كعقاب ولوم للذات. فالأمة الشيعية من أينما أتت وأينما كانت تعاقب جسدها المعنوي الممثل للجماعة، لأنها لم

تكن حاضرة عندما احتاجها الحسين. وبالتالي يبدو الشيعة، أفراداً وجماعةً، من خلال المنظور الفرويدي كأنهم يسلكون سلوك شخص يأكله الندم ولوْم الذات.

أ. الهوّية العراقية:

إن أبرز ما تساهم به الأربعينية هو بلورة وتمكين مفهومي الهوّية العراقية الجامعة والهوّية الفرعية بحيث يتكاملان ولا يتصارعان. صحيح أن التنوّع والاختلاف هما سمة من سمات الوجود وأمر تتطلبه مصلحة الحياة وضروراتها ولكن بمقدار ما يكون الاختلاف نعمة بمقدار ما يمكن أن يكون نقمة خصوصاً عندما يتمّ استغلال الاختلاف لخلق الخلاف وتغليب مفهوم الهوية الفرعية على الهوّية الجامعة.

من هنا تلعب الأربعينية دوراً اساسياً في تركيب الهوّية العراقية الوطنية التي تجمع كل الانتماءات المذهبيّة والأطياف السياسية والاتجاهات الفكرية ومواكب المسيحيين والسنّة والصابئة إلاّ خير مثال على الارتباط الأخلاقي والوجداني القائم بين الزوار أنفسهم وبينهم وبين خدام الحسين، مما يعزز صورة الهوّية العراقية الجامعة والوعي الثقافي الجمعي الشيعي المتقبّل للآخر في زمن تتباعد فيه الثقافات والحضارات.

وتلعب أيضاً الأربعينية من خلال العبادات والرموز دوراً أساسياً في التمتين والتذكير بالهوية الفرعية الشيعية. فنحن لسنا أمام شعيرة دينية - اجتماعية محدودة بل أمام حراك ديني– سياسي– وجودي يجمع شيعة العالم كأمة واحدة في ما يسميه بنديكت أندرسن (Benedict Anderson) بالجماعة المتخّيلة، ويبدو هذا التصوّر واضحاً من خلال ملايين الأفراد وآلاف المواكب المتعددة الثقافات والأعراق والجنسيات واللغات التي تجتمع بتناغم وتعاون تحت راية آل البيت التوحيدية متخطية مختلف اختلافاتها. هذه المشهديّة الخاصة تجعل من كربلاء قبلة الشيعة الدينية رمزياً ومعنوياً، ومن قبر الحسين، كما قال الإمام الصادق" روضة من رياض الجّنة، ومنه معراج يعرج فيه بأعمال زواره إلى السماء" وهذه الرؤية تتلاقى مع مفهوم العمود الكوني الذي لا يقام إلا في مركز العالم التي نادى به ميرسيا إيلياد (Mircea Eliade) في معرض وصفه المقدّس.

والشخصية الدينية هي جزء من الهوية الاجتماعية والشخصية التي يحملها كل منا. ونعني بالهوّية الاجتماعية، الهوّية التي تحدّد مكانتنا الاجتماعية التي تتشكّل عادة من الأدوار التي نلعبها والمواقع التي نحتلّها. وبالعودة إلى أربعين الحسين، نرى أن تشكلّ الهوية الاجتماعية الدينيّة الشيعية يتمّ فعلاً

وفق مقاربة جورج ميد (Georges Mead) إذ إن الفرد ينبثق من التفاعل الاجتماعي الذي تولّده صفة الزائر الحسيني أي أن الشخصية هي انعكاساً لما يراه الآخر فيه. بمعنى آخر، لا أحد يعلم مكانة أو عمر أو جنسية أو شخصية الزائر ولا أسلوب عيشه وأخلاقه وسيرته؛ وبمجّرد أن يدخل الفرد دائرة المشايّة، تسقط عنه كّل الانتماءات والآثام فلا يرى فيه الآخر إلا إنساناً خيّراً مؤمناً، محباً للحسين وآل البيت ومبايعاً لهم. ومما لا شك فيه أن الفضل في هذه التركيبة الهوّياتية يعود للأداء الجماعي للشعائر الذي يخلق "الحماسة الجماعيّة والشعور العميق بالتضامن (...). وفي هذه اللحظة الاحتفاليّة تظهر الجماعة بصفتها تجمعاً طائفياً. ثم، بما أن الجماعة الاحتفالية تجسّم في مخيال أعضائها المجتمع المحلي برّمته، يرى هؤلاء في المجتمع المحلي أيضاً تجمعاً طائفياً. هكذا يعيش المحتفلون خبرة تضامن جماعيّة مؤثرة، هي في آنٍ واحد خبرة مدنيّة وطائفية دهريّة ومقدّسة، دنيوية وأخروية".

أمّا بالنسبة للهوّية الشخصية، فخلافاً لنظريات علم النفس التي تتناول معاناة وأزمات الاندماج وتركّز على صعوبة التفاعل الاجتماعي مع الاخر، نجد الزوار، أطفالاً ومراهقين، شباباً وكهولاً، نساءً ورجالاً، يمشون على طريق الأربعين، بتفاعل وترابط إيجابي كاملين. فزائر الحسين هو فرد تتبناه المجموعة بمجرد حصوله على هذه الصفة. وما رؤيتنا لعائلات بشيبها وشبابها إلاّ تأكيد على نظرية إيريك إيريكسون (Erik Erikson) التي تقول بتكوين الهوّية عبر استمرار العلاقة التبادلية مع الآخر.

يبدو لدينا بأن احترام الواجبات والمعتقدات الدينية والالتزام بتطبيقها، ثقافة تتناقل بثبات بين الأجيال وتستمدّ زخمها واستمراريتها من الالتزام بإقامة الشعائر والطقوس الدينية عامةً، ومن زيارات مراقد الأئمة ومنهم الحسين خاصةً مهما كانت الظروف الأمنية أو السياسية أو الصحيّة.

ب. التربية أو التنشئة الأخلاقية:

تثبت ظاهرة الأربعين مفهوم رالف لينتون (Ralph Linton) حول اكتساب الشخصيّة الأساسية بالتربية- أي من خلال المؤسسات الأوّلية - وكيفية تأثيرها على ثقافة المجموعة عبر إنتاجها المعتقدات والقيم والممارسات والأنماط الثابتة مع الحفاظ دوماً على وجود أنماط متعدّدة ضمن الثقافة الواحدة تجعل من كل فرد شخصاً متميزاً ومنفرداً ببعض ممارساته المجتمعيّة.(Linton, 1999)

إن أولّ ما تقدمّه الأربعين هو درساً تربوياً أخلاقياً عابراً للأجيال نسميه أنثروبولوجياً بالترسيخ الثقافي. فعندما يكرّس أفراد وقتهم وجهدهم في خدمة زوار لا يعرفونهم ويتفانون لخدمتهم وإطعامهم كرمى

للحسين، يتحسّس كلاً الخادم والزائر أهمية العمل والخدمة الاجتماعية والأمانة فتتكّرس عندهما ثقافة العطاء والكرم ومكافحة حبّ الذات والتملّك وتثبيت العشق الإلهي والمساواة بين البشر.

وتطرح الأربعين نماذج ثقافية إنسانية تسقط فيها الاختلافات الدينيّة العرقيّة والإثنية والطبقيّة والسياسية ويتجلى فيها التقارب الإنساني بأجمل مشهديّاته، ضمن البيت الواحد (سنة/ شيعة)، ضمن الأديان (مسيحيين/ صابئة/ مسلمين)، ضمن الإثنيات (عرب/ أكراد/ أوروبيون/ أفارقة) وضمن الأعراق (قوقازيين/ سود/ آسيويون).

والأربعينية درس في الصبر وتحملّ المصائب والشدائد. فالإنسان عامة والمجتمعات الشيعيّة خاصة، عرضة لشتى أنواع المصاعب المهنيّة والعائلية والمجتمعيّة وشتى أنواع الاضطهادات السياسية وبالتالي فأن الأربعينية درس للروح لتحمل الشقاء والألم واليأس ومناسبة لترويض الجسد على تحمّل الألم والعطش والجوع. كما وأنها أيضاً مناسبة للحصول على التطهير الروحي فالجسد ينقاد بيسر، وتختفي منه تلك الرغبات والشهوات الجامحة التي غالباً ما كانت تحتاج إلى جسد قوي من أجل تنفيذها. لذلك تصبح حالة التطهير الروحي التي يمر بها ممارس طقوس المشي العلامة الأقوى في رحلته وقد يستمر تأثير حالة التطهير المكتسّبة بهذا الفعل لمدة قد تطول إلى ما بعد انتهاء الرحلة.

ج. التصورات الدينيّة:

خلق الإنسان في جميع المجتمعات منظومة ثقافية ودينية تحاكي الكون لفهم بعض ألغازه ومكانته فيه وقد سمّى الإنسان كل ما هو فوق الطبيعة بالمقدّس. وكان للأنثروبولوجيا المهمة الكبرى في فهم هذا المقدّس وتحديده وتحديد رموزه، فاهتمّت بدراسة الممارسات والطقوس الدينية باختلاف الأديان والثقافات وتوسّعت في دراسة العلائقيّة القائمة بين ثلاثية الفرد-المجتمع-الدين وأشكال التفاعل الحاصل بينهم. وأهمية الخطاب الديني تكمن في كونه ديني على مستوى ظاهر النص واجتماعي سياسي على مستوى المضمون الضمني، علماً أن الرموز الطقسية تؤدي في الآن نفسه وظيفة رموز سياسية.

د. ثقافة زيارة المراقد:

تتمثّل ثلاثية الفرد-المجتمع-الدين في الثقافة الشيعية في زيارة المراقد. وتعّد ظاهرة "المشايّة" من أهّم الطقوس الاجتماعية، الثقافيّة والدينية التي يمارسها سنوياً الشيعة الإثني عشرية والإسماعيليون، في استعادة جسديّة وروحيّة للرحلة المضنيّة لسبايا آل الرسول بعد عودتهّن من الأسر من الشام مع رأس الحسين. وتجوز شرعاً زيارة المراقد إذ أوصى النبي بزيارة الموتى حين قال أن من زاره في موته كمن

بايعه وهاجر إليه في حياته وقال الأئمة أيضاً بالزيارات خاصة قبر الحسين كقول الإمام الرضا "إن لكل إمام عهداً في عنق أوليائهم وشيعتهم وإن من تمام الوفاء بالعهد وحسن الأداء زيارة قبورهم (...) كان أئمتهم شفعائهم يوم القيامة"(الصدوق، **ثواب الأعمال**، صفحة 86). إذاً لا مانع شرعياً في زيارة قبور الأولياء.

ويزور الشيعة قبور أئمتهم لأن جزاء أهل البيت الذين طهّرهم المقدّس بآياته، هو خلود يتشكل من رضا الله عنهم وقبول مجتمعاتهم لهم بقبول حسن. وتعريف الناس بتلك الشخصيات الراقية وبمعتقداتهم التي ضحوا من أجلها، واحترام مراقدهم. لأن احترام قبورهم هو احترام لرسالاتهم وعقائدهم وهو يجسّد ثقافة الإيمان بهم وبقضيتهم ويقوي مسار الاعتقاد بشرعيتهم في تمثلات الدين والدنيا على نحو يوحي بالامتثال لمشروعهم والاحتذاء بسيرتهم العطرة.

لأربعينية الحسين أبعاداً ميثولوجية تصل ترددداتها إلى قدسيّة ورمزية الرقم 40. فالطوفان دام 40 يوماً ويعقوب بكى ابنه يوسف 40 سنة ويسوع الناصري صام 40 يوماً وموسى هام في الصحراء لمدة 40 سنة وكان ميقات ربه 40 يوماً، وبدء النبي رسالته بعمر ال 40. وتعود رمزيّة العدد 40 تاريخياً إلى آلهة الحضارتين السومرية والبابلية والفينيقية والمصرية وكلّها تجمع على الربط بين الرقم 40 والحكمة والصبر والمياه والربيع والحياة. وبالتالي فأن ارتباط الرقم 40 بالحسين هو رمز ميثولوجي لعودته إلى الحياة كما عاد من قبله يسوع الناصري وتموز وأوزيريس (raulprisacariu.com).

هـ. المكان والزمان المقدّسين:

للمكان في الثقافة الشيعية دلالات كبيرة. فبالإضافة إلى الكعبة الشريفة، للشيعة النجف الأشرف؛ وبالإضافة إلى مكة المكرّمة، للشيعة كربلاء المقدسة؛ وبالإضافة إلى مياه زمزم المباركة، للشيعة تربة الحسين المقدّسة. ولفهم الأبعاد القدسيّة للمكان والزمان، لا بد من الاستعانة بميرسيا إيلياد (Mircea Eliade) وهو أولّ من تطرق إلى المكان والزمان ببعديهما الدنيوي والديني وأولّ من بنى رؤية أنثروبولوجية خاصة عن المقدّس تحوي مفاهيم فلسفية وروحانية وإيزوتيريكية - ما ورائية. للمقدّس حسبما رسم إيلياد عتبة يمكن تجاوزها للولوج إليه شرط أن تترافق مع الاحترام والطهارة والركوع واللمس. استناداً إلى هذا المفهوم، يصبح مرقد الحسين في كربلاء بمثابة العتبة (علماً إنه يُطلق رسمياً على المرقد تسمية العتبة الحسينية)، والحسين هو الباب المؤدي إلى المقدّس الكليّ الذي هو الله. وبالتالي

فأن المعبد الذي يعاود تقديس العالم باستمرار (أي مرقد الحسين) يفسّر تلك الرغبة اللاواعية الجامحة الدائمة لدى الزوار في معاودة مشي الأربعين وتكرار زيارة المقامات حتى خارج زمنها الديني الخاص. وللمقدّس أيضاً حسب إيلياد (Eliade) نقطة ثابتة- أو مركز قدسيّة -تشّكل الحّد الفاصل بين العالمين القدسي والدنيوي. وعليه، فأن مدينة كربلاء هي مركز قدسيّة لكونها الشاهد-الحيّ على معركة الحق والباطل التي انتهت بموت الحق جسدياً (ممثلاً بالحسين) وانتصاره فكرياً (ممثلاً بالتشيّع). وبالتالي فأن إلحاق صفة القداسة بكربلاء لم يأتِ من عدم.

أمّا فيما خصّ الزمن المقدّس، فأن المؤمن يخرج من الزمن العادي الدنيوي إلى الزمن المقدّس الأسطوري بغية إعادة إحياء المقدّس مجتمعياً وهذا ما يفعله مجتمع المشايّة الذي يعيد رمزياً واقعة الطف تكراراً وتكراراً – ليس أزلياً كما يقول إيلياد -(Eliade) بل لحين ظهور الإمام المهدي المنتظر. وما المشايّة والزوار إلاّ جيش المهدي المتأهّب الحاضر أبداً للزود عن عقيدة وإرث آل البيت، وقدّ أكدّ هذا المنحى السيد السيستاني في فتوى الجهاد الكفائي التي أطلقها في 2014 عندما قال: "فصائل الحشد الشعبي هم الزوار "(السيد علي السيستاني، 2013).

وما نطرحه من ترجمة إيزوتيريكية-غيبية للأربعينية تتلاقى أيضاً مع مفهوم المقدّس عند رودولف أوتو (Rudolph Otto)الذي يمتاز بالغموض والخوف والاندهاش والعظمة وقد أسماه ''numineux'' من اللاتيني ''numen'' أي القوة وألصق به صفتي ''mysterium'' ''tremendum فأضحى معه المقدّس كل ما يُبهر ويخيف في آن (Otto, 2015) .

وفي زمن العولمة والحداثة والفراغ الروحي والمادية المفرطة تفرض المنظومة الدينية نفسها فتلعب الزيارة الأربعينية دور الصحوّة الروحية لإتمام الإصلاح الذي أراده الحسين ولم يكمله بسبب استشهاده.

أولى مظاهر هذه الصحوة، الالتزام الديني اللامتناهي بالأئمة. فهم نادوا بزيارة الحسين والبكاء عليه وبالتالي حوّلوا هذا النشاط الديني إلى ممارسة مجتمعيّة وثقافة دينيّة. فقال الإمام الصادق أن زيارة الحسين كـــ "زيارة قبر رسول الله" وقال الإمام الباقر "من كان لنا محباً فليرغب في زيارة قبر الحسين، فمن كان للحسين زائراً عرفناه بالحب لنا أهل البيت وكان من أهل الجنة، ومن لم يكن للحسين زائراً كان ناقص الإيمان" (المجلسي، صفحة 4).

ومن مظاهر هذه الصحوّة الشيعية أيضاً، ظهور ثقافة الأمل والألم الخلاصي المستلهّمة من الثقافة المسيحية ومن الترابط الفلسفي الوجودي ما بين شخصية يسوع المسيح والحسين. فكلاهما اعتبر بأن

أي خلاص دنيوي وأي تصحيح للشريعة لا يتّم إلا من خلال التضحية بالذات والشهادة. وهكذا مع صلب المسيح وقيامته صحح الناموس ومع قطع رأس الحسين وقيامته المعنوية أصلح دين جدّه في عملية تكتمل بمجيء المهدي المنتظر. وبالتالي، فأن الحسين فرض نفسه كمنقذ للأمة الإسلامية وقد استشهد باختياره عندما وجد بأن "الأمر لا يستقيم إلا بقتله" وبالتالي خرج، بمفهوم الانثروبولوجيا، من الدائرة الإنسانية وأضحى أسطورة تخلدها شعيرتي كربلاء والأربعينية. وقد أشار الفيلسوف والناشط السياسي توماس ماساريك: رغم أن قساوستنا يؤثرون على مشاعر الناس عبر ذكر مصائب السيد المسيح، إلا أنك لا تجد لدى أتباع المسيح ذلك الحماس والانفعال الذين نجدهما لدى أتباع الحسين.

الخاتمة

طرح المذهب الشيعي عملية نسج صيغة تكاملية بين أيديولوجية دينية نخبوية، يقودها رجال الدين وتقوم على إسلام تجريدي وفقهي، وأيديولوجية شعبوّية محلية مرتبطة بممارسة التقاليد والطقوس الدينية، لا سيما الطقوس العاشورائيّة، وقد أعتبر بعض علماء الأناسة الدينية، هذين المستويين من الممارسة أو الفهم الديني في حالة تجاذب وتنازع بينهما. والبعض الآخر يعتبرهما في فضائيين متكاملين ومتّحدين، يرعاهما ويهيمن عليهما سوية علماء الدين الشيعة، الذين يغتنمون المناسبات العاشورائية، لتوظيفها أدوات لتعبئة الجماهير وتحضيرها في الدفاع عن المذهب. لا سيما إبان الأحداث والملمّات والتحولات العنيفة، في ظل واقع تاريخي ومعاصر ظالم لهم.

من خلال هذا البحث لمسنا أثر الظروف الخارجية والداخلية على تبلور بعض النظريات والمفاهيم أو ضمورها، وكيفية استغلال الطقوس الشعبية الدينية، وعلى رأسها طقوس عاشوراء، وزيارات العتبات المقدّسة، في عملية تأجيج العواطف والضغائن المكبوتة، حيث يتداخل آنئذٍ، العنصر التاريخي لظلامة كربلاء بالظلامة السياسية والاجتماعية الراهنة. وتكشف هذه السردية التاريخية، الأرضية والشروط التي اكتملت فيها عناصر الصراعات والتجاذبات المتكتّلة حيناً، والمبعثرة أحياناً، الظاهرة تارة، والمتخفية طوراً. ضمن مراسيم وتصورات ومشهديّات ودلالات سوسيولوجية خاصة.

في قراءتنا لهذه الظاهرة، نحن لسنا هنا أمام عملية تحويل عقائدي قسري طارئ، ولكن حين يتم استدعاء الذاكرة التاريخية والثقافية المشبّعة للشيعة، نكون أمام شكل من أشكال ما يعرف بالمجزرة الثقافية، الأمر الذي أدى إلى توتر مستديم في العلاقة بين الشيعة والسلطة الحاكمة على مر العهود والحكام، وقد كان النزوع الأيديولوجي المفرط لدى السلطة دور في وقوع انقسامات عميقة

داخل المجتمع العراقي من جهة، وبينه وبين السلطة الظالمة من جهة أخرى، دوراً في محافظة المذهب الشيعي على التضامن والوحدة من خلال الطقوس الدينية وأهمها ذكرى عاشوراء. إن رسوخ الخطاب المذهبي وانبعاثاته المطّردة محلياً وكونياً أفضت إلى انبعاث الهويات الفرعية، والانتماءات الخاصة. إلا أن مشهديّة زيارة الأربعين وتأصيلها الديني والسياسي، قد تجاوزت هذه الهوّيات ووحدتها ضمن طقوس دينية وسياسية واجتماعية مميزة.

إن المعطيات المحلّلة والمرصودة بدقة وتفصيل من خلال المنظورات السوسيولوجية والأنثروبولوجية، تعّبد الطريق نحو معرفة أفضل لفهم عمل آليات الخطاب الديني ومساراته وتعبيراته وتمظهراته الاحتجاجية وكذلك ممارسته الطقوسية. فعادة ما يتم انتقاد المقاربات السوسيولوجية التي تجعل من الطوائف كيانات متجانسة، ومغلقة على ذاتها وتاريخها. في حين يرى بعض العلماء أن الظاهرة الدينية والطائفية ظاهرة ديناميكية متعرّجة الخطوط، ومرتبطة بجذورها الاجتماعية والتاريخية التي أنتجتها. لذلك نعتقد بأن ظاهرة أربعين الإمام الحسين ستستمّر من مجرى التاريخ إلى أفق المستقبل، مع تغييرات طفيفة على ما يبدو في مصاديقها وممارستها. وهذه التغييرات ستكون دوماً في سبيل الدفاع عن المذهب الشيعي وقيمه وأيديولوجيته الثورية المتحركة داخل فضاءاتهم السياسية والاجتماعية، من خلال مقولة المهاتما غاندي: علمني الحسين كيف أكون مظلوماً فانتصر.

لقد كان البحث عبارة عن تحليل أنثروبولوجي سوسيولوجي علمي – ميداني، انطلقت من تجربة الباحثين الخاصة، ولم يأخذ بعين الاعتبار البعد الروحي والعبادي لمجتمع المشايّة، ولم يدرس مدى انعكاس هذه الزيارة على التديّن والروحيّة الإيمانية للفرد، لأن هكذا نوع من الدراسات تتطلب مقاربة وتقنيات وإمكانيات مختلفة.

في الختام، هناك أشخاص يصنعون التاريخ وهناك أشخاص يكتبونه. فالعظماء هم من يصنعون التاريخ ضمن سياقه وأحداثه وحراكه وقوانينه العامة، فدائماً ما ترتبط الأحداث الكبيرة بعظماء وقادة، تأخذ من صفاتهم وتميّزهم وتضعها في مجرى التاريخ. فكان الإمام الحسين وأصحابه بالنسبة لعموم المسلمين هم من عظماء هذا التاريخ وكتابه.

ملاحق الصور:

صورة رقم 1: الباحث الدكتور حسين ابورضا يشارك طعام العشاء في احدى المضافات على طريق كربلاء.

صورة رقم 2: الدكتور حسين ابورضا بين مقامي الامام الحسين وأبو الفضل العباس داخل حرم كربلاء، حيث وقعت المعركة واستشهدا ودفنا في نفس المكان.

صورة رقم 4: الباحثة الدكتورة ندى الطويل

صورة رقم 4: الدكتور حسين ابورضا يجري مقابلة مع آية الله محمد التسخيري في جناح كبار الشخصيات في مطار النجف.

صورة رقم 5: الاستراحة في احدى المضافات بين النجف وكربلاء

صورة رقم 6: مجموعة من المشاية

صورة رقم 7: احدى المضافات تقدم الماء للزوار.

صورة رقم 8: أحد خدام الإمام الحسين يقوم بتدليك لأحد المشاية بعد أن أنهكه التعب، وهذا النوع من الخدمة ملفت

صورة رقم 9: احدى الزائرات ومعها طفلها يشارك معها في احياء هذه الشعيرة.

صورة رقم 10: طفلة تشارك في ضيافة الزوار

صورة رقم 11: ولد عليل يشارك في زيارة أربعين الامام الحسين

صورة رقم 12: احدى مضافات اللبنانية على طريق النجف – كربلاء

صورة رقم 13: أحد علماء الدين ينظف أحذية الزوار

صورة رقم 14: علمي العراق وايران معاً في الزياره

المراجع

1. المراجع العربية

- **القرآن الكريم**
- أبورضا، حسين. "المشروعية السلطوية في الإسلام". **مجلة العلوم الاجتماعية:** العدد 22، 2018.
- *ابن قتيبة* الدينوري، **الإمامة والسياسة** (القاهرة: دار النهضة، [د. ت.])
- أنصار، بيار. **العلوم الاجتماعية المعاصرة**. ترجمة نخلة فريفر. لندن: دار الساقي، 1992.
- البروجردي، حسين بن السيد علي الطباطبائي. **جامع أحاديث الشيعة**. طهران: المطبعة العلمية، 2003.
- بورديو، بيار. **حرفة علم الاجتماع**. ترجمة نظير جاهل. بيروت: دار الحقيقة، 1990.
- بن أبي طالب، علي. **نهج البلاغة**. بيروت: دار المحجة، 1990.
- الحطاب، فرج. "تطّور طقوس الحداد الشيعية في العراق الحديث: طقوس زيارة الأربعين". **مجلة الكوفة:** العدد 174، 2013.
- سبيتي، يوسف. "زيارة الأربعين في الميزان: دراسة تاريخيَّة وروائيَة". **البيّنات:** 2019.
- صالح الشهرستاني، **تاريخ النياحة** (بيروت: دار الزهراء، 1998)
- الصدوق. **الأمالي**. [د. م.]: [د. ن.]، [د. ت.].
- ----. **ثواب الأعمال**. [د. م.]: [د. ن.]، [د. ت.].
- الطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي. **تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد**. بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 1992.
- -----. **مصباح المتهجد**. بيروت: مؤسسة الأعلمي، 2004.
- فرويد، سيغموند. **أفكار الأزمنة الحرب والموت**. ترجمة سمير كرم. ط 2. بيروت: دار الطليعة، 1981.
- ---. **الحب والحرب والحضارة والموت**. بيروت: دار الرشاد، 1992.
- لوبون، غوستاف. **سيكولوجية الجماهير**. بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر، 1991.
- المجلسي، محمد باقر. **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار**. بيروت: مؤسسة الوفاء 1983.
- المخزومي، صادق شاكر محمود. **سوسيولوجيا التأثيرات الاجتماعية للزيارات عند الشيعة في العراق**. بيروت: دار البصائر، 2018.
- المفيد. **مستدرك الوسائل**. [د. م.]: [د. ن.]، [د. ت.].
- **مقتل الحسين** ([د. م.]: مكتبة المفيد، [د. ت.]،
- محمد *بن سعد* بن منيع الزهري، **الطبقات الكبرى** (بيروت: دار صادر، 1968)
- محمد رضا *الأعرجي* الحائري، *أحسن* **الجزاء في إقامة** *العزاء* **على سيد الشهداء** ([د. م.]: مؤسسة التاريخ العربي، 2009)
- المولى، سعود. "عاشوراء وطقوس الحزن والندب". **النهار:** العدد 14، 2016.

2. المراجع الاجنبية

Anderson, Benedict. *L'imaginaire national*. Paris: Ed. La Découverte, 2006.

Bastide, Roger. *Les éléments de sociologie religieuse*. Paris: Ed. Stock, 1977.

Durkheim, Émile. (2014). *Les formes élémentaires de la vie religieuse*. Livre II, les croyances élémentaires. chap. 4. Paris: PUF, 2014.

Eliade, Mircea. *Le sacré et le profane*. Paris: Gallimard, 1997.

Erikson, Erik. *Enfance et société*. Paris: Delachaux et Niestlé, 1982.
(actualités pédagogiques et psychologiques).

Linton Ralph. (1999). *Le fondement culturel de la personnalité*. Paris: Ed. Dunod, 1999. (Psycho Sup.)

Mauss, Marcel. *Essai sur le don.* Paris: PUF, 2012.

Mead, George Herbert. *L'esprit, le soi et la société*. Paris: PUF, 2006.

Otto, Rudolf . *Le sacré*. Paris: Ed. Payot, 2015.

Thomas, Louis-vincent. *Anthropologie de la mort*. Paris: Ed. Payot, 1988.

Van Gennep, Arnold. *Les rites de passage*. Paris: Picard, 1981.

مقابلات:

- مقابلة مع الشيخ ماهر حمود. بيروت، تموز 2019.
- مقابلة مع أية الله تسخيري، العراق، تشرين 2018.

مواقع الكترونية:

- www.leader.ir
-www. khomainy.com
-raulprisacariu.com
-persloday.com
-almiabad.com
- www.elaph.com.
-www. Al-maktaba.org
−www.bushra.annabaa.org

المرأة والعمل السياسي في لبنان

حقوق، إمكانيات ومعوقات

(2022-1942)

مها كيال ولبنى طربيه

- باحثة، رئيسة سابقة لمركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية.
- أستاذة الأنثروبولوجيا وباحثة، رئيسة الفرقة البحثية للعلوم الاجتماعية في المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، منسقة مختبر الأنثروبولوجيا في مركز الأبحاث/ معهد العلوم الاجتماعية – الجامعة اللبنانية.

"نحن المحظوظات من النساء، ممن توفر لهن فرص عديدة، من أهمها فرصة الوعي، فالالتزام، إن مسؤوليتنا رهيبة تجاه من لم تعط هذه الفرص، ووعينا ناقص، ومعرفتنا عقيمة، وتحرّرنا لا معنى له، إن لم يكن وعياً ومعرفة وتحرراً للغير. نحن قلة يجب أن نصبح كثرة، فالحصاد كثير ومسؤوليتنا ألا يكون الفعلة قليلين."

لور مغيزل/ 1994

ملخص

إن مشهدية واقع تمثيل النساء في البرلمان اللبناني، كما في الأحزاب السياسية اللبنانية، ما زالت ضعيفة. وضعفها هذا جليّ للعيان، وذلك بالرغم من تنامي القيادات النسائية في العمل المدني، كما وبالرغم من وصول المرأة اللبنانية إلى الإدارات العليا في الدولة والوزارات، وتقدمها في مجالات التعليم والعمل. فلا أحد يستطيع إلا أن يقر ويعترف بقدرة المرأة في لبنان على المنافسة وعلى القيادة بشكل طموح. إن هذا الواقع هو الذي تسبب في تنامي الحركات المطلبية النسائية، لا سيما خلال "ثورة 17 تشرين الأول/ أكتوبر (2019–2021) التي شهدتها شوارع لبنان، والتي شكّل خلالها شعار "الثورة أنثى" أحد أهم الشعارات الجندرية التي رُفعت، لسببين: الأول لإبراز دور المرأة المتقدّم في ذلك الحراك؛ أما الثاني، فلمحاولة كسر الصورة النمطية التقليدية للمرأة اللبنانية. لقد أدّت تلك الحركات النسائية المطلبيّة إلى تنامي نسبة الترشيحات النسائية في الانتخابات النيابية الأخيرة (2022) والتي بلغت ال 155 امرأة. لكن، وبالرغم من الكبر النسبي لهذا الرقم، مقارنة بالسابق، وبالرغم من الحشد الإعلامي غير المسبوق الذي رافق تلك الترشيحات، لدعم النساء وتشجيعهن وإبراز كفاءاتهن في خوض العمل السياسي، فأنه لم تصل إلى القبة البرلمانية إلا 8 نساء من أصل 128 نائباً.

إن ما طرحناه حول واقع التمثيل النسائي في السياسة اللبنانية، يعكس إشكالاً واضحاً بين: واقع ضعف تمثيلهن السياسي وبين قدراتهن وتقدّمهن في ميادين شتى على المستوى الوطني، وذلك بالرغم من غياب أي معوقات دستورية تحد من إمكانية المرأة من الترشح للانتخابات ومن احتلالها لمركز سياسي. نضيف إلى ما سبق، أنه جرت عدة محاولات لتمرير قانون الكوتا النسائية، الذي يمنح المرأة مشاركة سياسية مضمونة في البرلمان اللبناني، لكنه لم يبصر النور، كما نضيف أيضاً أن التزام الدولة وتوقيعها على الأجندة 2030 يلزمها معنوياً الالتزام بالمشاركة السياسية المتساوية للمرأة (الهدف 5 والغاية 5)، لكن حتى الآن، بقيت هذه المشاركة خجولة.

إن هذا الإشكال، هو ما ستحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عنه، من خلال بحث توثيقي/ تحليلي. فبالرغم من الإمكانيات المتوفرة عند المرأة اللبنانية وبالرغم من وضوح الحقوق وانتفاء المسوّغ القانوني المعوّق لعملها السياسي. إلا أن المعوّقات الاجتماعية والثقافية ما زالت تستدعي منا تحليلاً، سواءٌ للنظام السياسي في لبنان، أو للسلطة البطريركية التي ما زالت تساهم سياسياً في فشل تطبيق نظام الكوتا النسائية، وفي دعم المشاركة الفعلية للنساء في السياسة وإن مرحلياً.

الكلمات المفاتيح: المشاركة السياسية للمرأة، قانون الكوتا، لبنان، البطركية، العائلية السياسية، الطائفية.

Abstract

Women continue to be underrepresented both in the parliament and in political parties despite the increase in women leadership in civic society. The presence of women in high administrative positions in the public administration and ministries and women's advancement in the field of education and work is self-evident. Women's competitive and leadership abilities cannot be denied. This reality triggered women movements particularly during the "17 November revolution of 2018-2021" that Lebanon witnessed during which the slogan "The Revolution is Female" became one of the most important slogans raised for two reasons: one the forefront role taken by women during the movements and the attempt to break the stereotypical image of the traditional Lebanese woman. These movements led to an increase in the number of women candidates in the most recent Lebanese election (2022) - 115 candidates.

Nevertheless, despite the relatively considerable increase in number compared to previous years and despite the huge unprecedented media rallying that accompanied these candidacies to support women and expose their capacities to delve into political work, only 8 women out of 128 deputies were elected to office. What we posed regarding the actual representation of women in Lebanese politics reveals a clear problematic: women's weak political representation vs. their abilities and advancement in all other domains at the national level and the lack of any constitutional impediment that could limit women's ability to run for office and occupy political positions. Add to this the fact that all attempts to pass the quota bill which grants women a guaranteed political participation in the Lebanese parliament has failed. In fact, the Lebanese government has signed the UN 2030 agenda which is a commitment to the implementation of all goals including equal political participation for women as per Goal 5 Aim 5. However, so far, all participation has been shy of even approaching equality.

This research paper, utilizing a documentary/ analytical approach, seeks to address this discrepancy since despite available potentials, clear rights, and the lack of any legal impediment to women's political participation, social and cultural impediments are present and continue to hinder women's complete political participation. These requires an analysis of the Lebanese political system and patriarchal family authority that continue to contribute to the failure in implementing a temporary gender quota system.

Key words: women political participation, gender quota, Lebanon, patriarchy, political familism, sectarianism

1. مقدمة

تتضمن هذه الورقة البحثية مقاربة دور المرأة اللبنانية في العمل السياسي بهدف قراءة مراحل تطوره التاريخي من خلال مسارين: **الأوّل** توثيقي سردي، نتّتبع بواسطته تحولات هذا الدور وصولاً لما آل إليه اليوم؛ ولقد جرى رصده من خلال السيّر والوثائق والإحصاءات، كما من خلال الأنظمة والقوانين وتطوراتها، طوال المرحلة الممتدة من زمن الاستقلال وحتى الزمن الراهن؛ و**الثاني** تحليلي يرّكز على محاولة فهم موقع المرأة من السلطة ضمن الثقافة المحلية وفي المخيال الجمعي اللبناني. فهذا الفهم هو الذي يفسّر، برأينا، أسباب بطء نمو عمل المرأة في مجال السياسة.

إن هذا المسار في العرض والتحليل يقودنا حكماً لفهم وتفسير تجلّيات دور المرأة من مفهوم السلطة بدءًا من آليات التنشئة الاجتماعية الأسرية التي تمثل، وفق الأنثروبولوجيا السياسية، أول تشكل سياسي تمييزي لصالح الذكور في المجتمع، سواءً من خلال النظام السلالي والسلطة الوراثية فيه، أو من خلال العلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة التي تحدد العلاقات الاجتماعية والسياسية، وصولاً إلى هوية الأفراد وتعريفهم لأنفسهم في الفضاء الاجتماعي، في ظل تراث نشط (Colomb , 1989)، فهذه القراءة هي التي تمّكن من فهم غير المرئي من الثقافة في المعاش، وتساعد على رصد تجلياتها الواقعية، فتشرح أهم المعوّقات التي تمنع المرأة من اختراق ما يسمى "بالسقف الزجاجي" (glass-ceiling). إن هذا التعبير قد أُستخدم للمرة الأولى في سبعينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة، ليوصف مجموعة العوائق غير المرئية التي تحد من ترقي النساء في التسلسّل الهرمي الاجتماعي وتمنعهن من الوصول إلى المراكز العليا وإلى مراكز السلطة والقرار. فهذه العوائق، التي لا نراها، هي التي تتجسد من خلال عدم المساواة في الحظوظ والفرص بين الرجل والمرأة في المجتمع، وهي التي تشكل الثقّل الذي يقع على كاهل المرأة، فيعيقها من الترقي في مجالات العمل كما في مجالات السياسة (Halpern, 2008).

1. في توثيق تاريخ تطور عمل المرأة اللبنانية في المجال السياسي (1943–2022)

تمتّد المرحلة التي يتم رصدها ضمن هذه الورقة البحثية، من تاريخ استقلال لبنان وخروجه من مرحلة الانتداب حتى أيامنا هذه التي شهدت في البدء انتفاضة 17 تشرين الأول/ أكتوبر (2019–2021) أو ما يحلو للبعض توصيفها "بالثورة". فلقد لعبت المرأة خلالها دوراً ريادياً اختلطت فيه مطالباتها الوطنية بأخرى محض نسوّية، كانت وما زالت نساء لبنان تناضل من أجل تحقيقها. فلقد سابقت المرأة الرجل، خلال هذا الحراك في مطالباتها بالعدالة الاجتماعية، التي تعتبر المساواة بين الجنسين إحدى ركائزها الأساسية. ولقد تلت الانتفاضة هذه الانتخابات النيابية الأخيرة (2022)، التي أفضت إلى تنامي نسبة عدد المرشحات فيها مقارنة بالدورات الانتخابية السابقة، بحيث بلغ عددهن الـ 115 مرشحة، وأسفرت عن دخول 8 نساء الندوة البرلمانية، أربعة منهّن من خلال الأحزاب السياسية التقليدية في البلد، والأربعة الأخريات من خلال انتمائهن لجمعيات المجتمع المدني ونشاطهن السياسي من خلالها (مسألة سنتوسع بها لاحقاً).

من الضروري أن نشير بأن حراك المرأة اللبنانية المتصاعد اليوم لم يأتِ من فراغ، بل من تنامي تعليمها وتزايد ارتباطها بالعمل المأجور الذي دعم استقلالها الاقتصادي، ومن تأثرها التثاقفي بواقع عالمنا المعولم، شديد التفاعل مع المؤثرات الخارجية الغربية/ العالمية التي تدعوا للمساواة بين الجنسين، كما ومن خلال المعاهدات والاتفاقات الدولية الأممّية المنادية بالتنمية وبالمساواة بين الجنسين والناشطة بالعمل على تمكين المرأة مجتمعياً والتي زاد تأثيرها الفعلي في مجتمعاتنا العربية عموماً واللبنانية ضمناً، بعد أن أصبحت بنود اتفاقياتها ملزمة لكافة الدول الأعضاء الموقعة عليها. من المهم أن نحدّد في هذا السياق أيضاً أهم المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة، والتي كان لها مفاعيلها على مجتمعنا اللبناني، كما سنرى لاحقاً ضمن هذه الورقة، فنذكر منها على سبيل المثال: مؤتمر المكسيك العام 1975، مؤتمر كوبنهاغن العام 1980، ومؤتمر نيروبي العام 1985 ومؤتمر بيكين العام 1995 وآخرها كان الأجندة 2030 للتنمية المستدامة والتي جرى التوقيع عليها العام 2015، والتي خصصت أحد أهدافها الأساسية (الهدف الخامس) للمرأة ولتنميتها المستدامة وصولاً لتحقيق المساواة بين الجنسين (مجموعة من الباحثين، 2018).

إن كافة هذه المؤتمرات وما نتج عنها من اتفاقيات قد ساهمت في رفع مستوى الوعي الجندري عالمياً، كما في لبنان، وقلّصت الفوارق في مشاركة المرأة في القطاعين الاقتصادي والتربوي، الميدانين اللذين تعتبرهما معظم نظريات التنمية، وبالأخص تلك التي تعتمد المقاربات النسوية، أساسيان لمنح المرأة استقلالية تمكّنها من خرق السقف الزجاجي (glass-ceiling) المفروض عليها سياسيًا.

بالرغم من التطور المتعلق بالمرأة وبحقوقها التي أقرّتها المواثيق الدولية والمحلية، إلا أن مساهمة المرأة اللبنانية في القطاع السياسي، لا سيما على صعيد المشاركة والتمثيل، ما زالت، على عكس كل التوّقعات النظرية المشار إليها سابقًا (Kassem, 2013). لفهم هذا الإشكال نقول بأن سبب التمايز بين تطوّر وعي المرأة اللبنانية، الذي بات يتجلى في أكثر من موقع اجتماعي سلطوي الطابع، لا سيما في القطاع الإداري، مع محدودّية مشاركتها السياسية، سببه حكماً ثقافي بامتياز. ونضيف، كفرضية ثانية، أن الحراك النسوي لم يصل بعد لعمق المجتمع، بل ما زال حراكاً نخبوياً في مجتمع، وما زالت التنمية فيه مركزية وفئوية.

1.2. الفترات التاريخية المدروسة

لقد قسمنا المرحلة التاريخية المدروسة (1943–2022)، إلى ثلاث فترات، اخترناها وفق الأحداث الفاعلة فيها، كما وفق تأثيرها في رصد تحولات انخراط المرأة في العمل السياسي في لبنان.

الفترة الأولى: تمتّد من استقلال لبنان في العام 1943 وحتى اندلاع الحرب الأهلية، أي حتى العام 1975.

الفترة الثانية: هي مرحلة الحرب الأهلية الممتّدة ما بين العام 1975 وحتى 1990.

الفترة الثالثة: تغطي مرحلة ما بعد الحرب، أي بين 1990 وحتى اليوم (2022). وتتضمن هذه المرحلة زمن حراك 17 تشرين الذي عكس تأثيرات من الضروري قراءتها، كما مرحلة الانتخابات النيابية الأخيرة التي أسفرت عن تزايد عدد المرشحات، وتزايد المساحة الإعلامية غير المسبوقة التي أعطيت لهن خلالها بشكل ينبئ بأن النضال النسائي قد بات يؤتي بثمار أفضل، وإن بدا أيضاً أن هذا المسار ما زال طويلاً للوصول إلى الحقوق المرجوة للمرأة في تبوئها المتكافئ لمراكز القيادة وفي مشاركتها برسم السياسات العامة في البلاد.

2.2. مؤشرات تمثيل المرأة السياسي المعتمدة في الرصد التاريخي

في رصدنا للفترات التاريخية، سوف ننطلق من مؤشرات نسبه تمثيل المرأة في السلطات التالية: **التشريعية، التنفيذية، المجالس المحلية، الأحزاب السياسية. كما في جمعيات المجتمع المدني** التي تنامى بروزها بشكل واضح أثناء وبعد الحرب الأهلية اللبنانية، والتي رادف عملها عمل المؤسسات السياسيّة، لا سيما أنها قامت على ربط مطالباتها بمطالب حقوق الإنسان ومورفولوجيات التغييرات الاجتماعية والمعيارية والمؤسساتية التي زاد تجسّدها في المجتمع اللبناني لتطال الفئات والمجتمعات المهمّشة فيه، وطبعاً المرأة كانت، وما زالت، فئة أساسية من هذه الفئات المجتمعية التي تطالب هذه الجمعيات بحقوقها المدنية.

إن قراءه هذه المؤشرات هي التي تعكس التحولات المجتمعية في لبنان، وأوّلها مدى ممارسه المرأة للسلطة السياسية، في مجتمع قائم على السلطة الأبوّية، العائلية والطائفية الطابع، والتي طبعت تاريخياً بهيمنة ذكورية متجذرة في المخيال الجمعي، مع انتشار كبير في هذا المخيال لصور نمطية عن دور المرأة، والتي تتعارض بشكل كبير مع أدائها للسلطة السياسية، لا سيما أن هذه السلطة في لبنان ما زالت قائمة على فكرة الزعامة سواءً العائلية/ الإقطاعية، أو المالية أو الحزبية، أي على أن ممارستها في السياسة مناطة بالذكور.

I. الفترة الأولى: انخراط المرأة في العمل السياسي، من استقلال لبنان في العام 1943 وحتى اندلاع الحرب الأهلية العام 1975

1. مؤشرات بدايات انخراط المرأة اللبنانية في العمل السياسي

بدأ نضال الرائدات من النساء اللبنانيات لانتزاع حقهّن السياسي كمواطنات ولدخولهن العمل السياسي، منذ نهايات القرن التاسع عشر. ولقد لمعت أسماء كثيرة منهن في الحقل السياسي والوطني زمن الانتداب، أي قبل نيْل لبنان استقلاله (المرحلة التي تشكّل انطلاق رصدنا البحثي ضمن هذه الورقة). وتزامنت هذه المرحلة مع ما يسمى بعصر النهضة العربي والتحديث الذي تجسد في القومية العربية والحداثة الإسلامية (متري، 2015).

يمكننا أن نعتبر أن الحركات النسائية كانت رائدة في تاريخ لبنان، ولقد أعلن عن تأسيس أول جمعية نسائية باسم جمعية البنفسجة في العام 1880 وتوالت بعدها الجمعيات النسائية إلى أن بلغت الـ 15 في العام 1943.

ركز عمل الجمعيات، في مرحلة ما قبل الاستقلال، على الأعمال الإنسانية من: مساعدة الفقراء، تعليم النساء، تعليم التدبير المنزلي، العناية بالمرضى، الخياطة، العناية بالطفل وغيرها. وتجدر الإشارة إلى تمايز في عمل هذه الجمعيات بين القرى والمدن، فكان عملها في القرى لا يظهر إلى العلن إلا بعد نيل الجمعية دعم المرجعيات المحلية الدينية. وكان عملها محصورًا بالأسرة؛ أما عملها في المدن، فلقد تناول قضايا مجتمعية أخرى تطال العدالة الاجتماعية والمطالبة بالإصلاحات (إبراهيم، لا تاريخ، الصفحات 17-25). أما خلال مرحلة الاستقلال، فإن رائدات الحركة النسائية وقتها قد وضعن لأنفسهن، منذ العام 1949، هدف تنزيه التشريع اللبناني من كل ما هو مجحف بحق المرأة الإنسان، واعتمدن على مبدأ تفكيك المطالب "والعمل على الحقوق النسوية من خلال تجزئة معركة المرأة، إلى معارك فرعية متتالية، واتخاذ كل معركة منها على حدة، في محاولة منهن لكسب معارك صغيرة حتى تحقيق حلمهن وذلك، كما تقول مغيزل، لسهولة الحصول على نجاحات فرعية جزئية يؤول مجموعها إلى تكريس مبدأ المساواة". (مغيزل، 1999، صفحة 94)، وأول معركة خاضتها تلك النسوة في هذا المسار تجلّت في نضالهن لاكتساب حقهن كمواطنات لبنانيات في الاقتراع (مغيزل، 1999، صفحة 30).

1.1. عشر سنوات، الفرق في لبنان بين المرأة والرجل في حق الانتخاب

إن مقاربة فترة تاريخية بهدف رصد تحولات هي فقط لربط حدث معين يمكن الانطلاق على أساسه زمنياً، ولا يعني مطلقاً تحولاً ثقافياً بعينه. إن هذه الملاحظة في قراءة التحولات هدفها إظهار مدى تأثير التثاقف الغربي (الفرنسي على وجه الخصوص) في الثقافة المحلية زمن الانتداب، الذي ترجم بشكل واضح في الدستور اللبناني الصادر العام 1926 أي في زمن الوصاية الفرنسية، في المادة 7 التي تنص على الآتي: "**كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم**". (الدستور اللبناني، 1926).

ومن أجل تبيان الفرق بين التشريع المنقول عن التشريع الفرنسي وقتها، والواقع الاجتماعي اللبناني، يكفي أن نشير إلى أن المرأة في لبنان لم تنل حق الانتخاب، مثلها مثل الرجل، إلا بعد نضال الهيئات النسائية اللبنانية (لحد، 1996).

2.1. النضالات النسائية لنيْل الحقوق السياسية

في 27 نيسان/ أبريل من العام 1950، شكلّت لجنة للعمل على تحقيق الحق بالاقتراع، وأرسلت عريضة إلى رئيس الجمهورية وقامت بحملات دعائية واتصالات دولية ومحلية. وفي 14 آذار/ مارس من العام 1951 وافق مجلس الوزراء على اقتراح اللجنة التشريعية "**الاعتراف بحقوق المرأة السياسية على أن تحقق المساواة بينها وبين الرجل بالتدريج وعلى مراحل** بحيث يبدأ بمنحها حق الانتخاب البلدي، من خلال تعديل قانون البلديات، ومن ثم بمنحها الانتخاب السياسي، بعد تعديل الدستور "**ولكن اللجنة رفضته وأصرّت على مطالبتها بحق المرأة السياسي ودعت لمظاهرات**، كان أولها في البقاع في نيسان/ أبريل من العام نفسه، وفي 11 كانون الثاني/ يناير من العام 1952، نزلت وفوداً نسائية كبيرة إلى ساحة الشهداء حيث أُقيم مهرجاناً، استتبع بنشاطات طوال أسبوع للمطالبة بحقوق المرأة السياسية، إلى أن منحت المرأة حق الاقتراع في 18 شباط/ فبراير العام 1953، (إبراهيم، لا تاريخ، الصفحات 163–190) بموجب مرسوم اشتراعي صادر عن السلطة التنفيذية، في زمن الانقلاب على عهد بشارة الخوري، أي بعد 10 سنوات من نيل لبنان استقلاله. في هذه العام عدل قانون الانتخاب وسمح للقوائم الانتخابية أن تشتمل على أسماء اللبنانيين الذكور كما الإناث شرط أن يكنَّ حائزات على شهادة التعليم الابتدائي أو ما يعادلها، ولكن ما لبث أن ألغي هذا الشرط تحت ضغط الهيئات النسائية. (مغيزل، 1999، صفحة 94)

ولقد تابعت الهيئات النسائية، التي نشطت للحصول على الحقوق السياسية، عملها النضالي، فأسست في العام 1952 "جامعة الهيئات النسائية اللبنانية"، بعد اندماج هيئتي جامعة الهيئات النسائية اللبنانية (تأسست العام 1920) والتضامن النسائي اللبناني (تأسست العام 1947). هذه الجامعة التي انبثق منها لاحقاً المجلس النسائي اللبناني الذي ما زال يضم إلى عضويته كافة الجمعيات النسائية العاملة في لبنان.

3.1. نساء رائدات في العمل السياسي بدايات الاستقلال

رافق نجاح الهيئات النسائية في حصولها على حق المرأة اللبنانية في الاقتراع والترشح، إقدام السيدة إميلي فارس ابراهيم، على ترشيح نفسها في الانتخابات النيابية لعام 1953. ولقد قالت عن هذا الترشح لاحقاً التالي: **"لم اترشح لأفوز، لأنني كنت على يقين تام بأن فوز المرأة آنذاك، كان من سابع المستحيلات، لكنني ترشحت انسجاماً مع نفسي، ومع الجهود التي قامت بها المرأة وقتها للفوز بحقوقها السياسية".** (نجمة، 2006)، تبعتها لور تابت ومنيرة الصلح ونهاد سعيد العام 1963.

تتالى، في تلك المرحلة التاريخية ترشح النساء للمجلس النيابي. وفق الجدول التالي:

جدول رقم 1: توزّع المرشّحات في الانتخابات البرلمانيّة في لبنان منذ العام (1953) حتّى العام (1975) (السلوى، 2018)

السّنة	الاسم	الدّائرة	النّتيجة وعدد الأصوات الّتي نالتها
1953	إميلي إبراهيم	زحلة	سحبت ترشيحها قبل الاقتراع
1957	لور ثابت	بيروت الأولى	سحبت ترشيحها قبل الاقتراع
1960	منيرة الصّلح	بيروت الثّانية	2165 صوتًا من أصل 531000 – لم تفز
1960	رينيه الحاج	جزّين	601 صوتًا من أصل 23024 – لم تفز
1963 (جزئيّ)	ميرنا البستاني	الشّوف	فازت بالتّزكية بعد وفاة والدها
1964	إبريزا المعوشي	الشّوف	سحبت ترشيحها قبل الاقتراع
1965 (جزئيّ)	نهاد سعيد	جبيل	9544 من أصل 34000 – لم تفز
1968	منيرة الصّلح	بيروت الثّالثة	سحبت ترشيحها قبل الاقتراع
1968	نهاد سعيد	جبيل	10917 صوتًا من أصل 36314 – لم تفز
1972	نطيرة طرياي	جبيل	سحبت ترشيحها قبل الاقتراع
1972	نهاد سعيد	جبيل	9863 صوتًا من أصل 37210 – لم تفز
1972	إميلي إبراهيم	بعبدا	850 صوتًا من أصل 71685 – لم تفز
1972	زاهية سلمان	جبيل	سحبت ترشيحها قبل الاقتراع
1974	منيرة الصّلح	بيروت الثّالثة	9994 صوتًا من أصل 58620 – لم تفز

إن قراءه بسيطة لهذا الجدول تبين الآتي:

منيرة الصلح (ترشحت بعد وفاة **زوجها رياض الصلح)**: في العام 1960 كما في دورتي 1964 و1968.

نهاد سعيد (ترشحت بعد وفاة **زوجها النائب أنطوان سعيد)**: في العام 1965، في جبيل في وجه ريمون إده، وأعادت ترشيحها عامي 1968 و1972،

ميرنا البستاني (ابنة إميل البستاني): الوحيدة التي فازت في انتخابات جزئية **لتكمل دورة والدها**.

إميلي ابراهيم، لور تابت، رينيه الحاج، زاهيه سليمان، إبريزا المعوشي، نظيره طرباي، كلهن من النساء المنتميات للهيئات النسائية اللبنانية، ترشحن من موقعهن كمناضلات لدعم مشاركة المرأة في العمل السياسي.

في قراءه بسيطة لواقع النساء اللواتي ترشّحن للدخول إلى الندوة النيابية (ما بين 1953– 1974)، نلاحظ أن الكثيرات منهن قد خضن الانتخابات أو دخلن الندوة، ونستعير هنا الجملة التي كتبتها فهمية شرف الدين: "بلباس الحداد" حسب القول الشائع في لبنان (شرف الدين، 2019)، أن هذا الترّشح النسائي سنراه يتكرر مراراً لاحقاُ مع مرشحات ونائبات أخريات دخلن المجلس بسبب انتماءات عائلية زعاماتية في مناطقهن، لا بسبب كونهن نساء مناضلات فقط بهدف تحقيق حقوق المرأة.

أما المرشحات الأخريات في هذه المرحلة، فكن منتميات لجمعيات نسائية ناشطة تسعى لحصول المرأة على حقوقها السياسية. وكان من الطبيعي أن يترشحن لتحقيق ذلك، مع علمهن الكبير أنهن سوف يخسرن. وأكبر دليل على ذلك حركة الترشح والانسحاب التي قامت بها معظمهن.

مهم أن نعود هنا لنذكر بالثقافة الذكورية وبالصور النمطية للمرأة في السلطة وفي السياسة، ومفيد أن نشرح أن القوانين الانتخابية في لبنان هي قوانين وضعت على قياس زعماء الطوائف، والعائلات السياسية، وأخيراً ضروري أن نذكر أن خوض الانتخابات يتطلب مقدرة مادية كبيرة، وعلاقات اجتماعية واسعه (شرف الدين، 2019) لا سيما أنه قائم، في غالبه، لا على السياسات والطروحات الأيديولوجية والبرامج، بل على الخدمات والهبات، والزبائنية. ونستشهد، في هذا السياق، بما قالته الكاتبة فاطمة قاسم (Kassem, 2013) التي اعتبرت أن من أهم الأسباب التي حالت دون مشاركة المرأة الفعلية في السياسة أيضاً هي الأنظمة السياسية نفسها التي تعطي مراكز القيادة للرجل، في ظل مؤسسات ترزح تحت توجهات دينية تكون الأديان نفسها، بنظامها الأبوي، حائلًا دون وصول

المرأة إلى مراكز القيادة. ولهذا هي تقترح مقاربة نظرية مؤسساتية للأحزاب بكافة أشكالها التي تجعل من الديمقراطية التمثيلية عائقاً لوصول المرأة (Kassem, 2013, pp. 1-2).

4.1. المرأة اللبنانية وواقع انخراطها في الأحزاب السياسية

وإن تحدثنا عن بدايات ممارسة المرأة لأحد أهم حقوقها السياسية كمواطنة لبنانية، ونعني حقها في الاقتراع وفي الترّشح في بلد يرفع راية الديمقراطية كأساس لنظامه السياسي، مهم أن نرصد دور المرأة اللبنانية في الأحزاب السياسية.

يشير شوكت أشتي في مقال له حول هذا الموضوع، أن نيل اللبنانية حق الاقتراع قد انعكس على علاقة المرأة بالأحزاب. هذه العلاقة التي وصفها أنها تخضع للعوامل ذاتها من انخراط الرجل أي إلى البيئة، والتنشئة الاجتماعية والعوامل الاقتصادية... (أشتي، 1998)

إن غالبية الأحزاب اللبنانية هي إما أحزاب طائفية، وصفتها صفية سعادة بالأحزاب التقليدية يحكمها النظام البطريركي – الأبوي، كما العادات والتقاليد التي تغيب المرأة فيها من المناصب القيادية (سعادة، 1998)، وإما أحزاب عقائدية في بيئة أبوية تعيش انفصاماً كبيراً بين عقيدتها التي لا تميّز بين الرجل والمرأة وواقعها في بيئة أبوية، طائفية، ترفع راية الديمقراطية بالرغم من تركيبتها المتناقضة في الأصل مع هذا المفهوم. فهذه الأحزاب ما زالت تختزن صور المرأة التي يجب أن يكون وقتها مخصصًا للأسرة. في الواقع، إن المقررين الأساسيين فيمن يترّشح للانتخابات أو لرئاسة الأحزاب ومن يتم دعمه هم من الرجال الذين يمنحون الأفضلية للرجال (Conway, 2001).

الملفت في علاقة المرأة اللبنانية بالأحزاب، بأنها قد انتمت للحزب من خلال الزوج، الأخ، الأب... أو رجل قريب من العائلة. وأن غالبية الأحزاب اللبنانية قد تشكلت ضمنها قطاعات خاصة للاهتمام بشؤون المرأة التي حصرت بالمواضيع التي تطال الخدمة والرعاية الاجتماعية والتعليم.... التابعة لسياسات الحزب.

إن هذا الأمر ليس بمستغرب في بيئة ما زالت تعيش في ثقافتها رمزية توفر "عالمين مختلفين في اهتمامات المعيشية هما "عالم الرجال" و"عالم النساء" "عالم الرجل خارجي" وعالم المرأة داخلي مرتبط بالأمومة والواجبات التي تقوم بها من رعاية وتربية وتنشئة أسرية.

5.1. المرأة في السلطة المحلية والتنفيذية

إن ما وصفناه آنفاً من نضالات المرأة اللبنانية لدخول الندوة البرلمانية، ومن محدودية فعالياتها في الأحزاب السياسية يفسرا مدى الدور السياسي الهامشي الذي لعبته المرأة في المراحل الأولى للاستقلال في لبنان وحتى اندلاع الحرب الأهلية فيه. هذا لا يعني أن النساء جميعهن كن غائبات عن السياسة. أسماء كثيرة لمعت في تلك المرحلة لنساء داعمات لأزواجهم في العائلات السياسية اللبنانية. لقد كنّ، في الواقع، صاحبات القرار في أمور سلطوية كبيرة تتوافق والتركيبة العائلية الأبوية الطائفية للسياسة في لبنان. هؤلاء النسوة كن يمارسن السلطة باسم الزوج والعائلة السياسية المنتمين إليها؛ وهذا ما يفسر ترّشح بعضهن للندوة البرلمانية بهدف حماية الإرث السياسي العائلي للأبناء، لا لهدف نسوي غايته محاولة خوض غمار العمل السياسي؛ مسألةٌ تظهر أن هذا الترشح يجب أن يُفهم من خلال ربطه بالتركيبة التقليدية للمجتمع، أكثر منه بالحراك النسوي للحصول على حقوق المرأة.

لم يكن للمرأة وقتها إذاً أي حضور، لا على مستوى السلطات المحلية ولا التنفيذية. ولقد ترافقت تلك المرحلة مع انتشار أكبر لصورة المرأة المتعلمة والمرأة العاملة التي تخطت الخاصة من الأسر اللبنانية لتتوسع في المجتمع؛ وهو ما عكس وقتها بداية تغيّر كبير في صورة المرأة التقليدية التي كانت تتجسد بدورها كربة منزل وكمربية. إن هذا التغير في الدور وفي الصورة يعكس حكماً تطوراً كبيراً وبداية تغيير في الهوية الاجتماعية للمرأة اللبنانية، لكنه لم يرتق حينها ليطال المؤسسات العميقة في المجتمع اللبناني، المتأصلة والمرتبطة بالسلطة، بالقرابة، وبالدين.

2. البيانات الوزارية التي صدرت ما بين (1943–1975) وحدود المساحة التي أفسحتها للمرأة

إن رصد عمل وتأثير الحركات النسوية في لبنان مهم جدًا لفهم التطور الحاصل في مشاركة المرأة في الحياة السياسية في لبنان وبخاصة التحدّيات التي توجب عليها مواجهتها في ظل تجاهل السلطات المستمر لحقوقها **وتبني هذه السلطات النظرة الفوقية والأبوية في التعاطي مع المرأة**. وهذا ما يظهر جليًا في البيانات الحكومية للحكومات التي تعاقبت على تولي السلطة في لبنان. يكفي أن نستعرض هذه البيانات وأن نحلّل مضامينها، لنرصد النقاط الواردة فيها التي تظهر هموم وتوجهات الممارسات الرسمية تجاه المرأة، كما وتبين تطور السياسات الرسمية تجاهها مع تنامي المجتمع وتطور دور المرأة فيه.

وفي متابعة سريعة لبعض البيانات التي صدرت خلال الفترة التاريخية المدروسة (1943–1975) نقرأ الآتي:

عهد الرئيس بشارة الخوري، (العام 1943)

رئيس الحكومة: رياض الصلح

النص في البيان: **لا يمكن ذكر العمل الخيري والإنساني دون الإشارة إلى مجهود المرأة وإمكانياتها في هذا السبيل. إن حكومتنا تنظر بكثير من العطف إلى النشاط الإنساني والوطني الذي تبذله نساؤنا، وإذا هي لم تعد بتوسيع حقوق المرأة السياسية برغم عطفها على روح الإقدام التي أوحت لبعض سيدات لبنان المطالبة بهذه الحقوق، فإنها تُعد وعداً ثابتاً بأنها ستشجع كل حركة اجتماعية تقوم بها السيدات لخدمة الوطن والإنسانية.**

إن هذا الموقف المتجاهل لحقوق المرأة تكرر مع حكومة عام 1952 التي تهربت من تحمل المسؤولية تجاه المرأة وأحالت ذلك إلى مجلس الأمة حيث أتى في البيان ما يلي " **تاركة لمجلس الأمة القول الفصل في... قضية حقوق المرأة الموجود مشروعها أمام المجلس**" وبالتالي لم تقم هي بتبني مطلب النساء بالمشاركة في الحقوق السياسية. (Government, n. d.).

عهد الرئيس: سليمان فرنجية (العام 1972)

رئيس الحكومة: أمين الحافظ

النص في البيان: سياسة الحكومة في حقل الوقاية الصحية ترمي إلى تعميم الرعاية الصحية للأمومة والطفولة واستئصال الأمراض الانتقالية المتوطنة – التوعية الصحية – النهوض بصحة الريف اللبناني – إنشاء مركز وطني لمكافحة السرطان – الاهتمام بأعمال التخطيط الصحي والإحصاءات الحيوية والصحية، والتلقيح النظامي الجماعي.

من خلال قراءة سريعة لما ورد في البيانات الحكومية يظهر ما يلي:

إن حدود نشاطات المرأة كانت مرتبطة أكثر بالخدمات الإنسانية والاجتماعية، ولقد نجحت في مهامها وأثر عملها وإصرارها على العدالة الاجتماعية بأن أوكلت الدولة إليها تنظيم العمل الاجتماعي في المؤسسات العامة، فطبعت الإصلاحات فيها بهذا الفكر الإنساني (أبراهيم، صفحة 25).

إن الوعود بالحقوق السياسية للمرأة لم تتحقق طوال تلك المرحلة، وظل دورها مرتبطاً بوظيفتها البيولوجية كأم دون التطرق لحقوقها السياسية.

إن تأخر دور المرأة السياسي هو انعكاس لسلطة ذكورية. فبدل من أن تشكل السياسات المرسومة للدولة رافعه تنموية للمجتمع، عكست، بعدم ارتقائها لمستوى المطالب النسوية وقتها، **ذكورية الهيمنة السلطوية وضحالتها في تنمية قدرات المجتمع، وتفعيل طاقات النساء فيه.**

3. سلوك المرأة اللبنانية وحدود ممارساتها السياسية في لبنان ما بين (1943- 1975)

إن بروز المرأة في مضمار السياسة، ولو بشكل خجول ورمزي في تلك الحقبة التاريخية، يُعّد انتصاراً كبيراً لها، لا سيما أنه بدأ في كسر الصورة النمطية للنوع (الرجل والمرأة) في المجتمع، وأظهر أن حدود عالمهما (خارج، داخل) هي حدود مرتبطة بثقافة، لا بحق وقدره، وبأن علاقة المرأة بالسلطة والسياسة لا يمكن أن تُحدّد إلا من خلال ربطها بسياقات اجتماعية وتاريخية متحوّلة.

المسألة الثانية الملفتة في تلك الحقبة التاريخية، أن الجمعيات النسوية قد استطاعت التوّحد رغم تنوعها ضمن مجلس نسائي واحد. إن هذا التعاضد هو الذي سيبرز لاحقاً قوته في بناء حراك مطلبي مستدام ستظهر قوته السياسية، في الحراك الذي يعيشه لبنان اليوم.

II. الفترة الثانية: بداية تنامي عالم مؤسساتي للمرأة رديف للأحزاب السياسية اللبنانية خلال الحرب الأهلية (1975- 1990)

1. الحرب الأهلية ومساهماتها في كسر الكثير من التابوهات التقليدية في المجتمع

اختفت، خلال مرحلة الحرب الأهلية في لبنان، الحياة الديمقراطية والانتخابات لنقيس من خلالها واقع التمثيل النسائي من خلال المؤشرات التي اعتمدناها في الحقبة التاريخية السابقة، أي قياس مدى تنامي تمثيل النساء سواء في السلطة التشريعية في البلاد أو التنفيذية أو المحلية. فمرحلة الحرب هذه لم تشهد انتخابات نيابية، ولا محلية. وكانت الحياة السياسية فيها شديدة الاضطراب، بالرغم من ذلك، فإن هذه الفترة قد شهدت تحوّلات مهمة لما تضمنته من فوضى واضطرابات وتهجير، وعنف مورس خلالها في المجتمع اللبناني، مما ساهم في تنامي سريع لدور المرأة في الحيز العام،

وساهم في توليها مسؤوليات في إدارة الأسرة كانت حكراً على الرجال في العائلة. فلقد لعبت المرأة في ميدان الحروب الطوائفية المشتعلة خلال هذه المرحلة أدواراً ميدانية كثيره، ووصلت في بعض الأحيان لحدود حمل السلاح. فهي، باختصار، قد استطاعت إحداث خروقات كثيرة في عالم الرجال المتخيّل وفق الثقافة التقليدية.

2. المرأة والأحزاب خلال الحرب الأهلية

قامت الأحزاب السياسية خلال الحرب الأهلية بتشجيع مشاركة المرأة بالانخراط فيها، إلا أن هذا التشجيع كان بهدف تحفيز المرأة لتقديم الدعم الاجتماعي والخدمات الاجتماعية الإنعاشية من خلال تقديم الرعاية الطبية للمصابين في الحرب والمساعدات الغذائية وغيرها من أعمال رعائية مرتبطة بالأسرة ورعاية الطفل، وتم ذلك من خلال إنشاء فروع خاصة بالعمل النسوي في الأحزاب (Fatima, 2013, p. 141).

لقد كان للنساء أيضاً، في زمن الحرب الأهلية، بعض المشاركة في العمل العسكري والذي تنوع بحسب الانتماء الديني للنساء أنفسهم وللأحزاب التي انضممن إليها. فكانت مشاركة النساء في الأحزاب المسيحية متنوعة وشملت، بالإضافة للعمل الاجتماعي، العمل العسكري. فلقد قامت القوات اللبنانية، المليشيا بتدريب حوالي 3000 امرأة على استخدام السلاح والقتال. ولقد شاركت ما بين 250 إلى 300 امرأة مشاركة فعلية في الحرب. وفي العام 1982 شاركت النساء، فيما أصبح يعرف لاحقًا كحرب الجبل، بحيث بلغت نسبة مشاركتهن 7% من مجمل المقاتلين، إلا أن أعلى نسبة مشاركة للمرأة في الحرب كان ما بين عامي 1975–1976 حيث كانت النساء تعتبرن أنهن يدافعن عن الوطن (Schulze, 1998, pp. 130-136). أما مشاركة النساء المُسلمات في الأحزاب فقد كانت في الخطوط الخلفيّة؛ كن يقمن بمساندة المقاتلين الرجال عبر العمل اللوجيستي والاتصالات والعمل الاجتماعي، ولكن دون المشاركة في القتال المباشر وذلك بالرغم من تلقي بعضهن التدريب العسكري (Schulze, 1998). أما بالنسبة للأحزاب غير الطائفية، فقد كان للمرأة مشاركة في العمل العسكري أثناء الحرب، وقد برزت أسماء العديد من النساء من أمثال سناء محيدلي وابتسام حرب ومريم خير الدين (الحزب السوري القومي الاجتماعي)، لولا عبود وسهى بشارة ويسار مروة (الحزب الشيوعي اللبناني) وغيرهن.

3. قراءة في بدايات تشكّل "مؤسسات" السلطة النسائية الرديفة في المجتمع

إن من أسمتهن لور مغيزل "النساء المحظوظات" اللواتي شكّلن الهيئات النسائية، التي انبرت للدفاع عن حقوق المرأة، في بدايات الحركات المطلبية النسائية في لبنان، حتى قبل فترة الاستقلال وخلال المرحلة التاريخية المدروسة، كن في غالبيتاهن من النساء المنتميات للأسر "الموصّفة بالراقية" التي تثاقفت كثيراً مع الغرب ومع الشرق المستنير بالحركات النهضوية وزمن الحداثة فيه، نساء استطاعت الحصول على قسط من التعليم، سهّل لها موقعها الاجتماعي من الاهتمام بقضايا الشأن العام، الأمر الذي مكّنها من تقديم رؤية جديدة للمرأة والقيام بحركة اجتماعية شكلت وقتها ظاهرة جديدة نسبياً من حيث المحتوى والفعل بالنسبة للبيئة الاجتماعية المحلية.

اندلعت في العام 1975 الحرب الأهلية في لبنان، لتشكّل بسبب قساوتها، والصراعات الطوائفية فيها، تجاذباً بين الأنا "الطائفية" والأنا "الوطنية"، كان لها ارتداداتها على دينامية التحوّل العملاني لمفهوم الخدمة الاجتماعية الذي تمارسه الجمعيات غير الحكومية التي انتقل قسم منها من العمل الرعائي الخدماتي إلى العمل الإغاثي (محي الدين، 2000)، فأعطت دفعاً جديداً للحركات النسائية ومؤسساتها، التي ظلّت حتى نشوب هذه الحرب، ذات طابع خيري، أهلي، مناطقي، طائفي في أحيانٍ كثيرة، بالرغم من محاولاتها إنشاء شبكات تواصلية فيما بينها منذ تأسيس جامعة الهيئات النسائية اللبنانية، (العام 1920) والتضامن النسائي اللبناني (العام 1947)، ولاحقاً المجلس النسائي اللبناني الذي يضم كافة الجمعيات النسائية العاملة في لبنان.

لقد جاءت الحرب هذه لتساهم في بروز جمعيات تتطلّع لخدمة المجتمع والإنسان فيه بعيداً عن الانتماءات الضيقة وذلك بهدف ملء الفراغ الذي تركته الدولة، فبدأنا نشهد بروز جمعيات ذات طابع مدني يتخطى المناطقية والطوائفية في عملها.

وبسبب أهمية هذا التحول في عمل الجمعيات عموماً، والجمعيات النسائية ضمناً، التي باتت تترأسها حكماً نساء، زاد، بعد الحرب تحوّل عمل الجمعيات النسائية المدنية من الإغاثة إلى التنمية، مما أدخلها أكثر في تثاقف مع مفاهيم جديدة، ومع نوع عمل جديد، ومع تواصل كبير مع الغرب، من خلال مؤسساته المانحة (محي الدين، 2000)، وهذا الأمر تسبب في تحول قسم كبير منها إلى مؤسسات غير حكومية، وأثر حكماً على نوعية تواصلها مع المجموعات الاجتماعية اللبنانية، على

تنوّعاتها، كما تقول داليا متري (متري، 2015)، تواصل، وإن اتسع صداه الاجتماعي، لكنه ما زال حبيس الطبقة الراقية والمتعلّمة، ولم ينجح بعد في التحوّل إلى حركة اجتماعية تطال كافة شرائح المجتمع اللبناني الشديد التنوع.

III. الفترة الثالثة: عمل المرأة السياسي في مرحلة ما بعد الحرب (1990 وحتى 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2020) زمن الانتفاضة

1. المؤتمرات الدولية وانعكاساتها على عمل المرأة السياسي في لبنان

لن نتوّسع في الحديث عن المؤتمرات الدولية المرتبطة بالمرأة التي حدّدناها في بداية هذه الورقة، ما يهمنا هو رصد أهمية انعكاسات هذه المؤتمرات محلياً، لاسيما في موضوع المشاركة السياسية للمرأة. صادق لبنان، كما ذكرنا، على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة. والمصادقة هي إجراء شكلي يعبر عن رضى الدولة بالمعاهدة مع تحميل مسؤولية التطبيق للسلطات الدستورية في البلاد وفق الزمن الذي ترتئيه. لا ننسى أن هذه المعاهدات تفرض التزامات قد تطال الأفراد والشعب وتمّس بالنظام السياسي في الدول (المختار، 2017).

وفي مصادقة لبنان على اتفاقية سيداو، التي تدعو إلى المساواة المطلقة بين الجنسين وإلى تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وصحياً مع تأكيدها على مبدأ الفردية، بمعنى النظر إلى المرأة كفرد، سواء كانت عزباء أو متزوجة أو مطلقة أو أرملة، تحفظ على بعض البنود التي وردت فيها لا سيما ضمن المادة 16 المرتبطة بقوانين الأحوال الشخصية، ذات الطابع المتعدّد في لبنان نتيجة تعدد الطوائف فيه، كما وبحق إعطاء الأم الجنسية لأبنائها (أبعاد، 2013).

ولقد أسّس لبنان، في العام 1998، بقانون رقم 720، وكنتيجة لالتزاماته في المصادقة على اتفاقية سيداو، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة التي رُبطت مباشرة برئاسة مجلس الوزراء، والتي عُيّنت لها مهام عدة، منها ما هو استشاري، ومنها ما له طابع تنسيقي وتنفيذي، وكل هذه المهام وُجّهت لرصد ولدفع ولتخطيط ولتطوير الخطط الرامية لتعزيز دور المرأة في المجتمع، بالتعاون والتنسيق مع جمعيات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، بهدف تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين، وقياس تطور سياسات لبنان الفعلية في هذا المجال (الهيئة الوطنية لشؤون المرأة في لبنان، 1998).

إن إشارتنا لتأسيس الهيئة الوطنية لشؤون المرأة في لبنان هدفه أمران:

الأول: شرح تأثير المعاهدات الدولية التي ألزمت الدولة رفع تقارير حول التقدّم المُحرز في اتجاه القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويُعد التقرير الذي رفع العام 2019، السادس في عدد التقارير التي رفعتها الدولة اللبنانية للأمم المتحدة في هذا القياس (الهيئة الوطنية لشؤون المرأة في لبنان، 2019).

الثاني: أن ما عكسه التقرير السادس، بالرغم من أهميته، ما زال قليل. فعقدة رفض رفع التحفظات عن سيداو **في مسألة الأحوال الشخصية**، وقضية عدم إعطاء اللبنانية الجنسية لأبنائها، ما زالت تشّكل العائق الأساس في تحقيق المساواة بين الجنسين (مهارات، 2010)، وكلها مرتبطة حكماً بقضايا السلطة الأسرية الرمزية، العائلية، والطائفية العشائرية الطابع العصبي.

2. البيانات الوزارية التي صدرت خلال الفترة التاريخية المدروسة وتأثير الاتفاقات الدولية عليها

نستعرض فيما يلي أهم ما جاء في البيانات الوزارية اللبنانية حول المرأة. ومعلوم كما ذكرنا سابقاً، أن هذه **البيانات تعكس توجهات السياسات الحكومية وخطة عملها خلال توليها مهام السلطة التنفيذية في البلاد، أي، وبمعنى آخر، رؤيتها وفعلها للتطور المجتمعي المحتمل** في زمن حكمها.

عهد الرئيس إميل لحود (العام 2000 – 2003)

رئيس الحكومة: رفيق الحريريالنص في البيان: إن حكومتنا وإيمانًا منها بأن للمرأة اللبنانية دورًا أساسيًا وجوهريًا في تطور المجتمع، ستعمل على تشجيعها لتعزيز حضورها في الحياة العامة ومشاركتها الفعالة في الدورة الاقتصادية من خلال:

منحها فرصًا متساوية في العمل والوظائف وفي كل المرافق العامة والخاصة.

صون حقوقها من خلال القوانين والتشريعات التي تمّكنها من القيام بدورها على أحسن وجه.

عهد الرئيس إميل لحود (العام 2003– 2004)

رئيس الحكومة: رفيق الحريري

النص في البيان: إن الحكومة إيماناً منها بأهمية مشاركة المرأة في كل المجالات، ستعمل على تعزيز حضورها في كل المرافق العامة والخاصة **وصون حقوقها لتمكينها** من القيام بدورها على أكمل وجه.

عهد الرئيس إميل لحود (العام 2004– 2005)

رئيس الحكومة: عمر كرامي

النص في البيان: كما ستسعى الحكومة إلى تشجيع **مشاركة المرأة في العمل السياسي على مختلف مستوياته** وتفعيل دورها في القطاعات الإنتاجية.

عهد الرئيس إميل لحود (العام 2005– 2008)

رئيس الحكومة: فؤاد السنيورة

النص في البيان: ستعمل الحكومة على **التركيز على قضايا المرأة كشريك أساسي وفاعل في الحياة العامة** عبر استحضار المناخ القانوني المؤاتي لتعزيز دورها في مختلف القطاعات **وستؤسس لدمج مفهوم تعزيز مشاركة المرأة (الجندرة) في كل السياسات** المالية والاقتصادية والاجتماعية بما يتلاءم **والمفاهيم العالمية الجديدة** على هذا الصعيد. كما ستضع الحكومة موضع التنفيذ كافة التعهدات التي التزم بها لبنان بموجب التوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي في **بيجين سنة 1995 حول قضايا المرأة.**

عهد الرئيس ميشال سليمان (العام 2008– 2009)

رئيس الحكومة: فؤاد السنيورة

النص في البيان: ستستمر الحكومة في العمل على **تعزيز دور المرأة في الحياة العامة ومشاركتها في المجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.** كما ستعمل على **تنفيذ التعهدات التي التزم بها لبنان والواردة في الاتفاقيات الدولية** التي وقّعها أو التوصيات التي وافق عليها، لاسيما **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة** والتي تتطلب تشريعات وتدابير **لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وللتصدي لكل أشكال العنف ضد المرأة والفتاة.** وتؤكّد الحكومة ضرورة تفعيل الهيئة **الوطنية لشؤون المرأة واقدارها للقيام بدورها.**

عهد الرئيس ميشال سليمان (العام 2008– 2009)

رئيس الحكومة: سعد الحريري

النص في البيان: تلتزم الحكومة تعزيز دور المرأة في الحياة العامة، بما في ذلك على صعيد التعيينات الإدارية في المواقع القيادية، وتنفيذ التعهدات التي التزم بها لبنان في الاتفاقات الدولية التي انضم إليها والتوصيات التي وافق عليها، لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة. كما ستعمل على اعتماد **خطة عمل لمكافحة ظاهرة العنف ضد المرأة**، بما في ذلك الانتهاء من مناقشة مشروع **قانون حماية النساء من العنف الأسري**، وعلى وضع سياسات وتشريعات لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال بهدف الاستغلال الجنسي والعمل القسري. وتشدّد الحكومة على **دور الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية** وضرورة إقرارها وتوسيع صلاحياتها وتفعيل دورها في المساهمة برسم لتتمكن من اقتراح سياسات وطنية للقضاء على التمييز ضد المرأة وتنفيذها.

عهد الرئيس ميشال سليمان (العام 2009– 2011)

رئيس الحكومة: سعد الحريري

النص في البيان: تلتزم الحكومة تعزيز دور المرأة في الحياة العامة، بما في ذلك على صعيد التعيينات الإدارية في المواقع القيادية، وتنفيذ التعهدات التي التزم بها لبنان في الاتفاقيات الدولية التي انضم إليها والتوصيات التي وافق عليها، لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة. كما ستعمل على اعتماد خطة عمل **لمكافحة ظاهرة العنف ضد المرأة**، بما في ذلك الانتهاء من مناقشة مشروع قانون حماية النساء من العنف الأسري، وعلى **وضع سياسات وتشريعات لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال بهدف الاستغلال الجنسي والعمل القسري**. وتشدّد الحكومة على **دور الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وضرورة إقرارها وتوسيع صلاحياتها وتفعيل دورها في المساهمة برسم لتتمكن من اقتراح سياسات وطنية للقضاء على التمييز ضد المرأة وتنفيذها**. وضع سياسات **وخطط للانتقال من الرعاية الاجتماعية إلى التنمية الاجتماعية**، والتركيز على حماية الفئات المهمّشة، لا سيما النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

عهد الرئيس ميشال سليمان (العام 2011– 2014)

رئيس الحكومة: نجيب ميقاتي

النص في البيان: إن حكومتنا تلتزم العمل على تعزيز **دور المرأة في الحياة العامة بالتعاون مع الهيئات النسائية المعنية، إنطلاقاً من مضامين الاتفاقيات الدولية** لاسيما منها اتفاقية القضاء على كل أنواع التمييز ضد المرأة من خلال التشريعات المناسبة. وستعمل حكومتنا على **تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية** وعلى تعزيز حضورها في الإدارات والمؤسسات الرسمية **لاسيما في المواقع القيادية.**

عهد الرئيس ميشال عون (العام 2016– 2019)

رئيس الحكومة: سعد الحريري

النص في البيان: لا يمكن **فصل حقوق المرأة عن التوجهات السياسية والاقتصادية والثقافية للحكومة.** لذلك، تلتزم حكومتنا

العمل على **تعزيز دور المرأة** في الحياة، العمل بما في ذلك على صعيد التعيينات الإدارية وفي المؤسسات الرسمية، **لا سيما في المواقع القيادية إنطلاقاً من النصوص الدستورية ومضامين الاتفاقات الدولية** التي انضم إليها لبنان والتوصيات التي وافق عليها، وأبرزها اتفاق القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة. **وستحرص الحكومة على تعيين أعضاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان لتنفيذ الخطة الموضوعة لهذه الغاية.** وعلى صعيد **تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية،** ستعمل الحكومة مع المجلس النيابي الموّقر **على إدراج كوتا نسائية في قانون الانتخابات المنوي إقراره.** كما ستعمل على إنجاز **خطة استراتيجية لشؤون المرأة تشمل إطلاق ورشة عمل لتنزيه القوانين للقضاء على التمييز ضد المرأة** والتقدم **بمشاريع قوانين جديدة تحقيقًا للعدالة والمساواة وتنفيذاً للتعهدات التي التزم بها لبنان.**

عهد الرئيس ميشال عون (العام 2019– 2020)

رئيس الحكومة: سعد الحريري

النص في البيان: التزام بأجندة 2030

عهد الرئيس ميشال عون (العام 2020)

رئيس الحكومة: حسان دياب

النص في البيان: ستعمل الحكومة اللبنانية بمكوّناتها كافة على تنفيذ **خطة العمل الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن،** كما ستعمل **على تحقيق المساواة بين الجنسين.**

عهد الرئيس ميشال عون (العام 2022)

رئيس الحكومة: نجيب ميقاتي

النص في البيان: في دور المرأة: تعزيز دورها كشريك أساسي وفاعل في الحياة العامة وتكريس حقها بالمساواة وإزالة جميع أشكال التمييز ضدها. وتمكينها اقتصادياً. (البيان الوزاري لحكومة معاً للإنقاذ، 2022)

3. قراءة في مفردات النصوص الوزارية وتطوّرها بسبب تأثير الاتفاقيات الدولية

من صون الحقوق، لتفعيل وتعزيز دور المرأة، للالتزام بالاتفاقيات الدولية وحماية المرأة من العنف، للتأكيد على الحقوق، للالتزام أيضاً بإدراج الكوتا في القانون الانتخابي وتحقيق ما ورد في الأجندة 2030. كلها توجهات تظهر تدرّج تأثير الاتفاقيات الدولية على بيان السلطة التنفيذية. وبتمعّن دقيق لهذا الخطاب بتدرجاته الارتقائية وصولاً للالتزام بالأجندة 2030، نلاحظ بأن الخطاب السياسي ما زال يحاكي المرأة كمواطن **مكمّل، يعكس، من خلال مفرداته الموصفة، لها الهوّيات الثقافية الثابتة والجامدة للنوع الاجتماعي، ولم يرتق هذا الخطاب بعد للاعتراف بأن المرأة والرجل هما متساويين كإنسان بالحقوق والواجبات.** والأكثر من ذلك، نجد أن إعادة تكرار الالتزام بما تضمنته الاتفاقيات الدولية في العديد من النصوص الوزارية (منذ العام 2005 وحتى البيان الأخير للوزارة الحالية التي أصبحت في مرحلة تصريف الأعمال)، دون تطبيق فعلي لها، ما هو إلا مؤشر واضح للمعوقات الفعلية الكامنة في المجتمع اللبناني، وغير الحاضرة بعد للتغيير المجتمعي المطلوب على أكثر من صعيد لتحقيق المساواة بين الجنسين.

4. تنامي التمثيل النسائي السياسي، ولكن!

عندما نتابع ما جرى إنجازه حديثاً على مستوى تحقيق المساواة بين الجنسين على مستوى التعينات السياسية، نرصد الآتي: جاءت التعيينات مناصفة في السلك القضائي تقريباً بين الذكور والإناث، تزايد عدد النساء في السلك الدبلوماسي، تزايد عدد النساء كمستشارات مشاركات في وضع الخطط والاستراتيجيات (الهيئة الوطنية لشؤون المرأة في لبنان، 2019).

وفي قراءة بسيطة لما أُنجز سياسياً، **نجد أن الدولة ما زالت تتعامل مع المرأة بعملية التدّرج في إعطائها مساحة في العمل العام دون الذهاب المباشر لحل معضلة النوع الاجتماعي والتعاطي مع المرأة الإنسان:** مسألة ستتجلى بوضوح أكثر مع عدم قبول الدولة إدخال نظام الكوتا في الانتخابات النيابية، كما في النسبة الخجولة لتمثيل النساء في لوائح الانتخابات المحلية. **وكلها مسائل توضح أن صانع القرار في البلاد، إن على المستوى السياسي أو التشريعي، ما زال أضعف من أن يشكّل رافعة فعلية لتنمية المرأة، تتخطى الحاجات المطلبية للمجتمع المدني.**

يكفي أن نشير في هذا السياق أن لبنان قد احتل، وفق المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، مرتبة 147 من أصل 149 بلداً، **وهو مؤشر يدل على أدنى مشاركة المرأة في السياسة. ويعكس مدى عجز المرأة اللبنانية من خرق الحاجز السياسي الخفي** (ناصيف، 2020).

1.4. الكوتا النسائية في البرلمان

تألف تحالف نساء للسياسة برعاية الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ليضم أكثر من 150 منظمة من المجتمع المدني بهدف تحقيق وصول النساء إلى مواقع القرار في المجالس المعينة والمنتخبة (تحالف نساء للسياسة، 2017). وكان مطلبه الموّحد حصول النساء على كوتا تمثيلية لا تقل عن 30% في عدد المقاعد النيابية عند إعداد قانون الانتخاب الجديد، مستندين في تعليل أهمية ذلك على الدستور (المادة 7) والحقوق التي أقرها الاتفاق الوطني في الطائف العام 1989 القائمة على ضرورة مراعاة القانون الانتخابي للقواعد التي تؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب، هذا عدا الاتفاقات الدولية التي وقع عليها لبنان والتي كان آخرها الأجندة 2030 التي تتضمن الهدف الخامس الرامي تحقيق المساواة بين الجنسين (التحالف الوطني لدعم المشاركة السياسية للنساء في لبنان، 2017).

ففي خلال مناقشة اقتراح قانون الكوتا النسائية في 19 تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2021 في البرلمان، وهنا نوصف بشكل مباشر ما حدث خلال ترّأس نائب رئيس مجلس النواب اللبناني إيلي الفرزلي اللجان المشتركة لبحث هذا الاقتراح، "**فإنه لم يعطى النقاش لهذا القانون أكثر من دقيقتين**" (أسطيح، 2021)، تلالها بإعلان إسقاط صفة العجلة عنه.

لقد أطاح المجلس النيابي إذاً بالكوتا النسائية بموافقة ضمنية لغالبية الكتل النيابية فيه مستنداً في ذلك إلىحجة أنها تهز التوازن التمثيلي الطائفي المعتمد في لبنان. إن هذا الواقع يفسر مدى التناقض بين الخطاب المسوق من الأحزاب بالعلن وبين حقيقة عدم الرغبة في إعطاء هذا الحق للمرأة ولو مرحلياً لتمكينها وتفعيل دورها في مراكز صناعة القرار والسياسات العامة، خصوصاً وأن نظام الانتخابات الحالي، الذي يعتمد النظام النسبي، قد فُصل على قياس النخبة السياسية المركبة وفق نظام أبوي زبائني (الذهبي، 2022).

ويكفي القول هنا بأن الكوتا النسائية لم تتحقق، بالرغم من شدة دعم المؤسسات الدولية للبرامج التي تعنى بتمكين المرأة للترشح والانتخاب، وبالرغم من تبني بعض البيانات الوزارية لها، فالتركيبة الاجتماعية العائلية، الطائفية والمناطقية، ما زالت ذكورية الطابع القيادي.

2.4. النساء وحدود تمثيلهن على مستوى الأحزاب

لقد شاركت المرأة في العمل الحزبي بنسب تتراوح بين 10 إلى 50%، إلا أن وصولها إلى مراكز القيادة في الأحزاب بقيت تتراوح ما بين ال 0 و21.5%. واللافت في مشاركة النساء أن الأرقام تظهر تعارضاً بين نسبة الانتساب إلى الأحزاب ووصول المرأة إلى مراكز القيادة فيها. فمثلاً تصل نسبة انتساب النساء في حزب الله إلى 50%، بينما تحتل النساء مراكز القيادة فيه بنسبة 7.1%، وفى المردة أيضًا نسبة الانتساب 50% إلا أن النساء في القيادة لا يتعدى الـ 9.1%.

جدول رقم 2: نسبة مشاركة النساء في الأحزاب ونسبة القيادة (Fatima, 2013)

اسم الحزب	نسبة النساء %	قيادة النساء %
الشيوعي	16	11.2
السوري القومي الاجتماعي	20	13.1
الكتائب	10	4.2
الكتلة الوطنية	10	9.4
البعث العربي	10	9.1
الاشتراكي	25	7
الأحرار	15	6.8
الجماعة الإسلامية	30	0
حركة أمل	30	10.9
التوحيد (السني)	30	5.3
حزب الله	50	7.1
الوعد	20	17.8
التجدد	21	21.5
التيار الوطني الحر	51	25
القوات اللبنانية	35	15
جبهة الأمل	30	0
المستقبل	31	12.5
المردة	50	9.1

3.4. الانتخابات البلدية

تبيّن قراءة الجدول رقم 3 مدى التقدّم المحرز على مستوى دخول المرأة العمل البلدي. لكن عند القراءة المتأنية لشكل هذا الدخول ونسبيته، نجد أنه قد تم من خلال لوائح يتزعمها ذكور.

جدول رقم 3: تمثيل النساء في الانتخابات البلدية في الدورات التالية 2004، 2010، 2016

المحافظة	2004	2010	2016
جبل لبنان	170	188	**246**
بيروت	9	3	3
بقاع	37	48	54
جنوب ونبطية	104	91	119
شمال وعكار	199	206	**239**

يكفي أن نستند إلى تجربة نهى غصيني، رئيسة بلدية بعقلين، التي حاولنا تتبعها من خلال مقابلات عدة معها نشرت في الصحف والمجلات، لنفهم بوضوح معوقات عمل المرأة في المجال السياسي. وسنقتطف، فيما يلي مقاطعاً من هذه المقابلات التي تعكس، بالتجربة الحية، شكل الانتخابات البلدية في لبنان.

تقول الغصيني: **هناك سببان رئيسيان يشكلان عقبة أمام مشاركة المرأة في السياسة هما: افتقار الأحزاب إلى الوعي السياسي، والتحيز الجنسي لصالح الذكور في مراكز الإدارة الداخلية لجميع الأحزاب اللبنانية، والتي لا تخضع لعملية ديمقراطية في انتقائها، بل تعتمد في الاختيار على الحكم الشخصي لقائد الحزب، مما يقلّل من فرص وصول المرأة إلى هذه المناصب** (Bacholle, Affichée 2021).

وتقول أيضاً: "**المعركة البلدية حساباتها مختلفة عن تلك النيابية. من ترشحن ووصلن أو لم يصلن في انتخابات 1998 و2004 كن من المغامرات المؤمنات بانخراط المرأة في العمل المسؤول. حينها لم يسجل وجود دعم سياسي وحزبي خصوصًا لصالح المرأة حيث أثرت عقلية الأحزاب، في كثير من الأحيان، على مسايرة خاطر العائلات التي اختارت رجالها لتمثيلها في المجالس البلدية** (سكيني، 2004)، وتقول في مقابلة أخرى: **إن دعم الزعيم السياسي كان ضروريًا للوصول إلى منصب رئيس البلدية**... وهذا يبيّن **الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب السياسية في إزالة الحواجز التي تمنع المرأة من الوصول إلى الحكم والمساهمة الكاملة في نمو وازدهار لبنان**... بعد النجاح في الانتخاب "**فإن مكافحة التحيز الذكوري تكون يوميه**" (Bacholle, Affichée 2021). وبرأيها لا بد من اعتماد نظام الكوتا النسائية كي تضطر الأحزاب إلى أخذ النساء في لوائحها.

إن ما يمكن استنتاجه من هذه التجربة نلخصه باختصار بالآتي:

- إن ضعف تأثير دخول المرأة في الأحزاب يؤثر حكماً على لعب هذه الأخيرة لدور سياسي منتخب.
- إن تركيبة الأحزاب الزعاماتية العائلية هي التي تحد من وصول المرأة، وإن شئنا الرجل، من خارج السياقات والاستزلامات الحزبية العائلية الطابع.
- هناك ضرورة رضى الزعيم لوصول المرأة إلى المناصب القيادية في السياسة.
- هناك دور كبير للعائلات الذكورية الطابع في تشكيل اللوائح الانتخابية.
- إن اعتماد الكوتا النسائية في الانتخابات البلدية والنيابية هي ضرورة لتفعيل دور المرأة في العمل السياسي.
- إن صراع المرأة ما زال مستمراً لإثبات قدراتها في مجتمع عام سلطوي، غالبيته من الذكور.

4.4. الانتخابات الاختيارية

والمسألة نفسها تنسحب على الانتخابات الاختيارية، التي وإن بينت خروقات للمرأة في المدن، إلا أنها أقل بكثير من المأمول، خصوصاً وأن المخترة في المخيال الثقافي هو عمل ذكوري بامتياز، وفي شهادة المختارة ليندا برغل تقول: "**ببساطة لا يريدون امرأة على لوائحهم الانتخابية، معللين بأن عمل المخترة للرجل وليس للمرأة**" (الشمعة، 2016).

جدول رقم 4: تمثيل النساء في الانتخابات الاختيارية في الدورات التالية 2004، 2010، 2016

2016	2010	2004
57	39	21

5.4. الانتخابات النيابية للعام 2018

في قراءة للجدول رقم 5، يتبيّن مدى تزايد عدد النساء التدريجي في الدخول للندوة البرلمانية. ويمكن عند قراءة عدد النساء المرشحات، لا سيما في انتخابات 2018، والذي وصل ل 111 مرشحة، ملاحظة مدى تأثير تمكين الجمعيات النسائية المدنية، في تشجيع النساء في محاولة خوض غمار الانتخابات النيابية.

إلا أن المتمعن في قراءة النتائج يكتشف أن حقيقة التغيير لا زالت ضئيلة، لا سيما وأن الفائزات هن مرشحات على لوائح زعامات طوائفية، إذا ما استثنيا واحدة منهن فقط، ولقد نجحن بنجاح تلك الزعامات في بيئاتها.

ولقد اعتبرت د. فاديا كيوان، المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية، بأن "تمثيل المرأة اللبنانية في البرلمان سيتساوى مع تمثيل الرجل بعد 116 عاماً إذا ما ظل الدفع على هذه الوتيرة" (مطر، 2018)، قول يبين مدى بعدنا بعد عن تحقيق المساواة على المستوى السياسي في لبنان.

جدول رقم 5: تمثيل النساء في الانتخابات النيابية في الدورات ما بين 1992، 2018

(lp.gov.lb)

السنة	عدد المقاعد	عدد النساء	الأسماء
1991	تم تعيينها	1	نائلة معوض
1992 -1996	128	3	بهية الحريري، نائلة معوض، مهى الخوري
1996 – 2000	128	2	نائلة معوض، بهية الحريري
2000 -2005	128	3	نائلة معوض، بهية الحريري، غنوة جلول
2005 -2009	128	5	نائلة معوض، غنوة جلول، جلبيرت زوين، ستريدا طوق، بهية الحريري
2009-2018	128	4	غنوة جلول، جلبيرت زوين، ستريدا طوق، بهية الحريري
2018-	128	6	بوليت سيراكان ياغوبيان، رولا الطبش، بهية الحريري، عناية عز الدين، ديما جمالي، ستريدا طوق.

6.4. وزارة شؤون المرأة

عندما أُنشئت أول وزارة في لبنان لتهتم بشؤون المرأة العام 2017 حتى وإن كانت وزارة دولة، فلقد أُعطيت للوزير أوغاسبيان لضبط التوازن الطائفي الوزاري. ولقد تخطت الجمعيات النسائية وقتها هذا الأمر على لسان رئيستها السيدة إقبال دوغان بالقول: "**إنّ استحداث وزارة لشؤون المرأة هو خطوة إيجابيّة، شرط أن يكون على رأسها امرأة أو رجلاً معنيان بقضايا النساء والدفاع عنها، ما يضع بيدهم إدارة تنفيذيّة، على أن تتطوّر ويصبح لها مركزاً وهيكليّة وفريق عمل لمتابعة هذه القضايا**" (نزال، م.، 2021).

لقد حاولت هذه الوزارة دعم قضايا المرأة، لكن عمرها لم يدم طويلاً فألغيت الحقيبة، وأُلغي معها تمثيل المرأة في السلطة التنفيذية حتى ولو بأدنى المستويات. الأمر الذي يعكس أن استحداث هذه الوزارة وإلغاءها هي لضبط موازين تمثيلية، لا لقناعة بضرورة استحداث وزارة لها صلاحيات تستطيع أن تنهض بالمرأة لتأمين المساواة لها، كإنسان، مع الرجل.

7.4. مرحلة الانتفاضة ومؤشراتها في تنامي عمل المرأة السياسي

لا بد من أن نشير بداية أن هذه المرحلة القريبة المعاشة لم تشهد بعد دراسات علمية عميقة، لذا نحن سنتطرق إليها من زاويتين:

الأولى: لماذا انطبعت الثورة بأنها "ثورة أنثى" وهو شعار يستبطن معنيين ثورة المرأة على اضطهادها وعلى الاضطهاد الذي يطال البلد، أي إن ثورة المرأة اللبنانية جاءت وكأنها: **ليست "في وجه الفساد والهدر والسرقات وحسب، بل في وجه القوانين التمييزية وضد النظام الأبوي القاتل المطبق على أنفاس الكثيرات"** (حمزة، ر، 2020)، **وذلك بالرغم من رفض البعض استخدام مصطلح الأنثى للثورة بدلاً من مصطلح النسوية الذي يعكس نضالاً مطالباً بالعدالة الاجتماعية** (حمزة، ر، 2020).

الثانية: كيف تسببت هذه الثورة في إنتاج وزارة تضم 6 وزيرات وذلك كي يجري إعطائها، من قبل السلطة السياسية وقتها، صورة حضارية للخارج كما للداخل ولا سيما للثوار. مهم أيضاً أن نذكر بأنها اعتبرت حكومة تكنوقراط لا حكومة سياسية بالمعنى التقليدي اللبناني (مسألة سنتوسع في شرحها لاحقاً).

لقد شهدت فترة الثورة هذه، بالإضافة للمشاركة الكثيفة للمرأة في الخطوط الأمامية للمواجهة، تحركات مطلبية عدة: ضد عدم إمكانية المرأة إعطاء الجنسية لزوجها ولأولادها، ضد التحرش الجنسي، ضد عودة الحرب الأهلية، كما لحصول المرأة على حق الحضانة... وغالبها من القضايا المرتبطة بالحقوق المدنية للمرأة والتي ما زالت في أيدي المحاكم الروحية. وكأن الثورة جاءت لتعبّر المرأة من خلالها على وجعها الثقافي الذي لم يعد مقبولاً مع بدايات وعيها لذاتها كإنسان، لا مستسلمة لواقع ثقافي تاريخي فقد بُنيته التقليدية، ويحتاج الفكر لنفض صوره المتجذرة في المخيال الثقافي للمجتمع.

8.4. مرحلة الانتخابات النيابية الأخيرة (2022)

لقد شهدت الانتخابات النيابية الأخيرة، سواءٌ في ظروف أو في نسب الترشح النسائية التي رافقتها، وسواءٌ أيضاً في النتائج التي أسفرت عنها تحولات مهمة تحتاج منا لمساحة تحليلية.

لقد عرفت هذه الانتخابات تزايداً غير مسبوق لترشح النساء فيها وصل ل 155 امرأة في مقابل 1043 مرشّحاً، أي ما نسبته 15 في المئة من المرشّحين. ولقد مثلت هذه النسبة تقدّماً بالمقارنة مع الترشيحات النسائية التي قدمت في انتخابات العام 2018 حيث بلغت وقتها الـ 11 في المئة (الأسمر، 2022)؛ كما شهدت هذه الانتخابات أيضاً تنامياً غير مسبوق لعدد اللوائح التي ضمت نساءً في أعضائها. فلقد بلغ عدد النساء المرشحات على اللوائح الانتخابية ألـ 118 سيدة، وهو عدد يجسد

انعكاسًا كبيراً لنضال النساء المستمر وبروزهن المتزايد في السنوات التي رافقت الحراك في الشارع، كما وظهورهن في الإعلام وفرض حضورهن في المجال السياسي العام في البلاد. فلقد زاد اعتبار الأحزاب أن في إشراك المرأة ضمن لوائحها هو مظهر ينمّ عن وجه حضاري متقدّم وذلك بالرغم من علمهم أن النظام الانتخابي قد ركب لصالح النخب من السياسيين الذكور.

صحيح أن هذه هي المرة الأولى التي تكون فيها المشاركة النسائية مرتفعة (الأخبار، 2022) لكن الصحيح أيضاً أن هذه النسبة لم تسفر عن نجاح إلا 8 سيدات على المستوى الوطني. هن:

أربعه جئن **من خلال الأحزاب السياسية التقليدية:** عناية عز الدين (حركة أمل) وستريدا جعجع (القوات اللبنانية)**:** الاثنتان كانتا نائبتين في المجلس النيابي السابق؛ ندى البستاني عن التيار الوطني الحر، وغادة أيوب عن حزب القوات اللبنانية (نائبتان جديدتان). بولا يعقوبيان (كانت نائبة)، إضافة إلى 3 سيدات يدخلن البرلمان لأول مرة، وهن: حليمة قعقور، ونجاة صليبا، وسينتيا زرازير. وكلهن يمثلن قوى التغيير.

جدول رقم 6: عدد النساء المرشحات تبعاً للطائفة

الطائفة	العدد
المارونية	35
السنية	26
الشيعية	15
الروم الأرثوذكس	14
الروم الكاثوليك	7
الارمن الارثوذكس	7
الدرزية	7
الانجيلية	4
العلوية	1
الارمن الكاثوليك	1
الأقليات	1
المجموع	118

جدول رقم 7: عدد اللوائح التي ضمت نساءً تبعاً للوائح الانتخابية

الدائرة	عدد اللوائح	عدد اللوائح التي ضمت نساء	عدد النساء المرشحات ضمن لوائح	اسماء اللوائح التي لم تضم مرشحات نساء
بيروت الأولى	6	5	11	1. بيروت نحن لها (القوات اللبنانية)
بيروت الثانية	10	9	23	1. قادرين (مواطنون ومواطنات في دولة)
جبل لبنان الأولى (جبيل- كسروان)	7	5	8	1. الحرية قرار (فارس سعيد، منصور غانم البون) 2. قلب لبنان المستقل (فريد هيكل الخازن)
جبل لبنان الثانية (المتن)	6	3	8	1. كنا ورح نبقى المتن (التيار الوطني الحر) 2. متن الحرية (القوات اللبنانية) 3. متنيون سياديون (مستقلون)
جبل لبنان الثالثة (بعبدا)	7	2	2	1. بعبدا السيادة والقرار (القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي) 2. بعبدا تنتفض (قدامى التيار) 3. قادرين (مواطنون ومواطنات في دولة) 4. نحنا التغيير (مستقلون)
جبل لبنان الرابعة (الشوف وعاليه)	7	6	12	1. لائحة الجبل (التيار الوطني الحر، طلال ارسلان، وئام وهاب)
البقاع الأولى (زحله)	8	6	8	1. زحلة الرسالة (حزب الله- التيار الوطني الحر- الطاشناق) 2. زحلة تنتفض (مجتمع مدني عيد عازار)
البقاع الثانية (البقاع الغربي وراشيا)	6	4	7	1. الغد الأفضل (حركة أمل- التيار الوطني الحر- حسن مراد) 2. القرار الوطني المستقل (الحزب الاشتراكي- محمد القرعاوي)
البقاع الثالثة (بعلبك الهرمل)	6	2	2	1. الأمل والوفاء (حركة أمل وحزب الله) 2. ائتلاف التغيير (مستقلون) 3. بناء الدولة (القوات اللبنانية) 4. مستقلون ضد الفساد (مستقلون)
الجنوب الأولى (صيدا جزين)	7	3	3	1. قادرين (مواطنون ومواطنات في دولة) 2. الاعتدال قوتنا (ابراهيم عازار مدعوماً من حركة أمل وحزب الله) 3. معاً لصيدا وجزين (التيار الوطني الحر) 4. ننتخب للتغيير (أسامة سعد- عبد الرحمن البزري، كميل سرحال)
الجنوب الثانية (صور والزهراني)	4	3	4	1. القرار الحر (مستقلون)
الجنوب الثالثة (النبطيه،مرجعيون، بنت جبيل، وحاصبيا)	3	0	0	1. الأمل والوفاء (حزب الله حركة أمل) 2. صوت الجنوب (المجتمع المدني) 3. معاً نحو التغيير (المجتمع المدني)
الشمال الأولى (عكار)	8	4	6	1. النهوض لعكار (مستقلون) 2. الوفاء لعكار (مستقلون) 3. عكار (القوات اللبنانية- طلال المرعبي) 4. عكار أولاً (الحزب القومي- التيار الوطني- محمد يحي)
الشمال الثانية (طرابلس، المنيه، الضنيه)	11	7	11	1. الارادة الشعبية (فيصل كرامي- جهاد الصمد- جمعية المشاريع) 2. طموح الشباب (مستقلون) 3. قادرين (مواطنون ومواطنات في دولة) 4. لبنان لنا (مبتعدون عن المستقبل)
الشمال الثالثة (زغرتا، الكوره، بشري، البترون)	7	6	13	1. رح نبقى هون (التيار الوطني الحر- الحزب السوري القومي)
المجموع	103	65	118	38 لائحة

مصدر 6 و7: الدولية للمعلومات استناداً إلى اللوائح الانتخابية (الشهرية، 2022)

5. في فهم تطور عمل المرأة السياسي في لبنان من منظور الأنثروبولوجيا السياسية

لقد بينا طوال، هذه الورقة البحثية، محورية كيف كان وما زال، وإن بتراجع ملحوظ مؤخراً ولكن غير كافٍ، دور العائلة والطائفة في لبنان في تقديم الرجل عن المرأة في العمل السياسي والناتج عن الأسباب الآتية:

مستوى السلطة في العائلة نفسها التي ما زالت ذكورية الطابع. فجذور التقسيم الوظيفي الجندري ما زالت عميقة باللاوعي الجمعي اللبناني، فهذه الجذور قد شُكلت على أساس ربط عالم المرأة بوظيفتها البيولوجية كأم وكربة أسرة حتى بالرغم من تعلمها وعملها ووصولها لمراكز إدارية عليا. فنجاح المرأة الحياتي ما زال يُقاس بمدى قدرتها على تربية أسرة بالإضافة إلى تعلمها وعملها.

إن مستوى نضال المرأة التاريخي للدخول في "عالم الرجل السياسي"، ما زال في بداياته، حتى بعد قرن من العمل الدؤوب وبعد تعلم المرأة وتمكنها من ممارسة القيادة. فمطالبها في الحصول على حقوقها المواطنية التي نصّ عليها دستور البلاد، ونعني مساواتها بالرجل، ما زالت تحتاج لمزيد من النضال خصوصاً في عالم السياسة الذي كان وما زال ذكورياً بامتياز. فالتقسيم التاريخي للوظائف والمراتب من السلطة، ما زالت الأسرة هي التي تعيد إنتاجه بوعي أو بلا وعي منها: مسألة تفسر برأينا واحدة من أهم معوّقات تخطي السمات الثقافية التقليدية للمرأة لتسهل عليها دخول عالم السياسة في لبنان.

باختصار، لم تستطع المرأة حتى الآن الوصول إلى السلطة إلا من خلال مؤسسات رديفة لمؤسسات السلطة نفسها، أي من خلال الجمعيات ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني، أو بطريقة التعيين من خلال سلطة الذكور الحزبية الزعاماتية.

إن توصيف عدم تمثيل المرأة في السياسة، إلا بنسب منخفضة، لا يمكن فهمه إلا بسبب مقاومة السياسة للتأنيث، فعالم السياسة هو عالم ذكوري في تركيبته التاريخية، وذلك في أذهان غالبية المواطنين والفاعلين السياسيين من كلا الجنسين، كما في التمثيلات الاجتماعية التي تتعارض إلى حد كبير مع المشاركة السياسية للمرأة (Derville.et Pionchon, 2005). ففكرة أن المرأة وظيفتها أن تهتم أولاً وقبل كل شيء بالمساحة المنزلية وبالأطفال لم تختف بعد. هذا عدا أن المجتمعات باتت تجنح في سيرورة تحولاتها التاريخية من الأبوية إلى الأخوية، هذا المفهوم الذي يعبر عن مجال

صنعه وبنى قواعده وثقافته ولغته الذكور (Derville. et Pionchon, 2005)، لذا فهو ما زال يستبعد النساء في كافة تمثيلاته، الحزبية، المحلية والوطنية ويفاضل عليها الذكور.

1.5. السلطة العائلية في المجال السياسي

إذا كانت النساء في السياسة في لبنان ما زالت بعيدة عن المجال، وغالبية ما استطاعت تحصيله كان في معظمه تحت عباءة ذكورية عائلية أو حزبية، واستمر حتى العام 2018 الذي شهدت الانتخابات النيابية خلاله أول اختراق لهذه السلطة، تلتها انتخابات العام 2022 التي شهدت أيضاً اختراقاً أوسع لهذه السلطة. ونورد هنا تمثيل كل من (ميرنا البستاني، بهية الحريري، نائلة تويني) لعائلته، أو تمثيل كل من (نائلة معوض، جويس الجميل، نهاد سعيد) لحفظ مقعد لابن العائلة، فلا بد من أن نحاول فهم التركيبة السياسية العائلية، لنعي مدى تجذر سلطة العائلة ليس فقط على النساء بل وعلى الذكور أيضاً وفق رتب العائلة في هرمية الزعامة والسلطة. إن شرح هذا النظام السياسي يفسر بشكل أعمق سبب محاولة إبعاد النساء من القوائم، لصالح الذكور في مجتمع أبوي وأخوي بامتياز.

يقول فؤاد إسحاق الخوري، أن القرابة والعائلة في لبنان هما المحركان الأساسيان لإنشاء العلاقات والولاء السياسي، بحيث يلجأ قادة الرأي والسياسيين إلى الحصول على دعم كبير العائلة أو ممثل العائلة فيضمن بالتالي دعم جميع الأسرة الممتدة، ومقابل هذا الدعم يقدم قادة الرأي والسياسيين الخدمات (الواسطة) لأفراد العائلات التي تواليهم. فيعاد بالتالي إنتاج العلاقات الأسرية في الإطار السياسي، والتي هي بطبيعة الحال بطريركية التمثيل (Khuri, 1990).

تعتبر المجموعات العائلية إذاً هي الفاعلة الشرعية في السياسة اللبنانية. أما السلطة البطريركية فإنها تعطي القوة للذكور وتربط السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والديني سويًا. أما العقد العائلي في لبنان فهو الذي يضبط الرجال والنساء ويحدّد الولاء للأسرة ويتخطى الولاء للدولة وهذا ما تتبناه النساء، مع امتعاضهم منه، ويتزامن مع عدم الإيمان بالدولة وبقوتها. حتى القوانين تدعم العائلة وليس الفرد وطبعًا العائلة البطريركية (Joseph, 2011, pp. 160-195).

2.5. تنامي عمل المرأة السياسي في مجتمع هجين بمتمايزاته الثقافية

معروف أن قلة هن النسوة اللواتي استطعن الوصول إلى أعلى مستويات السلطة، ونسبتهن لا تزيل عن 6% عالمياً (Schneider, 2020) فالوضع ليس مقتصراً على لبنان. لكن ما يتميز به لبنان عن

غيره، هو بطء التغير فيه كما حيوية الثقافة الموروثة، وتجذر النظام الطائفي الزعاماتي، هذا ناهيك عن شدة المتمايزات المناطقية والطبقية في التنمية السياسية للمرأة. أمر يزيد من لجم وصول المرأة بقدراتها إلى المواقع المتقدمة في المراكز السياسية.

وإذا قمنا في مراجعة تمثيل المرأة في لبنان ضمن المجالس التي تتشكل بحكم الانتخابات نرى أنها ما زالت منخفضة جدًا، لكننا إذا ما نظرنا في مشاركتها في الحكومات المتعاقبة، خاصة من العام 2004 نرى أن تمثيلها، وإن كان خجولاً، حتى العام 2020 إلا أنه قد شهد مؤخراً قفزة نوعية في حكومة حسان دياب الذي أتى ثلثها من النساء. ولتفسير هذه الظاهرة المستجدة لا بد من ربطها بعدة أمور، أولها أن الرئيس دياب قد جاء هو نفسه، من خارج النادي التقليدي للسياسيين في لبنان، بسبب الضغط المطلبي لحراك ما يعرف ب 17 تشرين، ثانيها، أن المشاركة السياسية للمرأة لم تتم عبر الانتخابات ولكن بالتعين، ثالثها، أن مشاركة المرأة في هذه الظروف الاستثنائية يضفي على الوزارة صبغة مغايرة عن التقليد سواء لصورتها في الداخل الثائر على التركيبات التقليدية، والخارج الذي يمكنه أن يرى في التمثيل النسائي خطوات تغييرية تقدمية، بالرغم من أن ظروف هذه الوزارة لم تأت وفق المرجو منها بسبب تعقيدات أكبر منها تمر بها البلاد إن على مستوى الداخل أو الخارج، إلا أن مشاركة المرأة قد أثبتت أن لدى النساء قدرات مميزة في توليهن لحقائب وزارية تعرف بالسيادية في لبنان مما يشير إلى أهمية فرض الكوتا كوسيلة لتمكين النساء من دخول، بالانتخاب، ميدان السياسة، إن على مستوى الأحزاب أو الندوة البرلمانية وإثبات نفسها. يكفي أن نشير هنا أن حكومة ميقاتي، التي تلت حكومة دياب، لم تأت إلا بامرأة واحدة وأسندت لها وزارة دولة، أمر له دلالاته الكثيرة على مستوى التمثيل النسائي، يؤكد المؤكد الذي حاولنا شرحه طوال هذه الورقة البحثية.

الحكومة	العام	عدد النساء	اسماء النساء	الوزارة
عمر كرامي	2004-2005	2	ليلى الصلح وفاء الضيقة	الصناعة دولة
فؤاد السنيورة	2008-2009	1	بهية الحريري	تربية وتعليم عالي
سعد الحريري	2009-2011	2	ريا الحفار منى عفيش	مالية دولة
تمام سلام	2014-2016	1	اليس شبطيني	مهجرين
سعد الحريري	2016– 2019	1	عناية عز الدين	دولة للتنمية الإدارية
سعد الحريري	2019-2020	4	ندى بستاني فيوليت الصفدي مي شدياق ريا الحسن	طاقة ومياه دولة لشؤون التمكين الاقتصادي للنساء والشباب دولة للتنمية الإدارية داخلية وبلديات
حسان دياب	2020– 2021	6	زينة عكر منال عبد الصمد ماري كلود نجم لميا يمين غادة شريم فارتينيه اوهنيان	نائب رئيس ودفاع إعلام عدل عمل مهجرين شباب ورياضة
نجيب ميقاتي	2021	1	نجلا الرياشي	وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية

خلاصة

في هكذا مواضيع رصدية وتحليلية، الخلاصات فيها لا بد وأن تكون مفتوحة، خصوصاً في بلد يعيش مخاضات متنوعة شديدة التقلبات وشديدة الخطورة وضبابية المشهد، قد تطال تركيبته كلها أو قد توصل به إلى تغيرات بنيوية، لذا لن نختم بل نحن نتطلع إلى أن نشهد، بالرغم من كل الظروف التي يمر بها لبنان، تقدماً لدور المرأة فيه، أو إن شئنا بشكل أدق توسعاً لمساحة الوعي بمدى أهمية مشاركتها ودورها، طالما أن الكوتا ما زالت غير مطبقة، وطالما أن تباينات التنمية الثقافية في لبنان، طبقياً ومناطقياً ما زالت شديدة التفاوت.

المراجع

1- العربية

النهضة النسائية في بيروت المحروسة (2013). بيروت. تم الاسترداد من Lebanese Center for Active Citizenship/ beirutwomen https://lcaclebanon.wordpress.com/2013/03/05

أبراهيم، أ. ف. (بلا تاريخ). *الحركات الانسانية اللبنانية*. بيروت: دار الثقافة.

أبعاد. (27 أيار, 2013). *التمييز ضد المرأة التزام بالقول...فمتى يكون فعلياً؟* تم الاسترداد من http://www.rightsobserver.org/blog/

الأسمر، ج. (23، 3، 2022) ارتفاع في ترشّح النّساء لانتخابات 2022... هل يزيد عددهنّ في البرلمان؟ بيروت، النهار. تم الاسترداد من https://www.annahar.com/arabic/section/76-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/23032022023238106

اشتي، ش. (1998). المرأة في الأحزاب السياسية، المرأة في التنظيم الحزبي. (م. ا. معوض, Ed.) *حريات, 10*, pp. 8-15.

البيان الوزاري (2021) معاً للإنقاذ. تم الاسترداد من http://pcm.gov.lb/Library/Files/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8B%20%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B0.pdf

التحالف الوطني لدعم المشاركة السياسية للنساء في لبنان. (2017). ورقة مطلبية موحدة بهدف طلب دعم تحقيق المشاركة السياسية للنساء في لبنان: مقدمة من التحالف الوطني- نساء للسياسة. بيروت. تم الاسترداد من http://nclw.gov.lb/wp-content/uploads/2017/08/Final-Draft- -unified-paper-on-women-political-participation-June-2017.pdf

المختار، ط. (7 1, 2017). *التوقيع على المعاهدات الدولية*. تم الاسترداد من كلية القانون/ جامعة بابل: http://law.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=7&lcid=59879

أسطيح، ب. (08 أكتوبر 2021). سقوط «الكوتا النسائية» بـ«الضربة القاضية» في البرلمان اللبناني. تم الاسترداد من https://aawsat.com/home/article/3232901

الدستور اللبناني. (1926). *الدستور اللبناني وتعديلاته*. تم الاسترداد من الجمهورية اللبنانية- مجلس النواب: https://www.un.int/lebanon/sites/www.un.int/files/Lebanon/the_lebanese_constitution_arabic_version.pdf

السلوى، ر. (2018). *تداعيات اقتحام المرأة للوظائف والمهن العليا (نموذج مدينه زحله)*. بيروت: المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية- الجامعة اللبنانية- بحث غير منشور.

الشمعة، ن. (2016). *تائج الانتخابات من منظور جندري*. تم الاسترداد من دنيا للتنمية المستدامة: https://www.facebook.com/Donia.org/photos/%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-

%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%83%D9%81%D9%8A-%D9%83%D9

الشهرية (15 نيسان 2022)، النساء المرشحات للانتخابات النيابية 2022 تبعاً للدوائر واللوائح والطوائف، الدولية للمعلومات، تم الاسترداد **من** https://monthlymagazine.com/ar-article-desc_5153

الدهيبي، ج. (23، 5، 2022) 8 سيدات بالبرلمان.. ما العوائق أمام تشريع قوانين داعمة لحقوق النساء في لبنان؟ تم الاسترداد من https://www.aljazeera.net/news/women/2022/5/23/

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة في لبنان. (12 11, 1998). *قانون إنشاء الهيئة*. تم الاسترداد من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة في لبنان: https://nclw.gov.lb/nclw-law/

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة في لبنان. (2019). *التقرير الدوري السادس حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لبنان*. بيروت: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة في لبنان وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

تحالف نساء للسياسة. (2017). ملف تعريفي عن التحالف الوطني – نساء للسياسة. بيروت. تم الاسترداد من http://nclw.gov.lb/wp-content/uploads/2017/08/Rev_coalition-on-women-political-participation-Brief-June-2017.pdf

حمزة، ر. (8 3, 2020). *"الثورة أنثى" في 17 تشرين.. وبعدها لن تسكت امرأة*. تم الاسترداد من المدن: https://www.almodon.com/society/2020/3/8/

سعادة، ص. (1998). العوائق أمام مشاركة النساء اللبنانيات في السياسة) م. ا. معوض (*حريات*.-7-4 .pp ,

سكيني، د. (2004). *تجربة رئيسة بلدية تحت المجهر: نهى الغصيني نموذجاً*. تم الاسترداد من بلدتي: https://www.baldati.com/wallposts.php?action=viewNewsPost&newspostId=2288

شرف الدين، ف. (8 7, 2019). "عناصر البيئة الثقافية في لبنان ومشاركة المرأة السياسية. تم الاسترداد من https://www.lebanondebate.com/news/443419

لحد، خ. (1996). *الانتخابات اللبنانية في تاريخ لبنان*. بيروت: دار لحد خاطر.

مغيزل، ل. (1999). *نصف قرن دفاعاً عن حقوق المرأة في لبنان: وثائق من تاريخ: 1947– 1997*. بيروت: مؤسسة جوزيف ولور مغيزل.

متري، د. (1 7, 2015). *من الفضاء العام إلى المكاتب: تحوّل الحركات النسائية في لبنان إلى طابع المنظمات غير الحكومية وأثره على تعبئة النساء*. (Lebanon Support Civil Society Knowledge Centre، المحرر) doi:10.28943/CSR.001.0011

مجموعه من الباحثين. (2018). *المساواة بين الجنسين: واقع، تحديات وآفاق (2000–2018) قراءه من منظور الهدف الخامس للتنمية المستدامة 2030*. صندوق الأمم المتحدة للسكان، مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية.

محي الدين، ع. . (2000). *الجمعيات الأهلية في لبنان النشأة والتحولات*. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

مطر، م. (28 تموز, 2018). *هكذا سيكون المجلس النيابي اللبناني... بعد 116 عاماً!* تم الاسترداد من MTV: https://www.mtv.com.lb/news/%D9%85%D9%80%D9%80%D8%AD%D9%80%D9%80%D9%84%D9%80%D9%80%D9%8A%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%AA/835015/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7_%D8%B3%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D9%8A

مهارات. (18 7, 2010). *رفع التحفظات عن سيداو خطوة اساسية للمساواة*. تم الاسترداد من https://maharat-news.com/cedaw

ناصيف، غ. (كانون الثاني, 2020). *مشاركة المرأة في السياسة في لبنان وحدود التمكين في إطار مشاريع المساعدات*.

نجمه، م. (2006, 3). من الرائدات: السيدة إميلي فارس ابراهيم. *الحوار المتمدن, 1484*. Doi: HTTP://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=59126

نزال، م. (17 شباط, 2021). *الرجل وزيراً للمرأة: ما فوق الأعضاء الجنسية*. تم الاسترداد من المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين: https://lebaneselw.com/index.php/details/itemlist/tag

2- الأجنبية

Bacholle, M. (affichée 2021, janvier 26). *Nouha Ghousseini : "Cassons ce plafond de verre"*. Récupéré sur aganda culturel: https://www.agendaculturel.com/article/Divers_Nouha+Ghosseini_Cassons_ce_plafond_de_verre

Colomb , C. (1989). La découverte de l'Amérique. *Vol. I Le journal de bord 1492-1493, Vol. II Relations de voyage 1493-1504*. (L. Découverte, Éd.) Paris. Récupéré sur https://baripedia.org/wiki/Les_th%C3%A9ories_de_l%E2%80%99anthropologie_politique

Conway, M. (2001). Women and political Participation. *Political Science and Politics, 34*(1), 231-233.

Derville, G. et Pionchon, S. (2005). « La femme invisible. Sur l'imaginaire du pouvoir politique », Mots. Les langages du politique. Consulté le février 06 , 2021., sur URL : http://journals.openedition.org/

Fatima Sbaity Kassem. (2013). *Party Politics, Religion and Women's Leadership: Lebanon in comparative perspective.* New York: Palgrave MacMillan.

Fatima, K. (2013). *Party Politics, Religion and Women's Leadership: Lebanon in comparative perspective.* New York: Palgrave MacMillan.

Government, L. (n.d.). *pcm.gov.lb*. Retrieved from http://www.pcm.gov.lb/.

Halpern, C. (2008, Juillet). Peut-on en finir avec le plafond de verre ? *Sciences Humaine*. Récupéré sur https://www.scienceshumaines.com/peut-on-en-finir-avec-le-plafond-de-verre_fr_22408.html

Joseph, S. (2011, July). Political Familism in Lebanon. *Annals of American Academy of Political and Social Sciences, 636*, 150-163.

Kassem, F. S. (2013). *Party Politics, Religion and Women's Leadership: Lebanon in comparative perspective.* New York: Palgrave MacMillan.

Khuri, F. (1990). *Tents and Pyramids: Game and ideology in Arab Culture - from Backgammon to Autocratic rule.* Beirut: Saqi Books.

lp.gov.lb. (n.d.). Retrieved from https://www.lp.gov.lb/ViewHouses.aspx.

Schneider, M. S.-S. (2020, 2 4). *Politique.2020, l'année des femmes au pouvoir.* Récupéré sur Courrier international: https://www.courrierinternational.com/article/politique-2020-lannee-des-femmes-au-pouvoir

Schulze, K. (1998). Communal Violence, Civil War and Foreign Occupation: Women in Lebanon. In R. Miller, & R. Wilford, *Women, Ethnicity and Nationalism* (pp. 130-146). New York: Routledge.

- Photo de couverture : https://www.123rf.com/photo_69262337_politician-woman-standing-behind-rostrum-and-giving-a-speech-vector-flat-style-colorful-illustration.html

Article 6

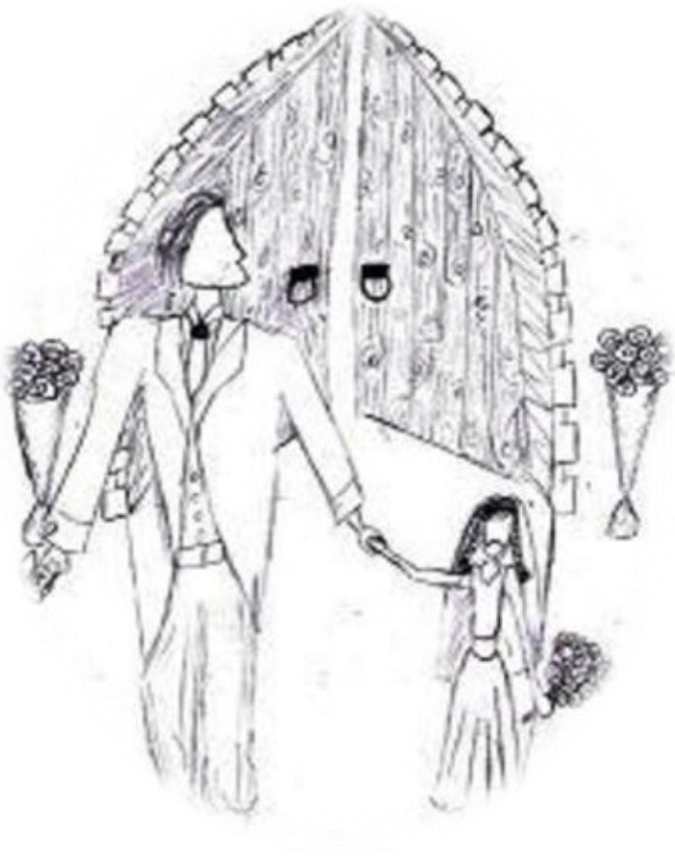

Le mariage précoce dans le contexte Libanais

Christiane Saliba

- Professeure associée en Sociologie, Directrice, Responsable du Master en Santé Publique – Education et Promotion de la Santé, Rattachée au Laboratoire CERIPH – FSP2, Université Libanaise, Faculté de Santé Publique – Section 2, Fanar, Liban, Christianesaliba9@gmail.com, Christiane.saliba@ul.edu.lb

- Type : recherche fondamentale

Résumé

Le mariage d'enfants ou précoce est un problème à l'échelle mondiale dont la fréquence traverse les pays, les continents, les cultures et les religions dans les pays développés et en développement. Les filles en sont six fois plus victimes que les garçons. Il constitue une violation du droit à l'enfance et à l'adolescence, selon la convention relative aux droits de l'enfant (CDE). Par manque de consentement, il enfreint la déclaration des droits de l'homme et par la violence sexuelle majoritairement subie par les filles, il ressort de la convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (CEFDF). A la lumière de la littérature internationale, cet article est une recherche fondamentale visant l'étude du mariage précoce dans le contexte Libanais dans une approche socio-écologique et à faire ressortir les facteurs qui prédisposent, facilitent et renforcent le recours au mariage précoce au Liban. Ceux-ci sont à associer aux déterminants sociaux et structurels multiples qui l'influencent tels que la structure confessionnelle de la société, le contexte socioculturel patriarcal de référence et les inégalités du genre ; le cadre législatif dans la gestion de la violence ; les conséquences des guerres et de la crise syrienne depuis 2011 ainsi que le contexte socioéconomique. En se basant sur les objectifs de développement durable 2030 et sur la charte d'Ottawa, des recommandations sont proposées dans le but de l'empowerment des filles, des parents et de la société afin de favoriser le droit à l'enfance, à la protection et à l'égalité.

Mots clefs

Mariage précoce, violence basée sur le genre, violation d'adolescence, pauvreté, société Libanaise confessionnelle, approche socio-écologique.

Abstract

Child and early marriage is a global problem that is prevalent across countries, continents, cultures and religions in developed and developing countries with girls being six times more affected than boys. It constitutes a violation of the right to childhood and adolescence, according to the Convention on the Rights of the Child (CRC). By lack of consent, it violates the declaration of human rights and by the sexual violence mainly suffered by girls, it is an apparent breach of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW). In the light of international literature, this article is fundamental research aiming at the study of early marriage in the Lebanese context through a social ecological approach to highlight the factors which predispose, facilitate and reinforce the recourse to early marriage in Lebanon. It is to be associated with the multiple social and structural determinants that influence it, such as the denominational structure of the Lebanese society, the patriarchal socio-cultural context of reference and gender inequalities; the legislative framework for managing violence; the consequences of the wars and the Syrian crisis since 2011, as well as, the socio-economic context. Based on the Sustainable Development Goals 2030 and the Ottawa Charter, recommendations are made to empower girls, parents and society to promote the right to childhood, protection and equality.

Key words

Early marriage, gender-based violence, sexual violence, violation of adolescence, poverty, Lebanese denominational society, social ecological approach

1. Introduction

Dans l'histoire des sociétés, le mariage reste majoritairement un contrat de genre féminin et masculin et se situe dans un contexte social, économique, culturel et politique (Théry, 1998 ; Saliba Sfeir, 2013). Il est imprégné par une longue histoire de hiérarchisation sexuée et d'un rapport inégalitaire instituant le pouvoir naturel de l'homme et suppose une alliance par consentement mutuel impliquant droits et devoirs (Segalen, 2013) et des notions de liberté, de consentement et de volonté (Rude-Antoine, 2011).

Le mariage d'enfants est défini par le Bureau du Haut-Commissaire des Nations Unies aux Droits de l'Homme (HCDH) comme tout mariage dans lequel au moins l'un des conjoints est un enfant, défini, selon la Convention relative aux droits de l'enfant (CDE), article 1, comme « tout être humain âgé de moins de dix-huit ans, sauf si la majorité est atteinte plus tôt en vertu de la législation qui lui est applicable » (Unicef, 2001, p.4). Le mariage précoce est donc un mariage d'enfants dans la mesure où l'un des conjoints est âgé de moins de 18 ans ou bien dans lequel les deux époux ne sont pas prêts à consentir au mariage, notamment du fait de leur niveau de développement physique, émotionnel, sexuel et psychologique, ou par le manque d'information sur les choix qui s'offrent à eux pour construire leur vie. Il rejoint le mariage forcé quand le consentement de l'un des époux n'est pas obtenu et que ce sont les parents qui le décident étant donné la minorité d'un des époux. De plus, étant donné que le mariage précoce impliquerait des actes sexuels sans le consentement de la personne mineure, les Nations-Unies reconnaît de ce fait le mariage précoce comme une forme de violence sexuelle sur enfants (Krug et al., 2002 ; Saliba Sfeir, 2014 ; CRSS-UL et UNFPA, 2018).

L'impunité de la violence sexuelle incluant le mariage précoce reste un problème dans de nombreux pays du Moyen-Orient, et il est extrêmement difficile de la quantifier car elle reste un sujet tabou et invisible dans les contextes socioculturels et religieux (Tankink, 2013, Bernard et Dunham, 2014; Saliba Sfeir., 2014). La Région de la Méditerranée orientale a enregistré la fréquence la plus faible des plans d'action nationaux de lutte contre la violence entre partenaires intimes (44 %) ; et contre la violence sexuelle (38%) dans la Région africaine (OMS, 2014).

La violence à l'encontre des femmes, qu'elle soit le fait d'un partenaire intime ou de nature sexuelle, est un problème de santé publique et une violation majeure des droits de

la femme. La violence à l'égard des femmes est désignée par l'Organisation Mondiale de la Santé (OMS) comme tout acte de violence qui entraîne ou est susceptible d'entraîner des préjudices physiques, sexuels ou mentaux ou des souffrances pour les femmes (OMS, 2014, 2017). Le mariage précoce, de par la violence subie par les filles, peut affecter toutes les caractéristiques de la vie de ces filles mariées dans des dimensions physiques, mentales, sociales et spirituelles (Tankink, 2013; Bouvier, 2014).

Le mariage d'enfants est un problème à l'échelle mondiale qui traverse les pays, les continents, les cultures et les religions dans les pays développés et en développement. Les enfants mariés se trouvent dans toutes les régions du monde, du Moyen-Orient, Asie du Sud-Est, et de l'Amérique latine à l'Europe et ils peuvent appartenir à toutes les religions (Boender, 2018 ; Corniou, 2020 ; World vision, 2016).

Le rapport de l'Unicef (2001) montre que le mariage précoce revêt de nombreuses formes et relève de divers facteurs. Les garçons sont certes également affectés par cette violence sur enfants mais les filles le sont encore six fois plus (Corniou, 2020 ; Unicef, 2013). Néanmoins, un de ses aspects reste primordial, qu'il concerne les filles ou les garçons, c'est celui de constituer une violation des droits humains. En effet, le droit à consentir librement et pleinement au mariage est reconnu dans la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme (DUDH) de 1948 et dans de nombreux instruments successifs de droits humains : consentement qui ne peut être 'libre et plein' si un partenaire au moins est très immature. Par conséquent, en imposant un partenaire conjugal à un enfant, on met un terme à son enfance, à sa liberté et à ses droits fondamentaux. Les raisons données pour ce mariage et sa pratique varient d'une communauté à une autre et sont souvent plus culturelles que religieuses. Il s'agit d'unions reconnues comme mariages règlementaires tant par le droit réglementaire que coutumier plutôt qu'unions informelles ou consensuelles (Unicef, 2001, 2013).

1.1. Prévalence dans le monde

Il est difficile de déterminer la prévalence du mariage précoce du fait, entre autres, qu'un grand nombre ne sont ni enregistrés ni officiels et n'apparaissent donc dans aucun système usuel de rassemblement de données. Il existe très peu de données nationales sur les mariages au-dessous de 14 ans, et encore moins sur ceux au-dessous de 10 ans, exceptés au Bangladesh où les Enquêtes démographiques et sanitaires (EDS) de 1996-1997 ont révélé que 5% des filles de 10 à 14 ans étaient mariées (Unicef, 2001). Les

chiffres fournis ci-dessous sont tirés de la base de données de l'Unicef et d'autres organisations internationales. A travers le monde une fille de moins de 15 ans est mariée toutes les sept secondes (Save the Children, 2017).

– ***Pays développés et en développement***

La fréquence du mariage d'enfants touche des pays développés et en développement ; de même certains pays riches occidentaux tels que les Etats-Unis et le Royaume Uni. Cependant elle est plus importante dans les pays en développement touchés par la pauvreté que dans les pays riches. En Europe de l'Est et en Asie Centrale, 10% des filles mineures sont mariées. Dans les pays arabes, 19% des filles le sont. Dans d'autres régions, ce nombre pourrait atteindre 43%. La plupart des mariages précoces sont dans les zones géographiques les plus peuplées notamment en Asie du Sud, en Afrique subsaharienne et en Pacifique où se trouvent 40 millions de filles de moins de 18 ans mariées. Le Niger représente le taux le plus élevé en mariage précoce. Une différence existe entre régions au sein d'un même pays où la fréquence est plus importante en zones rurales qu'urbaines, dans les milieux pauvres que riches. Les garçons sont également victimes de mariage d'enfants mais les estimations de leur pourcentage par l'Unicef s'élèvent à 18% alors que c'est 82 % pour les filles. D'où le mariage d'enfants reste une expression d'inégalités de genre reflétant des normes sociales et une discrimination contre les femmes dans les sociétés concernées. (UNFPA, 2015 ; Unicef, 2013 ; Unicef, 2018 ; World Vision, 2016).

– ***Baisse insuffisante à l'échelle mondiale***

Selon l'Unicef, la prévalence des mariages d'enfants dans le monde est en baisse ces dernières années avec des réductions significatives dans plusieurs pays. La proportion de femmes mariées en tant qu'enfants a diminué de 15% au cours de la dernière décennie, passant d'une femme sur quatre à environ une sur cinq (Unicef, 2018). Par exemple, en Afrique Subsaharienne une femme enfant sur 3 se marie actuellement comparée à une sur 5 depuis 10 ans. L'Ethiopie, un des 5 pays dans le monde où le taux de mariage précoce est le plus élevé, la prévalence a diminué d'un tiers les dix dernières années (Unicef, 2018). Néanmoins, malgré cette baisse observée, 12 millions de filles sont mariées chaque année avant l'âge de 18 ans devenant ainsi épouses et mères bien avant qu'elles ne soient physiquement ou émotionnellement prêtes (Unicef, 2018 ; Boender, 2018).

Le problème du mariage précoce persiste à cause des discriminations liées au genre, des inégalités et de la pauvreté ainsi que le poids des traditions culturelles qui donnent, selon Quilliou-Rioual (2014), une structure aux valeurs et aux normes adoptées dans une société. Notons que la discrimination liée au genre qui est un traitement inégal lié au genre féminin ou masculin n'est devenu un sujet et un objectif en soi de lutter contre qu'avec la prise d'effet de la convention internationale sur l'Elimination de toutes les Formes de Discrimination à l'égard des Femmes (CEFDF) en 1981 (CRSS-UL et UNFPA, 2018).

Cependant, le rythme de la progression vers l'éradication du mariage précoce n'est pas assez rapide :

- Plus de 700 millions de femmes et plus de 150 millions d'hommes vivants aujourd'hui ont été mariés trop jeunes, un tiers d'entre eux avant l'âge de 15 ans.
- Les taux actuels dans les pays en développement signifient qu'une fille sur trois est mariée avant 18 ans et 1 sur 9 est mariée avant 15 ans.
- 45 % des filles de moins de 18 ans sont mariées en Asie du Sud, 39 % en Afrique subsaharienne, 23 % en Amérique latine et dans les Caraïbes, 18 % au Moyen-Orient et en Afrique du Nord, et des proportions plus faibles dans certaines communautés d'Europe et d'Amérique du Nord (Unicef, 2013).
- Chaque jour, environ 37 000 filles de moins de 18 ans sont mariées (UNFPA, 2015 ; Unicef, 2018).

Cette baisse de prévalence est due à tous les efforts déployés au niveau international et à toutes les conventions signées au niveau des Nations-Unies afin d'éradiquer le mariage précoce dans le monde. Cependant, selon les estimations mondiales, si les mariages d'enfants ne diminuent pas plus encore, le nombre total de femmes mariées dans le monde pourra atteindre 150 millions en 2030 (Unicef, 2018). Les conventions pour lutter contre ce phénomène de mariage précoce se traduisent dans la réponse aux causes et conséquences du mariage précoce dans le monde.

1.2. Causes du mariage précoce

Les causes du mariage précoce se ressemblent malgré la diversité des contextes et des pays. L'analyse et l'étude de l'ensemble des situations de mariage précoce suivies dans le monde ont permis d'établir un plan international de lutte contre le mariage précoce avec et pour les enfants ainsi qu'un ensemble d'objectifs du développement durable d'ici

2030 en fonction de la détermination des causes générales suivantes (Unicef, 2001 ; UNFPA, 2015 ; World vision, 2016 ; Plan international, 2018) :

- **Le système familialiste traditionnel** dans le cadre duquel la fécondité est délibérément maximisée par le fait de marier les filles dès la puberté. La famille est la cellule de production économique et l'unique source de richesse, de statut social et de sécurité pour ses membres.
- **L'inégalité de genre dans les sociétés patriarcales** dans lesquelles les filles et les femmes ont un statut inférieur à celui de l'homme. Les lois en vigueur ne renforcent aucune égalité que ça soit au niveau des normes légales ou d'usage. Les filles sont donc mariées jeunes car elles sont considérées comme un poids pour la famille et leur bien-être n'est pas une priorité.
- **La stratégie de survie économique ou la pauvreté :** Dans les pays en développement et surtout dans les zones rurales ou pauvres, une fille est souvent considérée comme un fardeau. Son mariage permet aux parents d'avoir une bouche en moins à nourrir, de s'enrichir et de créer des alliances stratégiques avec une autre famille.
- **Certaines pratiques socioculturelles traditionnelles :** Dans de nombreux pays, la virginité de la fille va de pair avec l'honneur d'une famille et la prévention de relations sexuelles préconjugales est prônée par la famille donc les parents marient leurs filles, alors qu'elles ne sont pas encore prêtes à avoir des relations sexuelles, pour éviter des survenues éventuelles de grossesse et qu'elles ne puissent plus être mariées. Dans les sociétés traditionnelles, les mariages forcés et arrangés s'imposeraient aux hommes et aux femmes alors que dans les sociétés libérales, les mariages forcés toucheraient les femmes et très exceptionnellement les hommes.
- **L'absence de certificat de naissance :** 230 millions d'enfants n'ont pas été enregistrés à la naissance dans le monde. Les filles ne possédant aucune identité juridique ne peuvent fournir de preuve de leur jeune âge, qui prouverait l'illégalité d'un mariage précoce.

- **La non application des lois** : Même quand le mariage précoce est interdit, beaucoup de familles l'ignorent et/ou enfreignent la loi. Dans certains pays, cette violation est si répandue et normalisée que les sanctions sont rares.
- **Les situations d'urgence de catastrophes naturelles, de conflits, de guerre, de crises politiques et humanitaires** induisent des situations de précarité à tous les niveaux et augmentent la pression économique et le nombre de familles vulnérables qui ont recours à marier leurs filles jeunes alors que ce n'était jamais envisageable auparavant. Ajoutons à cela le risque de contamination par le Virus d'Immunodéficience Humaine (VIH) en Afrique.

Ces causes précitées comprennent d'une façon sous-jacente la dévalorisation des filles et leur limitation aux rôles domestiques et reproductifs; le contrôle patriarcal sur la sexualité des adolescents, en particulier la sexualité féminine; la Violence Basée sur le Genre (VBG) et la peur d'une telle violence qui se manifeste le plus souvent dans les relations familiales (Donoso et al. 2008) et résulte de relations inégales de pouvoir ayant conduit à la domination et à la discrimination des femmes par les hommes (Colot, 2010). Ajoutons à ces réalités sous-jacentes la marchandisation des filles et/ ou l'échange dans le cadre du mariage (Corniou, 2020).

En outre, dans les communautés d'émigrés des sociétés occidentales, le mariage forcé et arrangé ne s'expliquerait plus par le maintien de domination de génération comme dans les sociétés traditionnelles, mais par la persistance de la domination de genre (Rude-Antoine, 2011 ; Loyer 2016).

Ces normes sociales intériorisées par les filles dans le processus de la socialisation au niveau des différents contextes du mariage précoce sont traditionnelles et contribuent à l'acceptation du choix de ce type de mariage. La soumission des filles à la volonté du groupe, la perception limitée des possibilités d'émancipation de ces filles du poids des traditions au-delà du mariage, du statut social ou des abus au sein de leur propre famille rend le mariage précoce comme seule perspective légitime d'activité sexuelle et de respect des aînés garants de la tradition patriarcale (Bourdieu, 1993 ; Loyer 2016) et inclut un registre de violence symbolique du fait que les dominés reconnaissent comme légitime l'ordre social dominant tout en méconnaissant son caractère arbitraire et injuste (Bourdieu, 1998 ; Gautier, 2018).

Le contexte de pauvreté et d'insécurité ne fait que renforcer ce choix comme un moyen de protection de la violence basée sur le genre dans une situation d'impuissance perçue par ces filles et ces familles. (Unicef, 2001 et 2013 ; Boender, 2018).

1.3. Conséquences du Mariage précoce

Dans le contexte socio-culturel des pays, les conséquences du mariage précoce sur les enfants, garçons soient-ils ou filles, mais principalement sur les filles, sont multiples et graves pour la personne victime elle-même, pour sa communauté et pour son pays.

Les anciennes croyances, coutumes et règles morales tendent à persister au cours de la transition démographique et entravent le retard de l'âge du mariage. D'un point de vue démographique et sanitaire, le mariage précoce est considéré principalement comme facteur de contribution à la maternité précoce. D'un point de vue de droit, il y a le déni de l'enfance et de l'adolescence, la réduction de la liberté individuelle et le manque de développement d'une personnalité autonome. De point de vue santé et bien-être physique, mental et social, le mariage précoce présente un déni du bien-être psychologique et émotionnel, de la santé génésique et des chances d'éducation (Unicef, 2001). De point de vue sociologique, le mariage précoce présente dans le cadre du patriarcat une occultation et minoration des violences du genre faisant partie de la violence symbolique reflétant des structures et des normes sociales profondément inégalitaires et légitimant des inégalités du genre (Gautier, 2018).

Ces conséquences se traduisent pratiquement en un ensemble de risques et de dangers multiples compromettant l'avenir de ces filles mariées précocement :

- **Violence et abus sexuels sur enfants et filles :** Les mariages précoces entraînent souvent violences et abus sexuels de la part du partenaire, et les relations sexuelles sont souvent forcées et non protégées (Bruce, 2003). Cette violence peut engendrer un syndrome de stress post traumatique (PTSD) (Kokka et al. 2019) avec une prévalence chez les victimes de 30% à 80% (Marx, 2005).
- **Risques de santé sexuelle et reproductive :** Les risques liés aux grossesses précoces sont la première cause de mortalité chez les 15 à 19 ans. La mortalité maternelle chez les moins de 16 ans est six fois plus élevée que chez les femmes de 20 à 24 ans dans plusieurs pays d'Afrique. De plus, le lien entre le taux élevé de

fistules vésico vaginales (FVV) et mariage/maternité entre 10 et 15 ans, a été clairement établi. La mortalité infantile est deux fois plus élevée parmi les enfants nés de mères très jeunes que de mères plus âgées. (Unicef, 2001).

Il y a également les risques liés aux maladies sexuellement transmissibles et notamment le VIH car, même si une fille a eu la chance de recevoir une éducation sexuelle, elle est rarement en capacité de négocier des relations sexuelles protégées. La domination masculine dans les rapports sexués de genre est omniprésente et cautionnée socialement (Bourdieu, 1998 ; Bruce, 2003).

De plus, les risques liés aux pratiques traditionnelles de contrôle préjudiciables à la santé des enfants telles que les mutilations génitales féminines, comme l'excision féminine ou l'infibulation pratiquées en Afrique du Nord-Est et dans certaines régions du Moyen-Orient en particulier pour empêcher la pénétration ou pour réduire le plaisir sexuel et la tentation. (Unicef, 2001).

- **Déscolarisation des filles mariées:** Une fois mariée, une fille est considérée comme adulte mais paradoxalement elle reste prise en charge par son mari. Elle est accaparée par les tâches domestiques et l'éducation des enfants et se retrouve de fait déscolarisée. Pourtant, l'éducation des filles est prouvée dans les études être le meilleur instrument de lutte contre la pauvreté. Une fille instruite met au monde moins d'enfants et, sensibilisée à l'importance de l'éducation, elle veille à ce que ses enfants aient une éducation de qualité et lutte ainsi à son tour contre le mariage précoce (Unicef, 2001 ; OMS et UNFPA, 2006 ; Boender, 2018 ; Plan international, 2018).
- **Perpétuation du statut inférieur des femmes et de la pauvreté :** Faute d'alternatives par l'éducation et le développement de soi, aucun accès au monde du travail à part le travail précaire et non qualifié n'est possible. La sous-estimation de cette réalité par l'entourage social et familial, isole les filles mariées dans un silence qui devient une sorte de censure sociale qui se traduit comme une acceptation de l'idéologie des dominants (Bourdieu, 1993 ; Tankink, 2013). Par conséquence, les mariages précoces maintiennent les filles dans leur statut inférieur à l'homme et ne leur permettent pas de sortir de la pauvreté.

1.4. Conventions internationales cadrant le mariage précoce

Comme le mariage précoce représente une inégalité en matière de genre et de santé dans un système social interdépendant, plusieurs conventions internationales comprennent l'objectif de changement de normes sociales de référence pour une meilleure justice sociale envers les adolescents et les adolescentes afin de lutter contre le mariage précoce. La jurisprudence internationale provient de deux traités fondamentaux en matière de droits humains : la Convention relative aux droits de l'enfant, ratifiée par 191 gouvernements, et la Convention sur toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes, ratifiée par les gouvernements de 165 pays.

– ***Protection du bien-être de l'enfant***

La **Convention des Droits de l'Enfant (CDE)** de 1989 (Unicef, 2020) des Nations Unies établit l'âge de 18 ans comme ligne de séparation entre l'enfance et l'âge adulte. Elle promet aux enfants le droit à l'éducation, l'accès aux plus hauts standards de santé atteignables, ainsi que le droit d'être protégés contre la violence mentale et physique, les abus et l'exploitation sexuelle. La **Convention sur l'Elimination de toutes les Formes de Discrimination à l'égard des Femmes (CEFDF)** (1981) a recommandé que 18 ans soit l'âge minimum légal pour se marier, aussi bien pour les hommes que pour les femmes et la participation des femmes à égalité avec les hommes dans tous les domaines. (Nations Unies, 1981). Le Comité de la CDE, dans ses observations à divers pays, a insisté sur les lois et les traditions. La réclamation la plus fréquente concerne l'âge minimum fixé trop tôt pour les filles et la différence d'âge du mariage entre filles et garçons, qui équivalent à une discrimination contre les filles. Les garçons subissent également des pressions pour le premier rapport sexuel comme preuve de leur virilité et pour répondre aux exigences des mariages arrangés par les familles.

– ***Consentement et droits de l'homme***

La Déclaration Universelle des Droits de l'Homme (1948) stipule que le mariage ne peut être conclu qu'avec le libre et plein consentement des futurs époux. Il y a également les notions de liberté, de consentement et de volonté.

Au niveau de la question du consentement, d'un point de vue pratique, il faudrait savoir si l'idée du consentement est ou n'est pas socialement cotée. Dans certains pays développés et en développement, la question de viol sur mineure peut dépasser pratiquement cette question de consentement de la fille comme c'est le cas au Maryland,

aux Etats-Unis où la loi de l'Etat considère comme viol tout rapport sexuel entre un enfant de moins de 14 ans et une personne âgée d'au moins 4 ans de plus que lui. Cependant, une autre loi autorise le mariage des enfants au-dessous de 16 ans (sans aucun minimum) en cas de grossesse prouvée et avec la permission des parents. Et il arrive que cette disposition soit utilisée, le cas le plus célèbre étant celui d'un homme de 29 ans autorisé à épouser une fille de 13 ans.

En 1997, le Comité pour les droits de l'enfant s'est élevé contre une situation semblable en Algérie. Là, comme dans d'autres pays tels que le Tchad, le Costa Rica, **le Liban**, la Lybie, la Roumanie et l'Uruguay, la loi permet à l'auteur d'un viol, y compris le viol d'une mineure, d'être absous de son crime s'il épouse sa victime; l'union est alors simplement légitimée par un juge. Or ceci s'est également produit en Californie aux Etats-Unis dans le cas de mineures enceintes, lorsque l'homme se montre désireux de 'soutenir' la future mère. (Unicef, 2001).

La communauté internationale vise à éradiquer le mariage précoce dans ses objectifs de développement durable d'ici 2030 en luttant contre ses causes et conséquences ; en travaillant l'empowerment des filles et la lutte contre la pauvreté et les inégalités sociales (World vision, 2016). Cette notion d'empowerment articule selon Bacqué et Biewener (2013) deux dimensions celle du pouvoir, qui constitue la racine du mot, et celle du processus d'apprentissage pour y accéder. Il s'agit d'un processus avec une articulation de trois dimensions, individuelle, collective et politique permettant une démarche d'autoréalisation et d'émancipation des individus, de reconnaissance de groupes ou de communautés et de transformation sociale. L'empowerment est tout autant processus que résultat de ce processus. Dans le cadre du mariage précoce, nous mettons l'accent sur l'empowerment de l'approche féministe qui met l'accent sur la dimension individuelle et subjective des femmes qui ont internalisé leur condition de dominées de mère en fille en insistant sur la construction d'une conscience critique et sur les conditions structurelles de la domination, identités du sujet et position de genre. D'autre part, des pratiques d'empowerment auprès des filles de 9 à 17 ans dans le cadre d'un programme de prévention contre les violences faites aux filles et l'exploitation sexuelle a démontré la possibilité d'outiller ces filles à développer des facteurs de protection, ainsi qu'à interpeller opinion publique, professionnels et décideurs (Martinak, 2021).

L'objectif de cet article est d'étudier le recours au mariage précoce dans le contexte Libanais, dans sa réalité et ses enjeux sociaux au niveau d'une interdépendance avec le système socioculturel, économique et politique.

2. Méthodologie et cadre conceptuel

Cet article est une recherche fondamentale qui vise à accroître les connaissances et à découvrir les facteurs déterminant le mariage précoce dans le contexte Libanais (Fortin, 2016). La complexité de cette forme de violence sur enfants et adolescents dans le cadre du mariage précoce se produit quand les facteurs individuels interagissent avec la famille, les institutions, la communauté, la culture et d'autres facteurs externes (Krug et al. 2002). D'où l'intérêt d'aborder le phénomène du mariage précoce au Liban dans le cadre d'une approche socio-écologique (Mc Leroy, Stecker et Bibeau 1988 ; Green et Kreuter, 2005) afin de proposer une vision interactionniste, multifactorielle et socio-environnementale du mariage précoce incluant les différents concepts précités dans l'introduction au carrefour de la sociologie de la famille, du droit, du genre, de la violence et des inégalités sociales (Fig.1).

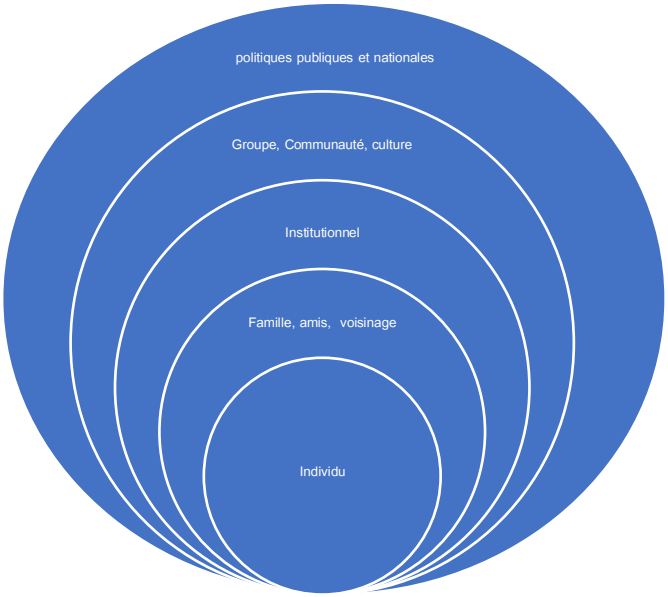

Figure.1. Schéma simplifié inspiré du modèle Mc Leroy et al. (1988).

D'une part, elle porte son attention sur la relation réciproque entre l'individu et son environnement et, d'autre part, elle tient compte des interactions qui s'établissent entre les différents niveaux systémiques. A travers le processus de socialisation, les liens sont établis entre les institutions et les organisations communautaires dans le cadre d'un mode

de vie, de politiques nationales et publiques, telles que définies par les représentations sociales, médiatiques et culturelles. Les normes de référence et d'évaluation individuelles et sociales sont intériorisées dans une dynamique de genre transmise et véhiculée qui est contrebalancée par des politiques publiques et nationales réglementant la vie commune, le droit social et la protection de l'individu et de l'entité des communautés (Durkheim 1994; Reynaud 2003).

En s'inspirant du modèle de McLeroy (1988), nous situerons globalement cette interdépendance dans une spirale de l'individu dans sa famille (attitudes, comportement, histoire familiale, identité religieuse, …) aux liens qu'il établit avec les institutions et les organisations communautaires cautionnant un mode de vie, des représentations sociales et culturelles d'une part et les politiques publiques et nationales qui règlementent le vivre commun, le droit social et la protection des entités individuelles et collectives d'autre part.

Nous nous baserons également sur le modèle socio-écologique de Green et Kreuter (2005) dans la définition des facteurs prédisposants, facilitants et de renforcement du mariage précoce.

Les facteurs prédisposant au recours au mariage précoce comprennent les connaissances de l'individu qui influencent les pratiques, une attitude de «savoir-être» basée sur un ensemble de croyances, de perceptions et de valeurs véhiculées pour rassurer la perception de soi et de l'autre (Green et Kreuter 2005; OMS 2014).

Les facteurs facilitant ce recours sont les compétences sociales liées à la gestion des pressions et des menaces perçues, dans une aptitude de « savoir-faire » et les ressources assurées par l'environnement physique au niveau politique et économique.

Les facteurs de renforcement motivant, justifiant et récompensant le recours au mariage précoce sont liés à l'environnement psychosocial et l'influence socioculturelle des groupes sociaux sur les pratiques des individus, leurs systèmes d'attitudes, de motivations, d'opinions et de croyances.

Les facteurs prédisposant, facilitant et de renforcement de ce recours au mariage précoce peuvent avoir de nombreux déterminants en commun selon les dimensions de l'interaction avec l'environnement.

3. Contexte Libanais et facteurs déterminant le choix du recours au mariage précoce

Il n'existe pas de statistiques précises concernant le mariage précoce au Liban mais il est surtout observé dans les régions rurales de la Bekaa et d'Akkar (Abaad, 2015). Le recours au mariage précoce au Liban est à associer avec les déterminants sociaux et structurels multiples qui l'influencent tels que la structure confessionnelle de la société, le contexte socioculturel patriarcal de référence et les inégalités du genre ; le cadre législatif dans la gestion de la violence ; les conséquences des guerres et de la crise syrienne depuis 2011 ainsi que le contexte socioéconomique.

La définition même du mariage précoce au Liban reste polémique due aux références religieuses et confessionnelles et une considération d'un mariage précoce pour les uns est contredite par d'autres. Pour certaines références religieuses musulmanes par exemple, le mariage précoce est celui qui est conclu avant l'âge de la puberté (AlSharabati et Soubra Itani, 2014).

Selon l'Unicef (2012), au Liban, 4,1% des femmes âgées de 15 à 49 ans étaient mariées avant l'âge de15 ans. 2% âgées entre 20 et 49 ans étaient mariées avant l'âge de 18 ans. Selon AlSharabati et Soubra Itani (2014), les résultats statistiques basés sur les listes électorales du Ministère de l'intérieur montrent que parmi les 89.307 femmes recensées, 11.598 ont eu leur premier enfant avant 18 ans, soit 13% (toutes générations confondues).

La distribution géographique montre que les zones périphériques ont les taux les plus élevés de mariages précoces. L'écart est significatif entre les villes de Beyrouth (8%), Tripoli (14%) et même Saida (11%). La pauvreté sévit plus dans les régions périphériques qu'à la capitale au Liban. Vingt et un pour cent (21%) des femmes mariées avant 18 ans ont pris des époux de la même famille, contre 16% des femmes en général (toutes générations confondues). (AlSharabati et Soubra Itani, 2014).

Ceci nous amène vers le système familialiste patriarcal et les particularités confessionnelles que nous détaillerons pour analyser les facteurs qui pourront inciter ou décourager le recours au mariage précoce dans le contexte Libanais. Comme le souligne Boender (2018), les facteurs prédisposant et facilitant ou non le mariage précoce peuvent se traduire dans l'ensemble des droits civils existant allant de l'héritage, aux droits parentaux, à la citoyenneté, à la protection des violences etc.

3.1. Structure Libanaise Confessionnelle

Le Liban est un pays relativement bien développé mais présente des contradictions apparentes en matière de mariage précoce liées à sa constitution confessionnelle. Le Liban a été l'un des premiers pays du Moyen-Orient à accorder aux femmes l'égalité des droits pour participer à la vie politique. C'était en 1953, mais ce n'est que dans les années 1990 que cette réalité s'est concrétisée.

De cette constitution découle toute une structure socio-politique confessionnelle ; ce que Couland (2005) appelle « la fabrication du Liban confessionnel » qui crée au fur et à mesure des représentations politiques confessionnelles et produit également une sorte de République atypique où valeurs démocratiques et confessionnelles cohabitent parfois d'une façon paradoxale et ambigüe. Il s'agit d'un régime civil et politique des communautés. Exemple d'ambigüité : Le statut personnel laissé à la compétence des diverses juridictions religieuses, que l'État s'engage à respecter (article 9), est donc géré par les communautés religieuses. Il présente une sorte de contradiction vis-à-vis du principe de l'article 7 de la constitution libanaise qui dit que tous les libanais sont égaux devant la loi.

Retenons de cette structure confessionnelle deux composantes essentielles influençant le recours au mariage précoce : le statut personnel et l'âge du mariage.

- ***Statut personnel***

Il relève des compétences des diverses juridictions religieuses que l'Etat s'engage à respecter : mariage, divorce, héritage… Le patriarcat est la référence et le principe de l'égalité des femmes et des hommes est assez flou sinon inexistant chez certaines communautés à plusieurs niveaux : héritage (Le Coran, 2018) ; autorité parentale, mariage possible par procuration... L'autorité parentale partagée est même inexistante malheureusement chez toutes les communautés, c'est toujours l'autorité paternelle qui est de mise malgré les avancées de ces derniers temps … (Moukarzel Héchaime, 2010).

- ***Age du mariage***

Les textes relatifs à l'âge du mariage varient selon les communautés. La totalité des communautés religieuses qui gèrent les questions du statut personnel autorisent dans leurs textes le mariage des mineurs. Les filles sont les principales victimes de ces mariages, certaines sont mariées dès l'âge de 14 ans et, plus rarement, dès l'âge de 9 ans dans

certaines communautés musulmanes du Liban. Citons certains exemples : chez les chiites, l'âge se situe à 9 ans mais il doit être consommé à l'arrivée des règles chez la fille. Chez les druzes, il est entre 15 et 17 ans. Chez les catholiques et les maronites, il est à 14 ans (Abaad, 2017, CRSS-UL et UNFPA, 2018). Chez les Sunnites alors que l'âge de la majorité pour le mariage était à 17 ans et en cas d'exception acceptée par le juge, il devenait à 9 ans ; il fut relevé à 18 ans par Dar AlFatwa, la plus haute autorité religieuse sunnite du Liban, et la mesure est publiée dans le journal officiel le 22 avril 2021. L'exception chez les sunnites passe à 15 ans après approbation d'un médecin, d'un psychologue et d'un juge. Selon certaines références religieuses sunnites, cet amendement du statut personnel de la communauté sunnite était décrété suite à la hausse importante du nombre de mariages de filles mineures au Liban depuis l'afflux de réfugiés après le début du conflit syrien en 2011. Néanmoins, les activités des associations militantes contre le mariage précoce telles que le Rassemblement Démocratique des Femmes Libanaises (RDFL), Abaad et autres ont mobilisé l'opinion publique en faveur de réformes pareilles. Cependant la crainte de la multiplication des exceptions accordées reste présente d'où la revendication de ces associations d'un renforcement des sanctions en cas de transgression avérée (El-Hage, 2021, Karameh, 2021).

En outre, le mariage des femmes avant l'âge de 18 ans est nettement plus important au sein des communautés musulmanes libanaises et notamment dans les régions périphériques rurales à faible niveau socioéconomique et éducatif (Hatab, 2015 ; OFPRA 2021). La communauté alaouite (de Tripoli et Akkar) vient en tête avec un taux de 16%, suivie par les communautés sunnite (13 %) et chiite (12 %). Malgré un faible taux, les communautés chrétiennes ne sont pas en reste, avec un taux de 7 % pour les maronites et les grecs-orthodoxes, et de 6 % pour les grecs-catholiques (AlSharabati, 2014 ; OFPRA, 2021).

Tableau 1. Age légal du mariage au Liban. Basé sur OFPRA (2021), CRSS-UL et UNFPA (2018), Hatab (2015)

Communauté religieuse	Age légal du mariage (années)		Age auquel une autorisation d'exception est possible		Autorité pour autoriser l'exception
	Garçon	Fille	Garçon	Fille	
Sunnite	18	18	15	15	Médecin, psychologue et Juge
Chiite	Puberté	Puberté	15	9	Juge
Druze	18	17	17	15	Juge « Cheikh ElAkl »
Catholique	16	14	-	-	
Grecque orthodoxe	18	18	17	15	Evêque du diocèse
Arménienne orthodoxe	18	15	16	14	Evêque du diocèse
Syriaque orthodoxe	18	14	-	-	
Evangéliste	18	16	16	14	Tribunal religieux
Assyrienne orthodoxe	18	15	Si physiquement prêt	Si physiquement prête	Archevêque
Juive[1]	18	12,5	13	Moins de 12,5	

3.2 Contexte socioculturel patriarcal de référence et les inégalités du genre

Les références patriarcales déterminent les rapports de genre homme / femme au Liban à ce jour. Les valeurs culturelles déterminent les rôles féminins et masculins, les rôles parentaux, les niveaux de tolérance éducative émotionnelle et sociale concernant tout ce qui est notion de risque de danger sur un enfant. La famille considérée comme sacrée et seule refuge peut parfois être également un lieu de risque et d'abus pour les populations vulnérables notamment les femmes et les enfants (Saliba Sfeir, 2014). Soutenir les parents et la famille c'est également prévenir les risques sur l'enfant, le protéger et prévenir le risque de toute tradition perpétuant le mariage précoce.

Le Liban est relativement bien développé mais arrive en troisième position pour la région Moyen-Orient et Afrique du Nord (MENA) en ce qui concerne l'écart entre les sexes. En effet, le système patriarcal au Liban véhicule une hiérarchie genrée et des valeurs de la masculinité qui décrivent le pouvoir de l'homme sur la femme comme naturel, normal et juste, visant la domination de celle-ci. Or la mouvance de la mondialisation a déstabilisé toutes ces représentations genrées de père et de mère ainsi que les rôles traditionnels assignés. D'ailleurs les études ont montré que lorsque les femmes commencent à assumer

[1] La communauté juive est estimée à 30 individus en 2018 (OFPRA, 2021).

des rôles non traditionnels et à exercer une activité professionnelle, là, apparaissent des expressions exacerbées de violence (Pinheiro, 2006).

Une inégalité de genre est véhiculée par ce contexte socioculturel et se traduit dans les normes sociales et juridiques. Par exemple, dans certaines communautés, la femme est considérée comme mineure ayant besoin d'une protection permanente de l'homme (HRW, 2015). Les inégalités sociales entre hommes et femmes varient entre différentes religions surtout en matière de divorce, de protection et de droits sociaux.

Or dans le processus de socialisation, une éducation à la citoyenneté passe d'abord au Liban par une intériorisation familiale et sociale de cette inégalité : ne sommes-nous pas dans une ambiguïté destructrice d'un principe fondamental des conventions internationales des droits de l'homme dans le cadre desquelles le Liban a joué un rôle important ?

Ces valeurs socioculturelles peuvent constituer des facteurs prédisposant à la violence basée sur le genre contre les femmes et à l'abus sexuel sur enfant tout en maintenant les facteurs favorisant le mariage précoce.

– ***Violence basée sur le genre VBG***

Selon les incidents de VBG du système de gestion de l'information (Information Management System IMS) signalés en 2015, 8% des violences sexuelles et 22% des viols concernaient des hommes et des garçons au Liban (Chynoweth, 2017), ainsi, on peut conclure que 92% des violences et 78% des viols ont été contre des femmes.

La société patriarcale renforce le sentiment de masculinité des hommes. On attend des hommes qu'ils dominent, contrôlent et soient les figures d'autorité et les décideurs au sein de leur famille et de leur environnement. Une femme est perçue comme la possession d'un homme (Hamieh et Usta 2011). La violence basée sur le genre contre les femmes peut être consciente lorsqu'un homme choisit délibérément la violence pour maintenir le contrôle et le pouvoir; ou inconsciemment lorsque la violence et la subordination des femmes sont considérées comme une norme sociétale (Hamieh et Usta 2011). Une enquête menée en 2016 a révélé que 31 % des femmes au Liban ont été victimes de violences conjugales et que 24 % des hommes ont admis ces violences (Akram, 2018).

La violence basée sur le genre se poursuit en raison d'une culture du silence, de la honte et de la peur, en plus de l'absence de lois protectrices. Il n'y a pas d'études sur le viol

conjugal au Liban puisque la loi ne le sanctionnait pas avant l'avènement de la loi 493/2014 qui traite de la protection de la violence contre les femmes et les membres de la famille; cependant, celle-ci n'a pas criminalisé la violation non consensuelle de l'intégrité physique elle-même (HRW 2016).

De plus, en temps de COVID-19, et en période de confinement de 2020 au Liban, le taux de violence basée sur le genre a augmenté. Les Forces de la Sécurité Intérieure ont indiqué que les appels reçus sur la ligne hotline dédiée aux femmes victimes de violence domestique (1745) ont pratiquement doublé en comparaison avec le nombre des appels reçus au cours de la même période de l'année précédente (UNESCWA, 2020).

- ***Abus sexuel sur enfant et mariage précoce***

Il n'existe pas de statistiques sur le nombre de mariage précoce dans les tribunaux religieux au Liban (CRSS-UL et UNFPA, 2018) donc nous donnerons une vision rapide sur la violence et abus sexuels sur enfant dont fait partie le mariage précoce au Liban à partir des études existantes.

Deux études sur l'exploitation sexuelle au Liban (Usta et al.2008; Usta et farver 2010) ont identifié les facteurs de risque de l'abus sexuel sur enfant comme étant culturels, environnementaux et économiques. Certains facteurs identifiés sont : l'absence de rôle de protection de la famille; perturbation; psychopathologie; dépendance; zones fortement peuplées; la pauvreté; et le décrochage scolaire (Usta et al. 2008).

La sexualité continue d'être un tabou au Liban où 16,1% des enfants ont subi au moins une forme d'abus sexuel et 12,5% ont été victimes de violence sexuelle (Usta et al. 2008). D'ailleurs, selon l'OFPRA (2021), le rapport de l'association Girls not brides en 2016 soulève l'existence chez les réfugiés syriens de certains cas d'esclavage sexuel dans le cadre du mariage précoce au Liban.

3.3 Cadre législatif dans la gestion de la violence et du mariage précoce

Dans le contexte Libanais, trois lois au Liban sont concernées dans le cadre du mariage précoce, qu'il faudra améliorer pour assurer un changement d'attitude vers un rejet de celui-ci et vers une meilleure protection des enfants et des adolescentes : loi du statut personnel pour augmenter l'âge du mariage jusqu'à 18ans ; Loi 422/2002 et Loi 293/2014. (HRW, 2016 ; Kafa, 2017)

- Loi 422/2002 - pour la protection des mineurs au Liban (BBA 2019; MOJ 2019).

La religion dans son système culturel, détermine l'application de la loi 422/2002 selon ses critères de jugement; le droit au mariage, au divorce, à la garde des enfants et à l'héritage. Ce sont des valeurs qui sanctifient la famille unie et prônent la gestion intrafamiliale de la violence. Une étude de l'Unicef a montré que la réponse à la violence familiale reste dans le cercle familial élargi de ceux qui sont considérés comme protecteurs de l'intégrité de la famille dans la communauté, même pour les violences sexuelles dans une famille. Cette réalité peut entraîner des déficiences environnementales qui aggravent les difficultés des familles (Unicef 2012).

- Loi 293/2014 - pour la protection de la violence contre les femmes et les membres de la famille au Liban (HRW, 2016 ; Kafa, 2017).

La loi a nécessité 4 ans de plaidoyer et de lobbying pour parvenir à un consensus. Plusieurs amendements ont été exclus par crainte de déstabiliser et affaiblir les figures sociétales patriarcales dans les relations homme/femme. En 2017, il y a eu l'abrogation de l'article 522 pour réformer les lois sur les viols. L'article 522 décharge l'agresseur des délits liés aux agressions sexuelles (en vertu des articles 503 à 521), si le délinquant épouse la victime.

Or cet article 522 a été réintroduit dans deux articles 505 et 518.

• Article 505 - fait référence aux rapports sexuels avec une mineure comme un délit puni par la loi au titre des «délits de viol». L'amendement de l'article 505 donne à nouveau à l'agresseur deux choix: Etre emprisonné ou épouser la victime, si son âge est compris entre 15 et 18 ans; il faut l'intervention d'un travailleur social pour soutenir la mineure.

• Article 518 - relatif au «dépucelage» d'une fille par la promesse de mariage : Dans l'amendement proposé, les législateurs ont introduit l'impact de l'article 522 sur cet article, où ils gardent la possibilité du mariage comme exemption de peine sans préciser l'âge de la victime (HRW 2016; Kafa 2017).

- Un projet de loi a été déposé à deux reprises en 2014 et en 2018 concernant la hausse de l'âge du mariage des filles au Liban jusqu'à 18 ans en rejetant les exceptions et en se basant sur la CDE, la DUDH et CEFDF. Les débats autour de ce projet auprès des hommes religieux ont montré un rejet de la part de certaines références chiites.

Les sunnites ont soulevé de leur part le problème des cheikhs non reconnus par Dar Alfatwa et qui ne suivent pas les directives de ne plus autoriser des mariages d'enfants ainsi que l'obligation de reconnaître ce type de mariage en cas de la survenue d'une grossesse. De plus, l'autorité religieuse sunnite a fini par décréter de relever l'âge légal du mariage à 18 ans en 2021.

Cependant, ce projet de travail durable dans le temps se base sur le dialogue et non sur la confrontation entre députés, coalition d'associations et instances religieuses. En 2018, seulement 64 % des Libanais et Libanaises soutiennent l'adoption d'une loi fixant à 18 ans l'âge minimum du mariage pour les filles et les garçons (OLJ, 2018).

Mais Suite à la mobilisation du 17 octobre 2019, la revendication de l'unification du statut personnel sous une loi civile pour l'ensemble des confessions au Liban a été relancée et soutenue par le président de la République comme référence commune de construction citoyenne nouvelle concernant les mariages, divorces et droits parentaux et civils.

3.4 Guerres et Crise syrienne

Le Liban a enduré plusieurs guerres depuis 1975 favorisant un environnement de violence et d'insécurité. Il a également subi les conséquences de la guerre en Syrie depuis 2011 avec la présence d'un nombre de réfugiés syriens dépassant un million cinq cent mille personnes selon l'Agence des Nations-Unies pour les réfugiés (Haut comité des réfugiés HCR).[1]

En ce qui concerne le mariage précoce, une recrudescence du nombre des mariages précoces chez les réfugiés syriens est observée au Liban depuis 2011 et signalée par les autorités religieuses sunnites et les associations féminines et militantes pour la hausse de l'âge légal du mariage (Hatab, 2015, CRSS-UL et UNFPA (2018), EL-Hage, 2021). Le quart des femmes mariées enregistrées auprès du HCR, soit 22984 femmes, se sont mariées avant l'âge de 18 ans. 93% de ces femmes sont mariées avec des hommes de 9

[1]A noter que le Liban a refusé de signer la Convention relative au statut des réfugiés, entrée en vigueur : le 22 avril 1954 et par conséquent les réfugiés mentionnés dans les rapports et les études internationaux sont considérés par le Liban comme des déplacés attendant de rentrer dans leur pays d'origine.

ans plus âgés qu'elles en moyenne. Une enquête touchant 450 Libanais et 225 Syriens a montré que le facteur tribal, plus prononcé chez les Syriens, pourrait être lié au phénomène des mariages précoces, alors que chez les Libanais, cette réalité est liée au facteur de l'appartenance confessionnelle ; que 98% des femmes qui ont été mariées avant 18 ans se prononcent contre le mariage précoce ; que le niveau d'éducation de la mère a plus d'incidence sur le refus du mariage précoce que le niveau éducatif du père et que 77% des Libanais sont formellement contre le mariage précoce contre 56 % des Syriens. (AlSharabati, 2014).

La prévalence des valeurs du système patriarcal est encore plus forte dans un contexte de pauvreté et de déplacement des populations. Les femmes deviennent plus dépendantes des hommes pour s'assurer une protection et un soutien économique (Tankink, 2013).

Selon les réfugiées syriennes, les principales formes de violence depuis leur arrivée au Liban étaient la violence entre partenaires intimes, les menaces de violence sexuelle, les mariages précoces et les rapports sexuels de survie (Unicef 2013). Cependant, les survivants étaient réticents à signaler la VBG en raison des valeurs culturelles, de la stigmatisation, de l'impossibilité de s'inscrire officiellement au Liban et du manque de documents juridiques. Les mariages forcés et précoces sont probablement forcés par leurs familles dans le but de les «protéger» contre a) le viol et ses conséquences sociales (c'est-à-dire, l'incapacité de se marier en raison d'une agression sexuelle); b) la pauvreté, lorsque le mariage peut fournir une sécurité financière (HIVOS 2017, Heidari et Moreno 2016). Ces réticences ne font que légitimer l'ordre établi et renforcer les inégalités du genre chez les réfugiés syriens.

Ajoutons à cela les situations d'urgence dans le cadre desquelles les taux des mariages précoces augmentent comme le signale l'Unicef chez les filles âgées de 15 à 17 ans dans la population syrienne en Jordanie, le taux est passé de 12 % en 2011 à 32 % en 2014 tout comme un état d'accroissement des mariages d'enfants dans les populations de réfugiés syriens au Liban, en Égypte et en Turquie.

Concernant les réfugiés palestiniens, les organisations non gouvernementales (ONG) ont montré que sur les 778 filles palestiniennes du sud du Liban, 46,7% et environ 32% des filles de 17 et 16 ans respectivement étaient déjà mariées (Unicef 2012).

3.5 Contexte socio-économique

La croissance économique au Liban est ralentie depuis 2011 suite aux printemps arabes, au conflit syrien et aux tensions politiques internes. L'afflux massif de réfugiés syriens (25% de la population du pays) a bouleversé l'équilibre démographique et le marché du travail du pays, les finances de l'État, les services publics et l'environnement. Une crise économique se conjugue à une crise politique. Le pays est confronté à de nombreux problèmes sociaux. Le chômage a grimpé en flèche suite à l'afflux de réfugiés syriens, qui sont en concurrence avec les travailleurs libanais du secteur informel et pourraient toucher plus du quart de la main-d'œuvre ainsi que suite à la fermeture de multiples entreprises depuis octobre 2019.

En Avril 2019, l'incidence de la pauvreté parmi les Libanais et les inégalités de revenus avaient déjà augmenté. On estimait que près de 200 000 Libanais avaient basculé dans la pauvreté, venant s'ajouter au million d'habitants pauvres que comptait déjà le pays. Le pays compterait entre 250 000 à 300 000 chômeurs de plus, notamment parmi les jeunes sans qualification (Banque Mondiale, 2019). La situation s'est dégradée encore plus depuis le mois d'octobre 2019, des centaines de milliers d'emplois ayant été perdus, les entreprises faisant faillite et la pauvreté augmentant parmi les Libanais d'une façon accrue. **La dépression économique prolongée, l'impact de la pandémie de COVID-19 et les conséquences des explosions massives du port de Beyrouth en août 2020, ainsi que l'instabilité politique persistante ne font qu'accroître les inégalités sociales au Liban et par conséquent composeraient un facteur de risque croissant d'une augmentation du taux du recours au mariage précoce chez les populations vulnérables et traditionnelles.**

4. Discussion

Le contexte Libanais du mariage précoce présente des éléments catégorisés dans les études internationales (Unicef, 2001 ; UNFPA, 2015 ; World vision, 2016 ; Plan international, 2018…) comme étant des causes du mariage précoce. Nous avons pu relever dans notre analyse les facteurs prédisposants, facilitants et de renforcement du mariage précoce avec plusieurs déterminants communs liés à l'environnement socio-culturel, économique et politique propre qui diffèrent au niveau appartenance et classe sociales au Liban.

Les inégalités et les violences basées sur le genre, le viol sur mineur qui restent presque impunis sont des facteurs prédisposant au mariage précoce et le manque d'application des lois ou la possibilité de se marier avec la victime pour éviter la prison quel que soit l'âge de la victime facilite ce recours.

La crise des réfugiés et la crise économique conjuguées aux valeurs traditionnelles genrées véhiculées ne font que favoriser également le recours au mariage précoce avec ce qu'il permet comme échange économique même si la mineure n'est pas encore apte à se marier. Il s'agit de la force de l'influence familiale, des considérations financières et des traditions sur le mariage des mineurs, plus particulièrement des jeunes filles (CRSS-UL et UNFPA 2018, El-Hage, 2018, OFPRA, 2021). La vulnérabilité des femmes est accrue par les lois relatives au statut personnel au Liban qui entravent la liberté du consentement et du choix du conjoint en autorisant par exemple le mariage par procuration chez certaines communautés et ce en favorisant les pouvoirs des tuteurs de la femme considérée comme mineure (OFPRA, 2021).

Les facteurs de renforcement sont dans l'approbation communautaire confessionnelle et tribale au Liban et celle chez les syriens également en ayant comme argumentation maîtresse la nécessité du mariage précoce pour protéger les filles et assurer la sécurité des familles.

Conclusion et Recommandations

La lutte contre les inégalités liées au genre et contre la pauvreté reste un objectif prioritaire dans la lutte contre le mariage précoce dans le monde et au Liban. La spécificité de cette lutte au Liban est de pouvoir favoriser les dimensions de citoyenneté et d'égalité de genre en faisant évoluer le contexte confessionnel dans un respect de la charte des droits de l'homme. Il s'agit de réunir les efforts visant les objectifs de la stratégie 2030 du développement durable qui rejoint la revendication des jeunes Libanais depuis la mobilisation du 17 octobre 2019. Le renforcement des lois afin de contribuer au changement de normes sociales et de mentalité sera profitable à la population hôte et la population déplacée et réfugiée au Liban dans cette lutte contre le mariage précoce.

- ***Recommandations : comment lutter contre le mariage précoce au Liban*** **?**

En se basant sur les axes de la charte d'Ottawa (1986) et en rejoignant les objectifs du développement durable pour 2030 dans la lutte contre les mariages précoces, nous

établirons des recommandations spécifiques au contexte Libanais dans le but de l'empowerment des filles, des parents, des familles et de la société afin de favoriser le droit à l'enfance, à la protection et à l'égalité.

- **Au Niveau Législatif :**

- Continuer le travail avec les instances politiques sur l'augmentation de l'âge du mariage au Liban et promouvoir l'unification du régime de statut personnel afin de favoriser l'égalité homme/femme et lutter contre les discriminations. Une législation forte est un outil qui permet un changement sociétal et encourage les normes sociales à évoluer dans la bonne direction.
- Elargir la loi 422/2002 pour faire valoir le statut d'enfant à protéger de la mineure mariée. Modifier la loi 493/014 sur la violence à l'égard des femmes pour examiner des questions spécifiques aux conséquences de la VBG; et l'abolition de l'article 522 en modifiant les articles 503 et 518.

- **Au niveau Communautaire:**

- Effectuer une consultation communautaire avec les autorités religieuses et sociales pour lancer une sorte de programme de modification des lois précitées: Atteindre un consensus autour des valeurs de la citoyenneté libanaise, c'est-à-dire l'importance de chacun dans la sensibilisation à la violence sexuelle et notamment le mariage précoce afin de promouvoir la citoyenneté en croyant en une éthique de justice, de liberté et de paix.
- Promouvoir un partenariat civil / religieux pour entamer un dialogue commun basé sur la charte des droits de l'homme.
- Soutenir le partenariat actif entre acteurs étatiques (Conseil supérieur pour l'enfance, Commission nationale des femmes Libanaises…) et les acteurs associatifs nationaux et internationaux afin de favoriser les projets communautaires de sensibilisation contre toutes sortes de discrimination et notamment celles du mariage précoce chez les Libanais et les déplacés syriens.
- Promouvoir et élargir le partenariat entre les ONG pour fédérer les objectifs, mobiliser l'opinion publique, et permettre un changement des mentalités et des représentations liées à la tolérance sociale et aux normes sociales du mariage précoce.

- Mobiliser par conséquent des actions communautaires pour l'empowerment des familles et surtout des mères pour lutter contre la précarité et les inégalités sociales en proposant des voies alternatives et possibles de changement des modes de vie et coutumes imposées par la tradition culturelle et répondant aux peurs et aux besoins de survie économique et familiale.

– **Au niveau éducatif** :

- Développer des aptitudes personnelles des filles dans un empowerment autour de leurs droits à l'éducation, à la protection et à l'autonomisation sociale, éducative et professionnelle.
- Sensibiliser les familles sur les enjeux du mariage précoce pour développer une conscience critique et déjouer la transmission culturelle générationnelle du mariage précoce.
- Accompagner à court, moyen et court terme les familles dans des stratégies parentales adaptées au contexte libanais en respectant les références socioculturelles libanaises.
- Sensibiliser à la contribution des professionnels aux mécanismes de résilience des enfants victimes et à la possibilité de rebondir dans la vie malgré la souffrance (Cyrulnik, 2002).
- Sensibiliser les hommes et les garçons à la paternité positive et à leur rôle d'alliés soutenant l'égalité de genre et l'autonomisation des filles et des femmes, Libanaises soient-elles, déplacées ou réfugiées.

– **Au niveau environnemental et institutionnel**

- Créer les écoles de formation continue avec des professionnels multidisciplinaires pour soutenir enseignants et filles à risque ou souffrant de mariage précoce.
- Assurer des institutions refuges aux filles victimes de mariage précoce avec des unités d'écoute et de soutien.
- Favoriser l'accès des femmes à l'éducation scolaire et universitaire surtout dans les zones pauvres et rurales.
- Favoriser des initiatives entrepreneuriales et d'insertion des femmes pour favoriser leur autonomie et lutter contre la pauvreté.

Références bibliographiques

Abaad et Institut arabe des droits de l'homme (2015),

ندوة إقليمية حول التزويج المبكر للفتيات في ظل الانتقال الديمقراطي والنزاعات المسلحة

Disponible sur : https://www.abaadmena.org/documents/ebook.1491823915.pdf

Akram S. (2018). *Il est temps de parler des violences faites aux femmes au Liban*. Disponible sur : https://www.middleeasteye.net/fr/opinion-fr/il-est-temps-de-parler-des-violences-faites-aux-femmes-au-liban consulté le 14 février 2020.

Alsharabati C., Soubra Itani H. (2014). *Mariage précoce : illusion ou réalité, enquête sur les taux de mariage précoce parmi les Libanais et les réfugiés au Liban*. Institut des sciences politiques de l'USJ et l'ambassade du Canada au Liban.

Banque mondiale. (2019). *Contexte*. Avril. Disponible sur https://www.banquemondiale.org/fr/country/lebanon/overview

Baqué M. & Biewener, C. (2013). « L'empowerment, un nouveau vocabulaire pour parler de participation ? ». *Idées économiques et sociales*, 173, p. 25-32. https://doi.org/10.3917/idee.173.0025

Beirut Bar Association (BBA). *Textes Légaux - loi de protection des mineurs en conflit avec la loi ou à risque 422/2002* نقابة المحامين في بيروت

النصوص القانونية – قانون الاحداث قانون رقم 422 صادر في 6 حزيران 2002 حماية الاحداث المخالفين للقانون او المعرضين للخطر،

Disponible sur : https://bba.org.lb/content/uploads/Institute/141211103338689~loi%20422%20delinquent_arabe.pdf. Consulté le 5 Avril 2019

Bernard V., Durham H. (2014). "Sexual violence in armed conflict". *International Review of the Red Cross* (2014), 96 (894), 427–434. DOI:10.1017/S1816383115000442.

Boender C. (2018). *Le mariage d'enfants, précoce et forcé. L'expérience de care dans le monde, Care*. Disponible sur : https://caretippingpoint.org/wp-content/uploads/2018/10/CARE_Tipping-Point_CEFM_CapacityStatement.French.pdf consulté le 13/02/2020

Bourdieu P. (1993). « À propos de la famille comme catégorie réalisée ». *Actes de Recherches en Sciences Sociales*, n° 100, déc.

Bourdieu P. (1998). *La domination masculine*, Seuil, Paris.

Bouvier P. (2014). "Sexual violence, health and humanitarian ethics: Towards a holistic, person-centred approach", *International Review of the Red Cross*, 96 (894), 565–584. Sexual violence in armed conflict. doi:10.1017/S1816383115000430

Bruce J et Clark S. (2003). *Inclure les Adolescentes mariées dans le Plan de Santé Génésique des Adolescents et le Plan VIH/SIDA*, présenté à l'Organisation mondiale de la Santé/FNUAP/Consultation Technique du Conseil de la Population sur les Adolescentes Mariées, Genève.

Chynoweth, S. (2017). *Sexual Violence Against Men and Boys in the Syria Crisis*. United Nations Human Commissioner for Refugees. Disponible sur:

https://data2.unhcr.org/en/documents/download/60864. consulté le 8 avril 2019.

Colot G. (2010). *Les violences faites aux femmes et aux enfants Dans l'espace intime*, Assemblée parlementaire de la francophonie, section française, juillet. Disponible sur : https://apf.francophonie.org/IMG/pdf/2010_femmes_rapport_violences.pdf , consulté le 12 Octobre 2020.

Corniou M. (2020). *La science contre les mariages précoces*. Québec Science. 09/01/2020. Disponible sur : https://www.quebecscience.qc.ca/societe/science-contre-mariages-precoces/ consulté le 13/02/2020.

Couland, J. (2005). « L'exception libanaise : confessionnalisme et laïcité ». *La Pensée*. Numéro spécial « La Laïcité ». N° 342. Mars-Juin.

CRSS-UL et UNFPA. (2018). *L'égalité du genre au Liban : réalité, défis et perspectives 2000 – 2018. Lecture sous l'angle du cinquième objectif de développement durable 2030.*

الكتاب باللغة العربية بعنوان: المساواة بين الجنسين في لبنان، واقع، تحديات وآفاق 2000 – 2018. قراءة من منظور الهدف الخامس للتنمية المستدامة– 2030 مركز الابحاث – معهد العلوم الاجتماعّية – الجامعة اللبنانية وصندوق الامم المتحدة للسكان

ul.com/uploads/20002018.pdf-https://crss: Disponible sur , consulté le 5 Mai 2022

Donoso T., et al. (2008). « Violence et famille : identification des besoins des femmes survivants de violences », *La revue internationale de l'éducation familiale 23 :127-142*, [en ligne]. Disponible sur : https://www.cairn.info/revue-la-revue-internationale-de-l-education-familiale-2008-1-page-127.htm , consulté le 17 Octobre 2020.

Durkheim, E. (1994). *De la division du travail social*, Quadrige, PUF, Paris.

El-Hage A-M. (2018). « La société libanaise se prononce contre le mariage avant 18 ans, mais peine à aller plus loin », *Orient Le Jour (OLJ)*. 19 septembre.

El-Hage A-M. (2021). « L'âge légal du mariage relevé à 18 ans chez les sunnites ». *OLJ*. 11 mai. Disponible sur : https://www.lorientlejour.com/article/1261296/lage-legal-du-mariage-releve-a-18-ans-chez-les-sunnites.html, consulté le 10 juin 2022.

Gautier, A. (2018). « Les violences de genre : théories, définitions et politiques ». *Autrepart*, 85, 3-18. Disponible sur : https://doi.org/10.3917/autr.085.0003, consulté le 5 mai 2022.

Green, L., Kreuter, M. (2005). *Health program planning, an educational and ecological approach*, New York: Mc Graw Hill (4th edition).

Hamieh, C.S., Usta, J. (2011). *Effects of Socialization on Gender discrimination and Violence*, Oxfam GB research report, March. Disponible sur : http://www.kafa.org.lb/studies-publications/26/2/the-effects-of-socialization-on-gender-discriminat. Consulté le 30 septembre 219.

Hatab Z. (2015). *Le mariage précoce des filles : une violation de l'enfance et la reproduction de la pauvreté*.. Rassemblement Démocrate des Femmes Libanaises RDFL. Beyrouth.

Hivos. (2017). *Combatting gender-based violence in Lebanon.* Disponible sur : https://hivos.org/news/combatting-gender-based-violence-gbv-in-lebanon/

Human Rights watch (HRW). (2015). *Unequal and Unprotected - Women's rights under Lebanese Personal Law.* Disponible sur : https://www.hrw.org/report/2015/01/19/unequal-and-unprotected/womens-rights-under-lebanese-personal-status-laws; Consulté le 1er février 2018.

Human Rights Watch (HRW). (2016). *Lebanon: reform rape laws*. December 7, Disponible sur : https://www.hrw.org/news/2016/12/19/lebanon-reform-rape-laws. consulté le 8 février 2018.

Karameh L. (2021). « Age du mariage relevé chez la communauté Sunnite ».

"رفع سن الزواج لدى الطائفة السنّية: تطوّر ينتظر عقوبات مشدّدة.

Agenda Légal,13 Mai. Disponible sur : https://legal-agenda.com/رفع-سن-الزواج-لدى-الطائفة-السنّية-تطوّ/, consulté le 10 juin 2022.

Kokka, A., Mikelatou, M., Fouka, G., Varvogli, L., Chrousos, G. P., & Darviri, C. (2019). « Stress Management and Health Promotion in a Sample of Women With Intimate Partner Violence: A Randomized Controlled Trial". *Journal of interpersonal violence*, *34*(10), 2034–2055. https://doi.org/10.1177/0886260516658759.

Krug EG, Dahlberg LL, Mercy JA, Zwi AB, Lozano R. (2002). *World report on violence and health. Chapter 6. Sexual Violence*. WHO. (2002). Disponible sur: https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/42495/9241545615_eng.pdf;jsessionid=1D580468A338A72AB1594D9BBAF305CD?sequence=1 consulté le 7 Janvier 2019.

Le Coran. (2018). Chapitre 4 Al-Nisa', versets 11-14. Disponible sur : http://www.allahsquran.com/read/verses.php?ch=4. Consulté le 1er février 2018.

Loyer B. (2016). « Égalité entre hommes et femmes : les mères en première ligne. Un hommage à Camille Lacoste-Dujardin ». *Hérodote*, 162, 193-208. https://doi.org/10.3917/her.162.0193

Martinak, E. (2021). « Des pratiques d'empowerment: De la prévention à la transformation par l'approche « *s'exprimer, réfléchir et agir* ». Quand des adolescentes victimes de violences sexuelles sont au cœur de leur transformation ». *Forum*, 162, 39-48.

Marx B. (2005). "Lessons Learned from the Last Twenty Years of Sexual Violence Research", *Journal of interpersonal violence*, vol. 20, N° 2, February, p. 225-230. DOI: 10.1177/0886260504267742.

McLeroy K.R., Steckler A., Bibeau D. (1988), "The social ecology of Health promotion interventions", *Health Education Quartely*, 15 (4), p. 351-377.

Ministry of justice (MOJ). *Juvenile criminal Law*. Disponible sur : http://ahdath.justice.gov.lb/law-ahdath.htm. Consulté le 5 avril 2019.

Moukarzel Hechaimé A. (2010). « Actualités du statut personnel des communautés musulmanes au Liban », *Droit et Culture*, 59 – 1, p. 121- 164. Disponible sur : https://journals.openedition.org/droitcultures/1992?lang=fr. Consulté le 7 octobre 2021.

Nations-Unies. (1981). *La Convention sur l'Elimination de toutes les Formes de Discrimination à l'égard des Femmes (CEFDF*), disponible sur : https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/fconvention.htm

OMS (Organisation mondiale de la Santé). 1986. *Charte d'Ottawa pour la promotion de la Santé*, Genève.

OMS. (2014). *Global status report on violence prevention*. Disponible sur : file:///C:/Users/User/AppData/Local/Packages/Microsoft.MicrosoftEdge_8wekyb3d8bbwe/TempState/Downloads/9789241564793_eng.pdf consulté le 19 novembre 2017.

OMS. (2017). *La violence à l'égard des femmes*. Novembre. Disponible sur: http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs239/en/. Consulté le 15 janvier 2018.

OMS et UNFPA. (2006) *Les adolescentes mariées toujours soumises au risque*. Disponible sur : https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/43649/9789242593778_fre.pdf;jsessionid=68128905C335249757A6A6FB61D387CE?sequence=1 consulté le 15 février 2020.

OFPRA. (2021). Le Liban : le mariage forcé. République française, 17 Mai. Disponible sur : https://www.ofpra.gouv.fr/sites/default/files/atoms/files/2105_lbn_mariages_forces_122824_0.pdf, consulté le 10 Mai 2022.

Pinheiro PS. (2006). *Rapport de l'expert indépendant chargé de l'étude des Nations Unies sur la violence à l'encontre des enfants*, Nations-Unies.

Plan International (2018). *Causes et conséquences du mariage précoce et forcé. Plan international avec et pour les enfants*. 30 juin. Disponible sur : https://www.plan-international.fr/info/actualites/news/2016-09-23-causes-et-consequences-du-mariage-precoce-et-force consulté le 13 février 2020.

Quilliou-Rioual, M. (2014). Le genre et les représentations sociales. Dans : Quilliou-Rioual M., *Identités de genre et intervention sociale*. Dunod, Paris, chap.5. pp. 37-46.

Reynaud, J. (2003). « Une théorie de la régulation sociale : pour quoi faire ? ». Dans : Gilbert de Terssac(dir.) ., *La théorie de la régulation sociale de Jean-Daniel Reynaud: Débats et prolongements*. La Découverte, Paris, pp. 399-446.

Rude-Antoine, E. (2011). « À la recherche d'une définition ». Dans : Rude-Antoine E., *Mariage libre, mariage forcé*. Presses Universitaires de France, Paris, p. 17-33.

Saliba Sfeir. C. (2013). *Parentalité, Addiction et Travail Social*. L'Harmattan, Collection Logiques Sociales, Paris.

Saliba Sfeir. C. (2014). « Réflexions psychosociales sur l'enfance agressée au Liban », *Les Sciences Sociales – CRSS*, n°7, CRSS- UL, Janvier.

Save the children. (2017). *Enfance Volée. Rapport sur l'enfance dans le monde*. Disponible sur : https://assets.savethechildren.ch/downloads/stolen_childhoods_french_report_low_res.pdf consulté le 15 février 2020

Segalen M. (2013). *Sociologie de la Famille*. Armand Colin, Paris.

Tankink M. (2013). The silence of South-Sudanese women: social risks in talking about experiences of sexual violence, *Culture, Health & Sexuality*, 15:4, 391-403, DOI: 10.1080/13691058.2012.752936

Théry I. (1998). *Couple, filiation et parenté aujourd'hui*. Gallimard. Paris.

UNFPA. (2015). *Top 10 myths about child marriage*. 2 février. Disponible sur : http://www.unfpa.org/news/top-10-myths-about-child-marriage consulté le 15 février 2020.

Unicef. (2001). *Mariage précoce. Digest innocenti*, N°7, mars. Disponible sur : https://www.unicef-irc.org/publications/pdf/digest7f.pdf consulté 13 novembre 2019.

Unicef. (2013). *Ending Child Marriage, progress and prospects*. Disponible sur : https://www.unicef.org/media/files/Child_Marriage_Report_7_17_LR..pdf consulté le 13/11/2019.

Unicef. (2018). *25 million child marriages prevented in last decade*. Disponible sur : https://www.unicef.org/eca/press-releases/25-million-child-marriages-prevented consulté le 13 février 2020.

Unicef. (2020) *Convention relative aux droits des enfants*. Disponible sur : https://www.unicef.org/fr/convention-droits-enfant consulté le 15 février 2020.

Usta, J., Farver, J. (2010). Child sexual abuse in Lebanon during war and peace.cch_*1082 Child: care, health and development*, 36(3), 361–368.

Usta, J., Mahfoud, Z., Abi Chahine, G., Anani G. (2008). *Child sexual Abuse: The Lebanese situation*, Kafa violence and exploitation – save the children Sweden – high council for childhood-Ministry of social affairs. Disponible sur : http://www.kafa.org.lb/studies-publications/13/2/child-sexual-abuse-the-situation-in-lebanon. Consulté le 4 mars 2018.

UNESCWA. (2020). ESCWA & partners warn: *violence against women has increased due to COVID-19; Women will lose twice as much as men in terms of jobs*. 06 April. Disponible sur : https://www.unescwa.org/news/escwa-partners-warn-violence-against-women-has-increased-due-covid-19-women-will-lose-twice. Consulté le 12 September 2020.

World Vision. (2016). *Ending Child Marriage by 2030 Tracking Progress and Identifying Gaps*. Juillet. World Vision UK. Disponible sur : https://www.girlsnotbrides.org/wp-content/uploads/2016/07/Ending_Child_Marriage_by_2030.pdf consulté le 13 février 2020.

Photo de couverture :
https://www.google.com.lb/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fekladata.com%2FAjoOx1TNQCVN30OTpUBsvjC8YQ4%40350x430.jpg&imgrefurl=http%3A%2F%2Fvieenfant.kazeo.com%2Farticle-c27360746%2F4&tbnid=U1cZ2WP-OiYSVM&vet=12ahUKEwiDqOeojMT5AhUPbRoKHYW1AEsQMyg2egQIARBH..i&docid=TGi5gRjOc6qfjM&w=350&h=430&itg=1&q=mariage%20precoce%20dessin&ved=2ahUKEwiDqOeojMT5AhUPbRoKHYW1AEsQMyg2egQIARBH

المقال السابع

سرطان الثدي والهّوية الأنثوية
(مقاربة أنثروبولوجية)

سوسان جرجس

أستاذة الأنثروبولوجيا في معهد العلوم الاجتماعية– الجامعة اللبنانية– الفرع الثالث

ملخص

يتعدّى سرطان الثدي كونه تجربة صحية بيولوجية. فهو تجربة لها أبعاد سوسيو– ثقافية ونفسية، ترتبط بمتغّيرات مجتمعيّة كثيرة منها المستوى التعليمي والانتماء الطبقي والمناطقي للمصابة ولبيئتها.

إن تجربة المصابات بسرطان الثدي تعكس تمثلات اجتماعية متعدّدة، تصبّ أغلبها في كون السرطان، كمرض، هو رمز للموت والألم والمجهول؛ وحتى في حال الإنقاذ منه، فإنّه لا بد أن يترك آثاره في الهوية الأنثّوية، سيما وأننا نتكلم عن إصابة عضو جسديّ ظاهر للمرأة ذاتها كما للآخر، ويبقى للشريك كما لعمليات التجميل أثر بارز في تجاوز اضطرابات تلك الهوية.

إن إشكالات هذا المرض معّقدة، فهي صحية ومادية في آن، ولها انعكاساتها الثقافّية التي من المهم الإضاءة عليها من منظوري الأنثروبولوجيا الطبيّة وأنثروبولوجيا الجسد. وهو ما ستحاول هذه الورقة البحثية مقاربته لتفكيك بعض من جوانبه.

الكلمات المفاتيح: السرطان، الثدي، الهوية الأنثوية، الأنثروبولوجيا الطبيّة، أنثروبولوجيا الجسد.

Résumé

Le cancer du sein n'est pas qu'une épreuve physique vécue par la personne atteinte, loin de là... Il met aussi en jeu les dimensions socioculturelle et psychologique de l'individu, dimensions impliquant de nombreuses variables sociétales, notamment le niveau d'éducation, le niveau de vie (ou standing social) et l'appartenance régionale.

C'est ainsi que l'expérience des femmes atteintes d'un cancer du sein est tributaire des multiples représentations sociales que l'on peut se faire de la maladie et qui sont, pour la plupart, synonymes de mort, de douleur et d'inconnu. Même dans les cas de guérison, le cancer n'est pas une épreuve que l'on oublie... Les traces laissées par cette maladie sont indélébiles, et pour cause: L'identité féminine en est d'autant plus ébranlée que le membre touché ne passe pas inaperçu: La morphologie féminine en prend un coup mais aussi le rapport à l'autre, surtout le partenaire masculin. C'est dans cette perspective que la chirurgie plastique ou réparatrice joue un rôle important dans la réhabilitation (ou réappropriation) de l'image du corps.

Les problématiques de cette maladie sont complexes: à la fois sanitaires et matérielles, elles soulignent l'enjeu culturel qu'il est important de mettre en évidence du point de vue de l'anthropologie médicale et de l'anthropologie du corps. C'est ce que ce mémoire de recherche tentera d'aborder en mettant en lumière certains aspects des deux axes d'étude.

Mots-clés: **Cancer; sein; identité féminine; anthropologie médicale; anthropologie du corps.**

1. مقدمة

تدخل هذه الورقة البحثية تحت عنوان "سرطان الثدي والهّوية الأنثوّية" ضمن اهتمامات كل من الأنثروبولوجيا الطبيّة وأنثروبولوجيا الجسد، اختصاصان لم يأخذا، حتى اليوم، حقهما من الاهتمام في الأبحاث والدراسات العربية.

تعدّ الأنثروبولوجيا الطبيّة من أهم فروع الأنثروبولوجيا التي تهتم بدراسة القضايا المتعّلقة بالصحة والمرض، وهي لم تظهر كفرع علمي متميز إلا في الخمسينات من القرن الماضي، حيث شهدت تطورًا ملحوظًا بعد الحرب العالمية الثانية، تمثّل في تحويل عدد متزايد من علماء الأنثروبولوجيا انتباههم إلى تلك القضايا المتعلقة بالصحة والمرض وعلاقتهما بالنماذج الثقافّية والأنماط الاجتماعّية السائدة في المجتمع، وخاصة بعد أن أدركوا أن الحالة الصحية أو المرضية التي يعيشها الفرد، في إطار الحياة الاجتماعّية، لا تمثّل ظاهرة منعزلة، بل هي انعكاسٌ للظروف الاجتماعّية، السياسية، الاقتصادية، والثقافّية التي يعيشها الإنسان (رحاب، 2008، صفحة 429)؛ وهذا يعني أن المرض لا يرتبط فقط بعوامل بيولوجية وإنما هو مرتبط بالسياق السوسيو– ثقافي المسؤول عن تشكيل تصوّرات الأفراد عمّا يمكن اعتباره مرضًا وما لا يمكن اعتباره كذلك، كما أنه هو الذي يحدّد تفسير الأفراد لأسباب المرض وطرق العلاج في ضوء ما ترسخ في مخيالهم الاجتماعي من تمثلات للمرض ومسبباته، ممّا يؤكد "أن القيم الثقافّية والنظام الرمزي السائد والعلاقات الاجتماعّية هي من تسهم مجتمعة في تشكيل تجربة المرض" (Sarradon- Eck, 2004, pp. 31- 45) وتحديد معناه ودلالاته لدى كل فرد.

ولما كان التحليل البنائي لاستخدام الجسد في الرمزية الاجتماعّية يوضح كيفية تأكيد الفروق الطبيعية واستخدامها كلغة للتحدث عن الفروق والعمليات الثقافّية الاجتماعّية، فقد أتّت أهمية هذه الدراسة كونها تسلّط الضوء على واحد من أكثر المواضيع قداسة في مجتمعاتنا، إنه الجسد الإنساني وهو في هذه الورقة يُشكّل "تابو" مضاعف لأنه يتكلّم عن الجسد الأنثوي، وتحديدًا المصاب بمرض سرطان الثدي، أو "هيديك المرض"، على حد التعبير العامي للناس؛ فالسرطان هو من الأمراض التي يخاف المرء حتى من ذكر اسمها حتى لا يصيبه شيء منها، وذكر سرطان الثدي عند النساء يحمل خوفًا مضاعفًا لما للثدي من رمزية وأهمية في المنظومة القيمية السائدة في المجتمع، وبما يحيل إليه من

تمّثلات راسخة في المخيال الاجتماعي، حيث يتم تصوير الثدي الأنثوي على أنه رمز الأنوثة والإغراء وهو عادة ما يكون حاملاً للحياة، فكيف يكون اليوم في ظلال المرض حاملاً "للموت"؟!

2. حدود وتقنيات مقاربتنا البحثية

إن قصص الناس في تجربتها مع المرض ليست واحدة وإنما هي مرتبطة بهوية الفرد وانتمائه الثقافي، كما هي مرتبطة بمستواه التعليمي وعلاقاته الاجتماعّية وقدراته النفسية في التكيّف مع المرض الذي أصاب حياته، وكذلك هي مرتبطة بالمعنى الذي يعطيه كلٌ منّا لهذا المرض.

لكن حين يدور البحث حول "سرطان الثدي والهّوية الأنثوّية" في مجتمع يوَصّف عموماً بأنّه ذا بنية تقليدية، كالمجتمع اللبناني، حيث تتربى المرأة عموماً على فكرة أنّ جسدها هو هويتها وأنه ملك للرجل/ الزوج، حينها قد تعكس تجربة "سرطان الثدي" تهشّماً للصورة الذاتية ومحواً للهوّية الأنثوية وإلغاءً للدور الذي طالما لعبته المرأة في المجتمعات البطريركية، وهو الدور المتمركز وظيفياً على الإنجاب والتمتيع الجنسي للرجل بعيداً – وبصورة نسبيّة – عن مفهوم الشراكة الزوجية. هذا مع الإشارة إلى أن تجربة سرطان الثدي عند النساء ليست رهنًا في معاشها بما نسلّط عليه الضوء في هذه الورقة، ألا وهو دراستها ضمن إطار العلاقة مع الآخر/ الرجل، إنما لها أبعاد أخرى ترتبط بعلاقة المرأة بذاتها، كما علاقتها بمحيطها العائلي والاجتماعي الذي يُنتظر منه أن يُقدّم لها الدعم النفسي والجسدي.

بناء على ما ذكرنا فإن ما سنقوم به هو دراسة حالة لعدد من النساء اللبنانيات المصابات أو اللواتي أصبن بسرطان الثدي، مع مراعاة التنوع في المتغيّرات الاجتماعّية المرتبطة بالانتماء المناطقي والطبقي والمستوى التعليمي والالتزام الديني وغيره مما له أثر كبير في صياغة الواقع المعاش للمرض من قبل المريضة، لا سيما من حيث تصوّرها حول مرض السرطان، وانعكاس هذه التمثلات في العبور من مكانة إلى أخرى ومن هوّية مستقرة جندرياً إلى هوية تحاول إعادة تشكيل ذاتها وفق ما تسمح به الظروف العائلية والاجتماعّية والنفسية والمادية ووفق ما أنتجته سيرورات العولمة الثقافّية والتطور الطبي والتجميلي من آليات لصياغة الصورة الجسديّة المنشودة.

ما عن كيفية الوصول إلى الحالات المدروسة، فسوف نعتمد عينة كرة الثلج التي ستسهلها معايشتنا الذاتية للمرض ومعرفتنا ببعض المريضات. فمع إتمام اللقاء الأول بنجاح سنقوم بطلب مساعدة

المُتَقابلة للتعرّف على امرأة أخرى، وهكذا حتى تتم حالة من الإشباع التي لن يعقبها أي معلومات ذات قيمة للدراسة.

هذا، وسوف نستخدم لإجراء هذه الورقة البحثية تقنية المقابلة المفتوحة، وهي أقرب إلى أحاديث "نسوية" ودية نأمل أن تجد تجاوباً لدى النساء، سيّما بفعل الانتماء الجنسي (الباحثة المرأة) وكذلك بفعل معايشة الباحثة نفسها لتجربة سرطان ثدي، ما يبعد عن الأذهان فكرة الباحث/ الآخر الذي لن يفهم تجربة المرض وما قد ينتج عنه من تغيرات جسدّية ووصمة اجتماعية.

3. سرطان الثدي وواقع انتشاره في لبنان

1.3. التعريف العلمي بمرض السرطان

في البداية، لا بد من الإشارة أن ما نقصده بالمرض هو الاضطراب الوظيفي المتطور، فالمرض ليس حالة ثابتة، وإنما حالة حركة متطورة تطوراً غير طبيعي في جسم الإنسان، وهذا التطور قد يأخذ فترة طويلة أو قصيرة ولكنه ينتهي دائماً بنتيجة قد تكون إما الشفاء التام أو الوفاة أو تقف في مرحلة وسط تعمل على إعداد الجسم لظروف جديدة (سلامة، 1983، صفحة 128).

أما السرطان الذي اصطلح على تسميته بالورم الخبيث فهو يتمثّل بكتلة نسيجية شاذة لا يتناسق نموّها مع نمو الأنسجة الاعتيادية إذ تتميز هذه الكتلة النسيجية بتجاوزها لحدود النمو الطبيعي ولا يتوقف نموها بانقطاع العوامل المسببة والمحفزة لهذا المرض (Anderson, 1985, pp. 10- 12). والسرطان هو اسم لمرضٍ يضم عدة أنواع من الأمراض، قاسمها المشترك هو أن الخلايا في الأعضاء المصابة تخرج عن رقابة الجسم وتتكاثر بطريقة فوضوية (فتحي، 2012، صفحة 551).

2.3. التعريف بسرطان الثدي

يتكون ثدي المرأة من أنسجة دهنية، وفصيصات (الغدد المنتجة للحليب)، وقنوات (الأنابيب التي تحمل الحليب إلى الحلمة). هذا ويتطور سرطان الثدي حينما تخرج بعض خلايا أي جزء من الثدي عن طبيعتها وتبدأ في النمو والانقسام بشكل خارج عن السيطرة. وإذا تركت هذه الخلايا الشاذة دون علاج، فقد تغزو الأنسجة المجاورة وتلحق بها الضرر، كما يمكنها الانتشار إلى أجزاء أخرى من الجسم عن طريق الدم أو عن طريق الجهاز اللمفاوي (إدارة كاليفورنيا لخدمات الرعاية الصحية، قسم الكشف عن السرطان وعلاجه، 2016).

3.3. واقع انتشار سرطان الثدي في لبنان

يأتي سرطان الثدي في مقدمة أنواع السرطان التي تصيب النساء في العالم المتقدّم والعالم النامي على حد سواء حسب (منظمة الصحة العالمية، 2013) ، ويلاحظ ارتفاع معدلات هذا النوع من السرطان في العالم النامي نتيجة زيادة متوسط العمر، زيادة التوسع العمراني، اعتماد نظام غذائي غير ملائم، زيادة الوزن لا سيما بعد مرحلة البلوغ، زيادة التلوث، فضلًا عن الضغوطات النفسية التي يضيفها (Bergman, Plomin, Pedesen, McClearn, & Nesselroade, 2008, pp. 640- 646) علماء النفس إلى قائمة الأسباب المؤدية للسرطان؛ هذا ولا ننسى تلكؤ النظم الاجتماعّية والسياسات العامة في وضع برامج صحية وقائية، أو في تأمين أنظمة اقتصادية وغذائية وبيئية أو في تعميم حملات توعية تكفل الحد من انتشار سرطان الثدي وغيره من الأمراض.

وحسب تقرير صدر عن الوكالة الدولية لأبحاث السرطان التابعة لمنظمة الصحة العالمية في العام 2018 (Bray, et al., 2018, pp. 394- 424)، احتلّ لبنان المرتبة الأولى بين دول غرب آسيا في عدد الإصابات بمرض السرطان قياساً بعدد السكان. ولفت التقرير إلى أن هناك 242 مصاباً بالسرطان بين كل 100 ألف لبناني، فيما سُجلت أكثر من 17 ألف إصابة جديدة في عام 2018، ونحو تسعة آلاف وفاة بالمرض.

وبالعودة إلى أرقام التقرير نفسه الصادر عام 2018، فلقد احتل سرطان الثدي النسبة الأكبر (18.6%) من إجمالي نسب الإصابات الجديدة (3219 إصابة)، وحسب ما ورد في الوكالة الوطنية للإعلام اللبناني، نقلًا عن مديرة برنامج مكافحة السرطان في وزارة الصحة العامة الدكتورة فاديا الياس، فإن سرطان الثدي الذي يصيب عادة سيدات في عقدهن الرابع وما فوق، يصيب في لبنان فتيات وسيدات في عقدهن الثاني والثالث، ولبنان بهذا الجانب يتجاوز نسبة المصابات في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية (الوكالة الوطنية للإعلام، بلا تاريخ).

وتجدر الإشارة هنا أنّ متغير السن ليس بحيادي، إنما له أثر كبير في تمثّلات سرطان الثدي ودلالاته ونتائجه ومدى تكيّف المصابة مع هذا "المرض الخبيث" الذي يدمغ الجسد الأنثوي بصورة تكاد تكون أبدّية.

4. تمثّلات سرطان الثدي

ممّا لا شك فيه أن هناك فرقًا كبيرًا بين المفاهيم العلمية عن المرض عموماً وبين المفاهيم "العامية" التي لا تعدو أن تكون في كثير من الأحيان مجرد تصوّرات/ تمثلات اجتماعية يختلط فيها "الصحيح" ب "الخطأ" والمبرّر بالغامض والمجهول.

تشير بعض الدراسات (Belkacem, 1987, pp. 985- 987) أنه لا يوجد معنى واحد للمرض ضمن أية بنية ثقافية، وهذا يعني أن السرطان عموماً، وسرطان الثدي خصوصاً له شبكة من المعاني المعقدة التي تحيل إلى مخيال اجتماعي يقول فيه جيلبير دوران (Gilbert Durand) أنّه بنية مفتوحة تتغيّر حدودها في كل مرة، لأنّ الإنسان بتعدّد تجاربه واختلاف تلك التجارب يوسّع أيضًا من مخياله ولا يبقى رهين سلطة مخيال واحد (Durand, 1969).

إنّ التغيير الوارد في المخيال الاجتماعي من حيث المبدأ، وتعدد المعاني المضفاة على مرضِ "عضال" كالسرطان لا يلغي أن تتمثل عموم النساء اللواتي قابلناهنّ– وخاصة في بداية تجربتهنّ مع المرض– السرطان كونه الموت والمصير المجهول، علماً أنّ التطور الطبي يؤكد أن اكتشاف المرض في مراحله الأولى يساعد جداً في إمكانية الشفاء منه والوصول إلى برّ الأمان.

إن المفهوم المجازي للسرطان يعبّر عن الفوضى، عن صراع بين قوى النظام وقوى اللانظام، ويبقى الموت كرمز لتهديم النظام الطبيعي للجسد هو التمثل الأول للمصابة بسرطان الثدي، ذلك أن هذا الأخير يحوّل جسد المريضة إلى جسد يتدهور بسبب عنف العلاجات من استئصال، فقدان الشعر، الوهن، الغثيان، جفاف الجلد... إلخ.

تردّد بعض المتقابلات عبارات تصوّر السرطان على أنه كائن شيطاني ماكر خطر يعمل على تدمير الجسد بصمت وبقوة. (هو مرض لئيم، يخنس حتى لا تشعرين به، وبغتة يدمر جسدك) هذا ما تقوله المصابة ل. ج، ممرضة من عكار، متزوجة ولها ثلاثة أولاد، وقد أصيبت بالمرض بعمر 42 سنة؛ إن المفهوم السائد عموماً هو أن الصحة هي مرادف "صمت الأعضاء"، لكن الملاحظ أن السرطان يتبنى هذه الصفة في الجسم قصد تخريب الصحة وليس معالجتها (Bensoussane, 2004, p. 31).

إن صمت السرطان السلبي يثير الذعر في نفوس الناس عامة والمصابات خاصة، لدرجة تصبح معه لغة المرض إيحائيةً، رمزية، غير مباشرة لدى المريضة وأهلها في مواجهة عدم القدرة على تصور هذه التجارب التي تواجه المرأة بالموت والشر (هيديك المرض– المرض يلي ما يتسمى –

ورم خبيث كش برا وبعيد...)، فيبدو الأمر وكأن خطر المرض يعبر ليتجّسد "تابو" في حروف اسمه، وخوفاً من شخص صاحبه خاصة حين تبدو علامات المرض المتقدّم جلية على ملامح المصابة.

من جهة أخرى، ترى بعض المصابات، ممن يتحلين بإرادة قوية، أن السرطان هو صورة لعدو/ لتنين لا بد من محاربته والتغلب عليه بدلاّ من أن يتغلب عليك، وهذا الكلام يحيلنا إلى ما يقوله جيلبير دوران من أن التنين على الصعيد الرمزي يحتل مكانة إيجابية في أسطورة البطل المنتصر على الموت، "إنه ليس فقط العقبة، اللغز، بل هو العقبة التي يجب أن يتخطاها القدر، واللغز الذي يجب أن يحله القدر (Durand 1969, p. 398).

هذا ونلاحظ أنه كلما ازدادت قوة الانتماء الديني لدى المصابة فإنها تميل إلى تمثل إصابتها بالسرطان على أنه امتحان من الله لاختبار قوة إيمانها؛ (الله يجرّب من يخافه) هذا ما تردّده الكثير من المتقابلات بصرف النظر عن المستوى التعليمي والطبقي والمناطقي، ذلك أن المرض في مجتمعاتنا التي يغلب عليها الطابع الديني والإيمان بالماورائيات هو على حد تعبير ماري– كريستين بوشيل قدر إلهي لا مفر منه، وذلك بخلاف المجتمعات العلمانية حيث يصبح البحث عن معنى للمرض شأناً خاصاً وأمراً فردياً (Pouchelle, 2003, p. 150).

هناك عدد كبير من المصابات يملّن إلى تمثّل تجربة المرض على أنها رسالة إلهية تستدعي ترك تفاصيل الحياة الدنيوية والتأمل في الحياة والموت والمرض كفاصل زمني مستقطع من أجل المحاسبة الذاتية وفهم الرسالة قبل فوات الأوان؛ في هذا الإطار تقول المصابة ف. ب، مدرّسة عازبة من منطقة القلمون، تبلغ من العمر 27 عاماً "في بداية معرفتي بمرضي أصبت بالانهيار ونقمت على الدنيا وعلى الله أيضًا، ولكن لاحقًا فكرت أن السرطان رسالة من الله كي أتوّقف عن الاهتمام بالدنيا ومغرياتها، حينها فقط داومت على الصلاة ولبست الحجاب الذي ساعدني أيضاً في تخطّي مشكلة تساقط شعري أمام الناس".

هذا ولا ننسى وجود قلة من المصابات اللواتي يرين في مرض السرطان ابتلاءً صحيًا بيئيًا محضًا، سببه المدنية المعاصرة (تلوّث البيئة، مواد كيميائية تفسد الجو والأرض والمياه، مبيدات حشرات ترش على الفاكهة والخضار بشكل مفرط، هورمونات تحقن بها الحيوانات والدواجن... إلخ) مما يستدعي تدخلاً طبياً للخلاص منه، وهذا ما يحيلنا إلى تحليلات إيفان إيليتش الذي يرى أن الثقافة ما قبل الصناعية كانت تتيح هامشًا أكبر للتكيف مع الألم من خلال إعطائه معنى، بينما اليوم تفصل

أيديولوجية الطب الصناعي الألم عن أي سياق ذاتي من أجل تدميره بشكل أفضل (Illich, 1975, p. 136).

فضلاً عن كل ما ذكرنا، فقد بدا لنا أن المرأة التي تتربى على أن تماهي بين ذاتها وجسدها، وترى في هذا الأخير أداة حصرية للإنجاب ولمتعة الرجل جنسيًا– وهو أمر أكثر بروزًا لدى النساء من أصحاب المستوى التعليمي والثقافي المنخفض– فإنها تتمثل سرطان الثدي تشويهًا لصورتها الأنثوية النمطية القائمة على الإغراء الجسدي المتمثّل في الشعر والنهدين والأرداف وما إلى ذلك من أعضاء "أنثوية" تجتذب بها الجنس الآخر وتحافظ عليه (كزوج) في سريرها بدلاً من البحث عن امرأة أخرى وجسد مُكتمل الأنوثة؛ إن هذه الرؤية هي ما تدفع أمثال المصابة ن. س، ربة منزل من البترون، متزوجة ولها ولدين، إلى القول أن "السرطان عموماً موت، وسرطان الثدي تشويه لجسم المرا، حتى لو هي مش مقتنعة بهذا الحكي بس نظرة الرجل لها تدفعها لهذا التفكير"، إن مثل هذا الشهادات تؤكّد أنّ نظرة الآخرين تسهم في تحديد نظرة الإنسان إلى نفسه، وبأن النظرة التي تدعم وتساند حينما تلتقط في موقف إيجابي هي نفسها من تهدم حينما توجّه في موقف معاكس (Kaufmann, 1995, pp. 96, 143).

5. جسد الإنسان وطقوس العبور

إنّ الهوية الأنثوية هي انعكاس للعلاقة بين صورة الذات وصورة الجسد الخاضع ضمن هذه الورقة البحثية لتحولات ناجمة عن مرض سرطان الثدي، وهو أمرٌ لا يمكن الكلام عنه ما لم ندرك إن المرض هنا هو طقس عبور لطالما ربطته الدراسات الأنثروبولوجية بالتحوّل من مكانة اجتماعية إلى أخرى.

إذا كان ڤان جينيب (Van Gennep) (Toussaint , 2008) قد أكّد أن حياة الإنسان هي سلسلة من طقوس العبور التي تبتدأ منذ لحظة الولادة وتنتهي بالموت، فإنّ هذه الطقوس تجري بمناسبة عبور الفرد من حالة سابقة أو وضع سابق إلى حالة لاحقة ووضع جديد. وقد يكون هذا الانتقال إما بيولوجيًا أو اجتماعيًا، وهو يشكل في كلا الحالتين مرحلة انتقالية يشوبها الغموض والاضطراب والفوضى والخروج عن النظام؛ وأيّ شخص ينتقل من حالة إلى أخرى يكون هو نفسه على حد "تعبير ماري دوغلاس" في خطر كما يمثّل خطرًا على الآخرين (Douglas, 1971, p. 113).

لأسباب سوسيو– بيولوجية يبدو أنّ طقوس العبور التي تمرّ بها المرأة هي أكثر من تلك التي يمر بها الرجل؛ ففي كل مرحلة من مراحل حياتها هناك طقس عبور يهدف إلى توكيد الهوية الأنثوية (الحيضة الأولى ودخول مرحلة البلوغ – الزواج وتأكيد العذرية بفضّ غشاء البكارة – الحمل والإنجاب وآلام الوضع ودخول مرحلة الأمومة....). في المقابل يأتي سرطان الثدي بما يرافقه من آثار جسدية– تتضمن غالباً تساقط الشعر واستئصال الثدي– ليشكّل حالة انتقالية تعبر بها المرأة، وتبعاً لنسق تصوّراتها، من الهوية الأنثوية المكتملة نحو الهوية الأنثوية المضطربة.

بناءً عليه، فأياً كان طقس العبور فإنّه يعمل على إعادة تحديد الأوضاع والأدوار الاجتماعّية لكل فرد، مع ضبطٍ لما اكتسبه أو ربما خسره من امتيازات سلطوية تختلف تبعاً للبنية السوسيو– ثقافية الحاضنة.

1.5. الثدي السليم والهوية الأنثوية المكتملة

عندما نتكلم عن الهوية الأنثوية (أو حتى الهوية الذكورية)، فإن الأمور تخرج عن نطاقها البيولوجي لكي تأخذ بعداً اجتماعياً وثقافياً وأيديولوجياً يرتبط بتاريخ المجتمعات وسيرورتها، وذلك نظراً لما تحيل إليه الهوية الأنثوية من أبعاد اجتماعية وثقافية تمكّن الأنا، حسب إريكسون "من بلورة مجموعة من التمّثلات حول الذات، كما تمكّن الآخر من تعريف هذه الذات وتحديدها وبلورتها وموضعتها وفقاً لما حددته الثقافة، ما يعطي الهوية بعداً سيكو اجتماعيًا واضحًا يجعل منها وظيفة من وظائف الثقافة" (السباعي، 2011، صفحة 247).

ضمن هذا السياق نفسه، يشير إريكسون إلى أهمية الثدي في بلورة الهوية الأنثوية، إذ تشعر الفتاة منذ الطفولة بامتلاكها إمكانات باطنية إيجابية وخطيرة لا تقف عند حدود الإنجاب، وإنما تتجاوزه لكي تشمل الرضاعة بكل ما تتضمنه هذه الأخيرة من إحساس بالدفء والكمال والسخاء (السباعي، 2011، صفحة 255).

على صعيد التحليل الاجتماعي، فصورة الجسد الأنثوي التي ترضي المرأة وتحفّزها للتفاعل مع الجنس الآخر تختلف باختلاف البنية الثقافّية التي تعيش فيها، وهذا يعني أنّ هناك منظومة غواية وإثارة خاصة بكل ثقافة.

لقد تبيّن لنا من خلال المقابلات التي أجريناها مع نساء مصابات بسرطان الثدي، الأهمية الكبرى التي تعطيها المرأة للنهدين سواءٌ في علاقتها الذاتية بجسدها أو في علاقتها بالجنس الآخر. وإذا

كانت المرأة – باختلافات ثقافية نسبية ترتبط بعدد من المتغّيرات الاجتماعّية– ترى أن جمالها الأنثوي رهن بلغتها الجسدية المتضمنّة للعينين والنظرات والشفتين والشعر والأرداف والحركة واللباس والشخصية والخلق، فقد أكدت أغلبية المتقابلات على أهمية النهدين الأكثر دلالة برأيهنّ على الهوية الأنثوية، إذ مع النهود البارزة الجميلة تكتمل صورة الأنثى القادرة على نيل إعجاب الرجل.

لقد كشفت المقابلات التي أجريناها عن وجود بعض النساء اللواتي سبق أن تخاصمن مع أجسادهنّ خلال المراهقة بسبب بروز النهدين اللذين يحملان علامة عبور الفتاة من عالم الطفولة إلى عالم البلوغ، لكن هذا الخصام كان لا يلبث أن ينتهي عقب استقرار الفتاة جسدياً ونفسياً في مكانتها الجديدة كامرأة مكتملة الأنوثة، هذا وقد أكدّت بعض النساء من غير "الملتزمات" دينياً بشدة على حرصهنّ السابق قبل المرض على اختيار ألبسة ضيقة تكشف برأيهنّ عن نهود تفيض جمالاً وتعكس الصورة الأنثوية المرغوبة.

وحسب تحليلات الأنثروبولوجي المغربي مالك شبل فإن هذه الرغبة تحمل مضامين رمزية تدّعي حَملَ النهود الصغيرة "الصامتة" لمضامين سلبية من حيث بطء الإغراء و"البرودة الإنجابية" التي تثير وساوس القلق عند المرأة، في حين أنّ النهد المستدير الممتلئ ذات الحلمات البارزة، الدافئ الناعم، يلبّي متعة الحبيب (Chebel, 1984 , p. 54).

بناءً على ما ذكرنا فالمرأة التي كرهت صدرها وهي بعد مراهقة لأنّه شكّل علامة نهائية على مغادرتها عالم الطفولة، هي من تحرص لاحقاً على الاهتمام به وإبرازه كعلامة قيّمة للأنوثة، وبالتالي، فمّ الذي سيحصل لهذه الهوية وهذه الصورة الأنثوية حينما يحل سرطان الثدي في الجسد سالبًا منه بعض ملامحه الأنثوية؟!

2.5. سرطان الثدي عبورٌ نحو هوّية مستجّدة

سرطان الثدي وشم/ ندبة تسِم جسد المرأة، آلامها الجسدية تعطيها هوّية جديدة، استئصال ثديها بعملية جراحية هو طقس عبور تخرج منه إما إلى الموت وإما إلى قيامة تتوجها بكينونة جديدة.

يرى ڤان جينيب إن انتقال الفرد من وضع إلى وضع آخر لا يتم بشكل مباشر وإنما ثمة مرحلة وسطى بين المرحلتين لا بد من اجتيازها تسمى بالمرحلة الانتقالية أو الهامشية (Van Gennep, 1960, p. 1)؛ وحسب تجارب المصابات بسرطان الثدي يبدو لنا أن هذا المرض أشبه بطقس عبور

يحتم على المرأة الناجية من المرض المرور بثلاثة مراحل تعاد معها صياغة هويتها الأنثوية بشكل مغاير لما كانت عليه قبل المرض.

أ. ***مرحلة الانفصال:*** التي تتوافق مع الإعلان عن المرض واجتياز عتبة المستشفى نحو الداخل والانفصال عن الشريك والأهل والأصدقاء وحتى الذات.

ب. ***مرحلة البدء:*** التي تتوافق مع مكافحة السرطان؛ وهذا يكون إما من خلال العملية الجراحية التي غالباً ما تنتهي باستئصال الثدي المصاب أو جزءً منه، ما يبدو في نظر البعض عملية تطهير للجسد وإعادته إلى عذريته التي انتهكها المرض، تمامًا كما ترى بعض الديانات في الألم قوة مطهرة للروح (Durkheim, 1968, p. 450)؛ وإما من خلال العلاجات المؤلمة (العلاج الكيماوي، الإشعاعي وحتى الهرموني) بما تحمله من غثيان وتقيؤ وتساقط للشعر تبدو معه الذات بكاملها في حالة مخاض سينتج عنها هوية جديدة وكيان آخر خارج من التجربة.

ج. ***مرحلة التجميع وإعادة الولادة:*** أي التحوّل النهائي للإنسان من شخصية عادية إلى شخصية معروفة معترف بها من قبل الجميع وهي مستحقة للمدح عموماً وأحياناً للشفقة أو التعاطف. وهنا تشعر بعض النساء أنهنّ يخرجن من هذه المحنة بالكثير من التبدّل والتحوّل في حياتهن وعلاقتهن بالآخر، ما يعني بالنسبة للمصابة إعادة صياغة سيرتها الذاتية بما يتناسب مع الهوّية المستجدة. وأما عن العلاقة بالآخر، فهي لا تقتصر على الزوج الذي تجمعه بالمرأة علاقة جنسية حميمة، وإنما ترتبط أيضاً بالأهل والأصدقاء الذين يشكّلون عاملاً مهماً في تجاوز المرأة للمرض من خلال الدعم النفسي والثقافي والصحي الذي يقدمونه إليها. ولا ننسى أن العلاقة بالطبيب نفسه، بما لديه من ثقافة اجتماعية ونفسية، تلعب دورًا مهمًا جدًا في مواجهة المرض أو الانغماس فيه. بناءً عليه، تبدو الإصابة بسرطان الثدي كتجربة جسدية–نفسية expérience psychosomatique تعيد صياغة الذات الإنسانية وتضبط الحدود بين الأنثويات المختلفة، حيث أن أنوثة المصابة بالسرطان تختلف عن أنوثة غير المصابة.

صحيح أن خوض تجربة سرطان الثدي لدى النساء هي بمثابة "طقس عبور (rite de passage)" يحدث تبدلاً في ذات المرأة وهويتها وحتى مكانتها الاجتماعّية، وصحيح أيضاً أن سرطان الثدي–بما لهذا الأخير من دلالات ورموز وتمثّلات– يحدث فوضىً سوسيو – سيكولوجية وانعكاسات يبدو

معها المرض وآثاره مرحلة عبور إلى عالم الهوية "المضطربة" جسدياً وجندرياً وجنسياً؛ إلا أن طقس العبور هذا ليس آحادي الحضور والنتيجة، إنما هو مرتبط بمتغيّرات اجتماعية كثيرة منها الوضع الاجتماعي للمرأة (متزوجة – عازبة – لديها شريك في حياتها– ليس لديها شريك...)، عمرها، مستوى تعليمها وثقافتها، طبيعة عملها، انتمائها الطبقي والمناطقي والديني.

في هذا الإطار تقول السيدة ب. ح، وهي ربة منزل من منطقة عكار، التي أصيبت بسرطان الثدي وهي في الثانية والأربعين من عمرها، "كان عندي ثلاث أولاد شباب، أكبرهم متزوج. بعد سنة من إصابتي بالمرض، وكان قد ثبت انتقاله من ثديّ إلى آخر، تزوج زوجي عليّ دون أن يهتم بمشاعري. شعرت بالقهر والإذلال والتعاسة، فتركت البيت وسكنت عند ابني المتزوج... بعد فترة عدت إلى البيت من أجل ولديّ ولكن ما عادت هناك حياة زوجية جنسية بيني وبين المغضوب زوجي".

من جهتها تقول الدكتورة هـ. م من جنوب لبنان، تسكن مع عائلتها في بيروت "استمرت حياتنا بشكل عادي، أنا لا أملك الكثير من الوقت للاهتمام بالشكليات وكذلك حال زوجي. هو رجل مثقف ويعرف الله. لم يتغير شيء مهم في حياتي سوى أني في المرحلة الأولى من مرضي كنت أجد حرجاً من التعرّي أمامه، لكنه ساعدني كثيراً على تخطي الموضوع؛ هذا وقد رحت أنكب على العمل وأشارك أكثر في المؤتمرات والندوات رغبة مني في نسيان ما أمرّ به، وكان لديّ قناعة أنه حتى الأمور السيئة في حياتنا يفترض أن نستفيد منها في شيء إيجابي".

من جهتها تخبرنا السيدة م. ج، من منطقة زغرتا، أنها اكتشفت إصابتها بسرطان الثدي وهي عازبة، في الثالثة والعشرين من عمرها وتقول: "لا يمكن أن أنسى تلك التجربة القاسية. كنت في جامعة البلمند أكمل دبلوم هندسة معمارية، وكنت على علاقة غرامية بشاب زميل. لطالما كنت فخورة بجسدي وجمالي وفجأة انهار كل شيء. كان لأهلي وأصدقائي دور كبير في تجاوز المرض والخضوع بعدها لعملية تجميل، حتى أن الشاب الذي كنت أحبه ساعدني كثيرًا في محنتي، ولكن بعد فترة انفصلنا وتزوجت بآخر جد متفّهم وراقي ومثقف، وأنا الآن سعيدة في حياتي: مع زوجي وابني. برأيي إن تجربة المرض جعلتني أكثر وعيًا وصرت أنظر إلى نفسي أبعد بكثير من كوني جسد مغرٍ للرجل".

هذا ولا يمكننا إلا أن نورد ما أخبرتنا به السيدة ف. من عكار عن ابنتها ع. أ. التي توفيت إثر إصابتها بسرطان الثدي وهي في السادسة والأربعين من عمرها، إذ تقول "كانت معلمة مدرسة تحب

الحياة، ما كادت تكتشف مرضها حتى انهارت تماماً، ومما زاد الطينة بلة أنه لم يكن لديها أولاد يشجعونها على التمسك في الحياة؛ وقد توفيت بعد أشهر قليلة من معرفتها بالمرض".

يتضح لنا من خلال هذه الشهادات أنّ سرطان الثدي ليس تجربة بيولوجية فحسب، إنما هو تجربة وجودية تبرز انعكاساتها تحوّلاً في ذات المرأة وهويتها وطباعها ورؤيتها للأمور، وهي تحوّلات تختلف طبيعتها بحسب شخصية المرأة وثقافتها ووضعها الاجتماعي والاقتصادي والمساندة التي تتلقاها من المحيط الاجتماعي عامة ومن الزوج والأبناء خاصة. فإذا كانت الظروف الاجتماعّية والعائلية والنفسية للمصابة إيجابية فإنها تخلق لنفسها هوية أنثوية جديدة ربما تكون ممهورة بالألم بينها وبين نفسها، لكنها أمام الناس تبرز هوية مُعنوّنة بالقوة والجرأة والإنتاج ومواجهة التحديات، أما إن كانت الظروف سلبية فإن المرأة المصابة تصاب بالاكتئاب وبالتمحوّر الذاتي حول هوية أنثوية "منقوصة" غير مرغوبة من الآخرين.

6. الهوية الأنثوية وصورة الذات عقب السرطان

إذا كان العلم يرى في السرطان أمراً عضوياً ينتهي بانتهاء الألم ومعه يعود المريض إلى سابق عهده، فإن هذا الأخير يرفض هذه الرؤية ويرى في المرض تجربة تسم جسده مدى الحياة كما تترك أثرها في هويته وصورته عن ذاته وطباعه ونفسيته حتى بعد انتهاء المرض.

إن سرطان الثدي وعلاجاته المختلفة يجعل المصابة تعيش تحولات جسدية متسارعة نوعاً ما، تتمثل، كما كررنا سابقاً، بتساقط الشعر وفقدان أو زيادة الوزن فضلاً عن احتمالية استئصال الثدي أو جزء منه، وقد يشكّل في بعض الأحيان ومع بعض الأدوية مثل Tamoxifen وNolvadex سبباً في انقطاع الدورة الشهرية، مما يعرض الهوّية الأنثوية جسدياً ونفسياً للاضطراب.

إن استئصال أي عضو من جسد الإنسان لا بد أن يشعره باللاتوازن وبفقدان الوحدة الجسدية، وإذا ما أضفنا إلى ذلك تماهي المرأة في مجتمعنا البطريركي بين ذاتها وجسدها وتمثلها لنهديها على أنهما مصدر الغذاء والأمومة والحياة من جهة ورمز الإغواء والجمال والمتعة التي تغري الرجل بعلاقة تبادلية (قرامي، 2007، صفحة 185) من جهة أخرى، يصبح سرطان الثدي وآثاره غالباً مرآة تعكس صورة الذات المهشّمة اللامتماثلة مع الصورة النمطيّة لجماعة الانتماء.

وهنا لا بد من التنبيه إلى أن تشوّه صورة المرأة وحدّة ما تتعرض له من اضطراب يختلف تبعاً لنسق التصورات السائد لديها، أي الهابيتوس الذي يحدّد طبيعة النظرة إلى الذات والجسد قبل المرض وما فرضه من تدخل جراحي، كما ترتبط بشخصية المرأة وثقافتها وطبيعة علاقاتها الاجتماعّية عموماً وعلاقتها مع الشريك خصوصاً.

إن أول علامة جسدية تعكس اضطراب الهوية الأنثوية، هي مسألة تساقط الشعر عقب العلاجات الكيماوية، التي تعتبر، رغم كونها مؤقتة، أبرز عرض قسري للمرض، مما يسبب لدى المصابة، بحسب المقابلات التي أجريناها، جرحاً نفسيًا ويزعزع ثقتها بنفسها كانعكاس لثقتها بجسدها وصورتها الأنثوية؛ وهنا تلجأ أغلبية المصابات إلى حلول بديلة منها وضع الباروكة (الشعر المستعار) ذلك أن شعر المرأة (الطويل والغزير) هو واحد من رموز الأنوثة التي تعكس دلالات الصبا والقدرة على الإنجاب.

وفي هذا الإطار تُظهر بعض المصابات قوة وتفرّداً في مواجهة تساقط الشعر إثر العلاج الكيماوي والظهور أمام الناس برأس أصلع تماماً، وهذا ما قامت به السيدة ك. البالغة من العمر 38 سنة، مدرّسة غير متزوجة من منطقة الميناء/ طرابلس، إذ تقول "مع أول جلسة كيماوية اتخذت القرار بحلق شعري كاملاً وخرجت أمام الناس لألمح في عيونهم الخوف والشفقة لكني كنت قد قرّرت أن أخوض التحدي متمثلة ببعض الأجنبيات اللواتي كنت أراهنّ في النت وعلى التلفاز"، وهذا ما يكشف لنا أهمية التثاقف في تبادل وتبدّل القيم والمقاييس والأحكام الاجتماعّية بين المجتمعات (زمام، 2001، صفحة 141).

إن للشريك الحميم (الزوج – الحبيب...) أثر كبير في النتيجة التي ستصل إليها المرأة في نظرتها إلى جسدها وإعادة بلورة هوّيتها الأكثر حميمية. لقد تبيّن لنا من خلال ما نقلته المصابات، أنّ الرجل التقليدي الذي طالما كان يتعامل مع المرأة على أنها أداة للمتعة الجنسية ووعاء للإنجاب، هو من ينظر لسرطان الثدي وتحديداً استئصاله على أنه إعلان عن نهاية الهوية الأنثوية، فهو ينظر إلى شريكته على أنها فاقدة للأنوثة بما هي فتنة وشهوة، وقد يصل به الأمر إلى طلاق زوجته أو السعي إلى الزواج بأخرى، كما هو الحال بالنسبة إلى السيدة ب. ح. التي أوردنا شهادتها سابقاً حيث تحدثت عن زواج زوجها بأخرى وهي ما زالت تخضع لجلسات العلاج الإشعاعي.

وإذا كان العامل الديني يعيق الرجل المسيحي نسبياً من اتخاذ هذه الخطوة، فقد بيّنت إحدى المصابات المنتمية للدين المسيحي أن زوجها الذي ساندها كثيراً في بدايات مرضها وعلاجها ما لبث أن جعل بينه وبينها حاجزاً بصدد العلاقة الجنسية، وكانت تشعر أنه قد صار لديه علاقات "مشبوهة"، إلا أنها كانت تسكت حفاظاً على عائلتها ولأنها تنظر إلى هذه العلاقات باعتبارها مجرد نزوات عابرة، وبهذا تمتثل المرأة حتى خلال مرضها إلى الصورة النمطية التي تجعل منها رمزاً للأمومة والصبر والتضحية ونكران الذات.

إذا كان سرطان الثدي وتحديداً استئصاله مصدر ألم وتوتر بالنسبة لأي مصابة، فلا بد من التمييز أن هناك من المصابات من تغرق في اليأس معتبرة أن المرض سلبها مكانة اجتماعية وسلطة أنثوية كما هدّد قدرتها على الإنجاب وحرمها من الرضاعة وهؤلاء غالباً ممن تقل أعمارهن عموماً عن 45 سنة، أي أنهن إما عازبات أو بصدد تكوين أسرة جديدة (ليس لديهن أولاد أو لديهن ولد أو اثنين صغار السن)؛ أما بالنسبة للمصابات ما فوق ال 45 سنة فإنهنّ يمتلكن مقومات تجاوز المرض، حيث تكون المرأة قد مارست وظيفتها الإنجابية إلى الحد الذي تريد، كما تكون علاقتها بزوجها أكثر رسوخاً بفعل طول مدة الزواج عموماً، ولا ننسى أن تجاوز المرض واضطراب الهوية الأنثوية مرتبط أيضاً بقوة شخصية المرأة وارتفاع مستوى تعليمها واستقلالها الاقتصادي وممارستها للعمل المأجور.

ففي هذا الإطار تقول المحامية ت. ش. من منطقة طرابلس، وقد أصابها سرطان الثدي وهي في السابعة والأربعين من عمرها "في البداية تأثرت كثيرًا وشعرت بالخوف، ولكن الطبيب أخبرني أن المرض ما زال في بدايته. كان لا بد من استئصال ثديّ ولكن دون استدعاء لأي علاج كيماوي أو إشعاعي، حينها سيطرت على خوفي بمساعدة زوجي وأولادي، وقد ساعدني وضعي المادي على إجراء عملية تجميلية أعادت لي ارتياحي مع جسدي نوعاً ما. ويبقى الفضل الأول والأخير لزوجي الذي أحب".

تجدر الإشارة إذاً إلى أن المدخلات الثقافّية المتمثلة في تطوّر الطب وازدهار عمليات التجميل في لبنان كان لها أثر مقبول لدى المصابات (تحديداً الميسورات) في أن يعشن سيرورة تحوّل في علاقتهن بسرطان الثدي، حيث أسقطت من الوعي صورة الجسد المشوّه، وأصبح البعض من النساء ينظرن إلى سرطان الثدي واستئصاله كحدث بيولوجي يمكن التعويض عنه بعمليات ترميم الثدي بالسليكون بما لهذه الأخيرة من أبعاد إيجابية وسلبية. فمع ترميم الثدي المصاب يتم ترميم الهوية الأنثوية

المشظاة إثر المرض، ليمثل الطب (التجميلي) في هذه الحال، وعلى حد تعبير فوكو أحد النظم الأساسية التي تساهم في إخضاع الجسد وضبطه، ولتتنامى سلطته على كل المجالات تحقيقاً لرغبة رفع مستوى رفاهية الناس (المنصور، 2020، صفحة 3)؛ ولكن من جهة أخرى تعكس مثل هذه العمليات التجميلية تضخماً في الذهنية الذكورية، حيث أن عمليات الاستئصال يعقبها فقدان الإحساس أو الشعور بإحساس مغاير في الثدي المعاد بناؤه، وبالتالي فعملية التجميل لا تلبي متعة المرأة في العلاقة الجنسية بقدر ما تلبي متعة الرجل ليتحول الجسد الأنثوي بذلك من ذات إلى موضوع.

7. العلاقة الجنسية خلال العلاج من سرطان الثدي وعقبه

نحن نعلم أنّ العلاقة الجنسية خلال العلاج من سرطان الثدي وعقبه تلزمه ورقة بحثية منفردة، حيث أن لهذا الموضوع أبعاداً اجتماعية ونفسية وثقافية متعدّدة ترتبط بطبيعة العلاقة بين الزوجين وتنشئة كل منهما والمتغيرات الاجتماعّية التي تلعب دوراً في تحديد ماهية علاقتهما الجنسية إيروتيكية كانت أم أداتية.

ما يهمنا في هذا العنوان تحديداً هو ضبط التحولات التي تطرأ على العلاقة الحميمة بين الزوجين ربطاً بالمتغيرات السوسيو– سيكولوجية المؤثرة في بلوّرة هذه العلاقة.

مما لا شك فيه أن سرطان الثدي بما يستلزمه من علاجات وأحياناً استئصال يسبب آثارًا ضارة يمكن أن تغير الحياة الجنسية للنساء المصابات، إذ تشكل التغييرات الجسدية والوظيفية التي يحدثها سرطان الثدي قيوداً تتطلب التكيّف الجديد في الأداء الجنسي لدى الزوجين.

ولما كانت المعلومات التي يقدمها الطبيب في هذا المجال نادرة جداً، بحجة تركيز الاهتمام على نجاح العلاج وضمان النجاة، فإن المرأة المصابة ومعها الشريك يجدان أنفسهما في حالة تخبط واختبار جديد للعلاقة الجنسية بما يفترض أن تقدمه من متعة للطرفين.

يتضح لنا من خلال المقابلات التي أجريناها أنه كلما اتسم "الكوبل" الزوجي بالوعي والمعرفة والذهنية اللاتقليدية تكون المرأة أكثر قدرة على تخطي المشاكل الجنسية المترتبة على سرطان الثدي. إنها قادرة في هذه الحال، بمساعدة الشريك عموماً، وباللجوء إلى العمليات التجميلية أحياناً، على إعادة تقدير ذاتها وجسدها، علماً أن وتيرة الممارسة الجنسية تقل خاصة في فترة العلاج الكيماوي وما يسببه من تعب جسدي ونفسي. هذا وقد أفصحت بعض المتقابلات أنه في الفترة الأولى بعد

الاستئصال تشعر المرأة – رغم تقبّل زوجها لها – بشيء من الخوف والخجل وتصلّب الجسد ما يجعل عملية الإيلاج مؤلمة ويلزمها الكثير من الاسترخاء والمداعبات واستعمال المزلقات الطبية.

أما بالنسبة "للزوجين" التقليديين الذين طالما كانا يحيا علاقة جنسية أداتية، أو حتى إيروتيكية بنزعة ذكورية تهدف إلى تلبية متعة الرجل حصراً، فإن الحياة الجنسية للمرأة المصابة تتعرض للكثير من التدهوّر، فتنخفض لديها الرغبة الجنسية بقوة وتدخل حالة من الاكتئاب والتوّتر العصبي الذي ينتهي في حالات نادرة بالطلاق العلني، وفي بعض الحالات يصبح هناك هجر في الفراش مع استمرارية الزواج حفاظاً على صحة الأولاد النفسية ومستقبلهم.

إذا كانت الأوضاع النفسية والجسدية للمصابة هي السبب أحياناً في تراجع العلاقة الجنسيّة بين الزوجين، فإن الحالة النفسية للشريك/ الزوج تكون هي السبب في أحيان أخرى؛ فالرجل الذي يختزل زوجته بمجرد جسد للمتعة يشعر ببرود جنسي حيالها أثناء المرض أو بعده، ما يدفعها إلى الصمت وعدم الإعلان عن رغباتها التي لا تلبث أن تتحول إلى صعوبات جنسية تتزايد وتترسخ بمرور الوقت. هذا وقد صرّحت بعض النساء أن العلاقة الجنسية تستمر مع الزوج ولكن هذا الأخير يكشف عن موقف رافض للنظر إلى جسد المرأة وتحديداً القسم العلوي المُظهر لعملية الاستئصال، وهذا ما يختزل العلاقة الجنسية بمجرد الإيلاج والقذف المحقّق لمتعة الرجل دون أي اهتمام بمشاعر المرأة ومتعتها.

خلاصة

لقد كشفت لنا هذه الدراسة أنه بصرف النظر عن أي متغيّرات اجتماعية، فإعلام المرأة أنها مصابة بالسرطان عموماً كارثة تسقطها في الظلام ضمن إطار زمكاني جديد لا تعرف عنه شيء، بمعنى أنها على حدّ تعبير إيفلين عقاد تشعر بأنها تمّر إلى حقبة جديدة، منطقة جديدة ليس لها أي علاقة بالحياة الطبيعية (Accad, 2000, p. 75).

وإذا ما كنا ندرك أن الحالة المرضية للإنسان– وبكل تبعاتها– هي نتاج طبيعي للتفاعل الديناميكي المستمّر بين عناصر البيئة الطبيعية والبيولوجية والثقافّية والاجتماعّية، حينها يتضّح لنا حجم المشكلة ضمن هذه الورقة البحثيّة لكون السرطان يصيب ثدي المرأة ضارباً إسفيناً عميقاً في بنية الهوّية الأنثوية ضمن مجتمع بطريركي يختزل المرأة في جسدها عموماً.

نحن نعلم أن الثديين هما من أبرز الأعضاء التي قد تلعب دورًا في العلاقة الحميمة بين الرجل والمرأة، كما أنهما يصّبان في صميم تقدير المرأة لنفسها ولجسدها؛ ورغم ذلك فقد كشفت لنا هذه الدراسة أنّ آثار استئصال الثدي تكون أخفّ لدى المرأة المثقفة، العاملة، كما لدى الأكبر سناً من النساء حيث تكون مارست دورها كأم منجبة ومرضعة، فضلاً عن أن المرأة المنتمية إلى الطبقة الميسورة تستطيع تتجاوز أزمة هويتها بسرعة أكبر بمساعدة عمليات التجميل.

هذا وقد تبيّن لنا أهمية دور الرجل كشريك حميم في الفراش في مساعدة المرأة على تجاوز أزمتها الصحية والنفسية أو بالعكس فنظرته هي من قد تدفع بها إلى مزيد من الاضطراب في الهوّية الأنثوية ورفض صورة الذات.

وإذا كان السرطان أمراً واقعاً له أسباب بيئية أو حتى غيبية، فإننا في هذه الدراسة نوصي بالتالي:

- القيام بحملات توعية لفحص الثدي باستمرار خاصة بعد سن الأربعين.
- إنشاء الدولة مؤسسات مختصة لمساعدة المصابات على تجاوز تبعات سرطان الثدي اجتماعياً ونفسياً وجنسياً؛ وأن يكون العمل المساعد مع الزوجين وليس مع المرأة وحدها؛ أي إشراك الزوج في العلاج.
- مشاركة المصابات في القرار العلاجي المتعلق بهنّ وذلك استناداً للمبدأ المعترف به في الطب باحترام استقلالية المريض، ما يساعد المرأة على تقبّل العلاج وتبعاته الجسدّية والنفسيّة.
- التوعية المسبقة للمرأة بذاتها كإنسان منتج اجتماعياً واقتصادياً وفكرياً وليس مجرد جسد أنثوي تابع للرجل.

المراجع

1- العربية

إدارة كاليفورنيا لخدمات الرعاية الصحية، قسم الكشف عن السرطان وعلاجه. "دليل المرأة نحو علاج سرطان الثدي". كانون الثاني/ يناير 2016، تم الاسترداد من:

https://www.mbc.ca.gov/Download/Brochures/breast-cancer-arabic.pdf

الوكالة الوطنية للإعلام. (بلا تاريخ). وزارة الإعلام، الجمهورية اللبنانية. تم الاسترداد من:

http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/307139/nna-leb.gov.lb/ar

السباعي، خلود. **الجسد الأنثوي وهوية الجندر**. بيروت: دار جداول، 2011.

عبد الفتاح، محمد فتحي. "مرض السرطان من منظور طبي –اجتماعي (دراسة اجتماعية تحليلية)." **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**: العدد 12، رقم 1، أيلول/ سبتمبر 2012.

قرامي، أمل. **الاختلاف في الثقافة العربية الاسلامية: دراسة جندرية**. [د. م.]: دار المدار الإسلامي، 2007.

مأمون، سلامة. **قانون العقوبات، القسم الخاص**. المجلد 2. بيروت: دار الفكر العربي، 1983.

مختار، رحاب. "الصحة والمرض بين التصور التقليدي وممارسات الطب الحديث". تأليف حكمت أبو زيد، وتحرير علي المكاوي (المحرر)، في: **من القرية إلى الوزارة: دراسات في علم الاجتماع عن العالم العربي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعّية– كلية الآداب– جامعة القاهرة، 2008.

المنصور، ريم. "دوافع الاهتمام الاجتماعي بالجسد: عمليات التجميل للنساء السعوديات أنموذجا." **مجلة عجمان للدراسات والبحوث**: العدد 19، رقم 2، 2020.

منظمة الصحة العالمية. **التقرير السنوي للمدير الإقليمي: المكتب الإقليمي لشرق المتوسط**. 2013.

نور الدين، زمام. "عولمة الثقافة: المستحيل والممكن." **مجلة العلوم الإنسانية**/ جامعة محمد خيضر بسكرة: العدد 1، تشرين الثاني/ نوفمبر 2001.

2- الأجنبية

Accad, E. *Voyages en cancer.* Paris: L'Harmattan, 2000.

Anderson, J. R. *Muirs' Text-book of Pathology.* U.K: ELBS, 1985.

Belkacem, B. "Le sens de la maladie dans la culture maghrébine Arabo-Islamique.» *Psychologie médicale*: no. 19, 1987.

Bensoussane, P. *Le cancer, approche psycho dynamique chez l'adulte.* Ramonville: Eles, 2004.

Bergman, C. [et al.]. "Genetic Mediation of the relationship between social support and psychological well-being." *Psychology and Aging*: vol. 6, no. 4, 2008.

Bray, F. [et al.]. "Global Cancer Statistics 2018: GLOBOCAN estimates of Incidence and Mortality Worldwide for 36 Cancers in 185 Countries." *CA CANCER J CLIN*: vol. 68, no. 6, Novembre 2018.

Chebel, M. *Le corps dans la tradition au Maghreb.* Paris : P.U.F., 1984.

Douglas, M. *La souillure: Etude sur la notion de pollution et de tabou.* Paris: Maspéro, 1971.

Durand, G. *Les structures anthropologiques de l'imaginaire.* Paris: Dunod, 1969.

Durkheim, E. *Les formes élémentaires de la vie religieuse.* Paris: P.U.F., 1968

Illich, I. *Némésis médicale, l'expropriation de la santé.* Paris: Le Seuil, 1975.

Kaufmann, J.-C. *Corps de femmes, regards d'hommes: Sociologie des seins nus.* Paris: Nathan, 1995.

Pouchelle, M.-C. *L'hôpital corps et âme: Essais d'anthropologie hospitalière.* Paris: Seli Arslan, 2003.

Sarradon- Eck, A. «Pour une anthropologie clinique: Saisir le sens de l'expérience du cancer,» *a. p. Le cancer*: 2004.

Toussaint, R. «Les rites de passage.» 2008. Récupéré sur: http://classiques.uqac.ca/classiques/gennep_arnold_van/rites_de_passage/rites_de_passage.pdf

Van Gennep, A. *The Rites of Passage.* Trans. M. Vizedom and G. Caffee. Chicago: The University of Chicago Press, 1960.

- Photo de couverture: https://fr.vecteezy.com/art-vectoriel/2214790-femme-avec-cancer-du-sein-ligne-art-dessine-a-la-main-une-ligne-dessin-concept-affiche-pour-le-mois-

Article 8

Non pas pour défendre la PNL, mais…

Maguy Saad

Professeure en Psychologie sociale, Institut des Sciences Sociales, Université Libanaise.
saadmaguy@hotmail.com

Résumé

Dans un contexte local lugubre et source de stress continu, et sans en négliger les aspects théoriques, l'auteure présente la Programmation-Neuro-Linguistique (PNL). Elle s'inspire de l'initiation pratique positive qu'elle en a reçue et de l'impact salutaire qu'elle en garde. Vu déjà son nom, la PNL se prête à l'accusation de se prétendre abusivement une science, et par là même, de manquer d'éthique. En fait, la PNL se dit méthode d'aide à l'amélioration de la vie des personnes et de la communication entre elles. Elle s'appuie sur les connaissances scientifiques du cerveau et ses modes de fonctionnement général (programmation), de perception (Neuro) et d'expression (Linguistique). Elle y a puisé ses trois postulats fondamentaux d'apprentissage, en fonction de cet adage : plutôt le comment que le pourquoi. Ceci fut à la base d'une invention propre à la PNL, la modélisation qui consiste à observer les attitudes et comportements de personnes ayant réussi dans leur charge pour en déduire un modèle efficacement imitable par d'autres. Les premiers observés furent des psychothérapeutes reconnus, ce qui a permis aux inventeurs pnlist[1] de concevoir un modèle reproductible en plus d'une discipline, comme l'éduction ou le management, et riche d'un arsenal d'activités et de techniques, telles que le calibrage et la synchronisation. Certains de ses praticiens recourent aussi à l'hypnose dite ericksonienne. Autant de pratiques exigeant formation, apprentissage et références professionnelles et éthiques sûres. Cet article ne cache pas les dangers d'une initiation à la PNL mal gérée, mais souligne aussi l'avantage de celle qui est accompagnée par un coach sérieusement préparé et respectueux des personnes.

Mots clefs : programmation, neurolinguistique, science, communication, modélisation, calibrage, synchronisation, changement, apprentissage, perception, émotion, comportement, manipulation.

ملخص

في أجواء وطنية كئيبة وضاغطة باستمرار، عمدت المؤلفة الى عرض ما يُعرف بـ "البرمجة اللغوية العصبيّة، "Programmation Neuro Linguistique (PNL)"، واستندت في ذلك، ودون إهمال الجوانب النظريّة، إلى التطبيق العملي لهذه البرمجة الذي تلقّته وعلى الأثر الإيجابي الذي تركه فيها.

هناك من يتهم تعسفياً هذه "البرمجة اللغوية العصبية" ويعتبر بأنها تدعي العلم وتفتقر للأخلاق. أمّا في الواقع، فهي، بحسب محبذّيها، بمثابة وسيلة من أجل تحسين حياة الناس والتواصل فيما بينهم. فهي ترتكز على ما وصل إليه العلم في معرفته للدماغ ولمناهج عمله العام (البرمجة) وإدراكه (العصبي) وتعبيره (اللغوي). وقد غرفت هذه الافتراضات التمهّنيّة الأساسية الثلاثة من القول المأثور: الأفضلية "للكيف" وليس "للماذا". وكان ذلك أساس ابتكار خاص بـ "البرمجة اللغوية العصبية، يُقال له: "النمذجة" (modélisation) المرتكزة على مراقبة مواقف وسلوكيات الأشخاص الذين نجحوا في مهامهم بغية استنباط نموذج يمكن تقليده بشكل فعال. شكل المعالجون النفسيّون المشهورون أول

[1] Ce néologisme ne se trouve dans aucun dictionnaire, mais il est souvent employé dans le langage des profanes et aussi de spécialistes, pour désigner les adeptes de la PNL.

من تم مراقبتهم، مما سمح لمخترعي "البرمجة اللغوية العصبية" بتصميم نموذج قابل للتكرار في أكثر من تخصص، مثل التعليم أو الإدارة، وغني بترسانة من الأنشطة والتقنيات، مثل المعايرة والانسجام المتناغم. يستخدم أيضًا بعض ممارسي "البرمجة اللغوية العصبية" ما يسمى بالتنويم المغناطيسي الإريكسوني. كل هذه الممارسات تتطلب تدريبًا وتعلمًا ومراجع مهنية وأخلاقية موثوق بها.

ولا تخفي هذه المقالة مخاطر التطبيق السيئ "للبرمجة اللغوية العصبية"، ولكنها تؤكد أيضًا على منافع تلك التي يرافقها مدرب تمرس فيها جدّيًا ويكنّ كلّ احترامٍ للأشخاص.

Introduction

Vient de paraitre un livre dont le titre « Ce qui nous fait tenir en temps d'incertitude » (Valadier, 2021) est typique de notre temps. En fait, il ne s'agit pas de simples incertitudes mais de graves menaces de conflits au niveau de l'international comme au niveau du local. Ces menaces viennent de la nature, la pandémie du Covid 19 est là pour nous le rappeler, comme et surtout de l'impossibilité actuelle des hommes de s'entendre entre eux. Certains disent que nous sommes en pleine « troisième guerre mondiale » (Daniel, 2021) dont l'arme principale est l'économie qui poursuit les personnes jusque dans les coins les plus reculés de leur foyer et de leur vie.

Et sur ce plan, nous pouvons dire, nous les libanais, que nous sommes « choyés ». Profondément divisés entre nous, nous nous sentons incapables de nous écouter les uns les autres, sans compter l'impact des tensions externes sur notre quotidien. Les voix qui, il y a quelque temps encore, essayaient de nous rapprocher les uns des autres, s'exerçaient à la médiation, sont comme étouffées. Elles demeurent cependant discrètement présentes en quelques lieux et quelques instances mais sans grand succès. Le problème est finalement dans l'économie de la communication, dans le vouloir et le savoir entrer en relation authentique avec l'autre.

J'ai toujours été sensible à cette question. C'est pourquoi, profitant de ma dernière année sabbatique, j'ai décidé de participer à quelques sessions y ayant trait. Je confiais alors à l'internet la requête suivante : « Formation et communication ». Quelques adresses me revinrent. Celle intitulée, « Technicien en PNL » dans le site « France PNL » où le sigle PNL sert d'abréviation au titre Programmation Neuro-Linguistique pour une meilleure communication, retint mon attention pour trois raisons : la date de tenue de la session me convenait, le terme technicien répondait à ma recherche d'orientation pratique pour

parfaire mon savoir, et le titre général Programmation Neuro-Linguistique à résonnance psychosociale, excitait ma curiosité. Je m'inscrivis donc à la formation, décidée de m'y impliquer, convaincue qu'une technique ne s'apprend et ne peut être appréciée à sa valeur qu'en en faisant honnêtement l'expérience et en s'en appropriant les outils. Le séminaire dura neuf jours, à Paris, et j'en ai tiré plus d'un profit.

Le but de mon article ne sera pas de prendre la défense de la PNL, bien que ma façon de procéder pourrait le faire croire. En effet, c'est en répondant aux principaux reproches qui lui sont faits que je la présenterai. J'ai choisi cette méthode parce qu'elle permet d'apporter des nuances, parfois nécessaires, aussi bien aux critiques adressées à la PNL, qu'aux approbations dont elle est parfois l'objet.

Les détracteurs de la PNL sont nombreux et parfois virulents, comme le suggère le titre de cet article : « Je suis un farouche opposant à la PNL et voilà pourquoi ! » (Paton, 2011). Mais ce même auteur ajoute un peu plus loin : « Au fond, la PNL explique des rudiments dans le domaine des interactions humaines, pas de doute là-dessus ». Ceci signifie que la PNL n'est pas à négliger, et que celui qui l'accuse, y trouve quand même quelque réponse. Les principaux reproches adressés à la PNL peuvent se ramener aux deux suivants : la PNL est une pseudo science ; elle est en manque d'éthique.

1. La PNL et la science

Pour ses adversaires, la PNL n'est, tout au plus, qu'une pseudo-science et jugent prétentieuse la dénomination dont elle est affublée, parce que référée à trois sciences universelles, l'informatique (Programmation), la neuro-science (Neuro), et la Linguistique. Qu'en disent les pnlistes, et qu'en est-il de leurs affirmations confrontées aux critiques qui leur sont faites sur leur *scientificité*.

1.1. Les pnlistes et la scientificité de la PNL

Les références à l'informatique, à la neuroscience et à la linguistique ont été consciemment voulues par les fondateurs de la PNL[1], John Grinder, linguiste et Richard Bandler, mathématicien et psychologue. Ceux-ci, sensibles aux situations conflictuelles qui s'aggravaient partout dans le monde au cours de la seconde moitié du vingtième siècle, engendrant de dangereux heurts dans la communication entre les hommes, se posèrent la « question fondatrice » de la PNL : « Comment se fait-il que dans un domaine

[1] Dans leur livre intitulé La structure de la magie (Bandler et Grinder, 2015).

aussi important que celui de la communication, on ne se soit jamais demandé s'il existait des phénomènes, des mécanismes qui, s'ils étaient observés et analysés, pourraient servir de base à l'élaboration d'un modèle de communication et, par-là, de changement dans l'histoire ? » (Connaissez-vous la PNL ?, s.d.). Il est aisé de relever dans ce questionnement les objectifs de la PNL et sa méthode de recherche (Canistrelli, 2020).

Au niveau des objectifs, les concepts clefs sont ceux de communication et de changement. Ils conduisent forcément à un troisième, celui d'apprentissage. De fait, la PNL a été inventée comme aide au changement pour une meilleure communication, selon ce principe cher aux pnlistes : « on ne peut pas ne pas communiquer » (Cabin, 1999, p.106). Il s'agit donc d'apprendre l'art de communiquer. Celui-ci suppose chez tout interlocuteur, un changement d'attitude interne et externe, s'il veut entrer en harmonie d'esprit avec son vis-à-vis.

Au niveau de la méthode, la PNL ne pense recourir ni à des discussions autour des concepts de communication et de changement, ni à des théories autour de leur essence. Elle est plutôt intéressée à observer leur mode de fonctionnement pour construire des modèles pratiques de gérance du changement désiré. C'est ce qui est appelé en langage PNL, modélisation. Celle-ci a consisté en ce que les deux co-fondateurs ont observé soigneusement les stratégies de communication de trois thérapeutes célèbres pour avoir obtenu de notables changements dans les comportements de leurs clients : Fritz Perls (1893-1970), fondateur de la « Gestalt thérapie », Milton Erickson (1901-1980) père de l'hypnose moderne et Virginia Satir (1916-1988), l'une des premières thérapeutes de famille. Ils dégagèrent les points communs entre les stratégies de ces thérapeutes, en firent des modèles de savoir-faire, sortes de recueil de conseils susceptibles d'aider d'autres thérapeutes à obtenir, eux aussi, des changements chez leurs clients. Ils s'appuyèrent aussi sur d'autres travaux comme ceux des linguistes Alfred Korzybski et Noam Chomsky et de l'anthropologue et sociologue Gregory Bateson[1] (Diltz, 2014).

Leur constatation immédiate fut que leurs personnes-références n'avaient pas d'explications formelles sur le pourquoi des changements qu'ils suscitaient. Ils en conclurent que pour améliorer les choses, il vaut mieux se demander comment ça marche

[1] L'un des fondateurs de l'école de Palo Alto, courant de pensée et de recherche ayant pris le nom de la ville de Palo Alto en Californie, au début des années 1950. Cette école fait référence en psychologie et psychosociologie, en sciences de l'information et de la communication en rapport avec les concepts de la cybernétique et de la théorie des systèmes. Elle est notamment à l'origine de la thérapie familiale et de la thérapie brève dite systémique et stratégique.

plutôt que pourquoi ça marche. Ils en déduisirent un descriptif du fonctionnement d'un système de communication réussie qu'ils appelèrent, « Programmation Neuro-Linguistique » et qui est régi par trois postulats :

1er postulat : l'apprentissage est une aptitude innée, créatrice d'automatismes (Programmation). Bandler, témoin de la montée de l'informatique, lui emprunta, ainsi qu'à ses fondements, les mathématiques et la cybernétique, la notion de « programmation » en tant que science du contrôle des systèmes des organismes vivants comme le cerveau, et de ceux non-vivants comme les ordinateurs, jusqu'à la société et l'économie, etc. Ces systèmes sont en interaction entre eux, tout comme le sont en eux leurs éléments. La communication s'y poursuit sous forme d'échanges de matière, d'énergie, ou d'informations, auxquels les éléments réagissent en changeant d'état ou en modifiant leur action. Les propriétés du tout organisé paraissent alors différentes de celles des éléments pris séparément ou même dans leur somme. D'où l'axiome : « Le 'tout' est autre et supérieur à la somme de ses parties » (Delahaye, 2017). Ainsi, un animal manifeste des propriétés (courir, chasser, guetter, etc.) que ne manifestent pas ses organes pris à part. Il en est de même pour le rapport entre une machine et ses composants. Notre monde est intégralement constitué de ces systèmes et lui-même en est un.

Le cerveau fonctionne selon des programmations innées, tels que les processus dynamiques de perception, de représentation sensorielle et d'organisation de la pensée et des comportements. Il en forme le « tout » dont les performances ne s'expliquent par aucune de ces programmations prises chacune à part, ou mises les unes près des autres sans le lien vivant qui les met en interaction. Chaque personne possède des logiciels de ce genre que l'expérience informe et développe au fur et à mesure en apprentissages de plus en plus performants. Ceux-ci produisent des « changements dans le comportement d'un organisme résultant d'une interaction avec le milieu et se traduisant par un accroissement du répertoire. L'apprentissage se distingue des changements comportementaux survenant à la suite de la maturation de l'organisme et qui constituent eux aussi des enrichissements du répertoire mais sans que l'expérience ou l'interaction avec le milieu, ait joué un rôle significatif » (Marc, 1991, p. 49).

Dès sa naissance, l'être humain est engagé dans des processus d'apprentissage dont certains deviennent des programmes ou automatismes qui se fixent dans la mémoire, agissent au niveau des pensées, des ressentis et des comportements, et deviennent capables de modifier les connexions entre les cellules du cerveau. Vers la fin du 20ème

siècle, Eric Kandel, neuroscientifique et psychiatre, a fait admettre le principe de la neuroplasticité du cerveau, c'est-à-dire son aptitude à se transformer. Il a été ensuite « démontré qu'il existe une capacité de génération de nouveaux neurones à partir de cellules souches, une neurogenèse, dans certaines régions du cerveau adulte […]. Ainsi, le cerveau adulte possède non seulement une large potentialité de plasticité de ses connexions synaptiques résultant de l'expérience individuelle mais il possède également […], la capacité de générer de nouvelles populations de neurones qui pourraient participer à l'établissement ou le renforcement de certaines fonctions cérébrales » (Schiffmann, 2001).

Par l'apprentissage, l'expérience individuelle devient donc « un moteur de la construction et de la reconstruction incessante de notre système nerveux » (Dionne. s.d.). Aussi, déjà lors de leur conception dans l'utérus, les cerveaux humains ne sont pas des copies conformes les unes aux autres, comme le sont les ordinateurs entre eux, car les traces des apprentissages vécus par les parents se répercutent sur les cerveaux des générations futures.

2ème postulat : L'apprentissage influe sur la perception neuronale (Neuro). Notre cerveau constitue le siège de nos fonctions cognitives et d'apprentissage, de nos perceptions sensorielles, de notre mémoire, de nos émotions, de notre faculté d'expression symbolique, de nos activités conscientes ou inconscientes et de « l'essentiel de nos fonctions corporelles. […C'est] au sein de ce cerveau, et de lui seul, produit de notre patrimoine génétique et de nos expériences individuelles, qu'il nous faut rechercher les causes de l'extrême variété de nos comportements ainsi que de leurs modifications et adaptations » (Schiffmann, 2001).

Le cerveau est aussi le réacteur « central supervisant le système nerveux » (Khetsomphou, 2014), sorte de réseau de communication formé de faisceaux de nerfs extrêmement complexes[1]. Ces nerfs transmettent, à partir de l'ensemble du corps, des signaux-informations au cerveau qui les analyse et leur donne un sens engendrant des sensations, des émotions, des pensées et des comportements qui sont stockés dans la mémoire. Certaines techniques d'apprentissage permettent d'agir sur ce système neuronal et d'augmenter la capacité de ressentir, de penser et de réagir.

[1] Les nerfs, ou fibres nerveuses, sont constitués chacune d'une chaîne de neurones, près de 100 milliards, reliés chacun à 10.000 autres par des synapses, sorte d'espaces et de temps d'interactions entre les neurones.

3ème postulat : L'apprentissage au langage est une aptitude innée (Linguistique), grâce à laquelle les humains apprennent à s'exprimer en nourrissant des automatismes. Cette aptitude leur confère une capacité de communication au moyen d'un code ou système de signes apparents. L'intégralité du corps et de ses mouvements, gestes, expressions du visage, rythme de la voix, bruits et silences, coupe de cheveux, etc., participe à former ce code de communication : Si « le verbal véhicule nos pensées, expose nos comportements mentaux, nos 'agirs' par des codes transcrits, tout ce qui dépasse l'expression (le dit) tel le ressenti […] fait appel au non verbal et au para-verbal[1] […]. Tout comportement, physique ou mental, vestimentaire ou autre, est une façon de communiquer qui dévoile nos manières de penser, de traiter et d'organiser l'information pour réagir » (Hidouci et Boulkheloua, 2016).

Tous les mécanismes mentaux et sensitifs sont donc mis en jeu dans le langage étendu à tous ses genres, verbal, para-verbal ou non verbal, et à toutes ses formes, mots, discours, expressions corporelles, radio mentale[2], etc. Pour la PNL, ce langage constitue le nerf de toute communication. Il ouvre sur les mécanismes mentaux de l'individu et sur les représentations mentales qui les sous-tendent. Écouté (verbal) et observé (non verbal et para-verbal), il dévoile les interlocuteurs et les met en relation. Aussi, la PNL essaie-t-elle d'en articuler les genres et formes dans les deux espaces où il s'exerce : le for interne et celui externe de la personne, lorsqu'elle se parle ou lorsqu'elle communique avec le monde extérieur.

Dans la communication avec autrui, la PNL donne grande importance à tout genre de messages, parce que le verbal à lui seul ne peut pas combler toutes les exigences de ce que la personne veut exprimer (Abric, 2016). Dans la communication avec soi-même, elle met en valeur et maximise la conscience de soi, les convictions et les pensées personnelles.

[1] Le verbal (mots prononcés ou écrits), le para-verbal (ton, volume, timbre, etc. de la voix, graphologie pour l'écrit), et le non-verbal (positions corporelles, gestes, postures, mimique, distance interindividuelle, contact visuel,…).

[2] Cette expression indique des images, des pensées… qui s'imposent à l'esprit « comme des comètes perdues formant à la longue un magma envahissant » (Senk, 2009).

1.2. Critiques adressées à la PNL

Concernant ce rapport de la PNL à la science, celle-là doit actuellement répondre principalement aux deux critiques suivantes : elle ne serait pas une science et elle empièterait sur la science.

1.2.1. La PNL n'est pas une science

« La science, au sens moderne, trouve son type achevé dans la physique. Mais elle embrasse d'autres disciplines (à commencer par la chimie et la biologie) […]. Leurs méthodes sont toujours de type empirico-rationnel ; elles emploient systématiquement l'analyse mathématique » (Archidiacono, 2001, p. 999). A l'encontre de la déduction, la méthode expérimentale inductive, part des faits à la théorie et à sa vérification. Cette tâche sans fin, vise à permettre aux hommes de transformer le monde, selon cette formule de Bacon[1] : « On ne commande à la nature qu'en lui obéissant » (Godin, 2007, p. 437).

Dans cette présentation, c'est le terme vérification qui constitue la ligne de démarcation entre science et non-science. Cette ligne est actuellement dessinée par ce qu'on appelle la « falsifiabilité », c'est-à-dire que, pour être scientifique, une théorie doit être soumise à l'expérimentation : « Une théorie doit pouvoir être réfutée par l'expérience. […Ceci implique que] les énoncés scientifiques ne peuvent concerner que des événements réguliers et reproductibles, se prêtant ainsi à une vérification par des tests expérimentaux » (Fontaine, 2008).

C'est précisément sur cette nécessité de vérification expérimentale que la PNL est mise en question : « Les fondements de cette discipline et l'absence systématique de vérification […] nous font conclure à une utilisation abusive et, surtout anti-scientifique » (Emmanuel, 2009 ; Balicco, 2000). Dans le même sens, un article de « Wikipédia » (2018), publié sous le titre, « Liste de sujets qualifiés de pseudosciences », cite la PNL parmi ces sujets. Il y est dit que « selon certains neuroscientifiques, des psychologues et des linguistes, la PNL n'est pas étayée par les preuves scientifiques actuelles […et] présente des caractéristiques pseudoscientifiques ». Jean-Michel Abrassart[2] (2016) va plus loin et juge la PNL presque indigne, même de la qualification de pseudoscience, l'expression, « programmation neuro-linguistique » étant pour lui, typique de toutes ces théories inexactes qui, aujourd'hui, se cachent derrière un discours pseudo-scientifique.

[1] Francis Bacon (1561 - 1626), homme d'État, philosophe anglais et l'un des pionniers de la pensée scientifique moderne.

[2] Licencié en psychologie et agrégé de philosophie.

En bref, pour les détracteurs de la PNL, celle-ci prétend abusivement, au statut de « science ».

Les pnlistes répondent d'habitude à cette critique en rappelant que les fondateurs de la PNL ont dès le début clairement affirmé qu'ils ne voulaient pas faire de la science : « Nous ne sommes pas des psychologues, nous ne sommes pas non plus des théologiens ou des théoriciens. Nous n'avons pas d'idée à propos de la nature 'réelle' des choses, et cela ne nous intéresse pas particulièrement » (Bandler et Grinder, 1979, p. 7 ; Bond, 2013, p. 153). Ou encore : « La PNL n'est pas une science mais s'inspire des savoirs et des pratiques relevant de démarches scientifiques ou reconnues comme telles » (Cudicio, 2004, p. 33).

Le monde qu'envisage la PNL est d'un tout autre ordre que celui des sciences dites positives. Il est celui de l'expérience humaine accomplie au niveau de l'univers intérieur des personnes, de leurs états d'âme et de l'écho des perceptions sensorielles et des émotions que celles-ci suscitent en elles (Russo, 2021), autant de situations non-reproductibles exactement à l'identique, comme c'est le cas pour la physique. Aussi, la PNL se contente-t-elle d'offrir à ces personnes des modèles, faits de techniques et d'outils capables de les aider dans leur travail sur eux-mêmes, sur leurs pensées, imaginations et sentiments. Elle en devient une école d'écoute et d'accompagnement, un instrument de changement d'états internes qui dérangent ou bloquent la capacité de communication de certains individus avec les autres.

1.2.2. La PNL empiète sur la science

Les détracteurs de la PNL reprochent aux pnlistes de trop entourer leur école d'une aura scientifique imméritée : « L'univers scientifique [y] est régulièrement évoqué à travers des noms et des titres célèbres » (Balicco, 2000). L'explication du sigle PNL leur parait révélatrice de cette façon de faire :

> Le terme *neuro* se réfère à nos perceptions sensorielles qui déterminent notre état intérieur à la fois au sens propre, c'est-à-dire neurologique, et au sens figuré, c'est-à-dire émotionnel et subjectif. Le terme *linguistique* se réfère aux moyens de la communication humaine, c'est-à-dire le comportement verbal et non verbal ; il est à rattacher au comportement extérieur que nous manifestons pour communiquer. Le terme *programmation* se réfère quant à lui, à notre aptitude à produire et à appliquer

des programmes comportementaux, il se rattache à notre organisation intérieure (Cudicio, 1986, p.13-14).

C'est surtout l'utilisation des rapports entre tous ces domaines qui est jugée trop simpliste et entachée d'erreurs. La PNL emprunte des données à de nombreuses disciplines scientifiques, de quoi construire, de façon mimétique, sa modélisation. Elle procède ainsi « à des généralisations sans limites et ne peut donc pas avoir d'épistémologie propre […]. Elle pourrait, après tout, être considérée comme une forme d'art, un art particulier de l'influence et de l'imitation » (Potier[1], 2008). Ce que Balicco (2000) résume de la façon suivante: « L'attitude générale [PNL] n'est pas celle de la recherche, du questionnement, de l'évaluation critique ».

Robert Dilts (2014), l'un des plus anciens pnlistes[2], est d'un tout autre avis. Il déclare dans son livre, « Modéliser avec la PNL », que celle-ci est une « science du comportement », lui reconnaissant la possession d'une épistémologie, d'une méthodologie et d'une technologie propres (p. 1). Il ajoute en tête de son introduction ce commentaire : « Un immense potentiel génératif » (p. IX)[3], et pour sa conclusion, cet autre : « Un outil privilégié pour accéder à des potentiels inexploités » (p. 232). Il considère que la modélisation PNL du comportement « est l'une des formes d''apprendre à apprendre' les plus puissantes qui soit » (p. XIII) parce qu'elle exige « d'observer et de dresser la carte [ou le modèle pragmatique] des processus réussis sous-jacents à une performance exceptionnelle, […] qui puisse être utilisée par toute personne motivée pour reproduire ou simuler un aspect de cette performance » (p. 28). Aussi, bien que la PNL fut inventée en fonction du domaine particulier de la psychothérapie, Dilts a, dès le début, cru en sa valeur pour d'autres activités notamment dans l'éducation et le management. Il cite à l'appui de ses dires, une série de recherches conduites par lui-même, seul ou avec d'autres, ou par d'autres.

Monique Esser[4] (2003) partage avec Ditls son avis concernant la scientificité de la PNL. Mais elle est en désaccord avec lui concernant l'application de la méthode PNL à d'autres disciplines que la psychothérapie. Suite à un travail de recherche très fouillé qu'elle a

[1] Psychosociologue et chercheur associé au Centre d'Études sur les Conflits, Liberté et Sécurité (CCLS) et au Centre de Recherche de l'Institut de Psychologie et Sociologie Appliquées (CERIPSA)
[2] Enseignant, consultant et chercheur américain.
[3] Robert Dilts a réédité son livre en 2019, avec le même titre. Il y maintient ses affirmations à propos de la PNL, dont celle de : « Un immense potentiel génératif ».
[4] Professeur à l'Université Catholique de Louvain, docteur en sciences pédagogiques et enseignante certifiée et titulaire du Certificat Européen de Psychothérapeute en PNL

conduit surtout sur le contexte scientifique et historique de la PNL, ainsi que sur l'inspiration première de ses fondateurs, elle explique le recours de ces derniers à une multitude de disciplines scientifiques, par leurs propres formations. Hommes de science, ils ne pouvaient pas élaborer une PNL totalement étrangère à l'esprit scientifique. Aussi, pour elle, les *modèles* d'action reproductibles par d'autres, et déduits par Bandler et Grinder à partir de leur observation minutieuse du comportement de certains thérapeutes, et les tests auxquels ils ont maintes fois soumis ces modèles, équivalent à des « pratiques de recherche quasi-expérimentales » (p. 61), et de ce fait, quasi-scientifiques. D'après elle, cet aspect de la PNL « n'a jamais été reconnu par la communauté scientifique notamment parce que les fondateurs n'ont pas explicité leurs parcours intellectuel et méthodologique et parce que les principes qui sous-tendent la pratique de la PNL ont été rapidement simplifiés et réifiés » (p. 11). Persuadés que ce sont les actions des thérapeutes plus que leurs théories, qui en assurent la réussite, les inventeurs de la PNL ont évité de théoriser leurs découvertes et ne semblent pas avoir cherché à intéresser les scientifiques à leurs travaux. Thurre (2018) résume ainsi la conclusion d'Esser : « La PNL a été plus utilisée, au mieux comme une méthode de communication ou de développement personnel, mais rarement dans la globalité de son concept, ce qui a entraîné le doute sur la scientificité de la PNL » (p. 16).

Par ailleurs, les premiers promoteurs de la PNL, ayant rapidement propagé leurs découvertes dans le grand public, se sont focalisés sur les outils de guérison ou d'amélioration psychologiques, sans jamais évoquer les théories sous-jacentes à ces outils. Ils se sont orientés vers la simplification des concepts, aux dépens du contenu, passant du « behaviorisme aux notions de calibrage et de synchronisation[1], de la linguistique à la structure du langage personnelle, sans évoquer les origines de ces concepts. Ces faits rendent compréhensibles le fait que la scientificité de la PNL soit mise en doute » (Thurre, 2018, p. 12).

Dans un article signé Jean-Luc (2009), l'auteur rappelle les trois bases de la science : observation, expérimentation et lois. Il retrouve ces bases dans la PNL, mais non assez confortées. Pour l'observation, il juge que la PNL peut effectivement obtenir des « changements » chez les personnes qui l'expérimentent et « qu'il y a matière à observer dans la pratique de la PNL (mais) que cette pratique manque d'observateurs

[1] Nous en parlerons plus loin.

scientifiques ». Pour l'expérimentation, il pense que « ceux qui ont une expérience de la PNL vous diront que les techniques PNL aboutissent à des résultats reproductibles », donc favorables à l'observation scientifique. Il constate cependant, que les sites de veille sur les effets des travaux en PNL sont insuffisants et « ne répondent pas toujours à l'ensemble des critères de validation de la recherche fondamentale ». Pour les lois, la PNL n'en propose pas. Elle offre plutôt des principes d'action ou présupposés, issus « d'une expérimentation subjective dans laquelle des personnes très différentes (éducation, âge, origine ethnique, religion...) peuvent se reconnaître... Ces principes semblent avoir un caractère universel… Ce n'est pas une preuve, juste le constat que… les mêmes techniques donnent des résultats similaires chez un chinois, un français, un italien, un américain, ou un Brésilien. Il y a là matière à réflexion ».

2. La PNL et l'éthique

Si la valeur scientifique de la PNL est controversée, son approche éthique l'est tout autant, et cela aux deux niveaux de sa prétention d'approche scientifique, et de son application pratique de cette approche.

2.1. Au niveau de l'approche scientifique

Elwis Potier (2008) écrit : « La PNL se drape dans un discours scientifique pour affirmer d'autorité la véracité de ses différents modèles ». Il ajoute quelques lignes plus loin : « La PNL est un syncrétisme au sens propre : mélange factice d'idées ou de thèses d'origine disparate ». Il cite à l'appui, ce mot des fondateurs[1] de la PNL : « Nous voudrions rassurer le lecteur en lui disant que les illogismes, les diversions étonnantes, les modifications inattendues du contenu, de l'humeur et de l'orientation qu'il pourra observer en lisant ce compte rendu étaient tout à fait logiques dans le contexte du stage ». Il considère ces paroles comme un aveu de leur part que leur invention est une sorte de « fourre-tout de certaines vérités ». Et il conclut en accusant la PNL d'avoir permis, en son origine même, une « mise à l'écart de la pensée critique ».

Pour un autre adversaire (Brunel, 2004) de la PNL, celle-ci recourt à « l'utilisation de catégories de la connaissance dite réaliste, combinée à une extrême simplification des notions…, un fonctionnement par idées reçues » (p. 83). Pour qui se livre à elle en toute confiance, elle comporte ainsi un risque réel d'être trompé ou même manipulé.

[1] Bandler et Grinder.

De son côté, Stéphane Olivesi[1] (1999) distingue dans la PNL trois groupes de personnes : celles certifiées en PNL, celles que celles-ci forment, et ces dernières comme formatrices du public-client. Celles de la première catégorie ne sont pas nombreuses. Leurs critères de certification étaient alors fixés par l'Association Française des Certifiés en PNL, devenue en 2002, la « Fédération NLPNL »[2] toujours en exercice.

Pour les personnes de la deuxième catégorie, Olivesi note qu'« il importe qu'elles quittent le stage, persuadées de mieux comprendre les rapports humains et de pouvoir appliquer ultérieurement quelques recettes » (p. 235) et que, devant s'adapter à la culture de leur public-client, « toute forme de rupture avec le sens commun s'avère par conséquent exclue » (p. 235). Il en est de même des formations professionnelles PNL demandées pour leur personnel par certaines entreprises. En effet, ce public n'ayant pas de formation en sciences humaines, déployer « un discours pseudo-scientifique [lui] apporte ainsi les assurances de la connaissance sans nécessiter d'effort particulier. […]. Le formateur peut alors énoncer quelques vérités relevant du simple sens commun, qui feront l'effet d'une véritable révélation scientifique » (p. 235). Cette accusation de manquer de sérieux professionnel relève de l'éthique. Offrir une voie de développement personnel ou un traitement thérapeutique appartient aux plus délicats et plus conséquents des exercices, humainement parlant.

Les pnlistes sont conscients de cette responsabilité. Nous avons noté, deux paragraphes plus haut, qu'en France il y a une instance de certification de formation en PNL. Déjà en 1978, Bandler et Grinder avaient créé une sorte d'organisme officiel semblable, mais sans en faire une référence définitive. Néanmoins, dès 1980, se formèrent dans le monde plusieurs « Associations Nationales ou Internationales de PNL censées reconnaître et valider les compétences acquises et donner une crédibilité à la certification délivrée » (La pnl dans le monde, s.d.). Mais aucune de ces associations ne peut, jusqu'à présent, s'arroger la suprématie.

Ce flou ne peut qu'engendrer une certaine incertitude au sujet de la PNL, d'autant plus qu'une pléthore d'écrits à son propos, due à quelques consultants ou formateurs, à des rapports de séminaires ou à des rédigés de vulgarisation journalistique, etc. continue à

[1] Professeur des universités en Science politique à la Faculté de droit et de science politique de l'Université de Versailles Saint-Quentin-en-Yvelines (UVSQ), Philosophe de formation, Docteur en sciences politiques, Professeur en Sciences de l'Information et de la Communication. Centre d'histoire culturelle des sociétés contemporaines (CHCSC).

[2] www.nlpnl.eu

envahir le marché. Ces écrits, dans leur majorité, ne renvoient à aucune épistémologie critique. Aussi, l'« Association Française des Certifiés en PNL » avoue-t-elle avoir des difficultés « à veiller sur la qualité des formations dispensées », surtout que le bagage en PNL de certains formateurs semble assez mince, et que leur « formation de base en psychologie, psychosociologie et l'équilibre personnel serait quelquefois approximatif. Une des critiques de la PNL serait qu'elle puisse être proposée par des gens qui promettraient 'monts et merveilles' » (Brève histoire de la PNL, 2010).

Dans ce sens, Potier (2008) accuse la PNL d'être, au mieux, « une supercherie, bien qu'assez sophistiquée, au pire d'être une puissante technique de manipulation entraînant de possibles dérives sectaires » (p. 22 ; cf. Thurre, 2018, p. 7). De même, Françoise Zannier[1] (s.d.) conclut que la PNL, par ses dérives, suscite de nombreux et graves dommages « dans l'esprit des publics profanes ou peu informés, tout ceci à leurs risques et périls en matière de désillusions et surtout à leurs frais car la fiction en question a un coût énorme (financier mais aussi intellectuel et éthique,...) ». Et Thurre (2018), bien que pnliste elle-même, juge quand même bon d'intituler l'un des paragraphes de son article, « Le développement et la propagation de la PNL : histoire d'une dérive » (p. 7). À la page 14, elle note que les comportements de nombreux praticiens de la PNL ont effectivement été des « dérives qui justifient toutes les critiques ».

2.2. Au niveau de la pratique

Là aussi, les détracteurs de la PNL trouvent à redire. Pour eux, la « manipulation intrinsèque dans la construction de la PNL », se retrouve aussi « dans son 'commerce' où l'objectif n'est manifestement pas d'être en phase avec les besoins réels des clients, mais de leur vendre coûte que coûte un produit, quitte notamment à transgresser les règles éthiques élémentaires » (Zannier, s.d.). Manipulation et commerce, sont les deux thèmes à scandale que les détracteurs de la PNL invoquent, souvent simultanément, pour contrer la PNL.

Pour la manipulation, la position des pnlistes prête à quiproquo car ils « admettent que la PNL permet de manipuler » (Thurre, 2018, p. 15). Ils comprennent par-là l'offre que fait le coach à son coaché de plusieurs programmes et modèles adaptés à sa compréhension et à sa perception de la réalité et parmi lesquels le coaché fera son choix. « Cette manipulation, dans le cadre de la relation d'aide, a des visées de mieux-être. Les pnlistes

[1] Docteur en psychologie, psychothérapeute et coach superviseur.

comprennent, utilisent donc le mot ‘manipulation’ dans son sens positif. La manipulation devient un outil éthique dans la relation d’aide » (Thurre, p. 15).

L’illustration la plus directe de l’importance que reconnaissent les pnlistes à cette notion de « manipulation positive », est son application dans deux techniques clefs de leur méthode, le calibrage et la synchronisation. Ces deux mots appartiennent au ‘jargon’ PNL que certains jugent construit, lui aussi, dans un esprit manipulateur : « Nul doute que, derrière ce ‘jargon’, il y ait une réelle compétence à manipuler les relations humaines » (Breton, 1992, p. 131). La PNL se défend vigoureusement de cette accusation. Elle n’a son vocabulaire que par souci de précision du sens qu’elle veut exprimer.

Les termes de calibrage ou calibration et synchronisation, d’inspiration behavioriste, marquent une attention directe aux comportements. En effet, le calibrage**,** en langage PNL, « est une technique qui consiste à repérer, chez un individu, des indicateurs non verbaux que l’on sait être associés chez lui à un certain état interne » (Bidot et Morat, 2018, p. 57). Nous réagissons sans cesse en notre for interne, en émotions et sentiments, aux moindres évènements que nous vivons. Ces réactions se révèlent bien plus par le non-verbal que par le verbal. La colère par exemple, état interne, se dit souvent en paroles, mais comporte aussi « des dizaines d’indicateurs comportementaux et micro-comportementaux : gestes (brusques et vifs…), posture (allers et retours dans la pièce…), visage (peau blême, narines battantes…), regard (sourcils froncés…) »[1] (Bidot et Morat, p. 57). La PNL propose donc une observation méthodique qui requiert une double capacité : relever les détails externes du comportement (niveau dit en PNL, « structure de surface »), et voir le lien entre ces détails et l’état interne qu’ils manifestent (en PNL, « structure profonde »).

Ce calibrage mène ainsi en communication PNL à la synchronisation ou « processus par lequel on établit un contact étroit avec les niveaux ‘conscient’ et ‘inconscient’ d’un interlocuteur » (Bidot et Morat, 2018, p. 13). On s’y insère en reproduisant tel ou tel des paramètres verbaux (de sa forme: prédicats, tournure de phrase… ; de son sens : expressions et idées clefs…), et non verbaux (macro-comportements : posture, gestes, voix… ; micro-comportements : respiration, petits mouvements, expressions du visage,…) de son discours. La similitude d’attitudes ainsi établie avec l’interlocuteur

[1] Si j’ai bien observé telle personne en colère, même si une autre fois je n’entends pas ce qu’elle dit, de ses gestes et attitudes, souvent inconscients, je sais qu’elle est en colère.

favorise l'entrée en symbiose et instaure avec lui « un climat de confiance qui lui donne envie d'en dire plus, car il se sent écouté et reconnu tel qu'il est » (Bidot et Morat, p. 13-14). En d'autres termes, la synchronisation consiste à s'harmoniser avec l'état réflexif et/ou sentimental du vis-à-vis, mais sans sombrer avec lui dans des labyrinthes émotionnels contraignants. Le fait que le niveau dans lequel s'exerce la synchronisation est essentiellement celui du comportement, maintient la liberté du coach vis-à-vis des états d'âme de son coaché.

Mais ces précisions apportées par les pnlistes pour effacer la réputation de manipulateurs qui les accable toujours, ne semblent pas beaucoup leur servir. En particulier, un double reproche les poursuit toujours : leur méthode facilite la manipulation au sens négatif du terme, soit indirectement, lorsqu'il est fait confiance plus qu'il ne faut à cette méthode, soit directement, lorsqu'il en est fait usage en vue du profit du coach d'abord, perspective qui, nous le verrons tombe sous le délit d'affaire commerciale.

La manipulation négative par excès de confiance dans la méthode, signifie une inadmissible naïveté dans l'ordre épistémologique. Ainsi Olivesi (1999) dénie tout esprit critique à la PNL parce qu'elle semble professer « l'immédiate lisibilité des signes, gestes et comportements […en] appréhendant les signes comme signifiants en eux-mêmes » (p. 247-248). Il juge inepte, dans l'usage du calibrage PNL, la tendance à élever en vérité presque définitive, la signification de certaines réactions comme de décider qu'un « regard orienté vers la gauche ou vers le bas à droite, ne signifierait pas la même chose : l'un renverrait aux sons et aux mots évoqués auditivement, l'autre à des sensations kinesthésiques. […] Puisque les signes sont supposés signifier en eux-mêmes, il suffirait alors d'apprendre à les lire pour pénétrer pleinement le monde de la signification et se rendre maître de la communication » (Olivesi, p. 247-248).

Le concept même de synchronisation, pour certains adversaires de la PNL, serait lui aussi naïf. Olivesi (1999), par exemple, n'y voit rien d'intéressant : « A quoi cela sert-il de se synchroniser alors même que coach et coaché sont de facto sur la même longueur d'ondes puisqu'ils ont choisi de travailler ensemble ? » (p. 10). Pour d'autres, synchroniser ne serait qu'un avatar d'« imiter tout ce qu'on reçoit de notre interlocuteur par intentions ou sans intentions. C'est activer le processus miroir pour accepter la réflexion des comportements de l'autre sur soi » (Hidouci et Boulkheloua, 2016, p. 42). Pour Potier (2008), c'est une sorte de démission de la liberté : « Les pnlistes ne parlent pas d'imitation mais de synchronisation. La PNL est cependant un art qui peut s'avérer dangereux car le

programme à l'origine de la technique a été pensé pour formater les individus, tels des automates bien 'réglés'… non pour former des sujets autonomes».

Aussi les pnlistes se méfient-ils de l'imitation trop servile. Ainsi, Sophie Khetsomphou (2014) juge que la synchronisation directe (reproduction du même geste), est à « manier avec des pincettes, il vaut mieux éviter » (p. 24). Un article sur le site autonhomme.com (Programmation neuro-linguistique, s.d.) présente, aussi bien, la synchronisation des mouvements que celle de la parole dans la PNL, sous des aspects moins rigides.

Pour la synchronisation des mouvements, l'image de la danse en exprime la souplesse : « La danse en couple est l'exemple le plus parlant de synchronisation des mouvements : même rythme, même fluidité et gestes se 'correspondant' plus que 's'imitant'. La synchronisation ne suppose pas une position dominante mais plutôt un échange. C'est un témoignage non verbal de l'acceptation de l'un par l'autre ».

Pour la synchronisation de la parole, c'est l'image de l'apprentissage des enfants et l'harmonie entre les jeunes couples qui en illustrent l'aisance naturelle :

> La synchronisation verbale relève du même témoignage d'acceptation que la synchronisation des mouvements. Cet accord concerne tout autant le débit de la parole, la force de la voix et sa hauteur (plutôt grave ou plutôt aigüe par exemple) que les formules employées. Cette capacité à s'accorder est particulièrement naturelle : les enfants imitant leurs parents ou les jeunes couples, en sont deux familles d'exemples plus que courants ! Une fois établie, la synchronisation, crée un cadre de confiance permettant de conduire son interlocuteur vers d'autres expériences qui l'amèneront vers l'objectif à atteindre (Programmation neuro-linguistique, s.d.).

Pour le commerce, il s'agit de la manipulation négative au profit du coach. Très tôt après son apparition, la méthode est mise en vente par Leslie Cameron, épouse de Bandler. Sans trop tarder non plus, elle « fait une percée commerciale, d'abord aux Etats-Unis puis en France […]. Bien vite, ses possibilités sont exploitées dans d'autres domaines [que la psychothérapie] : sport, vente, marketing, leadership, entreprise, pédagogie (…), le tout à grand renfort de marketing » (Thurre, 2018, p. 7 et 17). Il ne pouvait qu'en résulter de réelles torsions déontologiques dans l'application de la PNL, l'appétit du gain étant l'une des tentations majeures de tous les temps.

En 2002, la « Mission (française) Interministérielle de Lutte contre les Sectes » (MILS) publia un rapport officiel dans lequel elle reprochait à la PNL, entre autre, de manquer «

de principes déontologiques orientés vers l'aide et la santé », et d'être plutôt tournée « vers l'exploitation et le profit ». Les pnlistes réagirent et publièrent en 2003, une « Lettre ouverte des formateurs en Programmation Neuro-Linguistique », signée d'un nombre impressionnant de grands noms du monde de la PNL, dans laquelle ils répondent aux reproches du rapport.

Dans cette « lettre ouverte », il est parlé de PNLt, le t pour thérapie, afin de rappeler que la PNL que défend la lettre est essentiellement celle des origines, conçue comme méthode brève de psychothérapie. Il y est noté, entre autre, que l'« Association Européenne des Psychothérapeutes » (AEP), formée de spécialistes des méthodes thérapeutiques diverses et indépendantes de la PNL, a jugé cette dernière, « approche valable, présentant les qualités scientifiques et éthiques requises pour être acceptée en son sein […]. L'honnêteté intellectuelle et la rigueur scientifique ont été les facteurs clés de cette acceptation » (Thiry, s.d.).

Mais cette « lettre » ne fait aucune allusion à l'hypnose thérapeutique de Milton Erickson. Pourtant, cette activité est l'une des trois pratiques dont sont issues les techniques PNL dans leur ensemble. Elle est cet aspect de la PNL qui apprend au sujet à communiquer avec son for interne, à prendre conscience de lui-même et à maximiser l'économie et l'écologie de la relation avec l'autre et avec l'environnement. Elle rejoint, par-là, en partie, les philosophies orientales, entre autre le bouddhisme « la plus importante des religions anciennes de la loi naturelle ». Comme lui, elle détient « toute une panoplie de techniques qui exercent l'esprit à expérimenter la réalité telle qu'elle est », en réponse à la question, « qu'est-ce que je vis ? ». Mais alors que le bouddhisme minimise l'avenir, le « que voudrais-je vire ? » (Harari, 2015, p. 265), l'hypnose d'Erickson pnliste, vise directement l'avenir, le changement de soi et de la relation à l'autre.

Mais pour Guillonnaud (Erickson, Rossi et Rossi, 2006), l'hypnose « entraîne d'innombrables controverses dans sa compréhension » (p. 11). Elle a dû être l'objet de plus d'une critique dont celle de ne pas tenir compte du contexte social et de ramener toutes les problématiques à la connaissance de soi (Robbins, 2019) et à la communication. Elle cacherait ainsi les « enjeux organisationnels, institutionnels, économiques, sociétaux. Les solutions proposées par la PNL ne peuvent être donc que partielles » (Potier, 2008).

De fait, la subjectivité est une dimension constituante de l'esprit de la PNL car « l'expérience subjective, la créativité et l'activité symbolique de l'être humain occupent

une place centrale dans son développement » (Esser, 2013, p. 159). Avec le temps, diverses tendances sont apparues, et trois étapes dans l'histoire de la PNL ont été notées : celle de Bandler et Grinder, à but thérapeutique et centrée sur l'individu, ses capacités et problèmes de comportement ; puis celle ouverte aux relations humaines comme le commerce, la négociation, l'éducation et la santé ; enfin celle de Dilts qui propose « une PNL qui s'intéresse à la notion de champ entre les individus… tels que la beauté qui… au-delà de l'individu, peut nourrir les autres et le monde au travers de son être même » (Brève histoire de la PNL, 2010). Chaque nouvel horizon a apporté avec lui de nouveaux outils et de nouvelles techniques.

L'hypnose ericksonnienne s'insère parfaitement dans la première étape comme l'illustrent ces quelques affirmations du « Traité Pratique de l'hypnose » : « Erickson est considéré comme le fondateur du courant 'Thérapie brève', et ses travaux ont inspiré de nombreuses disciplines telle que la PNL » (4ème de couverture) ; « L'hypnose traditionnelle est celle qui a essentiellement trait aux suggestions directives ; l'hypnose ericksonnienne, celle où l'accent est mis sur les suggestions indirectes, lesquelles sont beaucoup moins directives » (p.11) ; « Erickson s'adresse aux ressources insoupçonnées du patient et, en particulier, à son inconscient. Il se tient pour un 'facilitateur', le pouvoir de changer résidant en fin de compte chez le sujet » (p.11-12) ; « Chez Erickson, l'accent est mis non sur les théories mais sur le fait que mieux vaut s'occuper de la solution d'un problème que de sa cause » (p.15). « Erickson tend à être athéorique dans son approche, ses connaissances proviennent de l'expérience pratique qu'il a acquise sur ce qui fonctionne ou non, plutôt que de spéculations théoriques. Il n'a jamais formulé de théorie globale de l'hypnose » (p. 396).

Les formations en PNL certifient des coachs, simples accompagnateurs de sujets cherchant à mieux-être, à mieux réussir leur vie, et non des thérapeutes de la psychologie des profondeurs : « Par une communication de qualité, induite par l'observation fine du coaché et en suivant une méthodologie précise, le coach aide le coaché à fixer son objectif de changement. À l'aide des outils de la PNL, le coach peut ensuite renforcer les ressources intrinsèques du coaché pour qu'il atteigne son objectif » (Thurre, 2018, p. 8). Pour l'un des plus grands groupes PNL, la SICPNL (Société Internationale de Coach PNL), le cursus de formation en PNL, comprend plusieurs niveaux d'intégration : Base, Praticien, Maître-Praticien, Post-Maître et Enseignant en PNL. Il faut avoir complété le

niveau de post-maître, soit 1000 heures de formation pour mériter le titre de Coach certifié en PNL et en exercer les attributs (Qu'est-ce que la PNL?, s.d.).

Par ailleurs, il y a toujours eu dans la PNL une volonté d'aide, un humanisme allergique à l'esprit mercantile. Ainsi Virginia Satir, l'une des inspiratrices des fondateurs, soutient que « chaque être humain est une merveille, un trésor et même un miracle » (Gérard, 2017, p. 275). Et en 1985, Steve et Connirae Andreas cherchèrent « à promouvoir une PNL du 'cœur' et de l'empathie en mettant l'accent sur la sensibilité et la compréhension humaniste » (Esser, 2013, p. 121).

Cet humanisme prend aujourd'hui de l'ampleur. En France par exemple, est née en 2017, la FCV (Fédération Coaching de Vie) qui « marque sa différence en posant comme exigence, dans sa pratique, le respect de la dynamique de l'accompagnement et d'une démarche humaniste du coaching de vie » (Verneret, s.d.). Le code de déontologie auquel ses adhérents sont tous tenus, relève d'un sens élevé de la valeur des personnes. En voici quelques éléments, à titre indicatif :

- Les membres de la fédération s'abstiennent de tout prosélytisme.
- Le coach certifié doit avoir suivi un cursus de formation d'au moins 200 heures, et accepté de se soumettre à une supervision régulière (garantie de qualité).
- Le coach, certifié ou agréé, doit exercer sans discrimination de couleur, de race, ou de religion, dans le respect de la vie privée, de la dignité et de la liberté du bénéficiaire. Il est tenu au secret professionnel, au respect de l'autonomie du coaché dans ses choix et solutions, au cours et entre les séances de coaching.
- Coach et coaché doivent signer entre eux un contrat contenant à minima, les droits et devoirs de chacun d'eux, la description du ou des objectifs, la durée de l'accompagnement, le code de déontologie, la nature, les prix, les modalités, les durées et fréquences des séances, etc.

Conclusion

La PNL est encore aujourd'hui sujette à de nombreux questionnements autour de sa valeur scientifique et de son éthique. De l'aveu même de ses tenants, la valeur de ses activités dépendent de celui qui les pratique : « On pourrait presque dire qu'il y a autant de PNL différentes que d'individus qui la pratiquent. […] Il n'y a pas de leader aux commandes du monde de la PNL. Il n'y a pas d'organisation centrale mais bien un réseau informel de personnes qui partagent une communauté d'intérêt pour le développement

d'une discipline » (La Lettre ouverte, s.d.). C'est une arme à double tranchant, une voie de recherche que ne briment pas des règles trop limitantes, mais aussi un risque d'exploitation. Elle gagnerait à avoir quelques règlementations fermes de la part d'une autorité reconnue pour ses hautes exigences aux points de vue du savoir et du respect de la personne humaine et de sa liberté. De sérieux pnlistes s'y sont déjà attelés, tels que les deux associations, la LNPNL et la FCV.

Les critiques adressées à la PNL sont nombreuses et souvent judicieuses. Cependant, de forts témoignages en sa faveur sont impressionnantes, en particulier, celui de Monique Esser « pièce maîtresse de la PNL »[1]. Celle-ci est certifiée comme praticienne, maitre-praticienne et enseignante en PNL par le « New York Training », et formée à l'hypnose ericksonienne. C'est surtout son statut de professeur à l'Université Catholique de Louvain où elle a toujours son « institution de travail » qui confirme sa haute compétence académique et la solidité morale et humaine de son enseignement et de ses interventions thérapeutiques. Selon elle, « la PNL a été conçue - et vraiment c'est un projet de fond - comme une psychothérapie… une thérapie de notre époque. De fait elle a réussi… » (**Perraud**, 2006).

De son côté, Robert Dilts (2014), reconnu lui aussi pour la qualité scientifique et humaine de son approche, prône l'extension de la méthodologie de la modélisation qu'il qualifie de « noyau génératif de la PNL » (p. XI) qui a été l'instrument utilisé par Bandler et Grindler dans leur examen des façons de faire de thérapeutes célèbres, à pratiquement tous les domaines de la vie humaine comme « la politique, l'art, le management, la science, l'enseignement, […] le leadership » (p. IX et XII).

Il n'y a pas de doute que la PNL doit être utilisée avec prudence, et uniquement par des personnes bien formées et respectueuses de l'homme et de sa liberté. C'est pourquoi, qui voudrait suivre une thérapie PNL ou une formation à la PNL, doit savoir qui consulter pour ne point tomber aux mains de charlatans ou même de manipulateurs. Et il est satisfaisant que les responsables de la PNL, et surtout de la PNLt, s'organisent afin d'assurer, une haute qualité humaine à leur mouvement.

Personnellement, j'ai tiré de ma formation comme « technicienne en PNL », une plus grande capacité de saisie des rouages de la communication et de son importance dans

[1] Dans une interview à la Radio-Télévision Belge Francophone (RTBF), le producteur, Antoine Perraud lui donne cette qualification.

l'économie des relations interpersonnelle et sociale. Aussi, n'est-ce pas pour prendre la défense de la PNL que j'ai choisi d'écrire cet article, mais pour que le nouvel élan d'énergie dans la vie qu'elle peut offrir à plus d'une personne, ne soit pas étouffé (Saint-Paul, 2020). Je pense ici principalement à mon pays, à toutes ces personnes qui sont déboussolées, qui sont soumises à des problèmes immédiats ou à des difficultés précises de peur, de souffrance, d'incertitude, d'insécurité, etc. La PNL leur convient car elle a l'avantage d'être une thérapie brève. Comme le dit Richard Bandler : « La vraie science pour moi signifierait que vous pouviez prendre des gens qui ont peur de l'ascenseur et que 20 minutes plus tard, ils peuvent monter et descendre sans avoir peur. Pour moi, c'est la mesure » (Liste des études, 2018).

La PNL, tout un art. Natif de la seconde moitié du 20ème siècle, son impact se prolonge et s'étend en ces débuts du 21ème siècle. Elle se fait même incontournable, et il serait dommage de l'ignorer surtout dans notre environnement si perturbé ! Participer à la faire connaitre, tel a été mon objectif.

Liste des référence

Abrassart, J.-M. (2016). 60 questions étonnantes sur le paranormal et les réponses qu'y apporte la science. Bruxelles : Mardaga.

Abric, J.-C. (2016), Psychologie de la communication. Théories et méthodes. France : Armand Colin.

Balicco, C. (2000, août). « La programmation neurolinguistique ou l'art de manipuler ses semblables ». Association française pour l'information scientifique » [AFIS]. 243. Consulté le 3 février 2021 sur https://www.pseudo-sciences.org/spip.php?article153

Bandler, R. et Grinder, J. (1979). Frogs Into Princes. USA: Real People Press.

Bandler, R. et Grinder, J. (1979). Frogs Into Princes. USA: Real People Press.

Bandler, R. et Grinder, J. (2015). La structure de la Magie. France : InterEditions.

Bidot, N. et Morat, B. (2018). S'entrainer à la pnl au quotidien. France : InterEditions.

Bond, C. (2013). Guérir pour mieux choisir: Se défaire des nœuds de la dépendance. France : Chantal Bond.

Breton, P. (1992). L'utopie de la communication. France : La Découverte.

Brève histoire de la PNL. (2010,17 octobre). Consulté le 1 avril 2021 sur https://pnl-info.typepad.com/pnlweblog/2010/10/br%C3%A8ve-histoire-de-la-pnl.html

Brunel, V. (2004). Le développement personnel en entreprise, nouvelle pratique de pouvoir ? France : La Découverte.

Cabin, P. (1999). La communication. Etat des savoirs. France : Sciences Humaines.

Canistrelli, L. (2020). La PNL de A à Z: Comment la PNL vous aidera à atteindre vos objectifs et réussir dans la vie. Italie : Independently published.

Connaissez-vous la PNL ? (s.d.). Consulté le 20 janvier 2021 sur https://bienetrebleuindigo.com/la-programmation-neuro-linguistique-pnl/

Cudicio, C. (1986). Maîtriser l'art de la PNL. Programmation neurolinguistique. France : Eyrolles.

Cudicio, C. (2004). Le grand livre de la PNL. France : d'Organisation.

Daniel, S. (2021, 10 juin). Chine : et si la troisième guerre mondiale avait déjà commencé ? Consulté le 5 septembre 2021 sur https://www.nouvelobs.com/chroniques/20210601.OBS44727/chine-et-si-la-troisieme-guerre-mondiale-avait-deja-commence.html

Delahaye, J.-P. (2017, 28 juin). Le tout est plus que la somme de ses parties. Consulté sur https://www.pourlascience.fr/sd/mathematiques/le-tout-est-il-plus-que-la-somme-de-ses-parties nbsp-9716.php

Dilts, R. (2014). Modéliser avec la PNL. France : InterEditions.

Dilts, R. (2019). Modéliser avec la PNL. France : InterEditions.

Dionne, J.-R. (s.d.). L'expérience de l'isolement sur la plasticité neuronale et la création. Consulté le 3 septembre 2021 sur http://zoneoccupee.com/lexperience-de-lisolement-sur-la-plasticite-neuronale-et-la-creation/

Emmanuel, E. (2009). Journée dite "V.A.K.O.G." et PNL. Consulté le 1 mars 2021 sur http://fr.viadeo.com/fr/groups/detaildiscussion/?containerId=00221uhdw7p67cri&forumId=0021ycm4fswzqi0g&action=messageDetail&messageId=00218zcwcoezarv2

Erickson, M., Rossi E. et Rossi S. (2006). Traité pratique de l'Hypnose. Paris : Grancher.

Esser, M. (2003). La PNL en perspective. France : Labor.

Fontaine, P. (2008). « Qu'est-ce que la science ? De la philosophie à la science : les origines de la rationalité moderne ». Recherche en soins infirmiers. 92, 6-19. Consulté le 20 avril 2021 sur https://www.cairn.info/revue-recherche-en-soins-infirmiers-2008-1-page-6.html

Gérard, A. (2017). Avoir la vie de ses rêves !: 6 étapes pour révéler le meilleur de nous-mêmes. France : Eyrolles.

Godin, C. (2007). La philosophie pour les nuls. France : First-Gründ.

Harari, Y.-N. (2015). Sapiens. Une brève histoire de l'humanité. France : Albin Michel.

Hidouci, W. et Boulkheloua, M. (2016). Le contingent de la Programmation neurolinguistique à l'enseignement/ apprentissage du FLE. (Mémoire de Master, Université de Tebessa). Consulté le 2 septembre 2021 sur http://www.univ-tebessa.dz/fichiers/masters/francais/04160095.pdf

Khetsomphou, S. (2014). Un outil de la communication efficace en ostéopathie : la Programmation Neuro-Linguistique. Consulté le 20 juillet 2021 sur https://www.fero-science.com/wp-content/uploads/2015/03/47-KHETSOMPHOU-Sophie.pdf

La pnl dans le monde. (s.d.). Consulté le 20 octobre 2020 sur http://www.pnl-nlp.com/la-pnl-dans-le-monde

Le système nerveux... (2013, 15 mai). Consulté le 3 juin 2021 sur http://scienceayman1994.blogspot.com/2013/05/le-systeme-nerveuxdefinitionterminologi.html

Lettre ouverte des formateurs en Programmation Neuro-Linguistique. (s.d). Consulté le 7 avril 2021 sur http://conseiletservices.fr/wp-content/uploads/2012/09/lettre.pdf

Luc, J. (2009, 13 décembre). La PNL est-elle une science ?. Consulté le 5 août 2021 sur https://pnl-info.typepad.com/pnlweblog/2009/12/la-pnl-estelle-une-science-.html

Marc, R. (1991). Dictionnaire de Psychologie. Paris : PUF.

Olivesi, S. (1999). « Savoirs ignorants savoirs ignorés. Une critique des usages divers et variés de l'analyse transactionnelle et de la PNL ». Réseaux, 98, 219-252.

Paton, S. (2011). Je suis un farouche opposant à la PNL et voilà pourquoi !. Consulté le 30 août 2021 sur https://www.institut-pandore.com/mentalisme/critique-pnl/

Perraud, A. (2006, 31/05). Monique ESSER parle de la PNL sur France Culture. Consulté le 25 juin 2021 sur http://www.institut-repere.com/PROGRAMMATION-NEURO-LINGUISTIQUE-PNL/monique-esser-france-culture.html

Potier, E. (2008, avril). Critique de l'idéologie de la Programmation neurolinguistique (PNL). *POUR*, 199, 22-28. Consulté le 28 juin 2021 sur https://www.cairn.info/revue-pour-2008-4-page-22.htm

Robbins, A. (2019). Comment partir à la conquête de soi-même, retrouver confiance, se donner les moyens de gagner et de réussir. France : Lizzie.

Russo, (dir) V. (2021). L'Intelligence Émotionnelle: Comment garder son calme, gérer le stress et comprendre les gens grâce à des méthodes. Italie : Independently published.

Qu'est-ce que la PNL ? (s.d.). Consulté le 4 septembre 2021 sur https://sicpnl.org/lapnl.asp

Saint-Paul (de), J. (2020). Ma bible de la PNL. France : LEDUC.S.

Schiffmann, S.-N. (2001). « Le cerveau en constante reconstruction : le concept de plasticité cérébrale ». Cahiers de psychologie clinique, 2001/1, 16, 18-19. Consulté le 7 mai 2021 sur https://www.cairn.info/revue-cahiers-de-psychologie-clinique-2001-1-page-11.htm#

Senk, P. (2009, 22 Mai). « Puiser sa force dans l'instant présent ». Psychologies. Consulté le 3 août 2021 sur http://www.psychologies.com/Moi/Problemes-psy

Thiry, A. (s.d.). La pnl, une secte ? *Lettre ouverte des enseignants PNL*. Consulté le 18 août 2021 sur http://www.alainthiry.be/publications/article/la-pnl-une-secte

Thurre, G. (2018). La programmation neurolinguistique en travail social. Consulté le 1 septembre 2021 sur https://core.ac.uk/download/pdf/156905083.pdf

Valadier, P. (2021). Ce qui nous fait tenir en temps d'incertitude. Paris : MAM

Verneret, P. (s.d.). Comment est née la Fédération de Coaching de Vie ?. Consulté le 23 août 2021 sur http://www.federationcoachingdevie.org/federation

Zannier, F. (s.d.). La PNL en question. Consulté sur le 5 septembre 2021 sur http://psychologue--paris.fr/actualites/psychologie-positive-quand-la-psychologie-devient-une-ideologie-0011.htm

Photo de couverture : https://mon-amie-coach.com/les-10-presupposes-de-la-pnl-2nde-partie/

Article 9

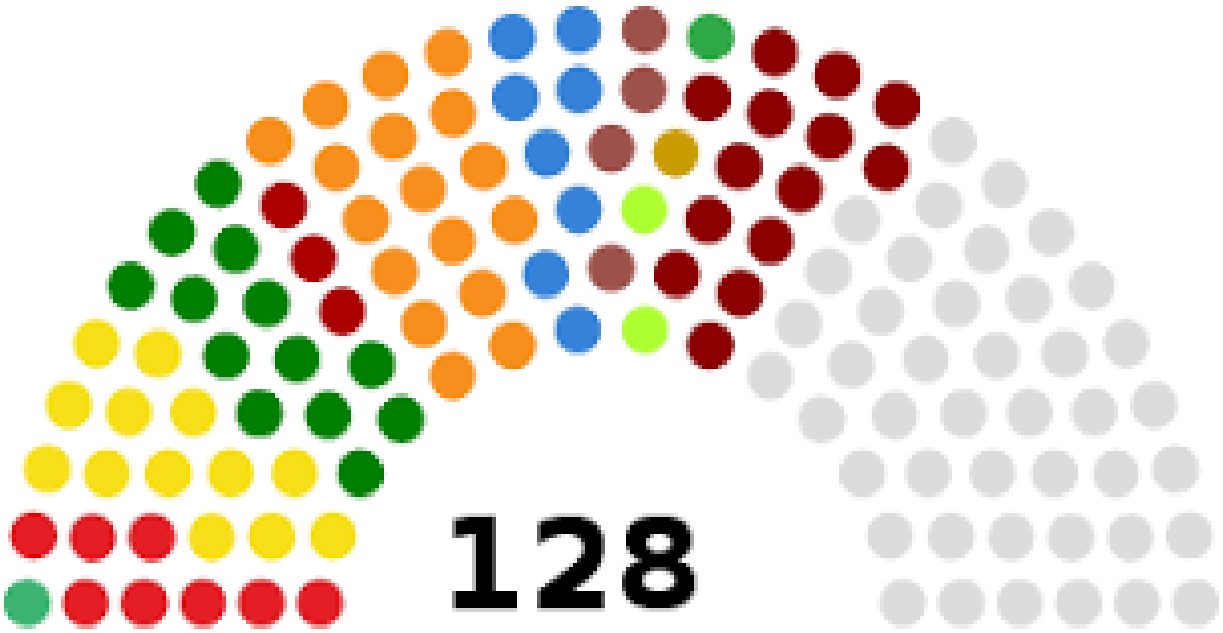

2022 : Elections Legislatives Entre Changement Et Reproduction

Houaida Slaibi

Maître de conférences à l'Institut des Sciences Sociales à l'Université Libanaise, Membre du Laboratoire de la sociologie de l'éducation au centre de recherche de l'Institut des Sciences Sociales de l'Université Libanaise, h.slaibi@ul.edu.lb, houaidaslaibi@gmail.com

Résumé

Depuis 2019, le Liban fait face à une série d'effondrement à tous les niveaux. Plusieurs mouvements de protestations contre un système politique corrompu qui a engendré une grave crise socio-économique et financière. Crise budgétaire et financière structurelle, pandémie de COVID-19, explosion du port de Beyrouth le 4 août 2020, etc. les élections législatives de mai 2022 semblent le « sauveur attendu ».

Notre objectif vise à comprendre à quel point la socialisation politique surtout à travers les réseaux sociaux, constitue un point fondamental dans la perception et le choix politique des jeunes.

Le travail se divise en deux étapes :

La première étape s'étend du décembre 2021 jusqu'au mars 2022. On a procédé par une démarche quantitative sur un échantillon composé de 700 jeunes par la méthode de boule de neige et dont la tranche d'âge varie entre 21 et 40 ans afin de comprendre les attitudes politiques des jeunes et si la socialisation politique à travers les différents agents sociaux, joue un rôle déterminant au sujet de leurs choix politiques.

La deuxième étape fut effectuée au mois de mai à travers une observation directe en suivant les programmes télévisés et les réseaux sociaux, sur le déroulement des élections législatives qui ont eu lieu le 15 mai 2022, dans le but de lire les aboutissements des élections à la lumière de nos résultats déjà élaborés.

Les résultats de notre enquête montrent dans une large mesure une reproduction de la classe politique dominante avec une percée de changement.

Cependant les résultats des élections ont montré une reproduction de la classe dirigeante avec l'apparition de nouveaux visages marquant la progression des partis du changement, soit 13 candidats indépendants. Dans ce cadre, la diaspora libanaise, surtout les jeunes, qui sont libérés des tutelles du pouvoir central ont joué un rôle crucial dans l'espoir d'un avenir meilleur pour leur pays.

Mots clés : Liban- jeunes- élections législatives- crises multiples- socialisation politique- réseaux sociaux- reproduction- changement.

ملخص

يواجه لبنان، منذ العام 2019، سلسلة من الانهيارات التي طالت أبعاداً مجتمعية عدة، ترافقت مع حركات احتجاجية شعبية ضد نظام سياسي فاسد تسبب في احداث أزمات اجتماعية واقتصادية ومالية خطيرة، طالت القطاع المصرفي كما هيكلية ميزانية الدولة وماليتها. ولقد تزامنت هذه الأزمات والاحتجاجات مع جائحة كورونا، ومع انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020، مما انعكس حكماً على الانتخابات التشريعية في أيار 2022 التي بدأت تصور اعلامياً وكأنها هي "المنقذ المنتظر" لإنهاء العديد من أزمات البلد.

يهدف هذا البحث، بناءً على ما تقدم، إلى محاولة فهم دور التنشئة الاجتماعية السياسية، ومدى تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في التصور والاختيارات السياسية للشباب.

لقد قسمت العمل الحقلي الخاص بهذه المقاربة البحثية إلى مرحلتين:

امتدت المرحلة الأولى من كانون الأول (ديسمبر) 2021 حتى آذار (مارس) 2022. قمنا وقتها بمقاربة كمية للحقل المدروس من خلال اختيار عينة مكونة من 700 شاب على طريقة كرة الثلج، تتراوح أعمارهم ما بين 21 و40 سنة، وذلك من أجل فهم مواقفهم السياسية، ولمعرفة مدى تأثير التنشئة الاجتماعية والقنوات الاجتماعية المتعددة في حسم خياراتهم السياسية.

أما المرحلة الثانية، فلقد نفذت من خلال مراقبة ومتابعة البرامج التلفزيونية وشبكات التواصل الاجتماعي حول سير الانتخابات التشريعية التي جرت في 15 مايو 2022، بهدف قراءة نتائج الانتخابات على ضوء العمل الميداني (أي في المرحلة الأولى).

ولقد أظهرت قراءتنا لهذه النتائج كيف استطاعت الطبقة الحاكمة من إعادة انتاج نفسها في الداخل، مع خروقات طفيفة لا تتعدى ال 13 مرشحاً مستقلاً انتجها بشكل واضح من استطاع التفلت من هيمنة القنوات التقليدية ونعني بهم الشباب اللبنانيين المهاجرين حديثاً للخارج.

الكلمات المفاتيح: لبنان– الشباب– الانتخابات التشريعية– الأزمات المتعددة– التنشئة السياسية– شبكات التوصل الاجتماعي– إعادة الإنتاج– التغيير.

1. Introduction

Le tableau de la politique au Liban ne saurait être généralisé à l'ensemble des pays de la région. Le Liban est une république démocratique et reste aujourd'hui la seule démocratie vivante au Moyen-Orient. Cette «démocratie sur mesure » consiste en un partage du pouvoir entre une mosaïque de 18 confessions représentées de façon équitable dans l'emploi public et les postes ministériels. Le principe de représentation équitable ne fait dès lors pas l'objet d'un texte écrit mais est le résultat d'un accord informel entre les leaders politiques.

Depuis 2019, le Liban fait face à une série d'effondrement à tous les niveaux. Plusieurs mouvements de protestations contre un système politique corrompu qui a engendré une grave crise socio-économique et financière.

Beaucoup de libanais ont ras le bol de cette situation contre la corruption, le clientélisme, etc. et attendent mai 2022 date des prochaines élections législatives pour faire face aux partis politiques traditionnels et créer un changement radical dans le pays.

Peut-on changer véritablement ce cadre politique dans un déterminisme confessionnel?

2. Bref chronologique des multiples crises

Une décennie à la vague de contestations dans le monde arabe. Diverses manifestations sociales se sont déroulées dans plusieurs pays du monde arabe. Après la Tunisie en 2010, les soulèvements des peuples arabes depuis 2011 ne laissent personne indifférent. Des foules enhardies ont pris d'assaut les rues à Bahreïn, en Égypte, en Syrie, au Yémen, en Libye pour réclamer des changements démocratiques. A bien des égards, et quelles que soient leurs conséquences, ces révoltes marquent notre époque et participent à façonner notre monde actuel. Le Liban qui est encadré par la Syrie au nord et à l'est, a été affecté par les soulèvements arabes à cause d'une économie largement dépendante du climat politique et économique régional, principalement en Syrie.

Le Liban fut le deuxième plus grand pays d'accueil des réfugiés syriens après la Turquie, avec plus d'un million de réfugiés enregistrés dans ce petit pays. Ces réfugiés sont éparpillés dans les zones urbaines et rurales, notamment dans environ 2 125 communautés et sites.(Thiollet, 2013-2014). Cette augmentation soudaine de la population sur le territoire libanais a bien sûr eu des répercussions à divers niveaux. Non seulement elle a affecté la population syrienne en provoquant dégâts, morts, blessures et déplacement, mais elle a également affecté plusieurs pays à travers le monde particulièrement le Liban.

2.1. Retombées de la crise syrienne sur le Liban

La crise syrienne a généré un afflux incessant de syriens qui sont venus se réfugier au Liban. « Le Liban accueille la plus importante concentration de réfugiés de toute l'histoire récente » selon Antonio Guterres, Haut-Commissaire des Nations Unies pour les réfugiés en 2014. Cet afflux n'a pas été sans impact sur ce pays dont les citoyens luttaient déjà pour faire face à une situation difficile.

Au niveau économique, le Liban connaissait une situation critique avant même que la crise a éclaté en mars 2011, la présence de réfugiés syriens tend davantage la situation. Ce pays a confronté des problèmes reconnus : la pauvreté des ressources, endettement, chômage, instabilité politique qui repousse les investisseurs étrangers.

Avant le début du soulèvement en Syrie, les infrastructures libanaises ont posé déjà un grand problème : L'électricité, les services d'alimentation en eau, etc.

Au niveau démographique, le nombre des déplacés syriens a augmenté de façon explosive tout au long de la crise. Déjà à la fin du mois de janvier 2012, dix mois après le

déclenchement de la crise, on comptait 6290 individus enregistrés auprès du HCR. Ce nombre est passé à 165003 individus à la fin du mois de janvier 2013 puis à 856522 le 31 janvier 2014. Au début de 2015, on compte plus de 1 millions de réfugiés syriens au Liban. Selon les dernières statistiques du HCR, il s'élève à 1078338 personnes enregistrées au 30 septembre 2015 (UNHCR, 2015).

2.2. 17 octobre 2019

Depuis le début de 2019, la récession au Liban s'aggravait et nous avons commencé à assister à une grave crise économique, accompagnée d'une aggravation de la situation sociale.

L'annonce d'une nouvelle taxe sur les **appels via l'application WhatsApp** a fait office d'élément déclencheur. Une taxe décidée par le gouvernement libanais a lancé l'étincelle d'un des plus gros mouvements de contestation au Liban.

Un mouvement social intergénérationnel couvrant tout le paysage confessionnel, dénonce toute la classe politique du pays par des manifestations festives, joyeuses et dansantes réclamant « *Révolution, révolution !* », ou « *le peuple veut la chute du régime* » ou le slogan « *killhun ya3ni killhun* » – tous (doivent démissionner), ou encore *« nous voulons un gouvernement de technocrates* », etc. Un ras-le-bol de milliers de manifestants vise la sphère politique, accusée de corruption et de clientélisme.

En « état d'urgence économique » depuis septembre, le Liban cumule les mauvais indicateurs : Selon les statistiques de l'administration centrale de l'État libanais (CAS), le taux de chômage des jeunes libanais de 15 à 24 ans était de 23,3 pour cent, soit plus du double du taux de chômage général (11,4 %) et était encore plus élevé chez les diplômés universitaires (35,7 %) de la même cohorte d'âge. Ce taux de chômage est déjà élevé et pourrait encore augmenter fortement. Plus de 35% des Libanais vivent sous le seuil de pauvreté (Liban : les causes de la crise économique) (https://information.tv5monde.com/). Crise d'endettement, etc., alors qu'il est classé parmi les plus corrompus du monde, 138e sur 180 pays (https://www.transparency.org/en/about).

2.3. Covid-19

La pandémie de Covid-19, qui a ébranlé l'économie mondiale, a encore aggravé la situation. Le Liban est face à une crise économique et financière d'une ampleur jamais vue.

"La dette publique est devenue insoutenable"(Bernard, 2020), contraignant le Liban à se déclarer en cessation de paiement au mois de mars. "Enormément d'entreprises du secteur privé ont dû fermer boutique, soit temporairement, soit définitivement"(Bernard, 2020).

2.4. 4 Août 2020

Une date qui marquera à jamais l'histoire du Liban. 2750 tonnes de nitrate d'ammonium dans le port de Beyrouth ont secoué la capitale libanaise. Des quartiers entiers sont dévastés et la ville est défigurée. Plus que 200 morts et plus que 6500 blessés et selon Marwan Aboud, le gouverneur de Beyrouth, presque 300 000 Libanais sans-abris.
Des dégâts considérables, des blessés dans les rues, des hôpitaux surchargés ... La capitale libanaise est en proie au chaos depuis qu'elle a été touchée par deux explosions. Similaires à des scènes de guerre, les images immortalisent des habitants choqués, blessés mais aussi un personnel hospitalier contraint de soigner les victimes directement dans la rue.

Photo 1 : le port de Beyrouth après l'explosion de 4 août 2020 (photo prise par moi-même le 16/8/2020)

Devant l'ampleur des pertes, estimées à plus de 15 milliards de dollars sur le plan matériel, les Libanais sont massivement redescendus dans la rue pour demander le départ de l'ensemble des leaders politiques.

2.5. Crise budgétaire et financière structurelle

Le gouvernement a démissionné après le drame, mais continue d'expédier les affaires courantes.

Ces diverses crises ont abouti à plusieurs conséquences :

Les racines de la crise que traverse le Liban vont toutefois bien au-delà de la dimension sanitaire et économique, c'est plutôt le résultat de décennies de mauvaise gestion, de corruption, menées par une élite oligarchique. L'éclatement de la crise du coronavirus a accéléré la dégradation de la situation socio-économique du Liban. Le Liban est face à une crise économique et financière d'une ampleur jamais vue.

- **Effondrement de la livre libanaise**

On comptait ce jour-là, l'une des plus fortes dévaluations de la monnaie depuis le début de la crise. Désormais les chutes de la livre ne sont plus contraintes à aucun évènement et menacent constamment de troubler l'économie (Beyrouth, 2021). Le pays est désormais en situation de quasi-hyperinflation.

Ces mesures ont tout à la fois encouragé les transferts de fonds vers l'étranger et découragé les investissements directs étrangers aussi bien que les envois de fonds des expatriés libanais, appauvrissant d'autant les réserves de devises du pays. Le 7 mars 2020, pour la première fois de son histoire, le Liban a annoncé un défaut de paiement pour une dette de 1,2 milliard d'euros (AFP, 2020).

2.6. Conséquences socio-économico-politiques de toutes ces crises

- **Pauvreté :**

  Selon la Banque mondiale, 55 % de la population vivant sous le seuil de pauvreté, et les classes moyennes sont menacées par une paupérisation accélérée.

- **Chômage :**

  Le taux de chômage a considérablement augmenté. Selon la Banque mondiale, en décembre 2020, le taux de chômage atteignait 40 %.Fermeture de nombreux commerces de proximité de l'explosion, a aggravé la situation déjà fortement mise à mal par la crise économique et sanitaire.

- **Émigration :**

  Face à cette crise économique que traverse le Liban et au manque de débouchés et de perspectives, une grande partie de sa population, en quête d'opportunités à l'étranger. Selon des chiffres officiels cités par *Asharq Al-Awsat,* environ

260 000 passeports ont été délivrés depuis le début de l'année 2021, contre 142 000 durant la même période l'année dernière, soit une augmentation de 82 % (Astih, 2021).

- **Coupure sévère de l'électricité** :

  De plus que 20 heures par jour obligeant les Libanais à recourir à des générateurs privés. De nombreux commerces et entreprises du pays ont dû baisser le rideau en raison de la pénurie de fioul, nécessaire au fonctionnement des générateurs privés d'électricité.

- **Pénurie d'essence :**

  causée par l'annonce de la levée des subventions sur les carburants.

- **Crise de médicaments :**

  Avec plus de 80 % de médicaments importés, le secteur pharmaceutique est touché de plein fouet par la crise financière. Et le chaos se poursuit sur la pénurie de gaz domestique, forte augmentation des prix de produits alimentaires, etc.

Après ce bref chronologique de l'effondrement socio-économico-politique que traverse le Liban, beaucoup de libanais, surtout des jeunes, s'attendent à une fin de sectarisme, de clientélisme qui caractérise cette classe politique, avec les élections législatives qui vont avoir lieu en 2022. Il faut rappeler ici que ces jeunes veulent un Liban, pays de liberté, nation de tolérance et de fraternité et non pas d'égoïsme communautaire. Ces jeunes ont marre de ce qui se déroule dans leur pays. Quoiqu'ils fassent, ils se heurtent souvent à une impasse qui les empêche de continuer leur vie normalement.

3. Objectifs de la recherche

Notre présente recherche vise à analyser les perspectives et les aspirations des jeunes qui évoluent dans une société de plus en plus complexe, transformée par les mutations technologiques et où les grandes problématiques d'avenir s'imbriquent (chômage, pauvreté, clientélisme, corruption, etc.). Ces nouvelles générations qui disposent d'outils numériques pour faire porter leur voix et accéder à un stock illimité de connaissances sont les citoyens et les leaders de demain.

4. Problématique

Le Liban est dans une situation d'urgence après une catastrophe qui s'ajoute à des crises multiformes sans précédent. Classe politique totalement dévalorisée, dynamique sociale transcommunautaire revendique le changement.

La dégradation de la société ne se limite plus au savoir-vivre mais le dépasse jusqu'aux besoins les plus vitaux. Sans une assurance matérielle adéquate, les jeunes ne peuvent bâtir un avenir reposant apte à les aider à structurer leur vie. Le chômage est devenu si flagrant que nos jeunes vont chercher et cherchent ailleurs, l'idéal et l'élan qu'ils n'ont pas pu trouver chez eux. Pour cela, c'est dans ce vide que se gonfle la colère de la masse, qu'elle explose pour se laisser anéantir ou bien emporter le pouvoir.

Étant donné que 2022 fait face à des élections législatives et les jeunes sont les plus disposés au changement, c'est sur leurs épaules que repose le futur du pays. Cela nous pousse à demander leur perception vis-à-vis de cette situation chaotique. Sur ce, nous élaborons une série d'interrogations :

- Les réseaux sociaux sont-ils devenus la première source d'informations?
- Les jeunes sont-ils les acteurs du changement politique?
- Comment les jeunes libanais perçoivent-ils la politique de leur société ? y-a-t-il une évolution par rapport à leurs aînés ?
- Quel projet de vie aspirent-ils ces jeunes ?

5. Hypothèses

- Les réseaux sociaux occupent actuellement une place importante dans la vie quotidienne et constituent un instrument de communication et d'expression sans contraintes réglementaires.
- Les jeunes sont les acteurs du changement politique, et leur participation aux élections législatives n'est pas seulement un droit mais un devoir nécessaire pour un avenir meilleur.
- Comme leurs aînés, certains jeunes choisissent souvent le même bord politique que leurs parents.

6. Méthodologie

Plusieurs étapes ont été réalisées pour arriver à l'accomplissement de cet article.

Dans une première étape, une recherche bibliographique visant à collecter des données de base sur la situation actuelle que traverse le Liban, et plus particulièrement les jeunes face aux élections législatives.

6.1. Choix de la tranche d'âge

Étant donné que le citoyen libanais ne peut voter qu'à partir de 21 ans, et nous traitons le sujet de la socialisation politique et plus particulièrement du comportement électoral, c'était intéressant de demander ces jeunes qui ont le droit de voter pour la première fois. Par ailleurs, les jeunes jouent d'ores et déjà un rôle actif dans la société : ils prennent la tête de manifestations, ils sont les futurs acteurs du changement en faveur d'un système plus équitable et plus démocratique ; et le déclenchement du printemps arabe était présidé par les jeunes à travers une mobilisation virtuelle via les réseaux sociaux.

C. CAMILLERI et C. TAPIA annoncent que les jeunes forment une force sociale crédible, susceptible d'être utilisée dans le cadre de stratégies de changement. Ils précisent que les jeunes sont des agents primordiaux de changement qui sont capables de se mobiliser rapidement et efficacement pour atteindre des droits sociaux et politiques ou pour mettre en cause le régime politique qui menace leur intégration et leur participation politique. Ils affirment aussi que les jeunes forment, dans les différentes sociétés du monde, une catégorie sociale ou un groupe social de poids grâce à leurs capacités physiques et intellectuelles et grâce à leur effectif dans la population de leur pays qui leurs permettent d'être le moteur et l'essence des actions collectives et des mobilisations sociales et politiques (C. Camilleri C. Tapia, 1983)..

6.2. Echantillonnage

Nous avons eu recours, après le choix de notre tranche-d'âge cible, à une enquête quantitative adressée à un échantillon composé de 700 personnes réparties sur tout le territoire libanais, dans le but de découvrir les opinions et les avis des jeunes libanais qui ont entre 21 et 40 ans, concernant la socialisation politique à travers les réseaux sociaux, et leur participation aux élections législatives par la méthode de boule de neige. Par conséquent, l'échantillonnage boule de neige fournit une fourchette d'opinions et permet de toucher un grand nombre de personnes concernées, sans toutefois généraliser les résultats à l'ensemble de la population étudiée. La réalisation de l'enquête fut entre

décembre 2021 et avril 2022. Le critère principal du choix de ces jeunes est l'âge. Le public cible dans le cadre de cette enquête est 700 jeunes de tous les niveaux scolaires, de toutes les confessions et répartis sur tout le territoire libanais.

6.3. Questionnaire :

Le questionnaire est composé de 26 questions rempli via *google forms* dans 2 langues arabe et anglaise.

Ces nouvelles technologies de l'information « ont eu pour effet d'ouvrir des brèches dans le mur de la censure »(Gonzalez-Quijano, 2014). Condamnés au chômage, à la « mal vie » et au manque de perspectives d'avenir, les jeunes portent des revendications d'ordre socio-économique à travers ces nouvelles technologies. Sans toutefois nier les revendications des femmes ou des âgés.

Après le dépouillement du questionnaire, on a effectué une observation directe sur la préparation et le déroulement des élections législatives le 15 mai 2022. Ces observations visent les différents partis politiques à travers les réseaux sociaux et les différents programmes télévisés accueillant des candidats aux élections législatives ainsi que les différentes alliances électorales.

Et on a procédé, enfin, à la lecture et l'analyse de notre terrain d'étude à la lumière des résultats obtenus dans les élections.

7. Cadre théorique

Nous allons présenter en revue les différentes théories sociologiques concernant les actions des acteurs, la domination socio-politique, la reproduction, les changements social et politique, les facteurs, les conditions et les acteurs de changement afin de vérifier leur pertinence sur la réalité libanaise.

7.1. L'action sociale et les conduites des acteurs sociaux

Selon M. WEBER, l'acteur social est au fondement de tout groupe social et de toute communauté. WEBER précise que l'acteur social forme «l'unité de base» de sa société, qu'il est «l'unique porteur d'un comportement significatif» (Weber, 1965) et qu'il est un agent social compréhensible et ses comportements ont un sens ou une signification. Il souligne aussi que les actes, les activités et les phénomènes sociaux au sein d'une société, ne peuvent être compris sans prendre sérieusement en compte le «sens subjectif visé» (Weber, 1965) (p.330)par ses acteurs sociaux. C'est à travers le sens que les

membres d'une société donnent à leurs comportements et à travers la signification de leurs actions et interactions qu'il sera possible de découvrir et de comprendre comment ils conçoivent la société dans laquelle ils vivent et comment ils se conçoivent dans leur société.

Pour comprendre toute activité, il est nécessaire de saisir les relations significatives entre les moyens utilisés et les buts visés. Les comportements et les activités sociales des acteurs sociaux peuvent être déterminées: «de façon rationnelle en finalité, comme moyens pour parvenir rationnellement aux fins propres, mûrement réfléchies ; de façon rationnelle en valeur, par la croyance en la valeur intrinsèque inconditionnelle ; de façon affective et particulièrement émotionnelle; de façon traditionnelle par coutume invétérée.

7.2. Le changement social : facteurs et conditions

Le changement social est nécessairement un phénomène collectif. « Un changement social doit être un changement de structure, c'est-à-dire qu'on doit pouvoir observer une modification de l'organisation sociale dans sa totalité ou dans certain de ses composantes. (Rocher, 1968)".

En fait plusieurs éléments peuvent produire des changements socio-politiques comme : les éléments économiques, démographiques, technologiques, politiques et sociaux. Ces facteurs peuvent avoir des impacts sur la mentalité des acteurs sociaux et sur leur volonté de changer. Ces éléments peuvent être des motifs qui poussent et incitent les jeunes à adopter des changements socio-politiques.

Selon Rocher, les conditions de changement dépendent essentiellement des évènements, des situations et des circonstances comme par exemples les guerres, les conflits, les tensions, la paix, la dictature, la démocratie, la culture.

7.3. La reproduction

Dans « la Reproduction », Bourdieu et Passeron analysent les mécanismes proprement pédagogiques reproduisant l'ordre social. Une mission d'inculcation et une mission de perpétuation, reproduction d'un arbitraire culturel. Ces deux auteurs accordent à l'héritage, le maintien de la position sociale des membres de la famille. Les transmissions familiales qu'elles soient de nature culturelle ou économique restent un élément très important de structuration de la société.

8. Caractéristiques socio-démographiques de notre échantillon d'étude

En vue de traiter le sujet des jeunes et leur participation aux élections législatives, il s'est avéré nécessaire d'étudier la répartition des jeunes sur le terrain libanais, leur âge, leur sexe et leur niveau d'éducation.

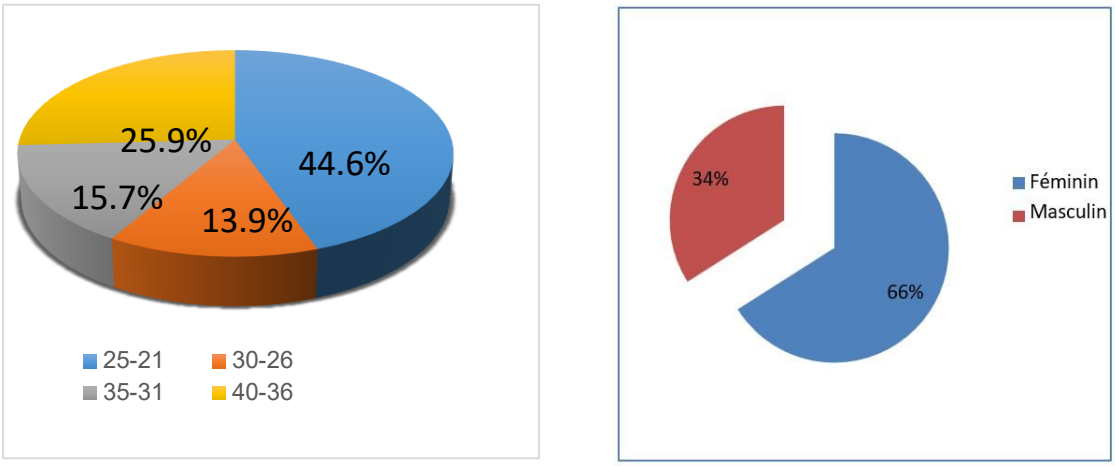

Graphe 1 : Répartition des jeunes selon l'âge et le genre

Le questionnaire a permis d'interroger 700 jeunes libanais, dont 462 sont des femmes (66%) et 238 sont des hommes (34%).

Par ailleurs, 312 jeunes (44%) ont un âge qui varie entre 21-25 ans, 97 (13.9%) ont entre 26-30 ans, 110 (15.7%) leur âge varie entre 31-35 et finalement 181 jeunes (25.9%) ont entre 36-40 ans.

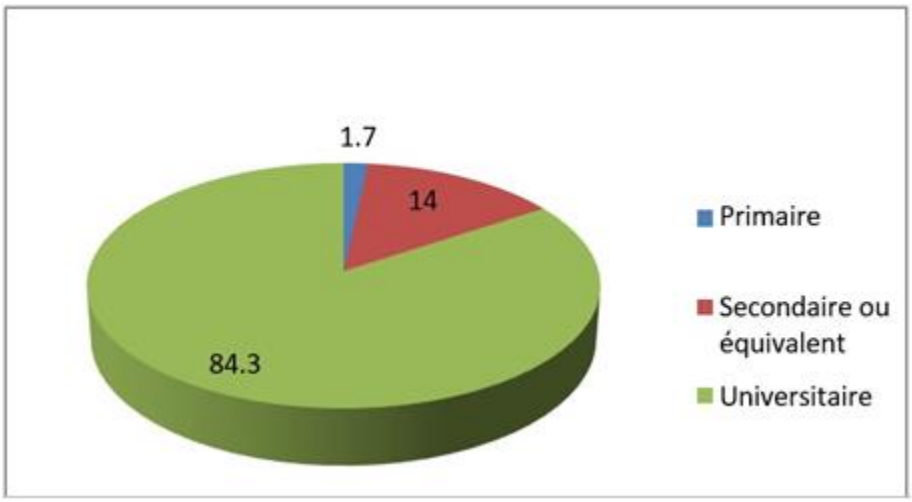

Graphe 2 : Niveau d'éducation

La majorité de notre échantillon sont des universitaires, pourtant l'enquête a été diffusée sur tous les réseaux mais il se peut que les universitaires sont plus motivés pour répondre à ce genre de questionnaire.

9. Rôle des médias dans la socialisation politique

Les jeunes ont été introduits à la politique par un petit écran, explique Anne Muxel. La télévision, première source d'information politique, est un acteur de leur éducation et de leur socialisation (Muxel, 2010). Mais ils sont aujourd'hui les défricheurs de nouvelles formes de communication rendue par la technologie.

Tableau 1 : Médias préférés pour suivre la politique au Liban selon l'âge

	21-25	**26-30**	**31-35**	**36-40**
Médias audio	3.8%	1.0%	0.0%	.6%
Je ne suis pas les nouvelles	21.2%	29.9%	22.7%	25.4%
Médias Lus	6.1%	6.2%	9.1%	9.9%
Médias sociaux	42.3%	38.1%	33.6%	29.8%
Médias visuels	26.6%	24.7%	34.5%	34.3%
	100%	100%	100%	100%

92% utilisent les réseaux sociaux pour échanger de l'information. Ils constituent le canal principal de communication, d'organisation et de mobilisation dans le printemps arabe, en particulier pour diffuser des mots d'ordre, faire circuler les informations liées à la lutte contre le régime en place, le clientélisme et la corruption.

Il s'agit, là, sans doute d'un point de repère apte à nous gratifier de cette richesse indispensable à un épanouissement culturel. Etre un adepte des réseaux sociaux est devenu une nécessité dans un monde où la connaissance octroie à la personne un statut lui permettant de s'affirmer au sein d'une société accordant à la technologie une place primordiale.

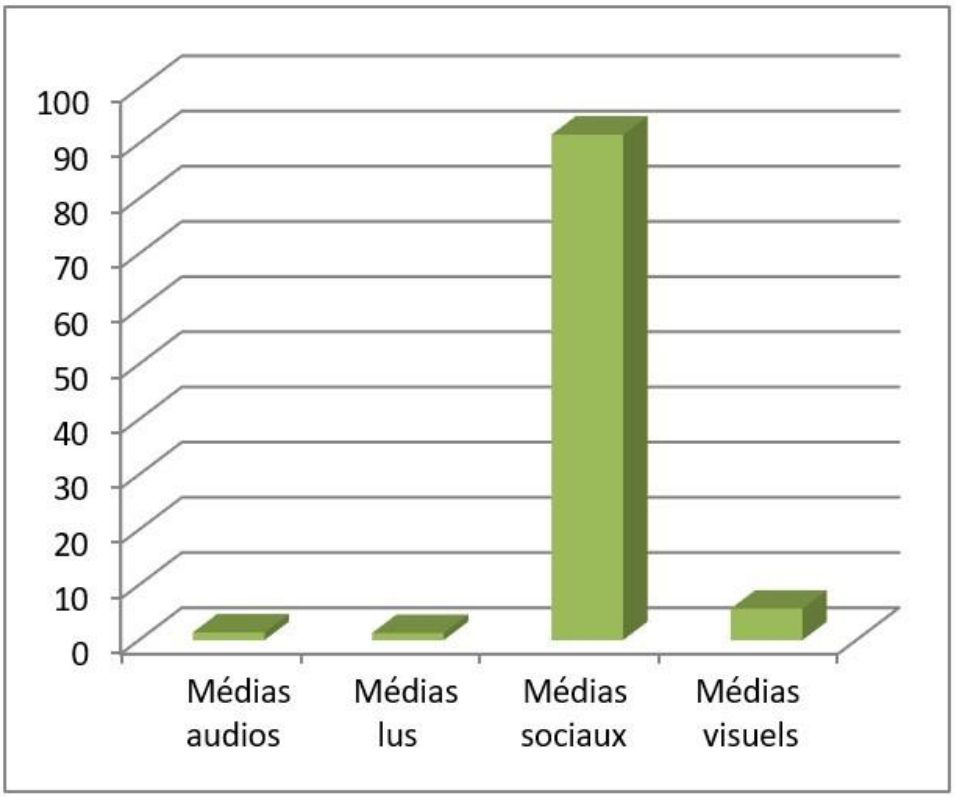

Graphe 3 : Médias préférés pour échanger de l'information

À chaque âge ses préférences. Plus on est jeune plus les réseaux sociaux sont la source préférée pour être informés sur la politique au Liban ; par contre les médias visuels sont plus répandus chez les plus âgés et ce dans 69% pour la tranche d'âge 31-40.

En outre, les médias sociaux sont aujourd'hui extrêmement présents comme instruments de mobilisation et banques d'information et il est désormais difficile d'imaginer qu'une mobilisation sociale puisse se faire sans eux. Autrement dit, le pouvoir de mobilisation des réseaux sociaux est un moteur puissant qui facilite le déclenchement des manifestations.

10. Élections législatives : participation et résultats

Nos jeunes sont abîmés, déprimés, rien de plus inhumain et impersonnel que ces crises multiples qui marchent implacablement sur leur joie, leur passant par-dessus, malgré eux.

Tableau 2 : Participation aux manifestations

		Age			
		21-25	26-30	31-35	36-40
Avez-vous participé aux manifestations ?	Non	28.8%	37.1%	51.8%	58.0%
	Oui	71.2%	62.9%	48.2%	42.0%
		100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

Les vagues de manifestations sont exécutées par les jeunes dans 71% (pour les 21-25ans) et 63% pour la tranche d'âge (26-30). Jeunes désenchantés inquiets pour un avenir qui s'avère sombre, sont confrontés à des incertitudes bien plus nombreuses que leurs aînés.

Tableau 3 : Participation aux prochaines élections législatives

		Age				Total
		21-25	26-30	31-35	36-40	
Voteriez-vous aux prochaines élections législatives?	Peut-être	32.7%	19.6%	29.1%	18.8%	26.7%
	Non	15.4%	18.6%	15.5%	23.2%	17.9%
	Oui	51.9%	61.9%	55.5%	58.0%	55.4%
		100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

Plus que la moitié de notre échantillon à majorité universitaire, veut voter dans les prochaines élections législatives. Ceci dit, pas de changement sans l'implication des citoyens et plus particulièrement des jeunes qui peuvent participer activement au changement des normes politiques traditionnelles et contribuer à l'évolution de la société. Le vote est donc un mécanisme essentiel pour lutter contre la corruption et les politiques obsolètes.

Notre observation des élections a montré une participation timide du peuple libanais. Ce rendez-vous électoral reste encore accroché dans sa majorité aux figures traditionnelles. D'un autre côté, la simple tenue des élections peut être vue en soi comme une réussite, même si le déroulement du vote a été globalement salué par les observateurs, les élections

ont été entachées de tensions, de fraudes ou encore d'irrégularités comme l'expliquent le rapport préliminaire de la mission de l'UE et la déclaration de la mission électorale de la Francophonie (Elboudrari, 2022).

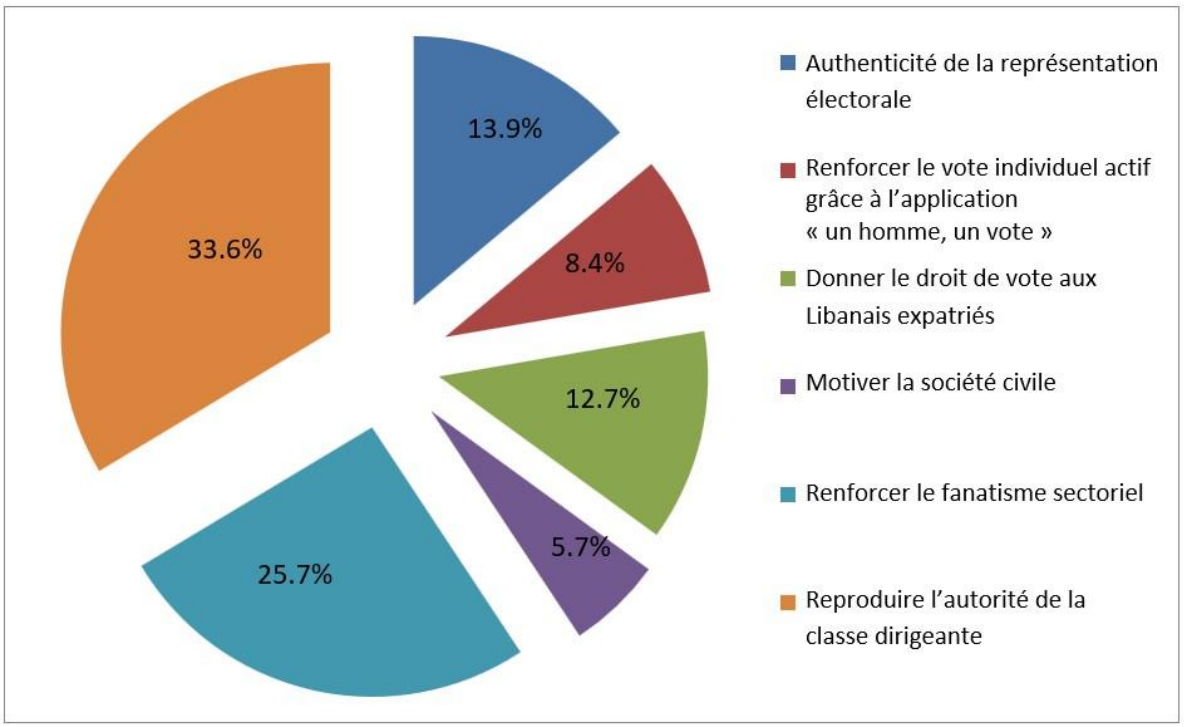

Graphe 4 : Les résultats de l'application de la loi proportionnelle aux élections législatives

En 2017, le Liban connait une nouvelle loi électorale ; une répartition à la proportionnelle ayant pour principe l'équilibre confessionnel. Selon nos enquêtés, quels ont été les résultats de l'application de la loi proportionnelle aux élections législatives au Liban ?

33.6% de notre échantillon considère que cette loi a fait une reproduction de la classe dirigeante et pour 25.7% elle a renforcé le fanatisme sectoriel. Sans toutefois nier que cette nouvelle loi a permis aux Libanais de la diaspora de participer, au scrutin dans leur pays d'origine, une première depuis l'indépendance du Liban en 1943.

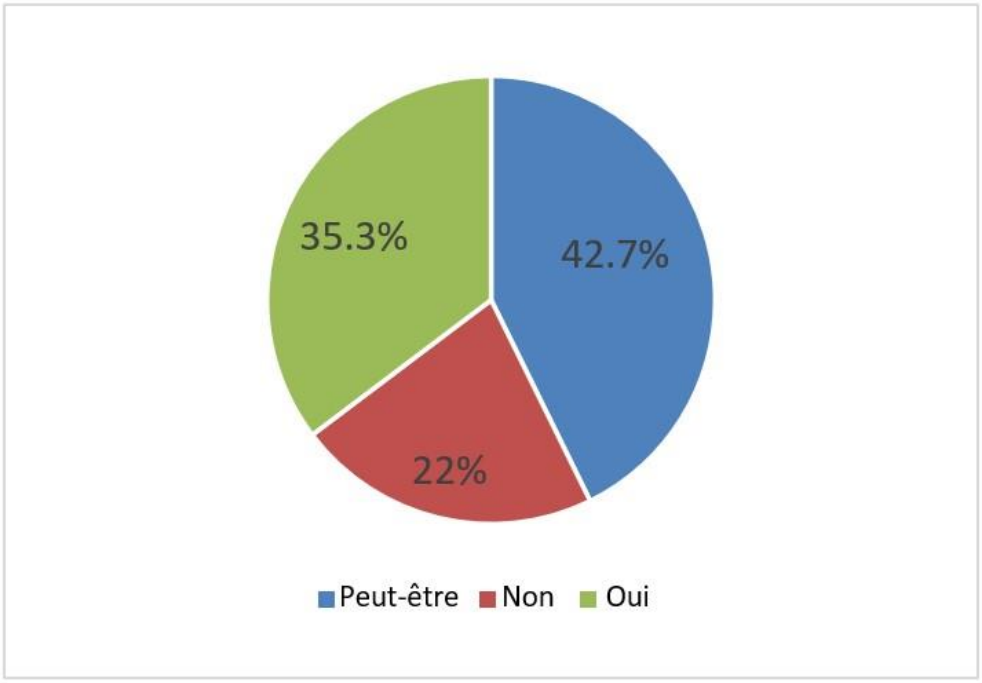

Graphe 5 : Influence des parents sur les décisions politiques de leurs enfants

L'idéologie politique des parents est le premier repère de l'enfant. La famille y est vue comme une matrice essentielle du vote. 35% de notre échantillon considère que les parents ont toujours une influence sur la décision et le choix des jeunes. Malgré une volonté affirmée d'autonomie voire de rupture avec la génération précédente, les enfants continuent très majoritairement de voter comme leurs parents. Le rôle de la famille dans la structuration sociale et culturelle des attitudes comme des comportements politiques définit un paradigme principal des études de la socialisation qui demeure encore aujourd'hui. Cette représentation familiale qui montre que la plus petite poupée russe donne forme aux ensembles qui l'enferment. Cependant il ne faut pas négliger les 42% à majorité universitaires qui peuvent renverser la table et affronter les défis d'un changement du paysage politique.

A la lumière des élections législatives de mai 2022, la famille continue d'être le creuset de l'identité politique des jeunes, même, si par la suite, ceux-ci négocient avec cet héritage, y compris pour le rejeter.

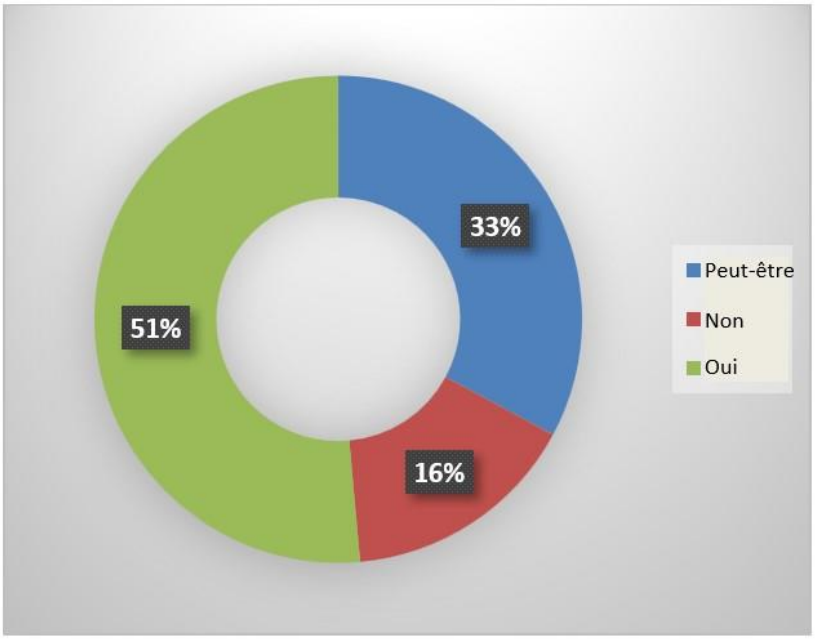

Graphe 5 : Reproduction de la même assemblée politique

A la question : Pensez-vous que le peuple libanais reproduira la même assemblée politique lors des prochaines élections ?

51% des enquêtés considèrent que les prochaines élections vont dans le processus de reproduction de l'ordre existant. Selon Weber, pour comprendre toute activité, il est nécessaire de saisir les relations significatives entre les moyens utilisés et les buts visés. Les actions des acteurs sociaux selon notre terrain d'étude, sont influencées par la tradition. Elles sont fondées sur le respect et l'obéissance inconsciente des us et coutumes, des traditions et des habitudes. Dans cette perspective, cette reproduction « politique » ne fait que renforcer les liens de subordination et empêche toute réforme du pays.

Néanmoins, 16% et un certain effectif des 33%voient de l'espoir dans les prochaines élections législatives et estiment que ces dernières peuvent changer la donnée et offrir les perspectives de sortie des crises. Ce comportement peut être considéré donc comme étant une action rationnelle par rapport à des fins clairement définies. L'acteur social sait définir les moyens qu'il mobilisera et organiser leur combinaison afin d'atteindre une meilleure efficacité.

Tableau 4 : élections parlementaires et vision future

		Voteriez-vous aux prochaines élections législatives?			
		Peut-être	Non	Oui	Total
Quelle est votre future vision?	Optimiste	36.4%	21.6%	**37.1%**	34.1%
	Pessimiste	37.4%	32.8%	**33.5%**	34.4%
	Très optimiste	3.2%	6.4%	5.9%	5.3%
	Très pessimiste	23.0%	39.2%	23.5%	26.1%
		100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

Nos enquêtés sont déçus et confrontés au chaos. L'avenir semble plus ou moins sombre. Décadence à tous les niveaux, absence de perspectives professionnelles et d'opportunités. 60% sont répartis entre pessimistes et non pessimistes. Il ne faut toutefois pas négliger les jeunes qui sont optimistes et qui veulent voter dans 37% et parallèlement 33% sont pessimistes mais veulent quand même voter. Les jeunes aspirent à un changement car l'apport de la jeunesse est la condition indispensable de tout progrès politique ou social

11. Discussion des résultats à la lumière des élections (mai 2022)

Dans la mesure où les jeunes libanais sont conscients de la corruption de la classe politique gouvernementale et du lourd fardeau qui leur incombe en tant que générations futures, ils ressentent un besoin imminent d'un changement radical de la vie politique libanaise qui tend à le délivrer de sa voie traditionnelle.

Au regard des résultats des élections législatives, plusieurs constats importants peuvent être remarqués.

- En premier lieu, de nouveaux visages marquent la progression des partis du changement, soit 13 candidats indépendants ayant effectué des percées dans plusieurs régions. Ce groupe de députés, faisant parti du mouvement du 17 octobre, aura

incontestablement à exercer un rôle de premier ordre dans cette nouvelle législature. La diaspora libanaise, surtout les jeunes qui ont subi une « émigration forcée » dégoûtés du régime « sur mesure » confessionnel, ont voté librement dans l'espoir d'inaugurer une nouvelle phase compatible avec les aspirations d'une génération rêvant d'un Liban meilleur. Cette petite percée était attendue et elle reste marginale. Mais elle témoigne de la progression des demandes réformatrices et séculières dans un Liban verrouillé par le confessionnalisme, où les partis communautaires dominent sans partage la vie politique depuis la fin de la guerre civile. Pour l'instant, l'avancée des forces contestataires est symbolique.

- En deuxième lieu, le taux de participation global s'est établi à seulement 41 %, soit huit point de moins que lors qu'en 2018. Les électeurs sont gagnés par la lassitude ou par l'indifférence, malgré leurs colères et leur ressentiment à l'égard de la classe politique au pouvoir.
- En troisième lieu, maintien du statu quo en faveur des forces politiques traditionnelles, de nombreux électeurs restent attachés à leurs *« zaïms »* (chefs communautaires), par conviction ou par clientélisme. Ce partage communautaire du pouvoir rend difficile tout changement politique important et accroît considérablement toute sorte de corruption dans le pays.

12. Conclusion

À la lumière de notre enquête quantitative et des résultats législatives, plusieurs points sont à repérer :

- Les réseaux sociaux tiennent une place primordiale dans la vie de nos jeunes. Ils sont devenus une des sources principales d'informations. En outre, ils ont joué un rôle inédit en donnant à la parole du peuple une vision nouvelle.
- Les jeunes libanais qui sont visés dans le cadre de cette étude, font partie de cette société libanaise, dans laquelle ils ont leurs opinions, leurs réactions, leurs attitudes et actions. Ils ne sont pas seulement les bénéficiaires passifs du changement, ils en sont également les acteurs. Ils sont la garantie d'une évolution ferme contrairement aux mouvements politiques rigides.

- La famille continue d'être le creuset de l'identité politique des jeunes. Pour Pierre Bourdieu, la socialisation politique assure la reproduction de l'ordre de domination déjà établi.
- Les pesanteurs confessionnelles et régionales traditionnelles, voire tribales continuent à marquer les comportements «de terrain» des Libanais.

Par conséquent, l'application de la loi proportionnelle aux élections législatives (2018) a fait une reproduction de la classe dirigeante. Les leaders puisent leur légitimité dans leur communauté religieuse.

Globalement, ce scrutin montre que les rapports de force n'ont pas été bouleversés en profondeur par les électeurs. Le vote pour les partis politiques traditionnels se maintient toujours, sans nier toutefois la représentation timide des forces de la société civile. Un léger souffle de changement traverse le Liban. Ce nouveau phénomène témoigne d'un lent renouvellement de la classe politique.

Les aspirations d'une frange de la jeunesse à un «changement» certes légitime, mais dont les contours semblent encore flous et disparates. Ce scrutin est vu comme un petit pas vers un futur changement.

Ainsi, malgré la crise, et même si le Parlement connaît des recompositions et voit de nouvelles figures contestataires émergées, les partis traditionnels se maintiennent. Ce scrutin témoigne ainsi de l'ancrage toujours profond du confessionnalisme dans la société libanaise.

Mais la transition prend du temps. La percée technologique des médias numériques bouleverse le processus de socialisation politique. Et la disposition objective des jeunes pour le changement fondé sur un esprit créateur génial pourrait constituer un tremplin inductif des changements tout en s'armant d'enthousiasme intellectuel et mouvementé ce qui crée une possibilité importante vers la progression.

Bibliographie

AFP, L. M. (2020, mars 7). *Le Liban annonce le premier défaut de paiement de son histoire*. Consulté le 7 15, 2021, sur https://www.lemonde.fr/.

Astih, P. (2021, 8 31). *Crise.La fuite des cerveaux, un nouveau désastre pour le Liban*. Consulté le 9 10, 2021, sur https://aawsat.com/.

Bernard, M.-V. (2020). L'article à lire pour comprendre la crise économique et humanitaire qui ébranle le Liban. *franceinfo* .

Beyrouth, R. L. (2021, 4 14). *Au Liban, la dévaluation de la livre ne semble pas prête de s'arrêter*. Consulté le 7 22, 2021

C. Camilleri C. Tapia. (1983). *les nouveaux jeunes.* Toulouse: Privat.

Dahmani, A. (2010). *la démocratie à l'épreuve de la société numérique.* Grenoble: KARTHALA.

Elboudrari, M. (2022, 5 17). *Élections législatives au Liban : "même si le système est moribond, il tient encore"*. Consulté le 7 10, 2022, sur https://information.tv5monde.com/.

Gonzalez-Quijano, Y. (2014). *le « choc des ondes », les médias après le Printemps arabe.* Beyrouth: IFPO.

Muxel, A. (2010). *Avoir 20 ans en politique.* Paris: Seuil.

Rocher, G. (1968). *Le changement social.*Paris: HMH.

samir, k. (1991, spring). Ties That Bind: Sectarian Loyalties and the Revival of Pluralism in Lebanon. *The Beirut Review, 1*, pp. 32-61.

Staff, R. (2021). Liban: L'ambassadrice de France critique des propos d'Hassan Diab. *Reuters.com* .

Thiollet, H. (2013-2014). Migrations, exils et printemps arabes, Afrique du Nord-Moyen-Orient . *http://www.pageshalal.fr/actualites/un_programme_dapprentissage_accelere_de_lunicef_pour_les_refugies_syriens-fr-10129.htmlon* .

UNHCR. (2015). *http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122* .

Weber, M. (1965). *Essais sur la théorie de la science.* Paris: Librairie.

- Photo de couverture : https://fr.wikipedia.org/wiki/%C3%89lections_l%C3%A9gislatives_libanaises_de_2022

Article 10

L'impact des crises multiples au Liban sur la décision de la migration des jeunes universitaires (18-29 ans)

Suzanne Menhem & Aline Abi Nakhlé

- Dr. Suzanne Menhem, Maître de conférences à l'Institut des Sciences Sociales à l'Université Libanaise, Coordinatrice du Laboratoire de l'interdisciplinarité au centre de recherche de l'Institut des Sciences Sociales de l'Université Libanaise, Chercheuse affiliée à l'Institut Français du Proche Orient (IFPO) et au Lebanese Research Center for Migration and Diaspora Studies (LERC), s.menhem@ul.edu.lb
- Dr.Aline Abi Nakhlé, Enseignante chercheure à l'Institut des Sciences Sociales à l'Université Libanaise, Membre du Laboratoire de l'interdisciplinarité au centre de recherche de l'Institut des Sciences Sociales de l'Université Libanaise, ajbnakhle@gmail.com

Résumé

Depuis son indépendance, le Liban ne cesse de subir les épreuves les plus dures et perpétuelles. Guerre civile (1975-1990), occupations et ingérences étrangères, divisions communautaires, frappes aériennes, politiques économiques drastiques, crise bancaire, pandémie de COVID-19 et explosion du port de Beyrouth en août 2020. Ce pays qui s'enfonce dans les tourments de ces crises, sans précédent de son histoire, retrace aujourd'hui, encore une fois le spectre d'une migration irréversible qui, pendant des siècles, a touché des résidents, des régions et toutes catégories sociales confondues.

Cet article se propose d'étudier l'impact des crises multiples (économiques et financières, sociales, politiques et sanitaires) qui ont abouti à la prise de décision de quitter le pays définitivement des jeunes universitaires âgés entre 18 et 29 ans. Cependant entre appréhension, incertitude, stress, démotivation, manque d'opportunité de travail, manque de sécurité et espoir pour chercher un avenir meilleur, les jeunes universitaires se trouvent perdus. Face à cette situation les étudiants sont confrontés à des difficultés et ne trouvent que la migration comme solution de fuite.

Nous élaborons la problématique suivante : Dans quelles mesures les crises multiples au Liban influencent-elles les intentions de départ et l'avenir des jeunes universitaires ?

Pour répondre méthodologiquement à ce questionnement, nous allons mener une recherche en adoptant la démarche quantitative et en nous basant sur une enquête auprès d'un échantillon de boule de neige des jeunes universitaires libanais âgés entre 18 et 29 ans inscrits en Licence, Master et Doctorat pour l'année universitaire 2020-2021 dans les universités privées et l'Université Libanaise pour mettre l'accent sur cette bombe à retardement social. Les résultats sont traités afin de montrer que cette migration potentielle constitue des enjeux beaucoup plus complexes qu'il n'y paraît.

Mots clés : Jeunes- universitaires- migration potentielle- migration qualifiée- crises multiples-Liban.

ملخص

منذ الاستقلال، لم يتوقف لبنان عن خوض أصعب المحن وأبرزها الحرب الاهلية ونتائجها التي ما زلنا ندفع ثمنها ونعاني من تداعياتها حتى يومنا هذا (1975–2021)، ناهيك عن الاحتلالات الاجنبية والتدخلات الخارجية والانقسامات الداخلية من طائفية ومناطقية والمجتمعية، اضافة إلى الضربات الأمنية والسياسات المالية والاقتصادية عموما المتردية التي أودت إلى أزمة خانقة نعيشها اليوم، هذا ولا يخفى على أحد تأثير الأزمة الصحية المتمثلة بانتشار وباء كوفيد– 19، أما أشد الأزمات التي مر بها لبنان، خلال تلك الفترة، فكانت انفجار بيروت في آب 2020 ونتائجه الكارثية. إن هذا البلد الغارق في دوامة أزمات غير مسبوقة في تاريخه، عاد يتتبع مرة أخرى مسار الهجرة التي لا رجعة فيها والتي أثرت على عقود انطوت، على سكان ومناطق لبنانية عدة من دون تمييز بين المذاهب والانتماءات السياسية وسواها...

يهدف هذا المقال إلى دراسة تأثير الأزمات المتعددة (الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية والصحية) التي أدت إلى اتخاذ قرار مغادرة البلاد بشكل دائم من قبل طلاب الجامعات الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا. فبين القلق وعدم اليقين والتوتر والإحباط ونقص فرص العمل وانعدام الأمن والأمل في البحث عن مستقبل أفضل وجد طلاب الجامعات الشباب أنفسهم ضائعين في مواجهة هذه الأوضاع، ولم يجدوا إلا الهجرة مفراً لهم.

وهنا نطرح الإشكال الاتي: إلى أي مدى تؤثر الأزمات المتعددة المذكورة انفًا في لبنان على قرار هجرة الشباب الجامعي؟

للإجابة منهجياً على هذا السؤال، أجرينا بحثًا من خلال الاعتماد على المنهج الكمي بناءً على مسح لعينة كرة الثلج من الشباب الجامعي اللبناني الذين تتراوح أعمارهم بين 18و29 عاما، المسجلين في الجامعة اللبنانية وفي الجامعات الخاصة مرحلة الاجازة والماجستير والدكتوراه للعام الجامعي 2020–2021، وذلك بهدف إلقاء الضوء على هذه القنبلة الاجتماعية الموقوتة. وستتم معالجة النتائج بهدف إظهار أن هذه الهجرة المحتملة سوف تشكل في المجتمع قضايا أكثر تعقيدًا مما يبدو.

الكلمات المفاتيح: الشباب– الجامعيين– الهجرة المحتملة– هجرة الكفاءات– الازمات المتعددة– لبنان.

1. Introduction

Au Liban, c’est un printemps spectaculaire qui s’est invité au beau milieu de l’automne depuis le 17 octobre 2019 où le gouvernement libanais a annoncé de nouvelles mesures fiscales en vue de lutter contre la crise économique ; Parmi lesquelles cette annonce de hausse de taxe sur « WhatsApp » qui a fait déborder la goutte d’eau. En réaction, des milliers de Libanais, dans tout le pays, se sont descendus dans les rues contre la classe politique, afin de revendiquer leurs droits économiques et sociaux, d’exiger l’obligation de rendre des comptes, de changer le système clientéliste et confessionnel, d’avoir accès à un minimum de droits comme l’électricité, l’eau... Ils ont participé à ces manifestations pour pouvoir vivre dignement, dans leur pays, ainsi que mettre fin à la corruption et solliciter la démission de tous les responsables politiques.

Les Libanais de tous les coins du pays partagent des aspirations et des angoisses communes. Ils ne cessent de réinventer la mobilisation avec des rassemblements massifs de chaîne humaine. Les jeunes et les moins jeunes, les hommes et les femmes se rencontrent, se découvrent, échangent et débattent partout dans le pays.

Bien que le gouvernement ait démissionné, de nombreux dirigeants qui dominent la scène politique depuis des dizaines d'années sont restés au pouvoir. En janvier 2020, un nouveau gouvernement a été formé, mais peu de changements ont été apportés pour répondre aux revendications de la population, et les manifestations ont donc continué.

Le 4 août, une explosion est survenue dans le port de Beyrouth, faisant au moins 190 morts, plus de 6 500 blessés et laissant environ 300 000 personnes sans abri (Ministère de la Santé, 2020).

Les défis dans ce mouvement de révolte inédit qui veut accoucher d'une véritable révolution, n'en demeurent pas moins nombreux et colossaux. La situation économique et financière du pays s'aggrave de jour en jour ; défaut de paiement, dévaluation et inflation incontrôlées, chômage massif, appauvrissement accru de la population, problèmes psychologiques, stress continu. Une telle aggravation ne peut qu'entraîner des conséquences comme les mouvements de contestation.
Après la crise financière qui s'est muée en crise économique, le Liban subit désormais une crise sanitaire. Et qui dit faillite, dit hausse du chômage et de la précarité dans un contexte déjà marqué par une contraction du PIB et une forte inflation. La crise sociale, conséquence inévitable de la crise sanitaire et économique, couve et elle sera terrible pour tous ceux, nombreux, qui n'ont pas de filet de protection.

Le ralentissement de l'activité exacerbe les difficultés, dans un pays secoué par une grave crise financière et économique depuis automne 2019. La dépression s'était déjà faite sentir avant la crise sanitaire, avec la difficulté croissante de familles à s'acquitter des frais de scolarité de leurs enfants (la majorité des élèves sont scolarisés dans le privé) ou à se soigner. Selon la banque mondiale, plus de la moitié de la population vit désormais sous le seuil de pauvreté (Banque mondiale, 2021).

Depuis 2005, le Liban vit dans un état d'exception permanent. À l'urgence sociale, économique et sanitaire, s'ajoute l'urgence sécuritaire avec l'explosion du port de Beyrouth le 4 août 2020, qui a été aussi un accélérateur d'inégalités surtout sociales et économiques. Cette catastrophe a paralysé le pays ce qui a engendré un mal être et une colère chez la majorité des individus.

Face à cette situation, des milliers de Libanais ont choisi de quitter le pays. L'hémorragie de départ touche essentiellement le personnel hautement qualifié, le corps

médical (médecins et infirmières), les académiques, les avocats, les ingénieurs… et notamment les jeunes sujets de notre recherche, ainsi le Liban se vide de ses élites.

Cet article se propose d'étudier l'impact des crises multiples (économiques et financières, sociales, politiques, sécuritaires, sanitaires) qui ont frappé le Liban et qui ont poussé les jeunes universitaires âgés entre 18 et 29 ans à décider d'immigrer potentiellement. Cependant entre appréhension, incertitude, stress, démotivation, manque d'opportunité de travail, manque de sécurité et espoir pour chercher un avenir meilleur, les jeunes universitaires se trouvent perdus. Face à cette situation les étudiants sont confrontés à des difficultés et ne trouvent que la migration comme solution de fuite. Dans quelles mesures les crises multiples au Liban influencent-elles les intentions de départ et l'avenir des jeunes universitaires ?

Une hypothèse centrale se forme à partir de notre problématique : Plus les opportunités s'avèrent irréversibles devant les jeunes universitaires libanais de plus en plus le fléau de la migration s'accroît.

2. Méthodologie

Dans cet article, nous avons adopté une recherche documentaire, en premier temps, pour pouvoir mettre en évidence toute donnée pertinente en ce qui concerne les statistiques, les crises au Liban de 2019 et 2020 et leur impact sur plusieurs niveaux, la migration et les jeunes. Nous avons consulté des ouvrages, des revues et des articles scientifiques de Hourani, Haydar- Najjar, Badre…qui traitent et mettent l'accent sur l'impact des crises sur les sociétés, à noter : les mobilisations, les colères sociales, les manifestations et la migration, afin de rédiger notre revue de littérature.

En deuxième temps, Pour mener à bien cette recherche, nous avons eu recours à la démarche hypothético- déductive. Nous avons élaboré un questionnaire anonyme sur un effectif de 1023 de jeunes universitaires au Liban, âgés entre 18 ans et 29 ans. Ce choix est tombé sur cette catégorie d'âge parce qu'elle constitue le groupe le plus important à migrer pour plusieurs raisons comme la recherche d'un emploi, les meilleures conditions de vie et la poursuite des études. Nous avons opté pour la méthode non probabiliste, en utilisant l'échantillon de boule de neige. Ce questionnaire est relatif au vécu des jeunes pendant les crises multiples qui ont frappé le Liban depuis 2019. D'une part, son but est d'estimer l'impact des crises multiples et du confinement en 2021 dû à la crise sanitaire

sur l'avenir des jeunes libanais et sur leur décision face à la migration et d'une autre part, de recueillir des témoignages sur cette période. Nous nous sommes basées sur un questionnaire standardisé de Santo Milasi intitulé « What drives youth's intention to migrate abroad ? Evidence from International Data » (Milasi.S, 2020). Nous avons modifié quelques questions pour les adapter au contexte libanais. Pour l'éthique du remplissage de l'enquête, une question a été posée à l'enquêteur : « Acceptez-vous de répondre au questionnaire suivant ? ». Au cas où il refuse, il abandonne. Le questionnaire a été structuré en 5 sections et diffusé en ligne, via les deux chercheuses du centre de recherche de l'Institut des Sciences Sociales, sur la Plateforme de Google Forms ouverte du 16 Mars 2021 au 30 Avril 2021. Un pré-test de l'enquête a été fait sur un échantillon de 50 personnes dans le but d'améliorer les questions et de rédiger la version finale de ce dernier qui est répartie sur 34 questions.

5 sections	Questions	Questions fermées	Champ d'expression libre
1-Catégories sociodémographiques	6	6	-
2-Niveau d'éducation	3	2	1
3- Situation professionnelle	11	10	1
4- Le niveau de satisfaction des jeunes universitaires de la situation actuelle au Liban	3	3	-
5- Plan pour la migration	11	9	2

En ce qui concerne le traitement des données récoltées, nous avons transféré toutes les données de Google Forms via Excel sur le programme SPSS. Et ensuite, nous avons traité toutes ces données à travers le programme SPSS.

3. Difficultés :

Nous avons confronté deux difficultés majeures pour réaliser cette étude : le manque de référence sur le sujet dans le contexte libanais, vu son originalité et la diffusion du questionnaire auprès d'un effectif de départ qui s'élève à 4000 personnes pour n'obtenir à la fin qu'un échantillon de 1023 personnes.

4. Revue de littérature :

La tendance des Libanais à migrer remonte à plusieurs siècles et les départs définitifs ou temporaires font partie du quotidien. Toutefois, certaines périodes ont connu une

intensification de ces mouvements touchant l'ensemble des résidents, toutes régions et toutes catégories sociales confondues.

Afin de comprendre les raisons de la décision de la migration des jeunes libanais à la suite des crises multidimensionnelles dans le pays, nous nous sommes penchées sur les recherches antérieures pour recenser les écrits pertinents afin de rédiger notre revue de littérature et concevoir notre cadre théorique.

Selon l'Organisation Internationale de la migration en 2019 : « Le monde compte aujourd'hui plus de jeunes que jamais auparavant : 1,8 milliard de personnes, soit la génération la plus nombreuse de l'histoire. Sur les 258 millions de migrants internationaux, 11 % environ avaient moins de 24 ans en 2017. La propension à migrer est généralement très forte parmi les jeunes » (OIM, 2020).

Selon Doraï et Hily, « le Liban est un pays qui a une histoire migratoire singulière qui combine une longue tradition d'accueil avec une forte émigration qui va donner naissance à l'une des diasporas les plus importantes du monde arabe » (Dorai, K & Hily MA. , 2015, p. 267).

Labaki estime, en 2019, l'effectif de la population libanaise entre 4 et 15 millions de personnes (لبكي ، ب.، 2019، صفحة 15). La diaspora libanaise représente le double de la population locale estimée de 4 millions en 2020 selon l'administration centrale de la statistique au Liban (Administration centrale de la statistique 2020).

D'un point de vue actuel, et à la suite de la succession des crises multiples incessantes au Liban selon Information International, « 61 924 Libanais ont quitté le Liban pour de bon entre la mi-janvier et la mi-novembre 2019, contre 41 766 Libanais au cours de la même période de 2018, soit une augmentation de 42 %. La majorité d'entre eux sont des jeunes et des diplômés universitaires »(الدولية للمعلومات، 2019) . En 2021, le nombre des migrants libanais a atteint 79 134 personnes en comparaison avec l'année 2020 où 17 721 personnes ont quitté le Liban, autrement dit avec un taux d'augmentation de 346% entre les deux années(الدولية للمعلومات، 2021)

D'ailleurs, cette période « catastrophique » a été le résultat de l'interaction et du mélange entre une multitude de facteurs propres à tous les niveaux de vie. Ce sont les évènements des années 2019 et 2020 qui ont permis à la situation économique d'atteindre un niveau critique, pour entrer dans le tourbillon d'une phase critique, en d'autres termes une

période de « dépression », qui a affecté tous les niveaux de vie de la société libanaise (Banque mondiale, 2021).

En effet, les Libanais sont de plus en plus effrayés pour leur avenir, et considèrent de plus en plus que le fait d'être Libanais les rend victimes. Les jeunes libanais ne trouvent plus leur confort même dans le pays. D'après une étude des instances locales en collaboration avec le ministère des affaires sociales, « le nombre de Libanais quittant le pays a augmenté de 36% depuis l'explosion début août » (Fayad, 2020). En effet ces jeunes ont migré vers les pays étrangers afin de trouver la stabilité et la sécurité.

Kasparian en 2010, étudie le phénomène d'émigration des jeunes libanais au cours des dernières vagues d'émigration. Elle trouve que les raisons de départ sont financières (Kasparian, 2010). Kasparian montre que 45% des ménages résidant au Liban ont au moins un membre de la famille résidant à l'étranger et dont le départ a eu lieu entre 1992 et 2007. Elle ajoute que les raisons familiales représentent la principale cause de la migration et environ 20% des jeunes aident leurs parents financièrement. Elle montre que l'amélioration de la situation financière et la disponibilité des emplois sont les avantages les plus fréquemment cités (Kasparian, 2009) .

Haydar- Najjar et Badr démontrent, en 2020, que 71 % des jeunes libanais désirent migrer. Parmi ces jeunes, 86% désirent migrer pour des raisons économiques et 14% seulement pour des raisons personnelles (Haydar-Najjar. & Badr, 2020, p. 13).

D'après ce qui précède, et comme fondements théoriques, dans le cadre de notre recherche nous pouvons nous appuyer sur les théories du changement social, de l'interactionnisme et du push and pull factor (théorie de l'attractivité et de répulsion). Guy Rocher pense que le changement social est la transformation durable de l'organisation sociale ou de la culture d'une société. Il s'agit de « toute transformation observable dans le temps qui affecte d'une manière qui ne soit pas que provisoire la structure ou le fonctionnement de l'organisation sociale d'une collectivité donnée et modifie le cours de son histoire ». C'est le changement au niveau de la structure de la population, de la famille, de l'éducation scolaire et de la socialisation. Ce changement peut mener à des conflits, à des mouvements sociaux et c'est un travail à long terme. Il faut que tout le système d'action se transforme ; de nouveaux rapports humains et de nouvelles formes de contrôle social. En fait, il s'agit de lancer un nouveau processus de

changement qui implique action et réaction, négociation et coopération, dans cette vision ce changement sera le résultat d'un processus collectif (Rocher, G, 1968).

Blumer a utilisé le terme d'interactionnisme symbolique pour la première fois en 1937 (Gay, T., 2006, p. 60), pour souligner trois principes de bases « primo, la société est un réseau d'interaction entre les individus ; secundo, les individus agissent sur les choses en fonction des significations qu'ils leur donnent, tertio ils utilisent ces significations, ces symboles dans leurs interactions, ou plus exactement ces interactions sont produites par l'interaction. (Mendras, H., 2001). Goffman participe à fonder le courant interactionniste pour étudier les phénomènes dans une dimension microsociologique, il perçoit les situations de coprésence comme des moments spéciaux de l'analyse des mécanismes de la reproduction sociale (Gay, T., 2006, p. 61). Cette théorie nous permet d'étudier l'interaction des jeunes entre eux, l'interaction dans leur pays d'origine (adaptation, travail, participation à la vie politique…) et l'interaction dans le pays d'accueil (intégration).

Dans un mouvement migratoire, le concept « pull » est un phénomène qui attire les personnes et les migrants vers une destination différente que celle de leur pays d'origine. Cette zone de destination possède des caractéristiques qui poussent les gens à migrer, tout comme les opportunités d'emploi, la croissance économique, la prospérité du pays, la sécurité politique et autres.

Mais pour que ce « Pull » se réalise, le « Push » ne peut être dissocié ou séparé du premier concept. Plus spécifiquement, dans un pays d'origine, si la situation économique, politique, sociale et autre, est perturbée, elle joue le rôle d'un stimulateur pour « pousser » les citoyens de quitter le pays tout en recherchant une vie plus décente compatible avec leurs désirs et leurs attentes. (Lee, E., 1996). Ainsi, c'est le cas de la présente recherche où nous allons montrer qu'il existe non seulement des facteurs de répulsion qui incitent à la migration, telles que les crises multidimensionnelles au Liban depuis 2019, mais aussi des facteurs d'attraction telles que les opportunités offertes, la stabilité et la sécurité dans le pays d'accueil à tous les niveaux

Ces trois théories mettent l'accent sur différents facteurs qui poussent les jeunes libanais à prendre la décision de quitter leur pays.

5. Ampleur de la migration chez les jeunes libanais

Nous développons dans cette partie les principaux résultats recueillis du questionnaire adressé aux jeunes universitaires libanais 18-29 ans sur la décision de la migration. Ils serviront de point de comparaison pour déterminer les changements qui pourraient apparaître dans le pays en lien avec la décision des jeunes au terme de la période couverte.

5.1 Catégories sociodémographiques :

L'étude a considéré dans cette partie les caractéristiques socio démographiques.

Tableau n⁰ 1 : Répartition de l'effectif des jeunes universitaires selon le sexe

Répartition selon le sexe	Fréquence	Pourcentage
Homme	275	26.9 %
Femme	748	73.1 %
Total	**1023**	**100 %**

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

Au total, le questionnaire a permis d'interroger 1023 jeunes universitaires libanais, inscrits pour l'année universitaire 2020-2021, à l'Université Libanaise et aux universités privées au Liban, dont 748 femmes et 275 hommes. 73.1% de nos enquêtés sont des femmes et 26.88% sont des hommes.

Tableau ⁰2 : Répartition des jeunes universitaires selon l'âge

Age	Fréquence	Pourcentage
18 ans	132	12.9 %
19 ans	164	16 %
20 ans	211	20.6 %
21 ans	144	14.1 %
22 ans	106	10.4 %
23 ans	68	6.6 %
24 ans	47	4.6 %
25 ans	30	2.9 %
26 ans	33	3.2 %
27ans	24	2.3 %
28 ans	11	1.1 %
29 ans	53	5.2 %
Total	**1023**	**100 %**

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

Nous constatons dans ce tableau que les âges des jeunes varient entre 18 et 29 ans. Ils sont répartis comme suit :

20.6% de nos jeunes qui constituent l'effectif le plus élevé ont 20 ans. Ceux qui ont 19 ans constituent 16% et ceux de 21 ans 14%, 12.9% ont l'âge de 18 ans et 10.4% de 22 ans. De 23 ans jusqu'à 29 ans, le pourcentage varie entre 1.1% et 6.6%. Il est important de signaler que le nombre de nos enquêtés par tranche d'âge qui varie entre 18 et 22 ans constitue un effectif très élevé de 74%. Une fois que les jeunes universitaires terminent leur bac, ils prennent directement la décision de migrer ou plus encore une fois qu'ils terminent leurs études en licence.

Après avoir calculé l'âge moyen, ce dernier est égal à 21.37 ans et ceci signifie que les étudiants ont au moins validé leur licence et quittent en tant que jeunes diplômés.

Tableau nº 3 : Répartition des jeunes universitaires selon le statut familial et le sexe :

Sexe / Situation familiale	Sexe				Total	
	Homme		Femme			
	Effectif	Pourcentage	Effectif	Pourcentage	Effectif	Pourcentage
Célibataire	263	25.7%	684	66.8%	947	92.5%
Marié	9	0.9%	57	5.6%	66	6.5%
Divorcé	3	0.3%	5	0.5%	8	0.8%
Veuf	0	0%	2	0.2%	2	0.2%
Total	275	26.9%	748	73.1%	1023	100%

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

92.5% de nos enquêtés sont célibataires, dont 66.8 % des femmes, en fait, l'âge du mariage est tardif au Liban et dépasse les 30 ans surtout pour les femmes. 25.7 % sont des hommes, ceci reflète des conséquences démographiques à court et à long terme en effet, leur départ va influencer la composition de la société libanaise. 6.5% sont mariés dont la majorité sont des femmes et représentent 5.6 %. 1 % des enquêtés seulement sont répartis entre divorcés et veufs.

Carte n°1 : Répartition géographique de nos enquêtés selon les gouvernorats (Mouhafazahs)

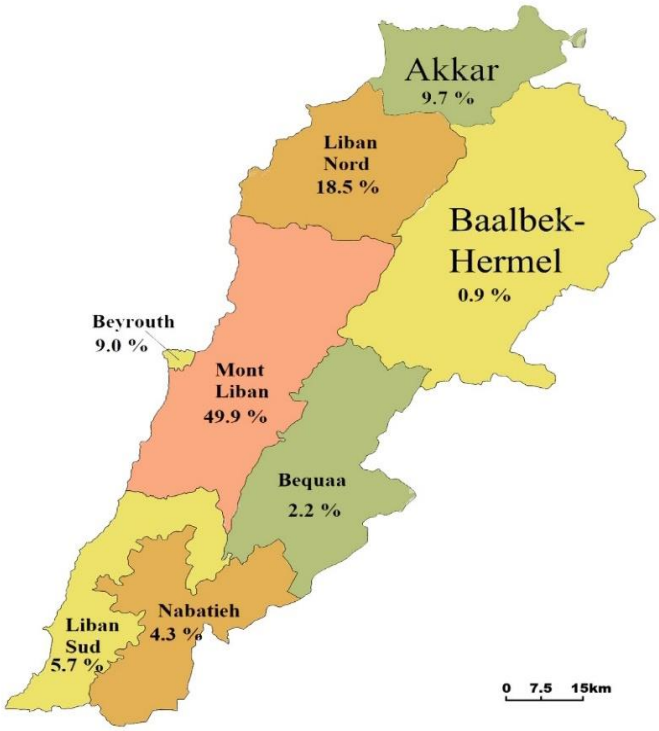

Source : Carte du découpage administratif selon les gouvernorats (Mouhafazahs) du Liban préparé par les chercheurs.

49.9% de nos enquêtés sont du Mont Liban, 18.5% sont originaires du Liban Nord, 9.7% sont originaires du Akkar, 9 % sont originaires de Beyrouth, 5.7% sont originaires du Liban Sud,

4.3 % sont originaires du Nabatieh et 2.2% sont originaires de la Béquaa.

Tableau n° 4 : Répartition des jeunes universitaires selon la nationalité :

Nationalité	Fréquence	Pourcentage
Libanaise	971	94.9 %
Syrienne	14	1,4 %
Palestinienne	31	3 %
Autres Non Arabes	7	0.7 %
Total	**1023**	**100 %**

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

94.9 % des jeunes interviewés sont d'origine libanaise et approximativement les autres 5 % sont répartis entre Palestiniens, Syriens et autres non arabes.

Tableau nº 5 : Répartition des jeunes universitaires suivant l'obtention d'une autre nationalité que la nationalité libanaise :

Posséder une autre nationalité que la libanaise	Fréquence	Pourcentage
Oui	52	5.3 %
Non	919	94.7%
Total	**971**	**100 %**

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

5.3% de nos jeunes enquêtés libanais ont une double nationalité, ce privilège facilite leur choix de départ et 94.7% ont seulement la nationalité libanaise, ces derniers sont obligés de postuler à un visa pour compléter leur dossier afin de migrer.

Tableau nº 6 : Répartition des jeunes universitaires selon les personnes à leur charge (économique, plus que 65 ans et moins que 15 ans)

Personne à charge	Fréquence	Pourcentage
Oui il y en a des personnes	247	24.1 %
Aucune personne	776	75.9 %
Total	**1023**	**100 %**

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

24.1% de nos enquêtés ont des personnes à leur charge (telles leurs parents, leur conjoint(e), leurs enfants, leurs frères et sœurs…) et ceci demande une grande attention de leur part pour subvenir à leurs besoins. Vu la situation difficile dans le pays, de sérieuses raisons incitent ces jeunes à s'engager pour faire sortir les personnes à leur charge de la crise économique et financière. 75.9% dépendent de leurs parents et ceci est un effectif très élevé qui se résume par plus que ces jeunes sont à la charge de leurs parents, plus ils sont face à une situation dramatique du pays qui les poussent à le quitter.

Tableau nº 7 : Répartition des jeunes universitaires selon le nombre de personne à leur charge

Le nombre de personne à charge	Fréquence	Pourcentage
1	64	26 %
2	98	40 %
3	41	16.5 %
4	14	6.5 %
5	12	5 %
6	2	1 %
7	4	2 %
8	4	2 %
9	1	1 %
Total	247	100 %

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

40% de nos jeunes enquêtés ont 2 personnes à leur charge et c'est l'effectif le plus élevé. En moyenne, parmi les 247 personnes qui représentent 24.1% de notre échantillon et qui ont déclaré avoir des personnes à leur charge, chaque jeune a, au minimum, 3 personnes en moyenne à sa charge et c'est un effectif assez élevé surtout pour des jeunes. Donc, comment vont-ils faire pour subvenir aux besoins de leurs parents, leur conjoint(e), leurs enfants, leurs frères et sœurs…et comment faire pour subsister ? Cette inquiétude les pousse à prendre la décision de migrer pour trouver un emploi à l'étranger et pour leur stabilité sociale.

5.2. Niveau d'éducation :

Cette section traite le niveau d'éducation de nos enquêtés.

Tableau nº 8 : Répartition des jeunes universitaires selon les universités fréquentées

Université	**Fréquence**	**Pourcentage**
Université publique	850	83.1 %
Université privée	173	16.9 %
Total	**1023**	**100 %**

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

83.1 % de nos enquêtés sont inscrits à l'Université Libanaise, la seule université publique au Liban, dont les frais de scolarisation restent symboliques et 16.9% sont répartis sur les universités privées comme l'Université Saint Joseph, l'Université Américaine de Bierut, l'Université Saint Esprit de Kaslik, l'Université Libano- Américaine, l'Université Notre Dame de Louaizé et d'autres universités.

Tableau n º 9 : Répartition des jeunes universitaires selon l'âge et leurs niveaux éducatifs

Année Universitaire / Age			Année Universitaire					
			Licence	Master de Recherche	Master Professionnel	Diplôme Universitaire	Doctorat	Diplôme Spécialisé
Age	18 ans	Effectif	123	0	0	6	2	1
		%	12,0%	0,0%	0,0%	0,6%	0,2%	0,1%
	19 ans	Effectif t	158	0	0	3	0	3
		%	15,4%	0,0%	0,0%	0,3%	0,0%	0,3%
	20 ans	Effectif	194	2	1	8	1	5
		%	19,0%	0,2%	0,1%	0,8%	0,1%	0,5%
	21ans	Effectif	107	14	9	12	0	2
		%	10,5%	1,4%	0,9%	1,2%	0,0%	0,2%
	22 ans	Effectif	56	23	10	13	0	4
		%	5,5%	2,2%	1,0%	1,3%	0,0%	0,4%
	23 ans	Effectif	26	22	16	1	2	1
		%	2,5%	2,2%	1,6%	0,1%	0,2%	0,1%
	24 ans	Effectif	17	17	10	3	0	0
		%	1,7%	1,7%	1,0%	0,3%	0,0%	0,0%
	25 ans	Effectif	14	10	5	0	0	1
		%	1,4%	1,0%	0,5%	0,0%	0,0%	0,1%
	26 ans	Effectif	9	11	6	1	4	2
		%	0,9%	1,1%	0,6%	0,1%	0,4%	0,2%
	27 ans	Effectif	8	8	3	1	3	1
		%	0,8%	0,8%	0,3%	0,1%	0,3%	0,1%
	28 ans	Effectif	7	0	1	0	1	2
		%	0,7%	0,0%	0,1%	0,0%	0,1%	0,2%
	29 ans	Count	19	14	13	1	4	2
		%	1,9%	1,4%	1,3%	0,1%	0,4%	0,2%
Total		Effectif	738	121	74	49	17	24
		%	72,1%	11,8%	7,2%	4,8%	1,7%	2,3%

72 % de nos jeunes enquêtés universitaires sont en License, dont 19 % constituent l'effectif le plus élevé et ont 20 ans. La totalité de nos enquêtés sont répartis sur plus de 100 spécialisations comme la Médecine, le Droit, la Pharmacie, les Sciences Sociales, les

Lettres, l'Ingénierie et Gestion de projets, les Ressources Humaines, les Sciences Informatiques, l'Audiovisuel, … 11.8% sont en Master de recherche, 7.2% sont inscrits en Master professionnel, 4.8% en Diplôme Universitaire et 2,3% en Diplôme spécialisé et le reste qui constitue 1,7% sont inscrits en Doctorat.

5.3. Situation professionnelle:

Cette section propose d'apporter un éclairage sur la situation professionnelle des jeunes universitaires à travers le travail actuel, la compatibilité du travail et la spécialisation le revenu…

Tableau n° 10 : Répartition des jeunes universitaires selon la pratique d'un emploi

Occupation d'un emploi	Fréquence	Pourcentage
Oui	236	23.1 %
Non	787	76.9 %
Total	1023	100 %

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

Les occupations actuelles des jeunes qui désirent quitter le pays se répartissent comme suit : 76.9% n'ont pas d'opportunité de travail et ce pourcentage est assez élevé et seulement 23.1% ont un emploi qui varie sur plusieurs catégories. Ne pas trouver un emploi constitue un problème majeur chez les jeunes qui les pousse à prendre la décision de migrer vu l'instabilité économique et sociale. Ils travaillent dans des domaines différents, les uns occupent des emplois d'étudiants (leçons particulières, caissière, dans des librairies, simples employés dans des entreprises), et les autres ont des postes fixes (dans l'enseignement, assistante sociale, employé de banque, …).

Tableau n° 11 : Répartition des jeunes universitaires selon la spécialisation et la compatibilité avec l'emploi

Sexe / Compatibilité entre le diplôme et le travail	Sexe				Total	Total en %
	Homme		Femme			
	Effectif	Pourcentage	Effectif	Pourcentage	Effectif	Pourcentage
Oui	41	17.4 %	90	38.1 %	131	55.5 %
Non	40	17 %	65	27.5 %	105	44.5 %
Total	**81**	**34.3 %**	**155**	**65.7 %**	**236**	**100 %**

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

55.5 % de nos enquêtés travaillent dans leur domaine de spécialisation par rapport à 44,5 % dont le travail n'est pas compatible avec leurs diplômes, ce chiffre est un effectif très

élevé. Par rapport à ces jeunes, toute la situation change et influence leurs opinions de rester au Liban d'une part et d'une autre part, de développer ailleurs leurs compétences sur le plan professionnel surtout après avoir eu leur diplôme. 27.5% des femmes et 17% des hommes ont des diplômes qui ne sont pas compatibles avec leur emploi.

Tableau n⁰ 12 : Répartition des jeunes universitaires selon le travail actuel :

Statut actuel	Fréquence	Pourcentage
Salarié temps plein dans le secteur public	21	8.9 %
Salarié plein temps dans le secteur privé	91	38.5 %
Salarié à temps partiel	61	25.8 %
Activités saisonnières	34	14.5 %
Activités journalières	29	12.3 %
Total	236	100 %

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

38.5% de nos enquêtés travailleurs sont des salariés à temps plein dans le secteur privé et occupent l'effectif le plus élevé et 8,9% dans le secteur public à temps plein. 25.8% de nos enquêtés travailleurs sont des salariés à temps partiel, 14.5 % exercent des activités saisonnières (colonie d'été, leçons particulières, job d'étudiants…), 12.3% des activités journalières (promoteurs et promotrices), ces trois catégories constituent 52.6% au total et ceci veut dire que, face à cette instabilité dans le travail, ces jeunes n'ont pas de poste fixe ce qui facilite leur choix de partir.

Tableau n⁰ 13 : Répartition des jeunes universitaires selon le montant de leurs revenus mensuels (reste à ajouter que le taux de change du dollar par rapport à la livre libanaise est de 13000 L.L entre Mars et Avril 2021, période de la réalisation du travail sur terrain)

Sources de revenus	**Fréquence**	**Pourcentage**
Moins que 660 000 LL	66	32 %
661 000 LL – 700 000 L.L	21	9 %
701 000 LL – 800 000 LL	16	7.5 %
801 000 LL – 900 000 LL	15	7 %
901 000 LL – 1 000 000 LL	15	7 %
1 000 001 - 2 000 000 L.L	50	23 %
2 000 001 – 3 000 000 L.L	16	7.5 %
Plus que 3 millions	37	7 %
Total	**236**	**100 %**

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

32% de nos enquêtés travailleurs sont payés moins que le salaire minimum au Liban, ce montant n'a plus de valeur et leur pouvoir d'achat s'est dégradé surtout avec la flambée des prix. Un grand problème se pose surtout avec un taux de change du dollar qui n'a pas de plafond. 23 % sont payés entre 1 million et deux millions et ceci est dû aux opportunités de travail dans les ONG ou au fait d'avoir un poste fixe. Ils se trouvent devant une impasse, même leur salaire qui a perdu sa valeur ne leur suffit pas et ça influence leur mode de vie. Ils ne peuvent pas subvenir à leurs besoins nécessaires ni même planifier une sortie. 7% seulement de nos enquêtés travailleurs ont un salaire supérieur à 3 millions, même cette catégorie ne peut plus avoir le luxe.

Tableau n° 14 : Répartition des jeunes universitaires selon la source du revenu actuel en pourcentage[1] :

Source de Revenu	**Pourcentage**
Revenu du travail	23 %
Epargne	18 %
Dons familiaux	60 %
Revenu du conjoint	5 %
Supports financiers de personnes - institutions résidentes au Liban	3.6 %
Supports financiers de personnes - institutions non résidentes au Liban	2.5 %
Bourse d'étude	5 %
Total	117 %*

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

Dans cette question sur les revenus actuels, plusieurs réponses ont été sélectionnées par les enquêtés. Les dons familiaux occupent le taux le plus élevé et représentent 60%. 23% seulement ont un revenu du travail. 18% dépensent de leur épargne et de leurs réserves. 5% sont dépendants de leur conjoint. 5 % bénéficient des bourses d'études. 3.6% bénéficient de supports financiers des personnes résidant au Liban et 2,5% ont des supports financiers de personnes et d'institutions de l'étranger, que ce soit des émigrants ou d'autres sources.

[1] L'enquêté a le droit de donner plusieurs réponses, c'est pour cela que nous avons dépassé les 100% dans le total

Tableau nº 15 : Répartition de nos enquêtés selon la couverture médicale

Avoir une couverture médicale	Fréquence	Pourcentage
Oui	707	69.1 %
Non	316	30.9 %
Total	1023	100 %

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

69.1% de nos enquêtés bénéficient d'une couverture médicale soit parce qu'ils sont à la charge de leurs parents, soit suite à leur inscription à l'université, que ce soit dans le secteur public ou privé, et ce jusqu'à l'âge de 25 ans, ils sont obligés de cotiser pour la sécurité sociale et peuvent bénéficier de la caisse nationale de la sécurité sociale. 30.9% n'ont pas de couverture médicale, ils représentent un effectif assez grand, ils sont privés de toute sorte de couverture médicale vu leur incapacité de payer les frais d'une assurance médicale suite à des difficultés économiques et financières.

5.4. Le niveau de satisfaction des répondants de la situation actuelle au Liban :

Cette section nous permet de comprendre le niveau de satisfaction des jeunes universitaires de la situation actuelle au Liban suite à leur ressenti.

Tableau nº 16 : Répartition des jeunes universitaires selon la satisfaction de la rencontre de nouveaux amis

Satisfaction de la rencontre des nouveaux amis	Fréquence	Pourcentage
Satisfait	542	52.9 %
Plutôt Satisfait	255	24.9 %
Ni satisfait – ni insatisfait	196	19.1 %
Plutôt insatisfait	22	2.1 %
Très insatisfait	8	1 %
Total	**1023**	**100 %**

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

D'après cette question nous avons essayé de mettre l'accent sur le niveau de la satisfaction des jeunes enquêtés de rencontrer de nouveaux amis parce qu'ils sont déçus et fatigués de mener chaque jour un combat au Liban qui renferme énormément de douleurs. 52.9% de nos enquêtés sont satisfaits de rencontrer de nouveaux amis surtout avant leur départ ailleurs pour s'encourager les uns les autres à être résilients durant cette phase dramatique que traverse le pays.

Tableau nº 17 : Répartition des jeunes universitaires selon les ennuis et le fait de compter sur un proche

Rencontre des ennuis et compter sur un proche	Fréquence	Pourcentage
Tout à fait d'accord	362	35.4 %
Plutôt d'accord	241	23.6 %
Sans avis	252	24.6 %
Pas du tout d'accord	93	9.1 %
Plutôt pas d'accord	75	7.3 %
Total	**1023**	**100 %**

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

35.4 % de nos enquêtés sont tout à fait d'accord de compter sur un proche quand ils rencontrent des ennuis et 23.6 % sont plutôt d'accord, d'où nous pouvons conclure que la majorité de nos enquêtés sont dépendants de leurs proches pour trouver des solutions et résoudre tous leurs problèmes. 24.6 % n'ont pas de réponse. 9.6 % ne sont pas du tout d'accord de compter sur un proche quand ils affrontent des ennuis et 7.3% sont plutôt pas d'accord. D'après cette question, nous avons pu constater que 41 % de nos enquêtés ne peuvent pas compter sur un proche ceci joue un rôle dans leur départ parce que tout est bloqué par rapport à eux.

Tableau nº 18 : Répartition des jeunes universitaires selon leurs prévisions d'une possible amélioration de la situation économique

Amélioration des conditions économiques	Fréquence	Pourcentage
Oui	216	21.1 %
Non	807	78.9 %
Total	**1023**	**100 %**

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

Le Liban traverse une profonde crise économique et les multiples défis au niveau local rendent difficile d'après les jeunes universitaires toute amélioration de la situation économique ainsi 78.9% de nos enquêtés ne trouvent pas leurs prévisions d'une possible amélioration et les 21.1% s'attendent à une amélioration de la situation. Les jeunes ont perdu leur pouvoir d'achat et n'arrivent pas à s'adapter à la nouvelle réalité, ils ne trouvent pas d'issue à cette crise, la situation est devenue insupportable ce qui les pousse à prendre la décision de la migration pour fuir devant cette catastrophe.

5.5. Plan pour la migration :

Cette section est dédiée à la description de la migration.

Tableau nº19 : Répartition des jeunes libanais suite au désir de migrer dans un autre pays :

Désir de migrer dans un autre pays	Fréquence	Pourcentage
Oui	775	75.6 %
Non	248	24. 4 %
Total	**1023**	**100 %**

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

Partir ou rester au Liban ? C'est le dilemme qui tourmente la jeunesse. Les résultats mettent en évidence une mobilité étudiante très élevée, 775 personnes (75.76%) de nos enquêtés désirent quitter le Liban, en parallèle 248 personnes seulement (24.24%) ne veulent pas partir. Face aux crises multidimensionnelles qui rongent le pays la question de l'exil se pose presque tous les jours chez les jeunes Libanais, ils se tournent massivement vers l'émigration pour chercher un meilleur avenir dans un autre pays et pour améliorer leurs conditions de vie. Ils ont moins d'attachement au Liban et plus de chance de trouver des opportunités à l'étranger.

Tableau nº 20 : Répartition des jeunes universitaires s selon le désir de la migration et selon le sexe :

Le désir de la migration selon le sexe	Sexe				Total	Total en %
	Homme		Femme			
	Effectif	Pourcentage	Effectif	Pourcentage		
Oui	**218**	**28.1 %**	**557**	**71.9 %**	**775**	**75.6 %**
Non	**57**	**23 %**	**191**	**77 %**	**248**	**24.4 %**
Total	**275**	**27 %**	**748**	**73 %**	**1023**	**100 %**

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

71.9 % de nos enquêtés qui désirent migrer sont des femmes et 28.1 % des hommes. L'effectif des femmes est plus élevé, ceci revient au décalage du nombre des femmes par rapport aux hommes dans l'échantillon.

Tableau 21 : Répartition des jeunes universitaires selon le désir de la migration et l'Age

Age \ Migration			Le désir de la migration		Total
			Oui	Non	
	18 ans	Effectif	98	34	132
		%	9,6%	3,3%	12,9%
	19 ans	Effectif	129	35	164
		% of Total	12,6%	3,4%	16,0%
	20 ans	Effectif	151	60	211
		% of Total	14,8%	5,9%	20,6%
	21 ans	Effectif	118	26	144
		% of Total	11,5%	2,5%	14,1%
	22 ans	Effectif	83	23	106
		% of Total	8,1%	2,2%	10,4%
	23 ans	Effectif	49	19	68
		% of Total	4,8%	1,9%	6,6%
	24 ans	Effectif	35	12	47
		% of Total	3,4%	1,2%	4,6%
	25 ans	Effectif	20	10	30
		% of Total	2,0%	1,0%	2,9%
	26 ans	Effectif	23	10	33
		% of Total	2,2%	1,0%	3,2%
	27 ans	Effectif	16	8	24
		% of Total	1,6%	0,8%	2,3%
	28 ans	Effectif	9	2	11
		% of Total	0,9%	0,2%	1,1%
	29 ans	Effectif	44	9	53
		%	4,3%	0,9%	5,2%
Total		Effectif	775	248	1023
		%	75,8%	24,2%	100,0%

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

14.8% de nos jeunes qui désirent migrer et constituent l'effectif le plus élevé ont 20 ans. Ceux qui ont 19 ans constituent 12.6% et ceux de 21 ans 11.5%. Ces chiffres mettent l'accent sur les répercussions de l'instabilité que menacent l'avenir économique et social des jeunes dans le pays et les poussent à la décision de la migration pour commencer leur vie ailleurs.

Tableau 22 : Répartition des jeunes universitaires selon le désir de la migration et la double nationalité :

Désir de la migration / Double nationalité	Oui		Non		Total
	Effectif	Pourcentage	Effectif	Pourcentage	
Possession de la double nationalité	45	6%	7	3%	52
Le non possession d'une double nationalité	730	94%	241	97%	971
Total	775	100 %	248	100%	1023

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

6% de nos enquêtés ayant une double nationalité ont décidé de migrer en parallèle 3% ayant la double nationalité ne désirent pas migrer.

Carte nº2 : Répartition géographique de nos enquêtés qui désirent migrer et qui représentent 775 personnes selon les Gouvernorats

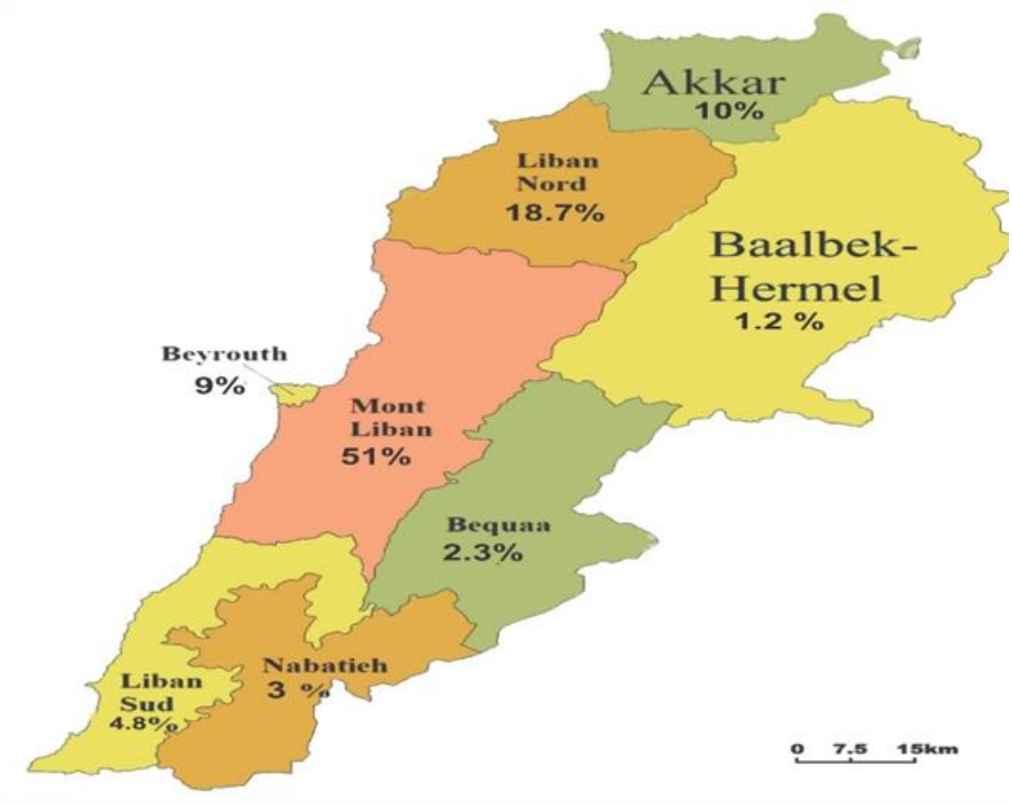

Source : Carte du découpage administratif selon les gouvernorats (Mouhafazahs) du Liban préparé par les chercheurs.

51% de nos enquêtés qui désirent migrer sont du Mont Liban, 18.7% sont originaires du Liban Nord, 10% sont originaires du Akkar, 9 % sont originaires de Beyrouth, 4.8% sont

originaires du Liban Sud, 3 % sont originaires de Nabatieh, et 2.3 % sont originaires de la Béquaa.

Tableau nº 23 : Répartition des jeunes universitaires selon le désir de la migration et l'université à laquelle ils sont rattachés

Désir de la migration	Effectif	Pourcentage	Effectif	Effectif
université	Oui		Non	
Université publique	637	62.3%	213	20.08%
Université privée	138	13.5%	35	3.4%
Total	**775**	**75.8%**	**248**	**24.2%**

Source : Enquête réalisée par nous-même sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

62.3 % de nos enquêtés qui désirent migrer sont inscrits à l'université publique et les 13.5 % sont des universités privées. Les pourcentages reflètent quand même que les jeunes, quelle que soient leur université, vont prendre la décision de quitter parce que là-bas, dans le pays d'accueil, de nouvelles opportunités sont offertes pour poursuivre leurs études.

Tableau nº 24 : Répartition des jeunes universitaires selon le désir de migrer seul ou accompagné

Désir de migrer seul(e) ou accompagné (e)	Fréquence	Pourcentage
Seul(e)	380	49 %
Accompagné(e)	395	51 %
Total	775	100 %

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

51% seulement de nos enquêtés désirent migrer accompagnés que ce soit de leurs familles, leurs parents, leurs amis, leur conjoint(e) et cela va engendrer des mutations à plusieurs niveaux dans la société libanaise que ce soit démographique, social, économique … Une fois partis accompagnés, cela veut dire que la migration sera définitive et pas de retour au pays d'origine.

49% désirent partir tout seul.

Photo n⁰ 1: Le Hall de départ à l'aéroport International de Beyrouth, photo prise le 10 Novembre 2021, crédit @Suzanne Menhem

Photo n⁰ 2 : A l'aéroport International de Beyrouth, Photo prise le 31 Décembre 2021, crédit @Suzanne Menhem

Photo n⁰ 3: Les adieux des proches (frère et sœur) à l'aéroport International de Beyrouth, photo prise le 15 Janvier 2022, crédit @Maria Perisinakis

Photo n⁰ 4 : Les adieux des meilleures amies à l'aéroport International de Beyrouth, Photo prise le 30 Janvier 2022, crédit @Joelle Khattar

Tableau n⁰ 25 : Répartition des jeunes universitaires selon le choix du continent de destination :

Destination	Fréquence	Pourcentage
Europe	390	50.32 %
Amérique	187	24.1 %
Asie	72	9.3 %
Australie	60	7.75 %
Afrique	1	0.13 %
Les personnes qui n'ont pas encore choisi leur destination	65	8,40%
Total	775	100 %

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

Parmi les 775 personnes qui désirent migrer 710 personnes seulement ont répondu à la question du choix du pays de destination et les autres 65 personnes (8.4%) n'ont pas encore choisi la destination.

Plus de 35 destinations ont été citées par nos enquêtés réparties sur les 5 continents. La majorité des jeunes qui représentent 50.32% désirent migrer en Europe (France, Angleterre, Belgique, Espagne, Bruxelles, Finlande, Hongrie, Italie, Hollande, Russie, Allemagne, Danemark, Turquie, Chypre, Suisse, Suède, Ukraine). La France occupe l'effectif le plus élevé, 244 personnes l'ont choisie (31.4%) et ceci est dû aux facilitations proposées.

44 personnes (5.6%) ont choisi l'Allemagne et 35 personnes (4.5%) la Turquie surtout les jeunes étudiants. Un peu plus du quart ont choisi en second lieu l'Amérique (Canada, Brésil, Chili, Etats Unis). Le Canada occupe la deuxième destination, 139 personnes l'ont choisi (17.8%), ensuite viennent les Etats Unis dont 44 personnes les ont choisis (5.6%).

10.1% de nos enquêtés ont choisi l'Asie / les Pays du Golfe (Dubai, Abou Dhabi, Arabie Saoudite, Qatar, Oman, Palestine, Iran, Chine, Korea, Singapour, Koweït, Jordanie) : Dubaï occupe le premier choix de destination parmi les pays asiatiques, et l'UAE le deuxième choix.

L'Australie et la New Zélande occupent 7.75% des réponses recueillies de nos enquêtés. L'Afrique reste une destination que les jeunes choisissent mais pas fortement.

De nouveaux corridors de la migration ont été sélectionnés par les jeunes comme de nouvelles destinations entre autres la Turquie et le Singapour pour le travail.

Tableau nº 26 : Répartition des jeunes universitaires selon la perception du futur dans le pays d'accueil

Perception du futur dans le pays d'accueil	Effectif	Pourcentage
Très Positive	204	26.3 %
Positive	304	39.2 %
Je ne sais pas	250	32.2 %
Très négative	14	1.8 %
Négative	3	0.5 %
Total	**775**	**100 %**

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

39.2 % de nos enquêtés déplorent que leur perception du futur dans le pays d'accueil est positive et 26.3 % très positive. Par contre, 32.2 % ne savent pas encore ce que leur cache l'avenir dans le pays d'accueil et à peu près 2.3 % leurs réponses ont varié entre perception négative et très négative.

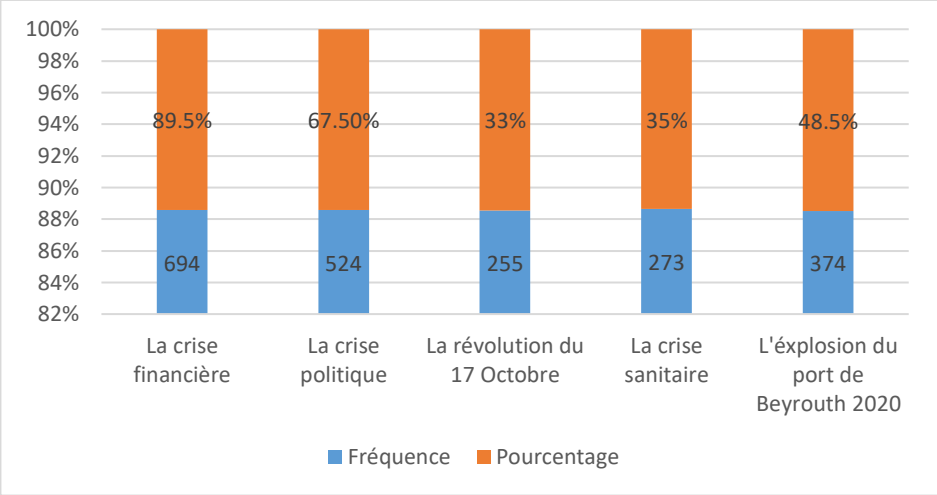

Figure nº1 : Répartition de la décision de la migration chez les jeunes universitaire suite aux crises multiples qui frappent le Liban (Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban).

La littérature sur les migrations suggère qu'une plus grande propension à migrer chez les jeunes est une combinaison des facteurs socio-économiques, culturels et psychologiques (Fourage, D. & Ester, P., 2007) ; (Van Mol, C., 2016) Van Mol 2016). Dans cette question les enquêtés ont pu choisir plus qu'une option pour les raisons de migration. Les crises poussent les jeunes Libanais à vouloir partir, 89.5% de nos enquêtés envisagent le départ à cause de la crise financière qui marque le taux le plus élevé. La crise politique marque 67.5% du choix parce qu'elle n'offre aucune perspective dans le pays. 48.5% ont choisi

l'explosion de Beyrouth, ce drame vient s'ajouter aux deux crises précédentes et pousse les jeunes à prendre la décision de partir vivre à l'étranger. 35% ont choisi la crise sanitaire. Et en dernier lieu, 33 % des jeunes n'ont plus de choix que partir surtout, à cause de la révolution du 19 octobre 2019.

Tableau nº 27 : Répartition des jeunes universitaires selon l'attitude de migrer définitivement dans un autre pays dans les 12 prochains mois

Déménager définitivement dans un autre pays	Fréquence	Pourcentage
Oui	523	67.5%
Non	252	32.5%
Total	775	100 %

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

67.5% choisissent migrer définitivement, c'est un pourcentage très élevé surtout pour cette jeunesse, compte tenu de la situation au Liban, ceci revient au taux de chômage dans le pays, à l'absence de stabilité et d'opportunités de travail depuis 2019 et les 32.5% préfèrent migrer pour une courte durée gardant un espoir de retourner au cas où la situation dramatique dans le pays s'améliore.

Tableau nº 28 : Répartition des jeunes universitaires selon la préparation des documents pour la migration

Documents de la migration	Fréquence	Pourcentage
Oui	207	26.7 %
Non	568	73. 2%
Total	775	100 %

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

26.7% seulement de nos enquêtés ont commencé à préparer les documents nécessaires pour le voyage, motivés par la volonté d'émigrer et pour plus de précautions compte tenu de la situation au Liban. 73.2% de nos enquêtés n'ont pas encore préparé leurs documents. Et ceci est un effectif assez élevé vu que les autres vont les préparer au fur et à mesure pour sortir de la situation que traverse le pays.

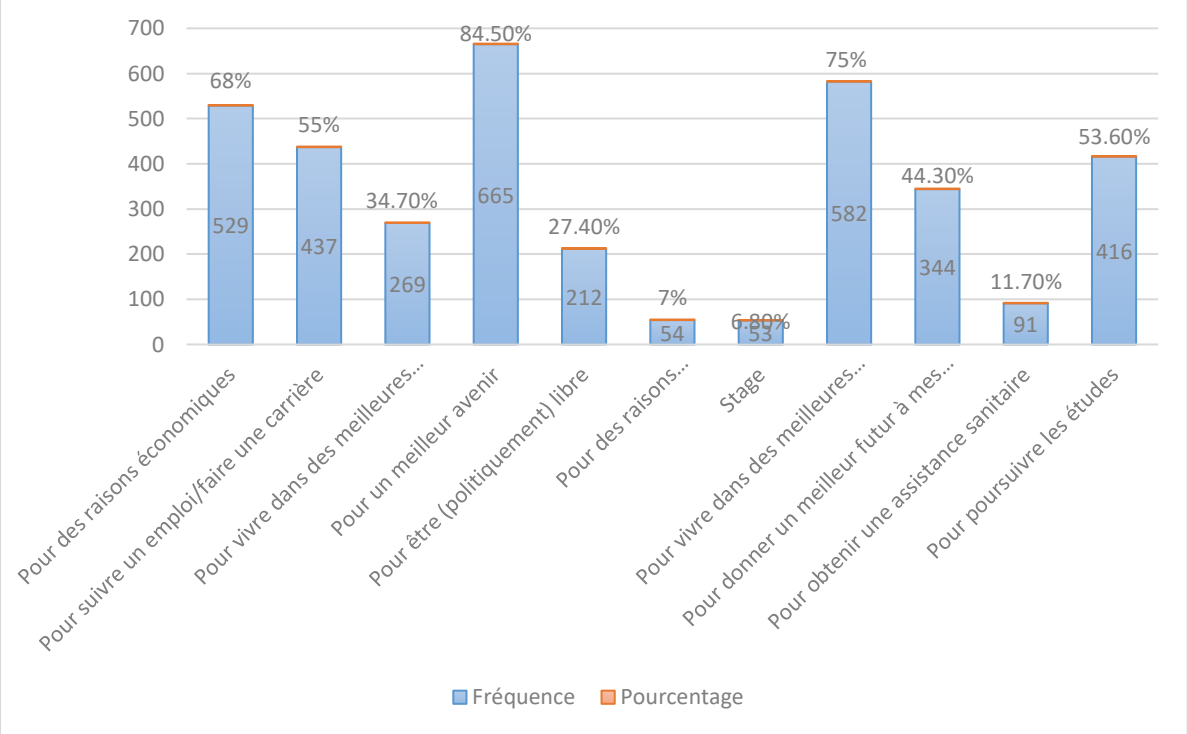

Figure nº 2 : Répartition des jeunes universitaires selon la principale raison pour la migration (Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban).

La principale raison pour migrer, évoquée par les jeunes enquêtés, est chercher un meilleur avenir qui atteint 84.5% ainsi ils peuvent vivre en stabilité sociale et arriver à subvenir aux besoins de leurs familles. 75 % décident de migrer pour avoir de meilleures conditions économiques, 53.6% choisissent comme première raison la poursuite des études, ils décident de quitter le Liban afin de continuer leurs études. Plusieurs jeunes trouvent actuellement que la poursuite des études à l'étranger peut leur faciliter l'accès aux visas pour pouvoir sortir du Liban. 68% des jeunes vont quitter suite à l'effondrement économique dans le pays. 55% vont quitter pour trouver un emploi/faire une carrière, par rapport à ces jeunes, ils peuvent partir vers de nouvelles et meilleures opportunités.

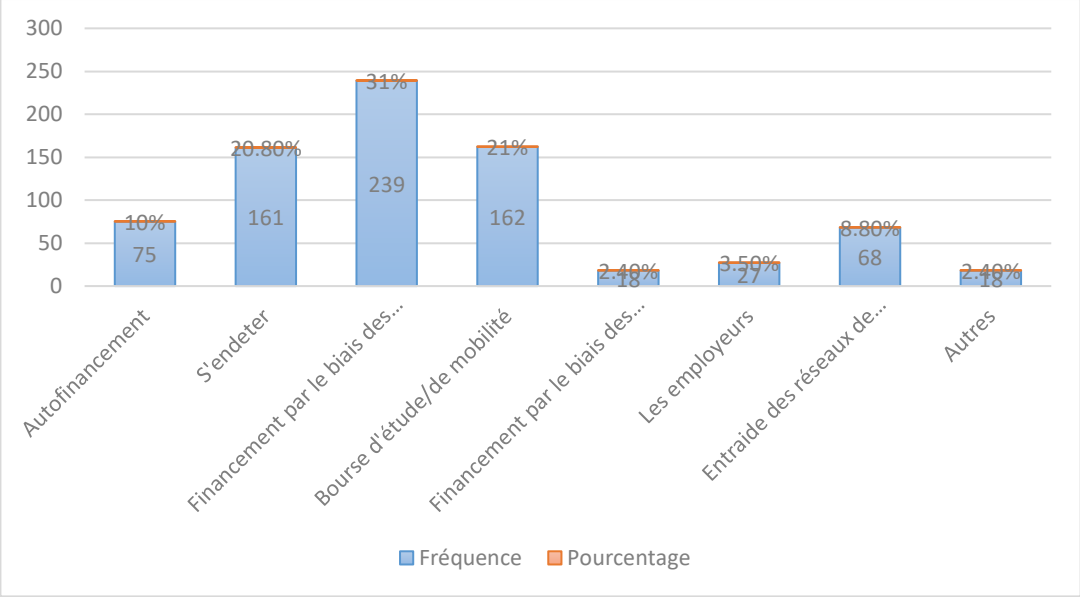

Figure n° 3 : Répartition des jeunes universitaires selon les moyens pour financer leur voyage (Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban).

Les réponses sont multiples en ce qui concerne la question du financement du voyage des jeunes libanais, 31 % de nos enquêtés sont financés par leurs parents parce qu'ils dépendent toujours d'eux. 21% ont eu des bourses d'étude et de mobilité. 20.8 % seulement vont s'endetter pour financer leur voyage, par rapport aux jeunes, ils vont quitter à tout prix même si les moyens ne sont pas disponibles, ils vont vivre l'aventure. Une fois arrivés dans le pays d'accueil et après avoir commencé le travail, ils vont rembourser la dette. 10 % comptent sur l'autofinancement, ceci met l'accent sur la persévérance de ces jeunes d'avoir travaillé et autofinancé leur voyage et 8.8% ont eu des entraides des réseaux des migrants de la diaspora libanaise.

Tableau n° 29 : Répartition des jeunes universitaires selon le contact avec les réseaux des migrants ou la diaspora libanaise dans le pays choisi

Contact avec les réseaux de migrants/ la diaspora libanaise	Fréquence	Pourcentage
Oui	213	27.5%
Non	562	72,5%
Total	**775**	**100%**

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

Les réseaux de migrants jouent un rôle majeur pour faciliter la décision de migration. Ces réseaux peuvent à un moment donné prévaloir sur les déterminants économiques de la mobilité transfrontalière et exercer un fort effet d'attraction pour le pays d'accueil. 27.5% ont répondu qu'ils ont un contact avec le réseau des migrants ou de la diaspora libanaise dans le pays choisi. Le lien est maintenu par le biais du téléphone, des réseaux sociaux entre les jeunes et les personnes qui ont émigré avant eux. Ce mode de communication semble très répandu pour faciliter à connaître la situation des personnes ou de leurs proches qui vivent à l'étranger. Ce contact leur permet d'avoir une idée plus précise sur ce qui les attend dans le pays d'accueil, et leur facilite la tâche une fois arrivés dans le pays ainsi que leur intégration. Par le biais des réseaux des migrants et leur soutien, ces jeunes peuvent trouver un emploi.

Tableau nº 30 : Répartition des jeunes universitaires enquêtés selon la perception de l'avenir dans le pays d'accueil

La perception de l'avenir	Fréquence	Pourcentage
Très positive	204	26.3%
Positive	304	39.2%
Je ne sais pas	250	32.2%
Très négative	14	1.8%
Négative	3	0.5%
Total	775	100%

Source : Enquête réalisée par les chercheurs sur la décision de la migration des jeunes universitaires 18-29 ans au Liban

39.2% de nos enquêtés ont une perception positive de leur avenir dans le pays d'accueil avec les pénuries qui s'aggravent partout au Liban, au moins pas de défaillances qui se multiplient en ce qui concerne l'eau, le carburant, l'électricité… Par rapport aux jeunes le travail ne va pas leur coûter plus qu'il ne leur rapporte, ils ne regrettent rien, 32.2 % ne savent pas encore comment va être leur perception future, ils ajoutent « quand même notre avenir ailleurs sera mieux qu'au Liban », 26.3% leur perception est très positive surtout qu'ils seront loin des problèmes qui ne s'arrêtent pas de s'aggraver au Liban, au moins pas d'anxiété ni d'instabilité et 2.3% leur perception varie entre négative et très négative.

6. Conclusion :

Le phénomène migratoire est tellement omniprésent au Liban, qu'il a attiré l'attention de nombreux chercheurs au cours de ces dernières années. En effet, de plus en plus d'études

ont tenté d'identifier l'impact que peut avoir cette migration et les défis qu'elle risque d'introduire au sein de la société libanaise. Cependant ces études accordent peu d'importance à son impact sur les jeunes. Le présent article a tenté d'élucider cet aspect du thème de l'impact des crises multiples au Liban sur la décision de la migration des jeunes universitaires (18-29 ans) qui peut constituer la clé de leur avenir.

Portés par l'espoir d'un profond changement de la vie, des jeunes universitaires ont participé massivement aux manifestations au Liban fin 2019, pour revendiquer des réformes. Mais face aux crises qui s'aggravent dans le pays, en plus de l'anxiété que vivent ces derniers, surtout au niveau de la sécurité sanitaire, du travail, de l'éducation, de la nourriture, de l'infrastructure (électricité, internet). Ils sont désormais devenus des migrants potentiels qui rêvent de quitter le pays dans l'espoir de bâtir leur avenir ailleurs et qui resteraient à priori d'aider leurs familles dans le pays d'origine. Ils sont censés de recommencer leur parcours en adéquation avec leurs compétences dans les pays d'accueil parce que l'essentiel pour eux est de trouver la stabilité à plusieurs niveaux sécuritaires, économiques, politiques et sociaux pour concrétiser leurs projets futurs.

Nous sommes en face une épée à double tranchant, l'avantage est le bénéfice du pays d'accueil de ce capital humain et l'inconvénient réside dans la fuite de cerveaux qui prive le Liban des compétences dont il aura besoin.

Le Liban risque toutefois de perdre ses ressources humaines les plus compétentes et les plus jeunes. Les jeunes universitaires sont l'avenir de notre pays, c'est grâce à leur enthousiasme que nous rêvons d'un meilleur futur dans le pays. Ils contribuent à la productivité à plusieurs niveaux : économique (c'est eux qui peuvent créer de nouvelles opportunités de travail, investir dans le pays), social (la vie sociale, promouvoir leurs contributions àl'autonomisation des parents, des communautés…), politique (participer à la vie politique), démographique (la fécondité, le mariage, la jeunesse de la population et non pas la vieillesse, la diversité) ajoutons le changement et l'interaction dans le pays. Pas de vision future de la part du Gouvernement Libanais surtout pour les jeunes. Une nouvelle perspective s'ouvre : Jusqu'à quel point le Gouvernement Libanais serait-il capable de mettre en cours des politiques d'Etat pour les jeunes libanais dans les années futures pour motiver et encourager ces derniers à rester au Liban surtout durant les moments de crises ?

Références

Banque mondiale. (2021). *Lebanon Economic Monitor : Le Naufrage du Liban (au numéro 3) / Lebanon Spring (to the top 3).* Washington: World Bank.

Dorai, K & Hily MA. . (2015). Liban. In G. Simon, *Dictionnaire des migrations internationales* (pp. 268-272). Paris : Armand Colin .

Fayad, L. (2020, 09 10). Au Liban, l'émigration comme échappatoire. (O. Peguy, Interviewer) Retrieved from https://fr.euronews.com/2020/09/10/au-liban-l-emigration-comme-echappatoire

Fourage, D. & Ester, P. (2007). *Factors Detemining International and Regional Migration in Europe.* Dublin : European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions .

Gay, T. (2006). *Les grands courants sociologiques du XIXe siecles jusqu'a nos jours.* Paris: Principes.

Haydar-Najjar. M. & Badr, L. (2020). On being young inLebanon between the economic crisis and COVID-19, What was the Hardest ? *Majalat A, 22*, 1-29.

Kasparian, C. (2009). *L'émigration des jeunes libanais et leurs projets d'avenir 2009)).* Beirut: PU ST JOSEPH (April 1, 2009.

Kasparian, C. (2010). *Les jeunes Libanais face à l'émigration.* Forence: [Migration Policy Centre], [CARIM-South], CARIM Research Report.

Lee, E. (1996). A Theory of Migration. *Demography, 3(1)*, 47.57.

Mendras, H. (2001). *Elements de Sociologie* . Paris : Armand Colin .

Milasi.S. (2020). What Drives Youth's Intention to migrate abroad ? Evidence from Internationa Survey Data . *IZA Journal for developemenr and migration 11-12*, 2-30.

Ministère de la Santé. (2020, Aout). *https://www.moph.gov.lb/.* Retrieved from https://www.moph.gov.lb/: https://www.moph.gov.lb/

OIM. (2020). *LES JEUNES ET LA MIGRATION : Associer les jeunes, en tant que partenaires clés, à la gouvernance des migrations Libérer le potentiel des jeunes face aux chances et aux défis nouveaux de la migration.* Suisse: Organisation Internationale pour la Migration.

Rocher, G. (1968). *Introduction à la sociologie générale: le changement social.* Montreal: Editions HMH.

Van Mol, C. (2016). Migration aspirations of European youth in times of crisis. *Journal of youth studies* , 1303-1320.

الدولية للمعلومات. (2019). *ارقام مقلقة عن السفر والهجرة.* بيروت: الشهرية -الدولية للمعلومات. Retrieved from.

أرقام مقلقة عن السفر والهجرة(monthlymagazine.com)

الدولية للمعلومات .(2021) .*هجرة وسفر اللبنانيين 78الفا في العام 2021و 200الفا في اربع سنوات* .بيروت :

الشهرية -الدولية .Retrieved from .هجرة وسفر اللبنانيين 79,134 شخصاً في العام 2021للمعلومات

(monthlymagazine.com)

لبكي ، ب .(2019) .*هجرة اللبنانيين 1850-2018 :مسارات عولمة مبرة* .جديدة المتن :دار سائر المشرق.

- Photo de couverture: https://fairfieldsglobal.com/services/skilled-migration/

المقال الحادي عشر

نقاط مفتاحية اثنوجرافية مختارة من كتاب

"حالة الانتشار: استكشافات اثنوجرافية للبنانيّن في العالم"

غسان الحاج

(جامعة شيكاغو برس: شيكاغو، 2021)

ترجمة: مها كيال / لبنى طربيه

إن هذا المقال هو عبارة عن مقتطفات من كتاب جديد لغسان الحاج بعنوان " The diasporic condition: ethnographic explorations of the Lebanese in the world" اختارها الباحث بنفسه. سنه النشر 2021، الناشر: جامعة شيكاغو، دار النشر: شيكاغو.

لقد حاولنا، للأمانة العلمية، أن نترجم قدر المستطاع معنى النص الذي انتقاه غسان الحاج، ولقد ارتأينا أن ننشر النصين: الأصلي والمترجم لنتيح للقارئ الاطلاع عليهما وقراءتهما باللغة التي يفضلها.

مقدمة

أصبح لبنان، منذ منتصف القرن التاسع عشر، بلد الانتشار بامتياز. فلقد بات اللبنانيون المهاجرون كثراً حول العالم، إذ يبلغ عددهم الحالي في البرازيل وحدها، أكثر من عددهم في لبنان. ويمكن التأكيد أن المغتربين المتحدرين من أصل لبناني هم اليوم ضعفي أو ثلاثة أضعاف عدد اللبنانيين المقيمين في لبنان؛ كما يمكن التأكيد بأن كل واحد منا، ممن نما في ظل الثقافة اللبنانية، قد تشبع بمواضيع الهجرة. فهذا البلد يزخر بأقاصيص الطيور المهاجرة، الأحبة الذين فرقتهم الغربة، الحنين للعودة إلى البيت، كما الحنين لعودة من غادروا..

صحيح أن حوالي 10% فقط من المهاجرين ما زالوا يحملون الهوية اللبنانية، إلا أن عدداً كبيراً من هؤلاء، ما زالوا متعلقين، بشكل أو بآخر، بلبنان وذلك، إن على المستوى العاطفي أو على المستوى الاقتصادي أو أيضاً على المستوى السياسي؛ وما زالوا يشكلون جزءاً أساسياً من التركيبة الاجتماعية اللبنانية.

من الممكن القول، ودون مبالغة، إنه لا يوجد أي بلد في العالم لدية هكذا وجود اغترابي ممتد كما حال لبنان. إن هذا الواقع لا يعني أن هناك العديد من اللبنانيين في الغربة، بل هو يعكس أيضاً أن كل قرية لبنانية هي أشبه بتجمع أممي. فأسماء اللبنانيين تتراوح ما بين العربية والفرنسية والانكليزية والاسبانية والبرتغالية. ومن الطبيعي أن نسمع، حتى في المناطق النائية من لبنان، من يتكلم لغة مختلطة: "ولك يلا، تعا لهون، بورفافور por favor، فين إسي، يا حبيبي، كوم اون come on."

يوجد في لبنان راهناً عدد كبير من اللبنانيين الذين لا يستطيعون العيش بالحد الأدنى الطبيعي، في ظل الانهيار الاقتصادي الوطني الحالي، لولا المساعدات المالية التي تصلهم من الخارج. فخلف هذه التحويلات الاغترابية المصدر تختبئ حقيقة عابرة للحدود، قائمة على أساس شبكات علائقية وصلات عائلية، اقتصادية، اجتماعية، كما وصلات ثقافية وقرابيه. إن هذه الحقيقة، هي التي تشكل الأرضية الواسعة التي بنيت على أساسها هذا البحث الذي يتناول **ظروف الانتشار اللبناني**.

إن أبسط توصيف لحالة الانتشار اللبناني هو في اعتباره بأنه عيش عابر للحدود. وحجتي في ذلك قائمة على أن هذا الأسلوب في العيش ليس فريداً باللبنانيين أو بأي جماعة انتشارية أخرى، بل باعتبار أن هذه التجارب هي واضحة الحضور، والكثافة، والبروز بين الشعوب المنتشرة، كما حال اللبنانيين. فلا شك أن عدداً كبيراً من الناس يعيش اليوم على تقاطع ثقافات انتشارية، ومعظمهم يعرف أن ما سأحاول توصيفه هو ليس غريباً بكليته عنهم.

سوف أستعرض، فيما يلي، بعضاً من الخصائص المفتاحية لحالة الانتشار التي وصفتها في كتابي ""**حالة الانتشار: استكشافات اثنوجرافية للبنانيّن في العالم**":

هناك بداية ما أسميه "تدويل لمجالات البقاء". فثقافة الانتشار تنضوي على وعي أن العالم كله هو مجال لكسب العيش، أو، كما نقول، لاكتساب "حياة كريمة".

من المؤكد أن وعي الحقيقة الكونية وتشكلاتها من شعوب مختلفة هو وعي سابق للرأسمالية الحداثوية في لبنان، كما في مناطق أخرى من المتوسط. لكن ما يثير اهتمامي في هذا الصدد هو ليس هذه الحقيقة الكونية، بل رغبتي في رصد اللحظة التي يتوقف عندها شخص في قرية نائية من لبنان عن التفكير إلا في كسب عيشه، وبدلاً من أن يعتبر نفسه حبيس قرية أو منطقة أو مدينة كطرابلس أو حتى بيروت، على العكس من ذلك، يرفع رأسه ويقول: أتساءل أين يمكنني أن أذهب في هذا العالم؟ مممم... ماذا عن نوفا سكوشا[1] Nova Scotia؟ وهذا التفكير، إن تحقق، هو تغيير دال على وعي وعلى إدراك العالم.

الفصل الأول: الرأسمالية اللبنانية وبروز نمط عابر للحدود

من الوجود، صفحة 29.

قالت ميريل: "بدأت الهجرة من القرية متأخرة قليلاً عن بقية مناطق الجبل اللبناني". وميريل هذه، هي الشخص الوحيد الذي يحمل شهادة في الأدب (علوم اجتماعية)، وهي تتطلع لكتابة التاريخ الاجتماعي للقرية، (بالرغم عن أنني التقيتها العام 2000 إلا أنها هاجرت إلى أستراليا وتعيش الآن في كندا). وتتابع ميريل قائلة بأن "هجرة القرية قد تأخرت بسبب هامشيتها مناطقياً في جبل لبنان، وبسبب استمرارها، أكثر من غيرها، في انتاج الحرير. صحيح أن الهجرة قد تزايدت في الجبل مع تراجع معامل الحرير عن الإنتاج. لكن ليس في القرية التي ظلت كرخانة الحرير تعمل فيها خلال الحرب العالمية الأولى. فلقد كانت تؤمن الحرير للجيش البريطاني الذي كان يستخدمه لصناعة المظلات. كانت هذه الكرخانة ملكاً لجدي الذي قرر، مع توقفها عن العمل، الهجرة إلى الخارج. كان لديه وقتها ابناً في استراليا، وابناً آخر في البرازيل وأخاً في كندا. أما بناته فجميعهن، بمن فيهن أمي، بقين إما في القرية أو في بيروت.

كان جدي وقتها رجلاً نشيطاً، لكنه لم يكن قد هاجر قبلها قط إلى الخارج. ولقد اعتبر أن الوقت قد حان لكي يستثمر مالة الذي جناه بفضل الكرخانة في مكان ما في الخارج. ولقد أخبرتني أمي بأنه أمضى أكثر من عام وهو يحاول إيجاد الوجهة التي يريد الذهاب إليها لكسب رزقه. كما أخبرتني بأنه كان، كما الولد الصغير الذي يتطلع إلى رفوف الشوكولا في السوبرماركت محاولاً معرفة ماذا يشتري. فلقد كان يقول، في كل ليلة، على العشاء: "خلص، لقد قررت أن أذهب إلى..." وكل ليلة كان المكان المختار مختلفاً عن سابقه. وفي النهاية كانت وجهته البرازيل.

[1] ***نوفا*** سكوشا هي كلمة لاتينية تعني "اسكتلندا الجديدة". هي واحدة من المقاطعات البحرية بشرق كندا على المحيط الأطلسي.

طبعًا، لم يمتلك الناس جميعهم هذه الرفاهية في التعاطي مع الهجرة، "كما الطفل الذي ينظر إلى رفوف الشوكولا"، لكن ما يهمنا لفت النظر إليه هنا، من خلال هذا المثل، هو تبيان مدى مقدرة الناس وقتها على رؤية العالم كله وكأنه مساحة، يمكن احتمالياً، كسب العيش فيها. وهذا الواقع قد أصبح، في مطلع القرن العشرين وكأنه حقيقة اجتماعية عامة.

ترتبط عولمة مجالات العيش هذه ارتباطًا وثيقًا مع معادلة الهجرة مع الذات. فبالرغم من أنه لم يكن الجميع مجبراً، أو راغباً أو بمقدوره الهجرة، إلا أن الهجرة كانت بمثابة قوة ارتكاز بديلة جاذبة للناس وكأنها طريق حياة. وبالتالي، إذا كان من واجب المهاجرين تبرير عدم بقائهم في مكانهم، كان لزامًا على الباقين تفسير سبب عدم هجرتهم. وكأن من لم يهاجروا عليهم تبرير ذلك لذاتهم وتجاه الآخرين. فكونك تهاجر أو لا تهاجر قد بات متساوياً مع مقولة "أكون أو لا أكون".

الفصل الثاني، كائن مدفوع نحو العالم، صفحة 29

مهجي[1]، 13 حزيران 2002

كانت روز تحدثني وهي تقوم بفرم البقدونس لتحضير التبولة. هي امرأة متفاخرة بذاتها وقاسية في آن. لقد عملت في تدريس اللغة الفرنسية في مدرسة ابتدائية في جبيل على مدار أكثر من ثلاثين عاماً. ولقد تقاعدت من عملها السنة الفائتة. كان زوجها، البالغ من العمر 76 عاماً، والذي يكبرها بعشر سنوات، جالساً في الصالة، وكان يعاني من صعوبة في التنقل.

وروز هذه كانت معروفه في القرية، كما أخبرني الكثيرون في مهجي، "بأخت الرجال"، وهو مصطلح لبناني شائع يطلق على المرأة ذات الإرادة القوية، ولا يحمل هذا التعبير أي دلالات جنسية بل هو أقرب ما يكون إلى لقب جندري رمزي الدلالة الذكورية المرتبطة بالطبع.

لقد اكتشفت سريعاً بأن روز لم تكن محبوبة من أي من أشقائها، فهم، في الواقع، معادون لها بشكل علني، لقد وصفوها لي بأنها أنانية، تخطط، تتدخل، والأسواء من ذلك كله كانوا جميعهم يكرهون الطريقة التي اعتمدتها كمدرسة للغة الفرنسية لتميز نفسها ومكانتها عنهم.

حاولت بداية إقناع نفسي بأن تحيز الأسرة ضدها ليس إلا تمايزاً جندرياً تجاه امرأة قوية، ولقد أظهرت لها، بالتالي، الكثير من التضامن الذاتي معها والذي بادلته بدعوات متكررة لي على العشاء، شاركتني خلالها بقصص لا تنتهي عن القرية وعن ناسها. لكن، وبالرغم من أنني لم أتوقف عن إظهار تضامني معها، إلا أنني وبسرعة، وبسبب طريقة تكلمها عن الناس، وجدت نفسي أتعاطف مع نظرة أفراد أسرتها إليها.

لم تصل مشاعر العداء الأسري تجاه روز حد نبذها الكامل. فهي دائماً مدعوة وحاضرة في الاجتماعات العائلية، لكن هذا النفور العائلي غير المباشر، قد تسبب، وبحسب ما عرفت، ودون مكيدة متعمدة من قبل الأهل، في معاقبتها بقسوة نسبياً، معاقبة تمثلت من خلال سحب بساط الشبكات العائلية اللازمة للهجرة من تحت قدميها،

[1] لقد اختار الباحث اسمي "مهجي وجاله" كأسماء مستعارة للقريتين الشماليتين اللبنانيتين اللتين اعتمدهما كحقل لدراسته.

أو بشكل أدق من تحت قدمي ابنها. فابنها روبير، كان مسجوناً بتهمة تزوير شيكات بدون رصيد في محاولة يائسة منه لإنقاذ العمل الذي ورثه عن والده من الإفلاس.

وبينما كانت روز تفرم البقدونس وتشرح لي ماذا حصل مع ابنها، كانت تلوح بسكينتها بطريقة مريبة ومتوعدة. وكانت تلقي اللوم بشكل مباشر على ابنة اختها وابن أخيها المقيمين في جاتينو Gatineaux. لقد أخبرتني قائلة: لم نكن نرغب أن يستلم روبير المؤسسة، كنا نريد بيعها. كنا وقتها في عز الحرب، ولا شيء على ما يرام، وكانت الهجرة أو لا شيء. لقد توسلت لهما، لكنهما كانا يقدمان لي دائماً الأعذار. لقد اهتممت بهما، عندما كانا صغاراً، أكثر من أمهاتهما، لكنهما تركا ابني هنا بدون أدنى أمل. أليس من حقنا أن نعيش أيضًا؟ كلهم أوغاد. كان بإمكانهما مساعدته، لكنهما تركاه هنا ليتعفن.

يشكل ربط الهجرة بالحياة، وعدم الهجرة بـ "الا شيء" و "بالتعفن" من قبل أولئك الذين يعانون من رغبة غير محققة في الهجرة، أحد أكثر الارتباطات ديمومة لوقوعها في صميم ثقافة الانتشار.

لقد التقيت في كل من جاله ومهجي بأناس لم يكونوا مهتمين بالهجرة. أما الأمر المثير للاهتمام (في هذه اللقاءات) فهو كيف تصرف هؤلاء باستمرار، كما لو كانوا يقاومون الهجرة. وهذا يعني أنهم إذا لم يكونوا راغبين في ذلك، فهذا لا يعني أنهم غير مبالين به.

لقد كرر لي رجل مراراً بأنه لا يريد الهجرة وبأنه "سعيد" في لبنان لدرجة جعلتني أشك في أنه يتصنع فضيلة الضرورة بسبب عدم قدرته الفعلية على الهجرة. لكن وبسرعة، وبعدما تعرفت إليه وإلى عائلته بشكل أفضل، أيقنت أنه كان بإمكانه أن يهاجر بسهولة. لكنه وبصدق كان سعيداً ببقائه (في لبنان). لقد وجدت أنني مضطراً (مقابل هذا الموقف) أن أحد من سخريتي المتأصلة تجاه مفهوم الرضا، وأن أتوقف عن وضعه بين "مزدوجين مرعبين" في كل مره استخدمه فيها. لقد بتُ أقدر راديكالية تأثير" أن تكون قانعاً" في مقابل "الرغبة في التحسين والتقدم" التي تجسد الايتوس الطاغي للحداثة الرأسمالية. والأهم من ذلك بالنسبة لاهتماماتنا الاثنوجرافية المباشرة هنا، أنني أدركت أيضاً أن حاجة هذا الرجل لتكرار أنه سعيد، هي شكل من أشكال التعويذة المضادة التي يمكنها أن تحميه من الوقوع في قبضة الهجرة. من الواضح أن الهجرة قد اختبرت، حتى ممن هم غير مؤمنين بها، وكأنها قوة ساحرة مهيمنة تتغلغل في المكان.

من الحجج (التي يتبناها) هذا الكتاب هي أن عولمة مجال العيش تعتبر كإحدى الطرق المفتاحية التي يختبر اللبناني، من خلالها، الرأسمالية الحديثة. أما الطريقة الثانية لاختباره الرأسمالية الحديثة هذه، فلقد تجسدت في ازدهار صناعة الحرير عندما اهتم المصنعون الفرنسيون بنوعية الحرير اللبناني.

غالباً ما يحب اللبنانيون الإشارة إلى أن صناعة الحرير هي التي تسببت في التحديث الرأسمالي للبنان بشكل عام، لكن هذا التحديث، كان في الواقع أبوياً للغاية. فكثر منهم، إن لم تكن الأغلبية فيهم، لم يتمكنوا من تبنى روحية الرأسمالية بحماس، معتبرين بأنه من العار العمل في مقابل أجر. ولقد استمروا في تقدير المفاهيم الإقطاعية الذاتية، كمزارعين وكملاك أراضي، معتبرين بأنها تعلو في مرتبتها عن العمالة الرأسمالية الوضيعة. ولقد احتفوا، في الوقت نفسه، بشكل غير صريح وحمّال للكثير من المشاعر المتناقضة، بدخول المرأة العمل كيد عاملة رأسمالية، لما يوفره هذا العمل من

دخل إضافي، مع احساسهم العميق بالتهديد من الحريات التي قد تنطوي ضمنه (لصالح المرأة). إن هذا التقسيم (الجندري) وهذا التأثير البطريركي ما زال قائماً في بعض الأماكن حتى اليوم، ولقد لعب وما زال دوراً بنيوياً كبيراً في ثقافة الانتشار.

الفصل الرابع: من مواضيع متناقضة إلى مواضيع مجزأة صفحة 73

قابلت هند للمرة الأولى في ملبورن. كانت قد تخرجت لتوها من المدرسة الثانوية وتعمل في مطعم والديها. فهند لم تنجح في شهادة فيكتوريا للتربية (الشهادة الرسمية في أستراليا) (Victorian Certificate of Education) (VCE) ولا تعتقد بأنها ستتمكن من الالتحاق بالجامعة، لكنها أعربت لي عن رغبتها في مواصلة تعليمها. لقد تناقشنا مطولاً فيما يجب أن تفعله. بعد مضي خمس سنوات (من اللقاء الأول) قمت بزيارة لوالديها اللذين أخبراني بأنها ذهبت للعيش في أوكلاند. فأبلغتهما بأنني سوف أذهب إلى هناك لحضور مؤتمر، فطلبا إن كان بإمكاني ايصال طردٍ لها، ففعلت، وهكذا قابلتها هناك، وسألتها إن كانت ما زالت ترغب في اكمال دراستها الجامعية، فأجابتني بنعم:" وتابعت قائلة، لكن كان عليّ أولاً الابتعاد عن ملبورن وعن عائلتي".

لقد فاجأني هذا الرد، فلقد كنت أعتقد بأن جو عائلتها لطيف وبأن أهلها محبين. لذلك سألتها عن السبب، فجاء جوابها مثيراً للاهتمام، إذ قالت لي بإنها شعرت بجذب قسري (لا ارادي) متزايد للعمل في المطعم، لكن العمل لدى والدها هو أمر لا يمكن احتماله.

"هل تعلم، انه لا يعمل شيئاً ويعتبر نفسه سيد القصر. هو رائع عندما يقوم باستقبال الناس في المنزل أو في المطعم، فأنت تعلم الطريقة التي استقبلك بها. لكن، وكما تعرف، فإن لغته الإنكليزية ليست بجيدة وهو لا يحاول تحسينها... ولقد ترك أمي تقوم بكافة العمل. فهي التي تطبخ، وهي التي تنظف، وهي من يحمل الصناديق. وعندما يأتي أحد من المجلس أو من الدولة لأي أمر، يأتي بأمي لتتعامل معه. إنه لا يحب حتى التعامل مع المال إلا في أخذه وصرفه. لكنه على الأقل يحب أن يصرفه علينا. وفي الوقت نفسه، عندما تتعامل أمي مع الرجال، حتى أولئك الذين لا يريد هو التعامل معهم، لا سيما إذا كانوا انكليز –أستراليين وشباب، فإنه يصبح غيورًا جداً. فهو لديه مزاج سيئ. صحيح أنه لم يمس جسديًا أي منا بحياته، لكنه كان يتصنع نوبات غضب غير مقبولة، ويصبح كريهاً للغاية. ثم، في وقت متأخر من الليل، وبعد الانتهاء من تنظيف المطعم، خاصةً إذا كان قد عانى من نوبة غضب أثناء النهار، يأتي لرؤية أمي باكياً أحياناً، ويقول "لا أعرف كيف تستطيعين أن تتحملينني يا حبيبتي أنت. والله أنت مريم العدرا".

لقد شاهدت هذا الأمر يحدث مرارًا وتكراراً. وحاولت أن أشجع أمي على التصدي له، لكنها لم تفعل. كانت تقول لي "انت ما بتفهمي شي". وكأنه إذا قال لها بأنها مريم العدرا هو أمر كاف لها. وجدت نفسي مجبرة على التعامل مع هذا الأمر دائمًا. ووجدت نفسي، مثل أمي، أقوم بكافة أعمال المطعم (وفي بعض الأحيان فقط لأريحها). كنت أستمر بالقول لنفسي يجب أن أبتعد عن كل هذا.

في إحدى الأيام، طلب مني والدي، أن أجلب له صندوق كوكاكولا من السقيفة الخلفية لأملئ البراد، وعندما ذهبت إلى الخلف أتى صديقي الأنجلو– أسترالي، وبدأنا نتكلم سويًا في الحديقة الخلفية. فجأة! اقتحم والدي المجال غاضباً وبدأ يتصرف وكأنه كان ينتظر علبة الكوكاكولا. بدأ بالصراخ في وجهي وهو يقول لي أشياءً باللغة العربية، وفجأة قرر التكلم بالإنكليزية فقط ليقول لي "انت لا تصلحين لشيء .... لا لشيء" أمام صديقي. ولقد

خجلت وشرعت بالبكاء. في الليل كنت أشاهد التلفاز، فأتى والدي. كنت ما زلت مستاءةً منه ولا أتكلم معه.. بدأ بالبكاء وقال لي "يا حبيبتي انا اعتذر والله انت مريم العدرا." علمت لحظتها أنني يجب أن أغادر المكان في أسرع وقت ممكن.

بعد ذلك بشهر، تلقيت دعوة من قبل أصدقاء لي في الثانوية. لقضاء أسبوع معهم في أوكلاند. ذهبت. وبعد بضعة أيام قررت بأنني لن أعود. لقد اكتفيت من العمل في المطعم ومن أن أكون "مريم العدرا"، ولم أعد منذ ذلك الحين. أمي وأبي لم يسرا طبعاً بذلك وحاولا كل شيء ولكن في النهاية تأقلما مع الأمر بشكل جيد.

إن الميزة الأخرى التي شكلت جزءًا من عملية عولمة فضاءات العيش هي ما أسميته "حالة دائمة من الوجود المقارن". فالقدرة على مقارنة العيش الحاضر، بالماضي وبالمستقبل لطالما اعتبرت جزءًا لا يتجزأ من نشأة الوعي الحداثوي.

إن ما يميز خاصية حداثة الانتشار هو أن المنطق المقارن طابعه مجالي أكثر منه زماني. (فالمنطق المقارن) دائمًا ما يحتوي الإثنين معاً، لكن ومع حداثوية الانتشار، فإن الحيز المكاني المقارن هو الذي يتظهّر بشكل خاص.

الفصل الثالث: التباين[1] "الارتباطي" الانتشاريص.49 سان فرانسيسكو، آذار 2001

قمت بزيارة فيفيان، التي غادرت مهجي منذ خمس سنوات (1996) لتتابع دراستها في اختصاص دراسة المتاحف في جامعة كاليفورنيا سانتا برباره. هناك التقت بجاك من لوس أنجلس. فتزوجا منذ ثلاثة سنوات ويقيمان في سان فرانسيسكو. التقيتهما في المرة الأولى في مهجي بداية عملي الاثنوجرافي حول القرية. كانا يقومان وقتها بزيارة للبنان، ولقد استمتعت بالحديث معهما خصوصاً لانهما يتمتعان بوعي جيد للإشكاليات الاستعمارية المتعلقة باثنولوجيا المتاحف في الولايات المتحدة. ولقد تلقيت دعوتهما للزيارة عندما أكون قريباً منهما في الولايات المتحدة، وهكذا فعلت. تناولنا غداء الأحد في منزلهما برفقة زوجين أمريكي ولبنانية، ديان وستيف، اللذين تمت دعوتهما اعتقاداً بأنني سأحب التعرف إليهما. كنا نتكلم حول العطل عندما اتخذ الحديث منحاً مثيراً للاهتمام.

"هل يمكنك ولو مرة أن تشاهدي شيئاً ما وتستمتعين به كما هو؟" قال جاك ممازحاً فيفيان. كان يشتكي جزئيًا لها وجزئيًا لنا جميعًا نحن الجالسين حول المائدة، مسترسلاً كيف أنهما ذهبا في عطلة إلى الغراند كانيون (الوادي العظيم) وكانا يستمتعان بالمنظر الخلاب، فقالت فيفيان "هذا يذكرني بوادي قديشا"، "أعني، يا رجل، هذا جنون، أليس كذلك؟" قالها، مبالغًا بإظهار حسه بالانزعاج ليرفع من تأثيرها الكوميدي، (وتابع) "ذهبت إلى وادي قاديشا وأحببته. لكنه مجرد وادٍ سخيف. كيف يمكنك الوصول إلى جراند كانيون والتفكير في وادي قاديشا؟ هيا[2]! وهذا الأمر يتكرر دائمًا." "فكلما رأينا شيئاً يذكرها بشيء" فهل هناك مكان على الأرض يمكن رؤيته ولا تتذكر من خلاله شيئًا في لبنان؟ " فيجيبه ستيف ضاحكاً: "هذا صحيح جداً، "ديان تفعل ذلك أيضاً، أعني، أقصد، كم "أمر يثير

---

[1] يستخدم الكاتب تعبير anisogamy هو تعبير من ميدان البيولوجيا ويعني التزاوج بين خليتين غير متناسبين بأحجم أما في ميدان الأنثروبولوجيا فهو الزواج بين شخصين غير متساويين

[2] تعبير عامي يقال عادة لإظهار مدى المبالغة في الكلام.

الذكريات "من العالم كله يمكن للفرد أن يحصره ضمن بضعة أمتار مربعة؟"، فأجابته ديان "هو 10452 متراً مربعاً".

بين المزاح والسخط، استطاع كل من جاك وستيف أن يتلمسا خاصية مرتبطة بظروف الانتشار. فمن شبه المستحيل، في الواقع، أن ترى شيئاً و"تستمتع به لما هو عليه". فإذا أخذك اللبنانيون إلى مكان ما، فإنهم غالباً ما يقومون بمقارنته لك حتى قبل وصولك إليه: انتظر حتى ترى هذا أنه بالضبط ك X «.

عندما وصلت للمرة الأولى إلى سدني العام 1976، تم اصطحابي بسرعة إلى بولي باس التي تقع على مسافة 100 كلم تقريباً من جنوب سيدني. وقيل لي وقتها أن المنطقة لها مطل من الجبل على البحر "تماماً كمطل سيدة لبنان في حريصا. وطوال الطريق، وأنا أقود سيارتي، كنت استمع إلى الناس وإلى ذكرياتهم عن حريصا. وأتذكر تماماً خالي الذي ولد في أستراليا ولم يزر قط لبنان في حياته وهو يقول لي: "كلما أخذت أناساً لبولي باس، كلما تعرفت أكثر على حريصا. "إن هذه الحالة الدائمة من المقارنة الوجودية، هي ليست حالة معاشه فقط في بلاد الهجرة، حيث كل ظرف، كل غرض، وكل زاوية شارع، هو مسكون بحالة أخرى وتجربة أخرى لغرض مشابه ولزاوية طريق مشابهة في لبنان أيضًا. في اللحظة التي يصبح خلالها الانتشار الحداثوي، بصفته الثقافية، وسيطاً، يتفكر الناس، به ومن خلاله، في ذاتهم، في علاقاتهم، وفي القضايا التي تواجههم، يسيطر حينها على الفاعلين الحداثيين منطق المقارنة الدائمة العابرة للحدود. وهذا الأمر يعد جزءاً مرتبطاً بعولمة مساحات العيش... لقد بات من المستحيل، إذا كان الفرد يخطط للدراسة، ألا يتساءل عما إذا كان سيدرس محلياً أو في الخارج. وحتى لو تقدمت قروية لبنانية بطلب للحصول على وظيفة في مصنع، فلقد بات من المستحيل التفكير بالوظيفة دون أن تتساءل كيف سيكون الوضع مختلفاً لو كانت تقوم بالوظيفة نفسها في سيدني أو في ديترويت الخ...

من المؤكد أن منطق المقارنة هذا ليس محصوراً بحالة الانتشار. إذ من المستحيل التفكير أيضًا في التجربة الأوروبية الحديثة دون منطق مجالي مقارن (على سبيل المثال، مقارنة المدينة والريف)، أو زماني مقارن (على سبيل المثال، مقارنة بين القبل والبعد)، إن ما يميز حداثة الانتشار هو أنها تنطوي، كما ذكرنا، على تقوية المكاني على حساب الزماني.

ولكن هناك سمة أخرى لمنطق المقارنة هذا، خاصة في الانتشار، لا تقل أهمية عما ذكرناه، فعندما ينظر أشخاص، كما فيفيان، لأمر ما، ويقولون "هذا يذكرني بـ .." فإنهم لا يقومون عادة بإجراء مقارنة ثقافية/ فكرية، أو اجتماعية وعاطفية محايدة، ضمن (تعبير)" هذا يذكرني بـ...) بل هو أيضاً تلميح، على الأقل، من نوع التبادل المقارن للثروات الوطنية، بعبارة أخرى، في حالة فيفيان أعلاه، تتضمن عبارة "يذكرني" وكأنها تريد أن تقول لجاك شيئًا مثل، "شكرًا لك على اطلاعي على بعض ما تقدمه دولتك [على سبيل المثال، جراند كانيون]، لدى أمتي أيضًا شيء عظيم وجميل تقدمه للزائر، فأمتي هي حقًا أجمل أمة على وجه الأرض.

عادة لا يقومون بإجراء مقارنة فكرية ومحايدة اجتماعيًا وعاطفيًا. ضمنيًا في هذا "يذكرني ..." هو أيضًا تلميح على الأقل لاقتصاد متبادل يتكون من تبادل العروض الوطنية.

تنضوي مقارنات الانتشار إذاً على تبادل ارتباطات الاعتزاز بالناس وبالأماكن وبالطعام وبأشياء أخرى كثيرة. لكن هذا التبادل غالباً ما يقوم على علاقة غير متكافئة. وعدم التكافؤ هذا ليس للأسباب المعتادة التي يستشهد بها عادة المحللون مثل: التخلف، والاستعمار، والعنصرية، إلخ ... بل لعدم المساواة الذي حاولت اظهاره ضمن هذا الكتاب والقائم على جرح خاص بالانتشار نفسه.

فاللبنانيون، في الواقع، ومنذ لحظة ارتباطهم بحداثة الانتشار، كما ومنذ لحظة انطلاقهم في العالم، وتفاعلهم مع آخرين، وبالرغم من زعمهم بانتمائهم لروح أسلافهم الفينيقيين، وتقديم ذاتهم بزهو الشعب المنتصر الغازي للعالم، ينظرون أساساً إلى أنفسهم بنظرة عنصرية، تسبق نظرة الآخرين إليهم، معتبرين بأنهم أناس أدنى في المستوى. ونظرتهم هذه إلى ذاتهم بهذا الشكل تشعرهم بالخجل من أنفسهم. أما عن سبب ذلك، فليس لأنهم يستبطنون النظرة التنموية العنصرية للمستعمر الغربي، الذي يرى العالم من زاوية الأشخاص البيض "المتقدمين" وأشخاص العالم الثالث" المتخلفين". لكن، وحتى أكون واضحًا، لأنهم يستبطنون هذا المنظور العنصري ويضعون أنفسهم في مكان ما غير واضح ضمنه. إن هذا الأمر لا يفسر كيف أن هذه النظرة للذات، "كشعب متخلف" هي حاضرة أيضاً عندما يهاجر هؤلاء إلى بلدان العالم الثالث في أفريقيا وأميركا اللاتينية حيث العديد منهم يقومون، ودون تحفظ، بتبني المفهوم العنصري الغربي تجاه السكان المحليين والأصليين.

إن ما يختبئ وراء هذا التصور ليس الدرجة المفترضة للحداثة والتطور الرأسمالي، بل هو شيء أبسط من ذلك بكثير. إنه تصور للنفس كشخص ينتمي إلى بلد يتخلى عن أبنائه لعدم قدرته على رعايتهم، أو كما قال لي لبناني/ فنزويلي بشاعرية: "نحن الشعب الذي لا تستطيع بلاده أن تحافظ عليه". إن هذا الإحساس الأولي بالأذية (الجرح) هو الذي يؤسس للعلاقة غير المتكافئة مع أولئك الذين يمكن لبلدهم الاحتفاظ بهم". وتعتبر هذه العلاقة في صميم ما أسميه ضمن هذا الكتاب بـ "التباين الانتشاري".

الفصل الثالث: التباين الانتشاري صفحة 54

ذات مساء في ملبورن، وأثناء جلوسي لتناول العشاء مع أسرة أحد المخبرين (الذين اعتمدتهم في بحثي الاثنوجرافي هذا)، أعرب لي جورج عن أسفه لحقيقة أن الأستراليين ما زالوا يعتبرون أن لبنان هو "صحراء بها جمال". وبدأ يتفاخر في جمال لبنان وجهل الأستراليين. أما ابن جورج فلم يستطع أن يمنع نفسه من التدخل فقال: "صحيح بابا، ولكن الأمر هو أنك أنت الشخص الذي هاجر إلى أستراليا؛ وليس الأستراليون هم الذين هاجروا إلى لبنان"، فأجاب الوالد متهربًا تمامًا من حقيقة أثارها ابنه قائلاً "وماذا في ذلك؟" " ليس لأنهم أغنياء هم أفضل منا".

مرارًا وتكرارًا، خلال عملي الحقلي، تبينت لي حقيقة أن "اللبنانيين الذين يهاجرون" غالباً ما يشعرون بجروح طبقية عميقة، تثير فيهم الإحساس بخجل يسعى هؤلاء، في معظم الأحيان، إلى إخفائه. وذلك من خلال اعتمادهم طرقاً عديدة للتملص منه، ودفنه تحت البساط ضمن ثقافة الانتشار اللبنانية نفسها.

يمكننا القول، في الواقع، بأن كافة الميثولوجيا المرتبطة باللبناني المغامر (اقتصادياً) ما هي إلا محاولة للتهرب من مصدر هذا الجرح وعدم قبوله بالكامل: فالفقر النسبي في لبنان وعدم قدرة هذا البلد على تقديم توزيع مقبول للرفاه الاقتصادي لشعبه– تشكل كلها مصادراً لهذا الحراك الوجودي (المتمثل بالهجرة). فبالرغم من هذه القوة الدافعة لحركية الهجرة، إلا أن موضوع الانتشار اللبناني هو دائماً حمّال لمشاعر متناقضة سببها هذا الجرح الأولي: حب لبنان والعائلة، والخجل من عدم قدرة هذا البلد في الحفاظ على شعبه"، والخجل من هذا الخجل والرغبة في حماية كل ما هو جيد فيه، بالرغم من هذا الجرح.

إن الطريقة الشائعة للتعامل مع هذا الجرح فتتمثل في تقسيم لبنان إلى جانبين: سيئ وجيد، إن هذا التقسيم هدفه "حماية" الجانب الجيد" (من لبنان). وقد يتخذ هذا التقسيم في بعض الأحيان طابعاً جندرياً فيقال: "لبنان هو بلد جميل ومكان خير/ عطوف (أنثى)". من المؤسف أنه لا يوجد لدينا دولة (ذكر) قادرة على حمايته وعلى الاهتمام بهذه النواحي الجيدة وتوزيعها على كافة السكان". "لو لم يكن الأمر بسبب الدولة وما فعلته بنا، من منا كان ليغادر لبنان؟". و"هذا البلد هو الجنة. لقد حوله السياسيون إلى جهنم. لكنه بالنسبة لي يبقى الجنة". "هذا ما أشعر به، أشعر أنني مجبر على ترك الجنة".

قد يكون الفصل بين لبنان الطبيعة (جيد) ولبنان الناس والمجتمع (سيء) في بعض الأحيان كمثل هذه النكتة الشائعة التي تقول بأنه: "عندما خلق الله العالم شعرت البلدان المحيطة بلبنان بالغيرة الشديدة وقالوا:" هذا ليس عدلاً"، لماذا جعلت من لبنان الأجمل؟ " وافق الله، وبالتالي خلق اللبنانيين لتسوية المعادلة."

ليس من المستغرب أن العنصريين (في بلاد الاغتراب)، لا سيما الخبراء منهم بإيذاء الآخرين، غالبا ما يتنمرون على اللبنانيين المهاجرين من خلال إظهار هذا الجرح إلى العلن بقولهم: "حسنا إذا كان بلدك عظيم لهذه الدرجة لماذا أتيت إلى هنا؟". مما لا شك فيه بأن مجابهة العنصرية التي تصيب هذا الجرح بشكل مباشر، هي أمتن وأصلب من محاولة إخفائه.

هناك، بالإضافة لكلمة "الزواج المتباين"(anisogamy)، كلمة أخرى أدخلتها ضمن هذا الكتاب، هي "العدسة المحدودبة (lenticularity). وتمثل هذه الكلمة مفهوماً مركزياً فيه لأنها برهان على أن ظروف الانتشار غالباً ما تعتبر حمالة للعديد من الحقائق. ويعد هذا المفهوم كثير التعقيد على المستوى الفكري لأنه يتضمن قطيعة مع الحس السليم. فنحن نعتبر أنه من المسلم به أن يكون الإنسان موجودًا في مكان واحد فقط. فلا نستطيع مثلاً أن نكون في ريدفرن وسانت كاليدا في الوقت نفسه، فما بالك أن نكون في الوقت نفسه في كل من أستراليا ولبنان.

في خطاب الانتشار، غالباً ما يشار إلى الأشخاص على أنهم في مكان معين أو في مكان آخر، أو في أفضل الأحوال أنهم ممزقين بين مكانين. لهذا فإن مفهوم الذاكرة هو الذي يلعب دوراً كبيراً في هذه النقاشات الفكرية. ولا مشكلة في ذلك، إذ يمكنك أن تكون في ساو باولو وتتذكر قريتك في لبنان.

ولكن إذا ما قلت لأي إنسان بأن المغترب عادة ما يختبر أن يكون في مكانين في الوقت نفسه فإنه سيعتقد بأنك تناولت حبوبًا ما، يجب ألا تتناولها، أو أقله يعتقدون بأنه يجب ألا تكتب وتتحدث في العلوم الاجتماعية عندما تميل إلى الأوهام أو إلى الخيال العلمي. وبالرغم من أنني لا أحاول بالتأكيد إقناعك بأي شيء هنا، لكن يمكنني أن أؤكد لك، على الأقل، أنني أقوم بتقديم حالة واضحة لأهمية القدرة على التفكير في عادة الحقائق المتعددة التي ينطوي عليها استخدامي لمفهوم العدسية.

الفصل الخامس، حول ازدواجية التحدب الانتشاري. ص 93

كان بول يحمل ابنه شفيق، المسمى على اسم جده، بين ذراعيه، وهو يريني منزله الجديد في بوسطن. وصلنا إلى الصالة وكان لديه فرش حديث مع صورة كبيرة لألفس وبعض تذكارات متعلقة بألفس، كان بول قد جلبها معه من غريسلاند، فقد كان معجباً بشكل كبير به. إلا انه وفي زاوية أخرى (من الصالة)، كان يوجد باراً للمشروبات مبنياً من حجارة تشبه تلك التي تستخدم في بناء المنازل التقليدية في لبنان – (تتوسطه) أحجارٌ داكنة شُكلت بشكل لا يمكن تميزه إلا وكأنه شكل أرزة لبنانية. على الرف كان يوجد نارجيلتين وعلى الأرض، بالقرب من مدخل البار، كان يوجد جرن. المكان كله يظهر وكأنه يجسد احتفالية بطابع لبناني.

قال لي: "إذا نظرت إلى هذه الجهة، كلها ألفس، هذه هي أميركا التي تمثلني." وإذا نظرت إلى هذه الجهة هذا هو لبناني. أنظر يوجد حتى صورة للقرية هنا." في اللحظة نفسها، أصدر ابنه شفيق صوتاً غير مفهوم وكأنه استوعب ما يقوله والده. التفت بول نحو ابنه وقال له بلغة الأطفال" نعم أميركا ولبنان "ثم قام برفع ابنه وأخذ يدور به باتجاه الجهتين، تارة نحو صور الفس وتارة أخرى نحو البار اللبناني وهو يقول "أنظر. أمريكا، لبنان. أمريكا، لبنان. أمريكا، لبنان."

تتوضح لنا، على مدار هذا العرض، فكرة سكن المجالات المتعددة، لكن، وبالرغم من أنه عرض تصويري، فهو شديد الدقة في نقله لكيفية تعايش الواقعين المسكونين بشكل يمكننا من رؤية أنهما واضحي القسمة: أمريكا على الشمال ولبنان على اليمين. بشكل عام، إن النقاط العلائقية التي تشكل أساس أصل كينونة وجود "لبنان"، ونقاط التعلق التي تنشئ المكان الذي هاجر المرء إليه هي ليست مفصولة عن بعضها بدقة.

.....

حدثتني لينا، وهي تجلس في صالتها المنزلية في ساو باولو، بأن ابنتها شديدة الشبه بأمها، وبأن هذا أمر يساعدها بالتالي على التموضع في لبنان، لكن (وبالرغم من هذا الشبه) فإن للبنت لكنه برازيلية عميقة تعيد تموضع لينا في البرازيل. أما فنجان قهوة الصباح الذي يتناولونه فهو يأخذهم إلى لبنان في حين أن "كيك الجبنة" يعيد تموضعهم في البرازيل...

يمكن للينا، بالتالي أن تربط بشكل ابنتها، برائحة القهو اللبنانية، بصورة لوالدها، بخلفية الموسيقى اللبنانية التي تسمعها، فكل هذه الأمور تساهم في وضعها في لبنان، بينما، وفي الوقت نفسه فإن لهجة ابنتها، كيك الفطور، الفواتير الموضوعة على الطاولة، الشجرة التنوب في الخارج، تعيد تموضعها في البرازيل. إن فصل لينا (المجالي)

ليس مستقراً (وواضحاً) كما الفصل في صالة بول أعلاه. فالعلاقة مع شكل البنت مع القهوة اللبنانية، الخ، تشكل جميعها حزمة من العلاقات التي تعمل على إنشاء فضاء مرتبط بشكل مجازي بلبنان، تتموضع لينا في داخله. لكن هذه الرزمة العلائقية منسوجة بشكل مستدام بحزم علائقية تعيد تموضعها في البرازيل. المجالان ليسا منفصلين تماماً عن بعضيهما، لكنهما دائمي الانفصال، كما لو كانا في حوار متواصل. هذا ما يعرف حقيقة "العدسة المحدودبة" (المتجسدة بالتواجد المزدوج).

....

استقلت جو الطائرة من فيرمونت لزيارة والدتها فريدة ومنزل طفولتها في القرية. فالعائلة تجتمع في شهر أب من كل عام. استقل جورج شقيق جو، هو أيضاً الطائرة من فيرمونت. كانوا جميعاً جالسين على الشرفة يستمعون إلى "تانت ليليان"، وهي صديقة للوالدة وشخص يعرف الجميع منذ الطفولة، كانت تقرأ فنجان قهوة جو.

كانت ليليان تدقق بشدة في حبيبات القهوة في قعر الفنجان. رفعت عيناها باتجاه جو قائلة:" قدامك طريقين"، أخذ جورج بالضحك وهو يقول متهكماً " هل أنت متأكدة أنها ليست ثلاث طرق هذه المرة؟"

"شش.. ششش" تقول فريدة.

ليليان الصلبة، قالت لجورج: " الفنجان يريني طريقين. إذا لم يعجبك، لا يعجبك"، التفتت جو إلى جورج وقالت:" هل انتهيت من اظهار كم انت متحضر ومتقدم، لا تهتمي به، أكملي"، فأكملت ليليان.

وكأنها تريد أن تُظهر مدى عدم تأثرها بسخرية جورج، فكررت ليليان بتحدي جملتها الافتتاحية. وقالت: «قدامك طريقين" مؤكدة على "الاثنين" وهي تنظر إلى جورج. ثم عادت للنظر في حبيبات القهوة. وأكملت قائلة" "الظاهر أن الطريقين تنتهيان في المكان نفسه، ولكن الاختيار صعب".

ثم تتوقف وتنظر إلى جو قائلة:" أنت تواجهين هنا موقفاً صعباً للغاية، ولكن يبدو أنه لا خيار لك". ثم تناولت رشقة من فنجان قهوتها، وسحبت نفساً من سيجارتها وأكملت:" إحدى الطرق تبدو طويلة ومتعرجة، وفيها الكثير من العقبات. أما الطريق الثانية فأقصر.... نعم... (وتتفحص كعب الفنجان مرة أخرى).. لكن يبدو أنها محفوفة بالمخاطر والصعوبات.

لم تستطع فريدة أن تمنع نفسها من التدخل هذه المرة فقالت: "لا بد أن تكون الطريق إلى بيروت".

نظرت ليليان حينها إلى جو بشكل جدي وقالت:" يجب أن تنتبهي، فالخطر ليس فقط في الطريق، الخطر فيك أيضاً. عندما أنظر إلى هنا أراك، لكنك لست على أي منهما، (أنت بنفسك الطريقين) قالت منهية بذلك ما بدأ كجلسة تقليدية لقراءة الفنجان بهذه الجملة غير العادية والغامضة. وضعت فنجان القهوة على الصينية أمامها وكأنها غاضبة بسبب ما قالته ورددت لنفسها "اووف" وكأنها ارتاحت لأنها انهت القراءة.

نظرت جو بتركيز إليها وقالت:" طوال حياتي كنت على طريقين. يبدو الأمر دائمًا كما لو أن جزءًا مني اتخذ اتجاهًا والآخر ... عندما غادرت لبنان إلى الولايات المتحدة، رافقني شعور دائم بأن جزءًا مني لم يغادر أبدًا. وأنا الآن هنا في إجازة ولكني أيضًا في فيرمونت. أنا لا أفكر فقط في فيرمونت، لكني مشغولة بعمل أشياء بعيدة المدى في فيرمونت. أنا لست هنا أو هناك، أنا دائمًا هنا وهناك'.

A summary of Key Points, with select ethnographic passages, of The Diasporic Condition: Ethnographic Explorations of The Lebanese in The World

Ghassan Hage[1]

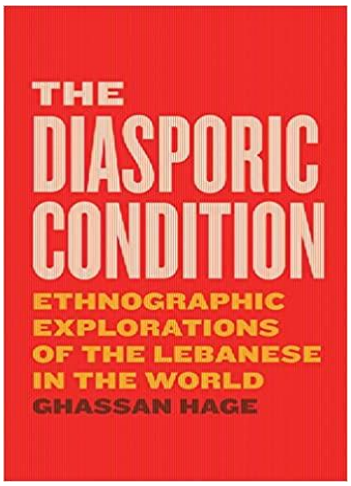

Since the middle of the nineteenth century Lebanon has become a diasporic country par excellence. The Lebanese around the world are many. Brazil alone has many more Lebanese than Lebanon. Today, it is safe to say that around two to three times more people of Lebanese descent live outside than inside Lebanon. Those of us who have grown up exposed to Lebanese culture are saturated with migratory themes. References to migratory birds, to lovers separated by migration, to yearning for back home, to yearning for the return of those who left, abound.

Although only about 10 percent of immigrants continue to have Lebanese citizenship, a far more substantial number of emigrants remain attached affectively, economically and politically to Lebanon in some way or another. They continue to be an integral part of the Lebanese social formation. It can be said without exaggeration that, in relative terms, no country has a diasporic existence as extensive as the Lebanese. This does not only mean that there are many Lebanese overseas. It also means that every village in Lebanon can look like a United Nations convention. People's first name ranging from Arabic to French to English to Spanish and Portuguese. What's more, even in remote parts of the country, it is common to hear people speak combination of languages: 'Wlik yalla, ta'a la hoan, por favor, viens ici, ya habibeh, come on!'

[1] Year of Publication: 2021, Publisher: University of Chicago, Press: Chicago

It is certainly the case that, in relative terms, no country has an as extensive diasporic economy as Lebanon. Today as the Lebanese national economy is in ruins, many Lebanese can only go on living a minimally normal life because of remittances.

Behind these remittances is a transnational reality, made of a variety of networks of kinship, economic, social, affective and cultural ties and affinities. This reality constitutes the wider terrain in which the research for "The Diasporic Condition" was conducted.

The easiest way to define The Diasporic Condition is to say that it is the way the Lebanese experience having a transnational existence. My argument is not that this way of experiencing life is unique to the Lebanese or to other diasporic populations. It is rather that these experiences are much more clearly present, prevalent, intense and salient among diasporic populations like the Lebanese. There is no doubt that many people today are located at the intersection of various diasporic cultures, and most people will recognise what I describe as something that is not entirely foreign to them.

Here are some of the key features of the diasporic condition described in the book that I want to go through tonight:

First, there is what I call 'the internationalisation of the space of viability'. Diasporic culture involves a consciousness of the whole world as a space where one can make a living, or, as they say, pursue 'the good life'. To be sure, in Lebanon as elsewhere in the Mediterranean, the consciousness of a global reality made out of different people living around the world pre-exists capitalist modernity. But it is not the consciousness of this global reality that interests me here. I am trying to highlight the moment someone in a village in a remote part of Lebanon stop thinking that to make living they are restricted to the village itself, or to the region or Tripoli or even Beirut. Rather, they raise their head and say: I wonder where in the world I can go? Mmm…. How about Nova Scotia? … This, when it happens, is quite a significant change in consciousness and in the ways of perceiving the world.

Chapter One, Lebanese Capitalism and the Emergence of a Transnational mode

Of Existence, page 29.

> "Migration from the village started a bit later than in the rest of Mount Lebanon," Mireille tells me. She is the only person who has an arts degree (sociology) in the village and aspires to write a social history of the village herself (although since I met her in 2000, she subsequently migrated to Australia and now lives in Canada). "Migration from the village was late partly because of its marginality within Mount Lebanon itself, but it's also in part because silk growing lasted longer in the village than elsewhere. It is well known that migration intensified when the silk industry went in decline. But not so in the village. There was still a *kerkhana* (a silk spinning mill) operating here during World War I. It was providing the British army with silk for making parachutes. It was owned by my grandfather. When it stopped operating, my grandfather decided to move overseas.
>
> He already had a son in Australia, a son in Brazil and a brother in Canada. His daughters, including my mother, all remained either in the village or in Beirut. He was still an energetic man, but he had never migrated before. He thought the time had come to go and invest the money he had, thanks to the *kerkhana*, somewhere overseas. My mum told me that he spent more than a year trying to work out where to go to make a living. She said 'he was like a kid looking at chocolate shelves in the supermarket trying to work out what to buy.' Every night over dinner he would say 'that's it, I've decided I am going to…' and every night it would be a different place. Finally, he went to Brazil." While not everyone had the luxury to treat their migration "like a kid looking at chocolate shelves," the more important dimension to note here is the capacity to see the entire world as a space where one can potentially make a living, which by the turn of the century had become a far more generalized social fact.

Closely linked to this internationalisation of the space of viability is the equation of migration with being. Though not everyone needed, desired or were able to migrate, still migration was like an alternative force of gravity pulling people towards it as a path in

life. So if those migrating had to explain that they are not staying put, those staying put had to also explain as to why they were not migrating. It was as if those who didn't migrate needed to justify themselves to themselves and to others. In some ways its like to migrate or not migrate becomes equivalent to 'to be or not to be'.

Chapter Two, One being propelled into the World, page 39

Mehj, 13 June 2002

> *Rose was talking to me as she was cutting the parsley for the tabouli salad. She is a proud and tough woman. She taught French at a primary school in the town of Jbeil for more than thirty years. She retired last year. Her husband is sitting in the lounge. He is 76 and moves with difficulty. She is ten years younger. As many in Mehj explained to me, Rose has always been known in the village as "ikht il' rjehl" (the sister of men). This is a common Lebanese term for strong-willed women. The term has no sexual connotations. It is more a behavioral, gender-based definition.*
>
> *Soon I discovered that Rose was not liked by any of her brothers and sisters. Indeed, they are quite openly hostile to her. They have described her to me as selfish, scheming, interfering, and worst of all, they all hated the way she deployed her being a French teacher to intimate a sense of status distinction. I initially tried to convince myself that all the family's prejudices were simple sexism toward a strong woman so I showed her a lot of solidarity which she repaid by often inviting me for dinner and telling me endless stories about the village and its people. Although I never stopped showing her some solidarity, soon, and partly because of how she spoke of other people, I also found myself sympathizing with the way the rest of the family perceived her.*
>
> *The dislike that the family had toward Rose never translated into complete ostracization. She is always invited and is always present at family gatherings. But this dislike has indirectly led, and as far as I can see, without any premeditated scheming, to a rather severe punishment. The rug of family networks needed to migrate has been pulled from underneath her feet, or more exactly from underneath her son's feet. Her son, Robert, was in jail for forging checks in a desperate attempt to save the business he had inherited from his father from*

bankruptcy. As she was cutting the parsley and explaining to me what happened to her son, she was waving her knife looking particularly bitter and threatening. She was directly blaming her niece and nephew in Gatineaux. "We didn't want Robert to take over the business," she said. "We wanted to sell it. It was in the middle of the war and nothing was going well. It was migration or nothing. I begged them but they simply provided excuses. I looked after them more than their mother did when they were kids, and they left my son here with nothing to look forward to. Are we not allowed to live as well? They are all des salauds *(bastards). They could have helped him, but they left him here to rot instead."*

This linking of migration with life and non-migration with "nothing" and with "rotting," but only by those who are in the grip of an unfulfilled migratory desire, is one of the most enduring associations at the heart of diasporic culture. I have met in both Jalleh and Mehj people who were not interested in migrating. What was interesting was the way they invariably acted as if they were *resisting* migration. That is, while they did not desire it, they were unable to be indifferent to it. One man kept declaring to me that he didn't want to migrate and that he was "contented" in Lebanon. He repeated the word so often that I became suspicious that maybe he really couldn't migrate, and so was making a virtue out of necessity.

But soon enough, when I got to know him and his family better, I realized that he, in fact, could easily migrate if he chose to. He was genuinely content to stay. I had to work on my inherent cynicism vis-à-vis the concept of contentment and stop putting it in scare quotes every time I used it. It made me appreciate how radical the affect of "being contented" is in the face of "the desire to improve and progress" that is the dominant ethos of capitalist modernities. More importantly for our immediate ethnographic concerns here, I also realized that his need to repeat that he is contented was a form of incantation. It worked as a counter-spell aimed at protecting him from being captured by migration. Clearly, the latter was experienced, even by the non-believers, as a dominant ensnaring force permeating the place.

One of the book's arguments is that this internationalisation of the space of viability is one of the key ways the Lebanese experienced capitalist modernity. The other was the rise of the silk industry as French manufacturers became interested in the quality of

Lebanese silk. While the Lebanese like to highlight how the silk industry led to the capitalist modernisation of Lebanon in general, in fact this modernisation was very patriarchally gendered. Many if not most men did not enthusiastically embrace the spirit of capitalism. They felt it dishonouring to work for wages.

They continued to valorise feudal conceptions of themselves as farmers and land-owners and above capitalist menial work. At the same time, they ambivalently celebrated women's entry into the capitalist labour force by enjoying the extra income it provided while at the same time feeling threatened by the freedoms it entailed. This division and the patriarchal affect that accompanies it continues in some places even today. It played and still plays a major structuring force in diasporic culture.

Chapter Four, From Ambivalent to Fragmented Subjects, page 73

I first met Hind in Melbourne. She had just finished high school and was working at her parent's restaurant. She hadn't done well in her VCE (Victorian Certificate of Education) and didn't think she could get into university but expressed the desire to do further studies. We had a long chat about what she needed to do. Five years later, I was visiting her parents, they tell me that she had gone to live in Auckland. I mentioned to them that I was going to Auckland for a conference so they asked me if I could take a package for her. I did and that's how I got to meet her there. I asked her if she still wants to go to university. She said she did, 'but first I had to get away from Melbourne and from my family'. I was surprised as I thought her family environment was nice and her parents loving. So I asked why. Her reply was interesting. She said that she found herself increasingly sucked into working at the restaurant and that working for her father was intolerable.

> *You know, he doesn't do anything other than act like the lord of the manor, He is great when he's welcoming people to our house or to the restaurant, you know, the way he welcomes you. But as you know his English is not so good and he doesn't try to improve it… and he makes Mum do all the work. She cooks, she cleans, she even carries boxes, and whenever someone comes from the council or the government for whatever issue, he also gets mum to deal with it. He doesn't even like to handle money, except*

receiving it and spending it. But, at least, he likes spending it on us. At the same time, when Mum is dealing with men, the very men he doesn't want to deal with, especially if they are Anglo-Australian and young, he gets really jealous. And he has a bad temper. He has never physically touched any of us but he can throw some unbelievable tantrums. He becomes really detestable. Then, late in the evening, after we finished cleaning the restaurant, especially if he'd thrown a tantrum during the day, he would come to Mum, sometimes he even starts crying, and he say 'I don't know how you can cope with me, yaa habibti enteh *(my darling),* wallah enteh Maryam l'Adrah *(God is my witness, you are the Virgin Mary)'.*

*I've seen it happen again and again. I tried to get Mum to challenge him, but she wouldn't do anything. She would tell me '*enteh ma btefhameh shee*' (you don't understand anything). It's as if being told that she was* Maryam l'Adrah *is enough for her. I found myself having to continuously cope with this. I also found myself like Mum increasingly doing all the restaurant work (sometimes just to relieve her). I was increasingly saying to myself that I had to get away from all this.*

*'One day, dad asked me to get a box of Coke from the back shed to stack the fridge and when I went to the back an Anglo-Australian male friend of mine called in to see me and we started chatting in the backyard. Suddenly Dad barged in on us furious and acting as if he was waiting for the box of Coke. He started shouting at me and telling me things in Arabic and suddenly decided to speak English just to tell me 'you good for nothing… nothing!', right in front of my friend. I was embarrassed and started crying. That night, I was watching TV, and dad came in. I was still very upset and I didn't talk to him. He started crying and he said to me '*yah habibteh *I am sorry,* walla enteh Maryam l'Adrah*'. I knew straight away that I had to leave the place as quickly as possible.*

A month later I got invited to spend a week visiting some high school friends in Auckland. I went. After a few days with them I just decided that I was not going back. I had enough of working in the restaurant and being Maryam l'Adrah. And I haven't gone back since. Mum and Dad weren't

happy of course and they tried everything but in the end they've coped with it well."

The other feature that was part of this process of internationalisation of the space of viability is what I have called 'a permanent state of comparative existence'. Being able to compare life in the present, the past and the future has always been considered part and parcel of the rise of a modern consciousness. What makes for the specificity of diasporic modernity is that the comparative logic is more spatial than temporal. It is always both, but with diasporic modernity comparative spatiality becomes far more pronounced.

Chapter Three, Diasporic Anisogamy,

page 49

San Francisco, March 2001

I'm visiting Vivianne, who left Mehj five years ago (in 1996) to do Museum Studies at the University of California Santa Barbara. There she met Jack from LA. They married three years ago, and they live in San Francisco. I first met them in Mehj during the initial period of ethnography in the village. They were visiting and I had a good time chatting to them both, particularly as they had a good awareness of the colonial questions surrounding ethnology museums in the US. They invited me to visit when I was nearby in the US, so I did, and we were having a Sunday lunch at their place. They invited another Lebanese American couple Diane and Steve who they thought I'd like to meet. We were talking about holidays when the conversation took an interesting turn. "Can you ever see anything and enjoy it for what it is?" said Jack half-jokingly to Vivianne. He is complaining, partly to her, partly to all of us sitting at the table, that when they went recently on a Grand Canyon holiday and were enjoying the breathtaking views,

Vivianne said: "It reminds me of the Qadisha Valley." "I mean, man, this is crazy, right?" he said exaggerating his sense of outrage for comic effect, "I've been to the Qadisha Valley and I loved it. But it's just one damn valley. How can you go to the Grand Canyon and think of the Qadisha Valley? Come on! And it's always like this," he said, "we go to see this and it reminds me of that. Is there anywhere on earth that can be seen and that doesn't remind you guys of something in Lebanon?" "That's so true," said Steve, laughing, "Diane does that, I mean, how

many 'reminders' of the whole world can one fit into a couple of square meters?" "It's 10,452 km^2, thanks" said Diane.

Between the joking and the outrage, Jack and Steve were touching on a defining feature of the diasporic condition. It is actually quasi-impossible to see something and "enjoy it for what it is." If you are being taken somewhere with Lebanese people, they usually do the comparison for you before you get there: "You wait till you see this, it's exactly like x."

When I first arrived in Sydney in 1976, I was quickly taken to Bulli Pass, about 100km south of Sydney. I was told it provided a mountain-to-sea view "exactly" like the view from Our Lady of Lebanon in Harissa. A considerable amount of time while driving there involved listening to people speak about their memories of Harissa. I remember

very clearly my uncle, who was driving us and who was born in Australia and had never been to Lebanon, telling me something like: "the more we take people to Bulli Pass, the more I know about Harissa."

This permanent state of comparative existence is not only experienced in the lands of migration, where every situation, every object and every street angle is haunted by another situation and another experience of a similar object and a similar street angle, but in Lebanon as well. The moment diasporic modernity as a cultural form became the very medium in which, and with which, people start to think themselves, their relations and the issues they confront, a permanent transnational comparative logic takes hold of the modern subject. It is an integral part of the internationalization of the space of viability... If one is contemplating studying, it becomes impossible not to ask, should I study locally or overseas. Even if a Lebanese villager applies for a job in a factory, it becomes impossible to think it without her wondering how different it would be to do the same job in Sydney or Detroit, etc. To be sure, comparative logic as such is not specific to the diasporic condition. The modern European experience is also impossible to think without a comparative logic that is both spatial (e.g., comparing the city and

> the country) and temporal (e.g., comparing before and after). What distinguishes diasporic modernity is that it entails accentuating the spatial at the expense of the temporal.

But there is an equally important, diaspora-specific, feature of this comparative logic. When people like Vivianne look at one thing and says "it reminds me of …" they are not usually making an intellectualized, socially, and affectively neutral comparison. Implicit in this "it reminds me…" is also at least a hint of a reciprocal economy consisting of an exchange of national offerings. That is, in the case of Vivianne above "it reminds me" involves saying to Jack something like: "thanks for showing me some of what your nation has on offer [i.e. the Grand Canyon], my nation also has something that is grand and beautiful on offer for the visitor." My nation is really the most beautiful nation on earth.

Diasporic comparisons, then, involve an exchange of valorized attachments to people, places, food and many other things. This exchange however is always grounded in an unequal relation. Unequal not for the usual reasons analysts refer to such as underdevelopment, colonisalism, racism etc… but the inequality I highlight in the book is grounded in a more specifically diasporic injury.

From the very moment they are captured by diasporic modernity, the moment they launch themselves into the world and interact with other people, even when they claim the spirits of their Phoenician ancestors and portray themselves triumphantly as a world-conquering people, the Lebanese, in fact, see themselves in one important regard, and before being seen as such by racist others, as a lesser people. They see themselves as such and are ashamed of this self-perception. This is not because they internalize the racist developmentalist schema of western colonialism, which sees the world in terms of "advanced" white people and "backward" third-world people. Although, to be clear, they do internalize this racist schema and position themselves ambivalently within it. This, however, does not explain how such a conception of oneself as a "lesser people" is present even when they migrate to third-world countries in Africa and Latin America and where many of them wholeheartedly adopt a western racist conception of the locals and the natives.

What is behind this perception, then, is not the assumed degree of modernity and capitalist development but something much simpler. It is a conception of oneself as

someone belonging to a country that lets go of its children because it is unable to care for them. Or as a Venezuelan Lebanese poetically put it to me: “we are the people whose country could not keep them.” It is this primal sense of injury that makes for an unequal relation with those whom they consider as ‘the people whose country could keep them’. This relation is at the heart of what I refer to in the book as ‘diasporic anisogamy’ (the term anisogamy is a technical anthropological term referring to marriage, but more generally a system of reciprocal exchange, between parties with unequal status).

Chapter Three, Diasporic Anisogamy, page 54

> One evening in Melbourne sitting having dinner with my informants’ family, George was lamenting the fact that Australians still think of Lebanon as “a desert with camels.” He started boasting about how beautiful Lebanon was and how ignorant Australians are. George’s son couldn’t help himself interjecting and saying: “yes dad, but the fact still is that it is you who migrated to Australia; it is not the Australians who migrated to Lebanon.” “So what?” replied his father, totally evading the fact raised by his son, “just because they are rich doesn’t mean they are better than us.”
>
> Again and again during my fieldwork, the fact that it is “the Lebanese who migrate” comes up in ways reminiscent of some injuries of class: a source of shame that needs to be hidden. The deep nature of this injury emerges most in the many ways it is evaded and swept under the carpet within Lebanon’s diasporic culture itself. Indeed, one can say that the whole mythology of the enterprising Lebanese is partly an attempt to elide and not fully come to terms with the source of this injury: Lebanon’s relative poverty and its inability to offer its people an acceptable distribution of economic wellbeing and sources of existential mobility. Despite the propelling power of the migratory impulse the Lebanese diasporic subject is always riven with ambivalent feelings set in motion by this primal injury: a love for Lebanon and one’s family, a shame that Lebanon is unable “to keep one’s people,” a shame for experiencing this shame and the desire to protect what is good about Lebanon despite this injury.
>
> One common mode of handling this is through a splitting of Lebanon into a bad and a good side, with the split itself aimed at “protecting” the good side.

> Sometimes the split is gendered: "Lebanon is a good lovely caring place (female). It's sad that we don't have a state (male) that is capable of protecting and caring for this goodness and distributing it among the whole population"; "if it weren't for the Lebanese state and what it has done to us, who would want to leave Lebanon?"; and "this country is heaven. The politicians turn it into hell. But for me it remains heaven. That's how I feel, I feel I am forced to leave heaven." Sometimes the split is between Lebanon as nature (good) and Lebanon as people and society (bad), such as with the well-known joke: "when God created the natural world the countries surrounding Lebanon got very jealous and said 'that's not fair, why did you make Lebanon so much more beautiful?' God agreed so he proceeded to create the Lebanese to even things up."

It is not surprising that it is racists, who, if anything, are experts in hurting people, often try to bring out this injury into the open with taunts such as 'well if your country is so great why did you come here?'. This is why an anti-racism that confronts this injury directly, rather than work on hiding it, is an anti-racism built on far more solid ground.

There is, beside anisogamy, one other big word introduced in the book. It is actually the most cental concept in the book. It's called lenticularity. It is an argument that the diasporic condition is characterised by the simultaneous inhabitance of a multiplicity of realities. This is perhaps the most intellectually demanding dimension of the book as it involves a break with common sense. We take it for granted that we can only occupy one space at a time. We cannot be in Redfern and St Kilda at the same time let alone be in Australia and in Lebanon simultaneously. In diasporic discourse subjects are always shown to be in one place or another, or at best torn between two places. This why the concept of 'memory' does a lot of work in this discourse. You can be in Sao Paolo and remember your village in Lebanon. No problem. But if you try and tell someone that diasporic people often experience being situated in two places at the same time they'll think you've taken some tablets that you shouldn't be taking. Or, at least, that you shouldn't be writing and talking social science while you're prone to fantasy and science-fiction. While I am certainly not out to convince you of anything here, I can assure you that, at the very least, I make a pretty good case concerning the importance of being able to think the inhabitance of multiple realities that the concept of lenticularity aims to convey.

Chapter Five, On diasporic Lenticularity,

page 93

> *Paul was holding his baby son Chafic, named after his grandfather, on his arms and showing me around his new house in Boston. We got to the loungeroom and he had some modern furniture with a large Elvis poster and some Elvis memorabilia that Paul, a great fan, got from Graceland. In one corner, however, he had a bar built with stones very much like the stones used to build traditional Lebanese houses – darker stones marked an unmistakable Lebanese cedar. On the shelf were two* arghilehs *and on the floor next to the bar's entrance was a* jurn. *The whole thing was a festival of Lebaneseness.*
>
> *"If you look on this side, this is all Elvis, this is my America," he said. "If you look on this side, this is my Lebanon, look there's even a photo of the village here." At that moment, his son Chafic emitted an unintelligible sound as if understanding what his dad was saying. Paul turned to his son and said in baby talk, "yes, America and Lebanon." He then lifted his son and turned him so he faced the lounge and swiveled with him a number of times so he can intermittently face the Elvis saturated part of the lounge and the Lebanese bar saying: "see. America, Lebanon. America. Lebanon. America. Lebanon."*

This illustration takes us a bit of the way in exemplifying along thinking the inhabitance of multiple spatialities. But, while graphic, it is in another way very specific, in that the two coexisting inhabited realities that it allows us to see are much too neatly divided: America on the left, Lebanon on the right. In general, the relational points that form the metonymic basis for the creation of "Lebanon" and the points of attachment that create the place where one has migrated to are not so precisely divided.…

Lena is speaking to me sitting in her lounge room in São Paulo, her daughter looks like her mother and as such helps situate her in Lebanon, but the daughter also has a very Brazilian accent which firmly situates Lena in Brazil. The morning cup of Lebanese coffee they drink takes them to Lebanon, while the *Pão de queijo* situates them in Brazil. Thus, Lena can be relating to her daughter's looks, the smell of Lebanese coffee, a photo of her dad, the Lebanese music playing in the background, all of which work to situate her in Lebanon, while at the same time, her daughter's accent, the breakfast cakes, the

bills on the table, the tree outside, position her in Brazil. This is not a stable division as in Paul's lounge above. The relations to her daughters' appearance, Lebanese coffee, etc., forms a bundle of relationality that works to create a space metonymically related to Lebanon and situating Lena within that space. But this bundle of relationality is continuously intermingled with another bundle that situates her in Brazil. The two spaces do not exist neatly separated from each other but are continuously refracting each other, as if in constant dialogue. That is what defines a lenticular reality.

> *Jo has flown from Vermont to visit her mother, Fareedeh, and her childhood home in the village. Every year in August the whole family meets there. Jo's brother, Georges, has also flown from Vermont. They are all sitting on the balcony listening to 'Tante Lilianne,' a friend of their mother and someone they all know since they were children, 'reading' Jo's cup of coffee.*
>
> *Lilianne is intensely scrutinizing the coffee grounds left at the bottom of the cup. She looks up at Jo and says: 'Ahead of you are two roads' she says to Jo.*
>
> *Georges starts laughing. 'you're sure it's not three this time?' says Georges in a mocking tone.*
>
> *'Shu...ush' says Fareedeh.*
>
> *Lilianne is unperturbed. She says to Georges: 'The cup always shows two roads. If you can't cope with that, tough luck'.*
>
> *Jo looks at Georges and goes: 'ok. have you finished demonstrating how modern and sophisticated you are?'*
>
> *'Don't worry about him, keep going' she tells Lilianne. Lilianne keeps going.*
>
> *As if to show how unaffected by Georges' sarcasm she is, Lilliane defiantly repeats her opening sentence. 'Ahead of you are two roads' she says emphasizing the 'two', looking at Georges while doing it.*
>
> *She returns to looking into the coffee grind. 'Both roads seem to end pointing to the same place' She continues, 'but the choice is difficult.'*
>
> *She stops and looks at Jo: 'You are facing a particularly difficult situation here for you don't even seem to have a choice.' She takes a sip from her own cup of coffee and takes a drag on her cigarette. 'One road seems long and full of turns*

but with very few obstacles. The other is shorter… yes… (she scrutinizes the bottom of the cup again) … but it seems very risky and dangerous.'

Fareedeh herself couldn't help interfering this time: 'must be the road to Beirut'.

Lilianne is now looking at Jo very seriously: 'You have to be very careful. For the danger is not just on the road. The danger is in you. When I look here, I see you. But you are not on either of these two roads.' 'They are in you. You are, in yourself, the two roads' (enteh binafsik el' tari'eyn) she said finishing what began as a classical routinized fortune-telling discourse on this unusual and mysterious note.

She put the cup of coffee back on the tray in front of her as if angry about what she just said, muttering 'uff' as if relieved it's all over.

Jo looks at her intensely and says: 'All my life I've been two roads (tool 'imreh tari'eyn). It's always as if part of me takes one direction and the other part takes another... When I left Lebanon to the US, I always felt that part of me never left. And now I am here having a holiday but I am also in Vermont. Not just thinking about Vermont but busy doing things long distance in Vermont. I am never here or there, I am always here and there'.

- Photo de couverture : https://www.revuegestion.ca/limmigration-entre-leconomique-et-lidentitaire

Article 12

L'engagement et l'implication des fonctionnaires du secteur public libanais vus par les gestionnaires : étude qualitative

Ghina Basbous
Sous la direction du professeur
Edmond Chidiac

- Doctorante en Leadership et Gestion des Ressources Humaines
  Université Saint-Joseph- Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
  E-mail :ghina_basbous@hotmail.com
- Professeur Associé
  Université Saint-Joseph- Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
  E-mail : edmond.chidiac@usj.edu.lb

Résumé

En ressources humaines (RH), les recherches sur l'engagement et l'implication, se sont développées dans les pays occidentaux en particulier auprès des organisations du secteur privé. Cependant, les recherches liées à ces concepts dans le proche-Orient, plus particulièrement dans le secteur public libanais, font défaut. Nous avons voulu les étudier à travers une étude qualitative auprès de cinq gestionnaires de catégories A et B occupant des postes de direction. La collecte des données s'est reposée sur des entrevues pour l'analyse des données qualitatives. Plusieurs résultats intéressants ont été obtenus. Il a été démontré que les gestionnaires du secteur public sont fiers d'y appartenir et de contribuer afin de faire prévaloir l'intérêt commun sur l'intérêt personnel. En contrepartie, ils reçoivent un respect de la société et leurs postes leur ouvrent des connexions dans leurs réseaux de connaissances. Les gestionnaires connaissent les facteurs influençant négativement l'implication des employés mais reconnaissent qu'ils sont incapables d'y apporter un changement vu le favoritisme politique qui règne dans la fonction publique. Ces gestionnaires (désignés suite à des concertations politiques) continuent leur itinéraire dans la même lignée que leurs prédécesseurs, poursuivant un « legs » en perpétuant les mêmes agendas de leurs partis politiques respectifs. La majorité des gestionnaires ont mentionné les incitations de performance basées sur les récompenses pour améliorer la productivité des employés à leur charge mais ont aussi reconnu la limite de leur marge de manœuvre à ce propos.

Cette recherche qualitative est pionnière dans le contexte libanais et malgré les obstacles occasionnés par les circonstances sociopolitiques et la pandémie du COVID-19, elle a pu contribuer à élargir le champ de connaissance en matière de GRH dans le secteur public libanais en soulignant les faiblesses des niveaux hiérarchiques en termes de prise de décision, de stratégies de motivation et de mesures correctrices dans la fonction publique.

Mots-clés : Engagement – Implication – Ressources Humaines - Fonction Publique - Liban

ملخص

تطورت الأبحاث في مجال الموارد البشرية حول الانخراط الوظيفي والالتزام بالعمل في الدول الغربية، لا سيما منها تلك المتعلقة بمؤسسات القطاع الخاص. وبقي البحث المرتبط بهذه المجالات ومفاهيمها ناقصين في الشرق الأوسط، بالأخص فيما خص القطاع العام اللبناني، لذلك أجرينا دراسة نوعية في هذا الصدد مع خمسة مدراء من الفئتين "أ" و "ب" من الذين يشغلون مناصب إدارية. واعتمدنا جمع البيانات من خلال المقابلات لتحليلها مما ساعد في الحصول على نتائج عدّة مثيرة للاهتمام. فلقد تبيّن أن المدراء العامين في القطاع العام اللبناني يفتخرون بانتمائهم إلى هذا القطاع كما وبالمساعدة في تغليب المصلحة العامة على المصلحة الذاتية؛ ولقد تبين أيضاً كيف أنهم يحظون باحترام المجتمع، وبأن مناصبهم تساهم في توسيع شبكات علاقاتهم. ولقد تبين أيضاً كيف أن هؤلاء المدراء يدركون تماماً العوامل التي تؤثر سلبًا في انتقاء الموظفين، لكنهم يعلمون جيداً أنهم غير قادرين على إحداث أي تغيير نظرًا للمحاباة السياسية السائدة في الخدمة العامة. ويواصل هؤلاء المديرون (المعينون بتنسيق سياسي) والذين ينتمون على الأرجح

إلى الفريق الحزبي ذاته الذي عينهم، اعتماد نهج أسلافهم في تطبيق أجندات احزابهم السياسية. ولقد ذكر معظمهم مدى أهمية الحوافز القائمة على المكافآت بهدف تحسين إنتاجية الموظفين العاملين معهم، لكنهم مدركين تماماً كيف أن أياديهم مكّبلة في هذا الصدد نتيجة صلاحياتهم المحدودة.

يعتبر هذا البحث النوعي رائدًا في الواقع اللبناني. فلقد ساهمت هذه الدراسة، على الرغم من العقبات المتأتية من الظروف الاجتماعّية والسياسية ووباء COVID-19، في توسيع مجال المعرفة في إدارة الموارد البشرية في القطاع العام اللبناني من خلال تسليط الضوء على نقاط ضعف المستويات الهرمية في صنع القرار، وعلى الاستراتيجيات التحفيزية والتدابير التصحيحية في الخدمة العامة.

الكلمات المفاتيح: الانخراط الوظيفي، الالتزام بالعمل، الموارد البشرية، القطاع العام اللبناني

1. Introduction

Le Liban est un pays incluant une population fort diversifiée. Le dernier recensement officiel a été effectué sous le mandat français en 1932 (Maktabi, 1999). Il existe cependant des données sur la situation démographique et économique de ce pays. Sur le plan démographique, la population libanaise était estimée à 5,6 millions en 2014 (Word Bank, 2016). Cette population compte environ 54% de musulmans - sunnites (27%) et chiites (27%) - et 40,5% de chrétiens (Central Intelligence Agency, 2016). De plus, en 2014, l'espérance de vie moyenne pour un citoyen libanais était estimée à 79,34 ans (Word Bank, 2016).

Fondé en tant que démocratie parlementaire, le pouvoir politique libanais est partagé entre les communautés religieuses des pays (confessionnalisme) (Hasbani, 2011). Cet arrangement a conduit à l'émergence de partis politiques qui reflètent les idéologies politiques et les croyances religieuses (Salamey, 2014 ; Youngblood Coleman, 2015). Ces partis politiques libanais ne sont pas créés pour des fins de participation politique (Antoun, 2008). Au contraire, ils sont utilisés par des élites sectaires afin d'accéder aux institutions politiques et d'exercer un pouvoir sur leurs électeurs (Youngblood Coleman, 2015). Le système politique libanais a été décrit comme dysfonctionnel car ce système de partage du pouvoir du pays a permis aux partis politiques de défendre leurs intérêts en établissement des relations de favoritisme entre les dirigeants et les citoyens (Makdisi, Kiwan, & Marktanner, 2011). Par conséquent, ce système ne crée pas d'espace pour la

participation des citoyens au processus de prise de décision, car l'intérêt des groupes sectaires et de leurs partis politiques supplante les demandes du peuple (Safa, 2010).

Compte tenu de la taille de sa population, le Liban est considéré comme ayant un grand secteur public (Habib, 2005). Selon Antoun (2008), la taille du secteur public s'étend à plus de 180 000 employés pendant la guerre civile (1975-1990). Depuis la fin de la guerre, le nombre d'employés du secteur public semble avoir augmenté. Bien que des données fiables soient difficiles à sécuriser, les estimations suggèrent que le gouvernement emploie entre 220 000 et 230 000 personnes (Chaaban, 2013).

Alors que les gouvernements libanais reconnaissent depuis longtemps la nécessité d'une réforme administrative, les efforts pour améliorer la bureaucratie ont souvent échoué (Kingston, 2013). De nombreuses tentatives de réforme administrative ont été interrompues par les instabilités.

Pour pouvoir élaborer des propositions de réforme, il faudrait analyser les problèmes dont souffre l'administration. Les efforts déployés au Liban en vue de reconstruire le pays, depuis la fin de la guerre civile, ont montré que l'administration publique est incapable, dans son état actuel, de jouer un rôle efficace dans le projet de reconstruction, ceci menace la poursuite de grand nombre de programmes financés par les pays donateurs. Les institutions donatrices remarquent que leurs aides tardent à être absorbées dans le système étatique et commencent à manquer à leurs obligations. D'autre part, le citoyen libanais se plaint de la mauvaise qualité des services, des formalités administratives assez compliquées, des mesures arbitraires, de la corruption et des ingérences des personnalités politiques influentes dans les affaires de l'administration publique pour mettre certaines institutions administratives au service de leurs clientèles.

Actuellement avec une économie en difficulté à cause de la dette, le Liban a désespéramment besoin de se relancer en s'adossant sur une administration publique solide capable d'assumer des services efficaces. Dans l'état actuel, la fonction publique libanaise est loin d'être efficace à cause de plusieurs problèmes qui secouent le pays et les citoyens se plaignent incessamment de la mauvaise qualité des services, de la complexité des procédures administratives, de leurs lenteurs mais surtout de la corruption du personnel.

2. Objectifs de l'étude

La présente étude vise à reconnaître les éléments permettant de connecter l'implication organisationnelle, l'engagement, la satisfaction et la performance des fonctionnaires avec le cadre matériel et humain dans lequel ils œuvrent. Ces éléments sont étudiés à partir de la perspective des gestionnaires occupant des postes clés de direction.

En outre, le but secondaire de cette étude qualitative est de comprendre comment le poste pouvait impacter la relation entre « le Leadership » et l'employé pour identifier les facettes de l'implication organisationnelle et de l'engagement au travail tout en examinant l'influence des ressources personnelles, organisationnelles, sociales, et matérielles sur la satisfaction et la performance des employés du secteur public.

3. Problématique

Les indicateurs durables et permanents de réforme du travail reposent sur la compréhension de l'expérience des employés, en étudiant plus particulièrement les concepts d'engagement et d'implication des fonctionnaires de l'administration libanaise à partir de la perspective des gestionnaires.

L'engagement a été défini comme étant l'attachement émotionnel et l'identification avec une organisation (Allen & Meyer, 1990). Le concept d'implication est un concept clé qui sous-entend l'attitude que possède l'employé vis-à-vis de son travail et de l'environnement où il exerce. Le concept d'implication détient effectivement une importance capitale auprès des chercheurs et aussi auprès des gestionnaires cherchant à apporter un changement organisationnel durable et favorable. Pareillement à l'implication, il a été présumé que l'engagement est positivement corrélé à la performance globale d'une institution.

Au moment où le peuple libanais cherche à optimiser la performance de son administration publique pour éviter la déchéance, il est alors opportun d'adresser la question de recherche suivante : quels sont les niveaux d'engagement et d'implications des fonctionnaires libanais en postes managériaux et quelle est leur perception de la performance des employés à leur charge ? Y-a-t-il des facteurs favorisants ou contraignants ? Et quelles sont les stratégies adoptées présentement par l'administration publique pour optimiser la performance des employés.

En prenant en considération que l'engagement est un sentiment et donc vise la sphère émotionnelle et que l'implication est une attitude qui se traduit par un comportement, il nous est alors possible de présumer comme hypothèse que l'implication des gestionnaires se traduirait davantage par une mobilisation réelle dans le milieu de travail et serait plus influencée par des facteurs externes comme l'entourage physique et humain et par la rémunération. Cet article présente les résultats d'une recherche qualitative qui s'inscrit dans un projet de thèse plus développé.

4. Méthodes

Afin de répondre aux objectifs et aux questions de recherche, les méthodes et les techniques suivantes ont été soutenu :

4.1 Devis de recherche :

Une approche phénoménologique qualitative est adoptée visant à examiner les concepts d'engagement et d'implication organisationnelle des employés dans le service public au Liban. La recherche qualitative permet de comprendre les expériences des personnes et de déterminer comment les différents aspects du comportement humain interagissent au sein d'un environnement (Newman, 2007).

4.2. Méthode de collecte des données :

Des entretiens semi directifs exploratoires sont effectués avec des directeurs généraux. Ces entretiens se basent sur un guide d'entrevue semi-structuré englobant 16 questions principales. Ce guide d'entrevue a servi de toile de fond pour l'ensemble des entrevues réalisées, en permettant des digressions faites par les interviewés afin de donner la liberté d'exprimer des pensées refoulées ou de verbaliser certaines plaintes. Selon le guide d'entretien, chaque entrevue a débuté en demandant à l'interviewé de faire part de son parcours personnel et professionnel afin de pouvoir dresser une brève biographie. En marge des réponses concernant les questions de la grille d'entrevue, et puisque nous avons opté pour réaliser des entrevues semi-structurées en laissant libre cours à l'interlocuteur, certains cadres nous ont fait part de leurs problèmes de santé physique, cognitive, émotionnelle et même familiale qui sont liés à leur travail. Les entrevues ont été réalisées de façon virtuelle à cause du confinement obligatoire au pays.

4.3. Echantillonnage :

Un échantillonnage non probabiliste théorique par choix raisonné est utilisé**.** Selon Schultze et Avital (2011), l'échantillonnage par choix raisonné consiste à sélectionner un cas qui permettra au chercheur de se renseigner sur le phénomène en question. Moustakas (1994) a noté que pour une recherche phénoménologique, un échantillon suffisant est celui permettant l'atteinte d'une saturation théorique pour développer des thèmes dans la recherche (Yin, 2016).

4.4. Population

Les entrevues sont effectuées avec des personnes occupant des postes de direction appartenant aux catégories A et B de l'administration publique libanaise.

La population cible comprend des fonctionnaires cadres, recrutés de différentes administrations publiques à savoir les ministères des Finances, de la Santé Publique, d'Education et de l'Enseignement Supérieur et des Affaires sociales et du Conseil de la fonction publique. En fait, imprégnée par une approche constructiviste dans le choix de l'échantillon théorique de ce travail (Glaser & Strauss, 2010), nous avons recherché à évaluer les facettes de l'engagement et de l'implication auprès de personnes interviewées en s'assurant qu'elles appartenaient à des groupes diversifiés en y incluant en particulier des cadres féminins pour mettre l'emphase sur le rôle qu'occupe les femmes au sein de l'administration publique libanaise.

4.5. Participants à l'étude :

Cinq cadres des différents ministères directement imprégnés dans les questions d'engagement et d'implication organisationnelle ont participé à l'étude car les fonctionnaires à leur charge sont en contact direct avec les citoyens durant les services requis. Nous entendons par cadre, le statut occupé par une personne au sein d'une administration publique qui lui permet de jouir de compétences managériale. D'habitude, ce statut correspond aux postes jouissant de la plus haute responsabilité permettant d'accomplir des fonctions d'encadrement des postes de niveaux hiérarchiques inférieurs. Dans les ministères susmentionnés, la performance des employés constitue la charnière de la relation du peuple avec l'administration publique qui sera teintée d'un contentement ou d'un mécontentement face aux services reçus. L'échantillon a été composé de deux directeurs généraux, deux personnes qui occupent des postes de DGRH et l'ancien

président du CFP, ce qui constitue un échantillon privilégié (De Clercq & Belausteguigoitia Rius, 2007). En fait, Milward et Hopkins en 1998 ont démontré que les personnes occupant des responsabilités sont davantage liées à leur organisation par un contrat relationnel basé à la fois sur l'échange social et sur l'échange financier. Ce lien privilégié qui repose sur un contrat de confiance et de réciprocité présume un investissement au travail et une loyauté vis-à-vis des buts de l'organisation en adhérant à ses valeurs en échange de perspectives de carrière offrant à la fois une autonomie dans l'action, une reconnaissance sociale et des opportunités d'avancement futures constituant ainsi les déterminants de l'implication.

4.6. Justification du nombre de l'échantillon :

De prime abord, cinq entrevues pourraient paraitre insuffisantes, sauf que la lecture flottante préliminaire des transcriptions a dévoilé une saturation sémantique des contenus des récits malgré leur variété et une diversification des thèmes soulevés qui témoigne d'une richesse d'informations codées à déchiffrer.

4.7. Déroulement de l'étude :

Sur approbation volontaire de participation, les informations recueillies durant la période allant de Février 2020 jusqu'à Mai 2021 ont été retranscrites en arabe puis traduites en français pour permettre l'analyse qualitative de contenu et procéder au codage des thèmes avec le logiciel NVivo 11 en retenant un seuil de 30% pour l'occurrence des codes. La durée moyenne de chaque entrevue fut presque d'une heure avec un total d'une centaine de pages de transcription pour toutes les entrevues confondues.

4.8. Conditions éthiques de travail du terrain :

Afin de respecter les considérations éthiques à savoir l'anonymat et la confidentialité, un pseudonyme est assigné au participant afin d'éviter son repérage. Après avoir effectué les entrevues, nous avons procédé à la transcription des verbatim avec la triangulation des données auprès des participants pour confirmer la véracité des informations collectées.

4.9. Plan d'analyse :

- Les méthodes d'analyse qualitative consistaient à regrouper les thèmes et les expériences, étiqueter les codes et regrouper les réponses par thèmes. Ensuite il fallait examiner la pertinence des codes et leur analyse pour en tirer le sens. Enfin, décrire les codes à l'aide du mot à mot et les définir en utilisant des descriptions alternatives des expériences fut l'étape finale pour atteindre la compréhension des

expériences. Les codes et les thèmes furent catégorisés par leur nature émotionnelle ou comportementale afin de discerner entre les concepts recherchés. Les cinq récits retranscrits ont été agencés et avant de procéder à l'analyse des données, nous avons lu de façon « diagonale ou flottante » les entretiens collectés pour faire émerger les facettes des concepts d'engagement et d'implication en vue d'orienter l'analyse (Bardin, 2007). Cette activité constitue une occasion d'immersion dans l'univers des participants en vue de faciliter l'approche inductive dans l'analyse pour catégoriser l'émotionnel et le comportemental séparément.

Généralement, les évènements qui relatent des tournants décisifs sont imprégnés d'éléments qui viennent accentuer l'expérience vécue par les cadres. Il peut s'agir de facteurs contraignants ; de complications mais aussi de facteurs facilitants ou de ressources à disposition du cadre.

Par souci de rigueur, l'analyse fut faite en deux temps : en premier une analyse intra-textuelle, ensuite une analyse inter-textuelle pour faire ressortir les convergences et les divergences des récits.

- L'analyse intra-textuelle a été réalisée pour faire émerger les codes en lien avec l'engagement et l'implication durant l'enchaînement des évènements et des actions relatés. Lorsque le participant retrace sa trajectoire, il ne suit pas nécessairement un ordre chronologique mais il fait fréquemment des digressions en lien avec des évènements satellites qui enrichissent le discours et valorisent l'expérience vécue.
- L'analyse inter-textuelle consistait à comparer les textes entre eux pour identifier les convergences dans les différents récits en l'occurrence des trajectoires identifiées dans l'analyse intra-textuelle. Cette approche possède l'avantage de faire émerger des concepts auxquels le chercheur n'aurait pas pensé initialement mais qui contribuent à accepter ou réfuter l'hypothèse de base (Wacheux, 1996).

4.10. Méthode de codage :

Le codage des entrevues a consisté à découper le récit selon les questions clés en repérant les mots et les expressions charnières. Cette approche permet d'une part, d'analyser selon les thématiques adressées par chaque question et d'autre part de repérer de nouveaux codes systématiquement. Ainsi, le recours à cette première étape de l'analyse

diachronique nous a permis d'identifier un « pattern » dans le récit du répondant réparti en trois phases qui sont identifiées dans la narration faite par chacun des répondants. Deuxièmement, à partir de la reconstitution des différentes phases et des évènements qui y sont inclus, nous avons identifié les ressources offertes ou manquantes et les demandes qui pèsent sur le cadre. L'identification et le codage de ces exigences (ou demandes) et des ressources manquantes a été construit en s'appuyant sur la grille d'analyse préétablie et inspirée par la recension des écrits– qui est omise dans cet article par souci de brièveté.

5.Discussions et analyses

En s'appuyant sur ce qui précède, nous avons examiné l'axe émotionnel et celui comportemental du cadre en les identifiant en particulier dans la relation verticale qui lie le cadre à son supérieur. L'épuration du récit en fonction des éléments principaux liés aux thèmes d'engagement (émotionnel) et d'implication (comportemental) a été faite sans pour autant toucher la cohérence interne du récit.

5.1. L'analyse intra-textuelle

Premier participant

Amanie considère le travail comme une « nécessité pour le développement de la personnalité » à travers les connexions que tisse la personne avec les différents acteurs durant les activités quotidiennes. Elle n'hésite pas à dévoiler « qu'une restructuration est nécessaire et devrait porter sur la réforme de toute l'administration » qui manque de profils de poste clairs et nécessite une réorganisation voire même une restructuration qui devrait toucher toute l'infrastructure de l'état libanais. A travers ses années d'expérience, elle s'est rendue compte qu'il serait possible de fusionner trois postes en un et éviter la répétition des mêmes tâches exécutées par différents ministères voire même par plusieurs départements au sein du même ministère. Cela souligne la précarité organisationnelle qui pourrait limiter l'implication du fonctionnaire.

La participante valorise énormément le travail dans le secteur public et le qualifie « de mission au service du pays et des citoyens » (axe émotionnel). Outre les avantages du secteur public à lui assurer une stabilité d'emploi et une opportunité de bien élever ses enfants (facteurs favorisants), il s'agit aussi d'une « mission » qu'elle a réalisée avec toute conscience (axe comportemental). Elle s'apprête à jouir de sa retraite prochaine, mais elle envisage continuer de travailler à la même cadence même étant retraitée vue l'importance qu'elle accorde au travail et non au poste. Elle déclare que « c'est la

personne qui crée le poste et non l'inverse ». Nous pourrons sur ce point se poser la question si l'implication concerne le travail dans sa globalité ou le travail dans le secteur public.

Elle croit fortement qu'en ayant une bonne volonté de travailler, il est possible d'atteindre des niveaux élevés de performance sans avoir à mettre une pression budgétaire sur le gouvernement et augmenter l'effectif des employés. C'est effectivement ce qu'elle a essayé de faire en encourageant les partenariats avec la société civile, par le biais du recours à des jeunes bénévoles pour la réalisation de tâches précises nécessitant la mobilisation d'un effectif considérable. Cette approche (comportementale) présente l'avantage de sensibiliser les jeunes au travail administratif et logistique du secteur public, à leur faire connaitre les défis confrontés par ce secteur en les épargnant de sombrer dans les vices dérisoires de l'oisiveté. Elle cherche à influencer le personnel par son exemple (comportemental) et sa présence continue au ministère, pour épauler toute personne à dépasser les obstacles au travail. C'est exactement pour cette raison qu'elle travaille 16 heures par jour afin d'influencer le personnel par son exemple. Elle est fortement critiquée par sa famille qui qualifie son travail comme « ta famille ». En fait, elle a réussi à influencer le personnel qui a accepté de venir les samedis et dimanches au travail durant la crise occasionnée par le COVID-19 afin d'organiser la distribution des masques. En effet, un comportement réel suscite la motivation du personnel et l'invite à adopter un comportement pareil.

Pour impliquer les employés, elle pense qu'il faudrait leur assurer un traitement juste et équitable et un environnement convenable (facteurs favorisants). Pour cela, elle a œuvré à améliorer l'infrastructure matérielle (bâtiment et bureaux) qui constitue la première impression sur les visiteurs. Elle a mobilisé des fonds externes pour moderniser et décorer le ministère qui semble plus élégant que le bâtiment juxtaposé du secteur privé.

Elle se vante du lègue (émotionnel) qu'elle laisse après son départ en retraite, celui d'avoir implémenté un système d'archivage électronique déjà en vigueur.

Comme stratégies de motivation des employés, elle a recours à des formations internes et à la recherche d'appui de centres de formations externes. Le problème qui lui tient à cœur est le statut des représentants du ministère, car malgré qu'ils soient contractuels, ils n'ont pas été embauchés par un concours et ne possèdent donc pas le droit à des promotions. C'est ce type de contraintes qui pourrait impacter l'engagement et par suite limiter l'implication du personnel.

En cas de problèmes avec les employés, elle procède en premier à la communication et au suivi; le cas échéant elle procède à la rotation du personnel avant d'envisager des mesures plus strictes comme l'arrêt du contrat. Cela souligne implicitement l'interaction entre l'émotionnel et le comportemental vu que le premier influe le second.

Selon la participante, il existe une typologie des gens et 90% du peuple a tendance à suivre le flot (émotionnel). Pour atteindre une participation active des employés, il leur faut reconnaitre leur contribution (comportementale) sur le plan national et international. Pour elle, l'implication et la performance « vont de soi » et c'est ce qu'elle vit d'ailleurs, ces enfants lui disent : « ta famille, tes enfants sont ton travail » car elle n'est jamais disponible à la maison. Ce récit témoigne du lien entre l'engagement et l'implication car le sentiment est le précurseur du comportement.

Pour valoriser les employés et les motiver (facteurs favorisants), elle a opté d'envoyer chaque 15 jours 2 employés pour suivre une formation continue à Milan. En Chine, elle a pu envoyer 20 employés par mois ce qui a favorisé l'ouverture et le dialogue entre les employés qui - au Liban - ne se connaissaient pas malgré qu'ils font partie de la même administration. Elle désire pouvoir proposer des promotions selon les compétences mais se heurte à l'existence du favoritisme et des pistons politiques et au respect de l'appartenance religieuse et communautaire (facteurs contraignants). En fait, elle n'a pas de problème avec le favoritisme politique et l'appartenance religieuse si ces derniers conduisent à nommer et à choisir les meilleurs des rangs politique et religieux.

Deuxième participant

La narration du discours d'**Adam** ne manque pas non plus de déclarations dangereuses. Ce participant ne cache nullement son insatisfaction des employés et de leur rendement, des cadres de l'administration publique et de leur performance. Il déclare l'existence de multiples difficultés qu'il est possible de surmonter par la simple volonté et la décision. « La réforme nécessite seulement une décision » pour corriger et moderniser le travail, et contrôler les dépenses.

Son insatisfaction relève surtout du fait qu'il possède « un projet de réforme et une vision du changement » (axe cognitif). Il nous fait part qu'il a « beaucoup travaillé, en mettant une pression pour réaliser son projet » visant la mise en place d'un dossier électronique pour chaque bénéficiaire des services du ministère, la simplification d'obtention des accords aux procédures requises sans avoir à apposer 50 signatures de différents départements au sein du même ministère. Selon le participant, il est vrai que l'obtention

de plusieurs signatures est gage de vérification des données, mais il serait temps de faire la transition vers des moyens plus modernes comme les correspondances électroniques. Cette complexité des procédures peut en effet impacter non seulement l'engagement du personnel mais aussi la satisfaction des bénéficiaires.

Pour réaliser son projet, il a pu décrocher un fond des organisations internationales, sauf que ce projet est tombé à l'eau par un simple blocage du ministre et le chaos politique existant fait en sorte qu'il n'est plus possible de relancer les actions. Le budget qui est assigné au ministère ne suffit pas de couvrir les frais des services offerts aux citoyens. La corruption existe et bat son plein et le favoritisme politique imprègne les décisions du ministre qui a toute les compétences pour arrêter ou lancer des projets sous l'influence des partis politiques et de leur part de bénéfices tirés.

Conscient de l'obstacle du au favoritisme politique, la seule issue de réforme consiste à recourir aux services d'associations privées. Le participant désire instaurer des établissements sociaux à l'instar de ceux mis en place à Rome et en Toscane, sauf qu'il confronte un blocage continu de la part du ministre malgré la présence de fonds assurés par l'Union Européenne. Il déclare « qu'il y a beaucoup d'argent, mais pas une bonne gestion ». Ainsi, l'implication dans le travail est limité par l'hégémonie du rang hiérarchique supérieur.

Le participant s'indigne devant le fait que l'état paye annuellement aux alentours de 2.5 milliards comme frais de loyer au moment qu'il serait possible de construire avec cette somme des établissements publics. Cette corruption au niveau hiérarchique supérieur provoque un mécontentement et réduit l'engagement.

Il croit au partenariat avec la société civile et le secteur privé pour parvenir à une qualité des services et salue les efforts des organisations non-gouvernementales au Liban. Il ne cesse de répéter que « la réforme nécessite une simple décision » (aspect cognitif) mais désormais émanant des niveaux hiérarchiques supérieurs. Le terme de « décision » occupe une place importante du récit et ne cesse d'émerger dans le discours.

Il se plaint de la bureaucratie qui l'aliène face à son supérieur mais qui présente des avantages aux niveaux hiérarchiques plus bas, il déclare « le besoin de règles de conduite afin d'éviter le chaos », « ces règles devraient aussi être respectées par tous ». Il admet toutefois que ces règles nécessitent une modernisation et une modification. Nous présumons que ces règles vont surtout influencer l'axe comportemental et par suite l'implication.

Selon lui, le système « d'Audit » manque au moment qu'il devrait être une nécessité pour le monitoring et l'évaluation des performances et souligne l'urgence d'en avoir un tel système. Le participant avoue sa faible appartenance au secteur public vu l'influence du ministre sur son travail mais plus encore de l'interférence des conseillers. Ainsi, nous pouvons comprendre comment les facteurs externes contraignent l'appartenance et donc l'engagement.

Pour lui, le travail est synonyme de réalisation de soi, de rendement, de performance et finalement de source monétaire pour subsister (facteurs de motivation intrinsèque et extrinsèque).

Le participant se considère opprimé car malgré sa permanence quotidienne au ministère de 8h le matin à 6h ou 7h le soir, il ne reçoit ses rétributions que du cadre juridique auquel il appartient initialement. Cette déclaration souligne d'une part l'implication dans le travail sans pour autant être engagé.

Cette rétribution émanant d'une décision ministérielle correctrice le démotive ; en fait l'ancien ministre accordait au participant un deuxième dû en signe de reconnaissance du travail effectué au ministère et à domicile.

La mesure correctrice et légitime de la part du nouveau ministre semble influencer négativement l'engagement du fonctionnaire qui pour se consoler considère que « Dieu reconnait » son travail et c'est sa spiritualité qui l'aide à dépasser les péripéties rencontrées dans son poste. Cette idée de spiritualité ou de morale introduite dans le discours sert comme facteur de résilience.

En outre, le participant trouve que le nombre du personnel influe grandement sur la performance et il existe un manque terrible de personnel qualifié. Cette question évoque le besoin de réorganiser la structure et les postes afin de permettre l'évaluation du travail des fonctionnaires et la réduction du nombre des personnes surnuméraires. Malgré qu'il existe un manque de personnel qualifié et compétent, cependant il y a eu un recrutement par masse - basé sur le favoritisme politique – d'un nombre impensable de personnes (aux alentours de 700) desquelles seulement 4 pourraient être bénéfiques pour le travail. En l'absence de procédures claires et de description des profils de poste pour l'évaluation et le contrôle du rendement des employés, ce gestionnaire ne peut « renvoyer le surplus d'employés pour ne pas mettre sur ma conscience l'arrêt de leur revenu surtout dans les conditions actuelles du pays ». Il s'agit ici de l'émergence d'un thème qui a trait à l'axe émotionnel mais qui limite la performance au sein de l'Administration publique.

Comment pourrait-on garder un effectif surnuméraire de personnes non qualifiées sous prétexte de conscience et de justice? N'est-il pas temps de mettre fin aux procédures de choix manipulées par les pistons politiques ?

Pour contourner cette situation corrompue, le participant propose la mise en place de stratégies comme la réorganisation du travail, la diminution des dépenses sur le loyer pour investir plutôt dans le développement du potentiel humain pour lequel les fonds ne font pas défauts. Actuellement le ministère jouit d'une panoplie d'aides internationales à cause de la pandémie.

Concernant sa relation avec les employés, il ne cache pas son amertume car ces derniers le considèrent comme sérieux vu qu'il est demandeur d'une part mais d'autre part, il se considère comme flexible et équitable envers tout le monde ; il a réparti les heures supplémentaires de travail qui sont mieux rémunérées, sur tout le personnel en favorisant la rotation. Il appuie les récompenses aux employés qui les méritent et instaurent des mesures plus pratiques pour démontrer son appui et sa compréhension. En fait, il a pris l'initiative – dont il assume l'entière responsabilité et les conséquences – d'écourter les horaires des femmes mères pour qu'elles soient aux côtés de leurs enfants à midi. Cependant, certains employés essayent de mettre les bâtons dans les roues, ce sont les personnes « non compétentes qui ne sont pas mises à la bonne place ». Le discours de ce participant est teinté de subjectivité car le participant s'indigne face aux décisions de rémunération ou de recrutement par favoritisme faites sur le plan hiérarchique supérieur mais il ne manque pas d'instaurer des mesures pareilles auprès des employés à sa charge. Face à des infractions, il cherche en premier à tisser un dialogue avec l'employé, indépendamment de son appartenance religieuse et sa tendance politique. Si cette démarche n'apporte les résultats escomptés, des mesures plus strictes sont envisagées. Ce fut le cas avec deux employés avec qui le dialogue n'a pas été fructueux et dont l'infraction a été soulevée au ministre personnellement. Le participant tente d'influencer par sa présence en essayant d'être un modèle au travail en assurant une permanence quotidienne de 8h le matin à 7h le soir, ce qu'il considère comme source de motivation à l'employé. Cela s'aligne avec la déclaration du premier participant à ce propos.

Pour lui, l'implication au travail est fortement reliée à la performance qui s'accroit si le fonctionnaire connait ses droits, ses devoirs et ses responsabilités et s'en acquitte. Toutefois, la motivation du supérieur est importante, il doit chercher à connaitre les employés à sa charge directe, de partager avec eux dans une atmosphère de confiance et

de motivation. Des réunions continues sont faites systématiquement chaque deux semaines et les formations continues font partie intégrante du travail. Malgré qu'il admette que la récompense matérielle soit la plus influente (facteurs de motivation extrinsèque), cependant il essaye d'instaurer une meilleure communication (axes émotionnel et cognitifs) avec les employés en cherchant à les connaitre de près, en faisant des visites de courtoisies d'une part et en se rendant disponible de recevoir d'autre part; tout en gardant le respect des frontières entre supérieur et subordonné.

Troisième participant

Khalil considère l'implication au travail comme étant le fait de comprendre les objectifs de l'administration « le quoi » et d'essayer de les réaliser « le comment » sans oublier l'importance de faire un équilibre entre le travail et la vie privée pour atteindre la satisfaction. Cela nous ramène à l'idée que l'émotionnel est un précurseur au comportemental.

Pour sa part, il est satisfait à cause du travail qu'il assure vu que le ministère assure des services pour la santé du citoyen. Le fait d'aider quelqu'un est source de satisfaction.

Avant les évènements de 2019 au pays, le travail lui assurait un rendement suffisant pour vivre respectueusement avec sa famille. Le salaire était un facteur de satisfaction qui alimentait l'engagement et l'implication au travail.

Concernant les facteurs d'insatisfaction, la situation économique actuelle et la dévalorisation du salaire constituent des contraintes majeures. En fait, le travail assure une certaine stabilité financière, psychologique et morale. Il forge la personnalité en dévoilant les points faibles et les points forts de chacun, il donne plus de confiance à la personne qui accumule des compétences sociales en développant sa capacité de communiquer efficacement.

En outre, le travail dans ce ministère, permet d'investir des capacités dans le service public qui est un facteur de motivation à part entière.

Sur le plan futur, le participant envisage de quitter le pays si les conditions se détériorent.

Les 10 employés qui sont à sa charge n'ont pas été tous impliqués, car ils ne savaient pas les objectifs de l'administration et ne savaient même pas l'essence de leur travail. Cela souligne l'influence de l'axe cognitif sur les concepts d'engagement et d'implication des fonctionnaires.

En diminuant leur nombre, les tâches ont été réparties et chacun a mieux compris les objectifs et a commencé à œuvrer pour leur atteinte. L'infrastructure du ministère a

complètement changé vu qu'il y a eu un déménagement vers un nouvel établissement comprenant trois parkings souterrains avec des ascenseurs. Les nouveaux bureaux sont dotés de climatiseurs et il y a un générateur qui assure l'électricité 24h/24h avec un accès internet, des centrales téléphoniques, des lumières ergonomiques et de nouveaux meubles. Pour le participant, l'environnement matériel est source de motivation primordiale au travail.

Sur le plan hiérarchique inférieur, la relation est d'habitude bonne, celle sur le plan supérieur connait parfois des obstacles et des tensions, et dépend grandement du ministre et du directeur. Parfois, le ministre demande une tâche directement de l'employé sans revenir à son supérieur hiérarchique qui considère qu'il y a eu un dépassement au moment où le ministre se voit libre de demander n'importe quelle tâche à n'importe quelle personne qu'il assigne. Ce type de scénario perturbe énormément les relations entre les employés en troublant les sentiments de ces derniers. En fait, pour rendre les employés plus impliqués, le rendement financier est primordial avec la nécessité de restructurer l'administration qui est régie par des lois archaïques datant de 1956. Certains départements et sections dans le même ministère exécutent les mêmes fonctions ce qui mène à une détresse chez certaines personnes qui considèrent avoir des privilèges sans la possibilité de les mettre en action.

Ce thème de désorganisation émerge de nouveau et met l'emphase sur la nécessité d'adopter une politique de réforme globale pour épurer les fonctions et les postes. La restructuration et la révision des lois deviennent à l'heure actuelle un besoin urgent. Pour ce qui est de l'employé non impliqué, des formations (nationales et internationales) sont mises en place pour favoriser l'interaction avec l'entourage, comprendre les objectifs de l'administration et agir dans les postes. Pour ce participant, si l'employé ne veut toujours pas travailler, des avertissements lui seront adressés et des mesures plus strictes - tel le virement - peuvent être prises. Ce thème qui revient de nouveau et qui fut évoqué dans les discours précédents souligne la flexibilité des mesures d'évaluation au sein du secteur public. En admettant d'une part l'importance de la communication, il est inconcevable d'autre part de ne pas recourir aux sanctions en cas d'infraction. Serait-il possible que l'employé du secteur public abuse de cette approche et que son absence d'implication soit alimentée par la certitude de ne pas être viré ?

Quatrième participant

Nibale qui semble trop satisfaite de son travail explique que le facteur primordial de sa satisfaction réside dans le fait de mettre en « avant le bien commun avant le bien personnel» ce qui relance le thème de la morale dans le travail. Pour les employés sous sa direction, elle trouve qu'ils sont mis « dans une situation plus difficile qu'ils ne l'avaient imaginée » surtout pour ceux qui occupent des postes élevés. Ils vivent dans des conditions de manque de ressources matérielles et humaines. Ces conditions sont de plus en plus dramatiques vu les fardeaux financier et économique, politique et sanitaire avec la pandémie du COVID ce qui se répercute sur la performance et la productivité des personnes. Pour cela, il est primordial de réactiver le travail dans le cadre des désastres et des urgences, or les compétences pour le faire font défaut à l'heure actuelle, ce qui l'oblige à créer de nouvelles approches au travail.

Le travail est pour elle « sacré », essentiel pour assurer un style de vie respectueux. Le travail l'aide à « sentir son existence » ; il reflète ses connaissances, son expertise et constitue une part essentielle et importante de sa vie. Sans le travail, c'est le néant. Elle œuvre quotidiennement pour prendre les bonnes décisions en mettant en premier le bien commun, alors elle étudie à fond les décisions à court et long termes.

Cette participante voudrait développer le travail au sein des administrations publiques en valorisant les RH, en activant l'accompagnement des employés, leur orientation et le développement de leurs compétences. Concernant la planification pour les années futures, elle déclare que le travail constitue une part importante de sa vie, qu'il influe sur son humeur, qu'il régisse sa vie privée, qu'il prend la part la plus importante de son temps et qu'elle déploie des efforts colossaux durant les journées. Elle est toutefois consciente que son poste accroit les tâches à exécuter. De ce qui précède, nous pouvons conclure que l'engagement émotionnel impacte grandement l'implication comportementale.

Sur le plan managérial, la participante appelle à revoir la structure de l'administration, les profils de postes qui existent et qui sont à prévoir. Certains postes sont à éliminer complétement pour créer de nouveaux. Cette déclaration rejoigne celles des autres participants quant à la nécessité d'une réforme et d'une restructuration globale.

Le processus d'évaluation des employés nécessite une révision ainsi qu'une informatisation qui rend le travail plus transparent. Il est difficile pour elle de planifier à long terme, il suffit de continuer dans la même lignée des professeurs qui l'ont devancée

et de perpétuer leur lègue. Cette déclaration souligne l'existence d'une vision stratégique au travail régie par l'appartenance politique et les idéologies religieuses.

Ceci étant dit, à moyen terme, la participante voudrait contribuer à développer la performance des RH en développant les unités et en favorisant les stages ou le recours à des plateformes permettant le travail à distance dans une hiérarchie qui cesse d'être verticale pour devenir plutôt horizontale avec le travail en équipes.

L'implication au travail, pour elle, est le travail confortable dans une atmosphère de confiance et de positivité qui se traduit par une bonne relation avec les collègues et les supérieurs. C'est un sentiment de loyauté en connaissant les objectifs de l'administration et les procédures en vigueur. Cette déclaration souligne encore une fois le rôle de l'engagement comme précurseur de l'implication.

Elle trouve que l'employé doit déployer des efforts pour réaliser les objectifs de l'administration ce qui change la qualité de sa performance et le pousse à être créatif en devenant plus confiant en ses capacités. Ainsi, le service au citoyen devient plus rapide et la confiance du peuple en l'administration et en l'état est restituée.

L'implication démontre la loyauté des travailleurs dans leur administration et leur désir de mettre le bien commun avant les bénéfices personnels. Cette déclaration remet l'emphase sur l'influence de la morale et de l'appartenance sur le travail en secteur public. En outre, l'implication, n'est pas influencée par le nombre d'employés. D'autres facteurs peuvent l'impacter comme les facteurs de motivation, l'environnement de travail, et le fait de connaitre les droits et les devoirs. L'infrastructure qui inclut la propreté des locaux, l'environnement sain de travail, le matériel nécessaire, les outils… est nécessaire pour créer une ambiance respectueuse et assurer les moyens de confort et de positivité au travail. Il est aussi nécessaire de simplifier les procédures pour permettre la réalisation du travail en peu de temps et peu d'efforts.

La relation avec les employés est imprégnée de respect mutuel ; il s'agit d'un rapport humanitaire surtout dans le contexte actuel, sans négliger d'être ferme et stricte au besoin pour assurer le bon fonctionnement et inciter les employés à faire leurs devoirs.

Pour impliquer les employés davantage, il faudrait assurer les facteurs de motivation surtout financiers, améliorer les bénéfices, augmenter les salaires, présenter des aides logistiques comme le transport public, assurer les caisses de sécurité sociale. Il faudrait aussi appliquer le principe d'équité et de justice en présentant des aides sociales. Il faudrait augmenter les aides socio-sanitaires qui sont plus importantes que

l'augmentation du salaire puisque les demandes de santé et les besoins sociaux constituent des fardeaux non négligeables.

Le leader de sa part devrait être à l'écoute pour traiter les situations objectivement et pour assurer l'aide au besoin. Il est parfois possible de transférer l'employé ou lui demander de nouvelles tâches pour investir son savoir correctement afin qu'il puisse faire un changement. Cette mesure se répercute sur la performance de toute l'administration. Pour optimiser la performance, il est essentiel de recourir à des programmes de formation qui augmentent les compétences des employés et améliorent la qualité des services prodigués. Elles ont l'avantage de motiver l'employé à réaliser de nouvelles tâches en mettant en pratique ce qu'il vient d'apprendre en théorie, ce qui augmente sa confiance et augmente son sentiment d'appartenance à l'administration en s'alignant avec ses objectifs.

Il est vrai que les récompenses monétaires sont difficiles à être offertes aux employés impliqués vu les contraintes budgétaire, cependant il y a toujours place à recourir aux encouragements, à se rapprocher des employés qui voient désormais la présence quotidienne du supérieur de 8h le matin à 8h le soir pour discuter par un « coaching » les problèmes auxquels ils sont confrontés et les solutions possibles. En utilisant des fonds externes, des conférences et des ateliers de travail en ligne ont démontré leur intérêt pour rapprocher les employés et faciliter le dialogue. Ceux-ci augmentent leurs compétences en discutant avec des experts étrangers pour en acquérir les mêmes qualités. Toutefois, il ne faut pas négliger la présence d'une panoplie de contraintes logistiques, budgétaires et humaines qui limitent grandement l'atteinte de cet objectif de développement.

Cinquième participant

Siham pour sa part considère que la stabilité de l'emploi et le salaire mensuel après la retraite constituent les facteurs de motivation à s'impliquer dans le travail public. Toutefois, les niveaux de salaire, l'absence de modernisation des lois qui régissent le travail au sein de l'administration entravent l'implication de l'employé. De plus, l'absence d'une stratégie claire mais surtout l'influence politique sur le travail sont les facteurs d'insatisfaction les plus déterminants. Pour elle, le travail publique est une « mission nationale et le fonctionnaire devient le miroir de l'Etat ». De façon générale, le travail est le « champ organisé des actions humaines » qui assure une rentabilité et qui contribue à faire émerger les capacités, les compétences et les qualités du travailleur. Il

est la première source permettant les dépenses chez l'employé qui est ainsi motivé de façon extrinsèque.

De plus, le travail constitue l'environnement dans lequel la personne passe la majorité de son temps. Il est aussi un lieu de rencontre avec d'autres employés et citoyens qui viennent bénéficier des services. Pour la participante, l'implication commence par croire en l'importance du travail dans l'administration et en croyant qu'indépendamment du niveau hiérarchique du poste occupé, chaque employé peut faire une différence dans une mission nationale à atteindre. Cette notion de « mission » ne cesse de se perpétuer dans les différents discours et nous pousse à la considérer comme une pierre angulaire dans les déterminants de l'implication au travail en particulier dans notre contexte libanais. Le travail n'est pas seulement pour assurer un honoraire mais servir les citoyens et conserver les biens de l'état.

Le nombre du personnel n'est pas important dans la question de l'implication. L'important c'est d'avoir une répartition juste des tâches en éliminant le surplus de fonctionnaires inutiles. Pour impliquer les employés, certaines conditions doivent être assurées comme l'état des établissements et des bureaux, les équipements, l'adéquation de ces équipements avec les tâches à exécuter. Ainsi, les travaux de maintenance et de nettoyage sont d'une importance cruciale et sont toujours requis. Pour augmenter l'implication des employés, il faudrait leur assurer une atmosphère détendue, régler leurs problèmes et leurs fautes par le dialogue et la discussion. Avec un employé non impliqué, il faudrait connaitre les contraintes de son non-implication et essayer de les éradiquer surtout que l'implication impacte directement la performance au travail.

5.2.L'analyse inter-textuelle

Cette partie de l'analyse consiste à repérer les similarités et les récurrences dans les différents récits en s'appuyant sur les résultats émanant de l'analyse intra-textuelle. Cette étape clôture l'approche d'analyse de contenu qui s'est concentrée sur le repérage des demandes et des ressources à disposition au travail, l'identification de l'engagement et de l'implication organisationnelle et de sa typologie, et la situation des cadres par rapport au niveau hiérarchique supérieur.

A l'issue de cette analyse, plusieurs déductions peuvent être faites.

La première est liée aux valeurs attribuées au travail dans le secteur public et à la perception quant au sens du travail dans l'administration. Les sources d'implication au travail des gestionnaires libanais sont en lien avec le sentiment de réaliser « une mission »

sociétale nationale voire même spirituelle. Cela résulte de l'importance accordée à la reconnaissance de la valeur du travail public qui contribue à servir la société et les citoyens. La perception des gestionnaires du sens de leur travail administratif est un facteur qui a autant de conséquences sur leur implication et leur motivation au travail. Ces résultats contredisent les clichés usuels sur le manque de motivation dans le secteur public, et confirment l'existence d'une motivation basée sur des raisons à la fois rationnelles, normatives et affectives qui alimentent l'engagment.

La deuxième déduction est en lien avec l'opportunité qu'ouvre le travail dans le secteur public dans la création de larges réseaux de connaissance en permettant un échange de services dans une culture teintée d'ouverture et de convivialité. Des entretiens effectués, il ressort que les emplois de gestion dans le secteur public sont riches en sens et valeurs, et les gestionnaires sont conscients et fiers de ces valeurs véhiculées par leurs actions comme la résolution de problèmes collectifs, l'instauration d'une relation d'aide et de support aux citoyens, l'atteinte de l'égalité et la primauté du principe du bien général. Ces valeurs soulignent la grandeur et l'importance du travail public, alimentent l'engagement et par suite influencent l'implication des gestionnaires.

La troisième déduction concerne la satisfaction extrinsèque au travail. Les opportunités monétaires sont des sources de motivation pour les gestionnaires. A la lumière du contexte actuel, la source première d'insatisfaction au travail a été unanimement identifiée comme la précarité des salaires et le rendement financier. La majorité des gestionnaires publics admettent que le travail dans le secteur public leur assure une stabilité d'emploi et une source de revenu respectueuse outre les bénéfices familiaux.

Par ailleurs, nous avons abouti à une conclusion inattendue. Malgré la présence d'un nombre considérable d'avantages du travail dans le secteur public, d'autres facteurs interviennent et limitent l'implication des gestionnaires. En revanche, tous les gestionnaires étaient conscients de la nécessité de restructurer l'administration, d'épurer les procédures, de moderniser le travail, d'apporter des réformes et de réduire le nombre inutile d'employés mais aucun n'a eu l'audace de passer à l'acte malgré l'existence d'une volonté à améliorer la situation. Pour ceux qui ont pris des initiatives de réforme, elles étaient limitées aux procédures pratiques spécifiques. Ceci est compréhensible car d'une part certains sont démotivés par les interventions politiques et communautaires dans l'administration et l'existence d'une culture de favoritisme largement propagée dans la

société. D'autre part, certains gestionnaires perpétuent avec fierté le « legs » hérité par les prédécesseurs. Dans la culture politique actuelle, la primauté est accordée aux intérêts personnels au détriment de l'intérêt général. Nous ne dévoilons pas un secret en disant qu'il nous est compréhensible que les gestionnaires maintiennent la hiérarchie et les pratiques qui servent les intérêts des partis responsables de leur arrivée aux postes qu'ils occupent.

Ceci étant dit, nous savons maintenant que l'implication des gestionnaires publics libanais dépend de plusieurs facteurs culturels, liés à la motivation de travailler au sein du service public et les bénéfices qu'il apporte et à certains facteurs liés au travail lui-même comme source de développement personnel. Nous ne pouvons sur ce point-là, que souligner le rôle des femmes gestionnaires et leur présence exceptionnelle sur les lieux de travail malgré les contraintes surtout familiales en particulier dans un contexte arabe oriental où la primauté devrait être accordée à la famille et aux enfants. Cependant, il nous est paru aussi crucial d'évoquer le concept d'équilibre travail/famille qui a émergé durant l'analyse et qui pourrait surement être une thématique à étudier dans un travail de recherche à part entière.

6.Conclusion

Pour terminer, cette recherche a examiné les concepts d'implication et d'engagement auprès de fonctionnaires en poste de direction dans l'administration publique libanaise.

A l'issue de l'analyse, nous avons trouvé que le concept d'implication au travail n'est pas un concept figé mais plutôt dynamique influencé par le contexte émotionnel et le niveau managérial. L'implication est alimentée par une satisfaction intérieure émanant d'une croyance à réaliser une mission sociétale permettant l'instauration des valeurs de justice, d'équité et de bienfaisance auprès des citoyens, ce qui va mobiliser la personne à se rendre disponible augmentant ainsi son sentiment d'engagement envers le travail.

Les facteurs extrinsèques comme les honoraires et les récompenses matérielles peuvent influencer l'implication sans pour autant majorer l'engagement. En effet, certains cadres s'acquittent de leurs responsabilités au travail en adoptant des comportements dignes de leurs postes, sauf que leur engagement est négativement impacté par les pressions exercées par les niveaux hiérarchiques supérieurs qui limitent leur marge de manœuvre et leur capacité de prise de décision.

En outre, cette recherche a souligné la reconnaissance des gestionnaires, d'une part, du besoin de restructuration de l'administration publique libanaise et de l'importance de développer l'implication et l'engagement des employés du secteur public par des stratégies de développement et de motivation, et d'autre part de l'oppression exercée par les politiciens.

En effet, le sujet de la réforme au Liban qui a été lancé depuis plusieurs années, bat son plein actuellement et devient un sujet d'actualités vu les circonstances du pays. Une dizaine de plans et de projets ont été avancés par des experts et plus récemment par des militants civils en particulier dans le cadre des politiques d'assainissement des finances publiques pour redresser l'administration, améliorer la qualité des services, et augmenter la performance et la productivité. Dans la majorité des cas, ces plans tournent autour de la transposition vers le secteur public des mesures utilisées par le secteur privé pour accroître la motivation du personnel et améliorer la qualité des services.

Les résultats de cette recherche qualitative nous permettent de proposer qu'il serait avantageux d'améliorer la qualité des relations et des échanges sociaux dans le milieu de travail par des échanges entre les employés et avec les supérieurs en vue d'alimenter l'engagement au travail, qui pourrait à son tour améliorer l'implication au travail. En fait, le secteur public libanais perpétue les subdivisions sociales et religieuses et constitue une miniature de la société libanaise où chaque communauté se renferme sur elle-même sous prétexte de conserver son identité et défendre son existence. Il est impératif de commencer par briser ces frontières au sein du travail pour les étendre aux autres aspects de la vie communautaire. Est-il acceptable de noter que ce sont les formations en groupes faites à l'étranger qui ont permis d'instaurer une atmosphère conviviale de dialogue, de respect et d'entraide entre les fonctionnaires d'un même ministère ?

Par ailleurs, l'Etat devrait accorder aux gestionnaires une marge d'autonomie plus large et une participation à la prise de décision. Il est évident que l'autonomie des gestionnaires ne peut être accordée vu la centralisation du pouvoir et les interventions politiques sauf que la responsabilisation des employés ne pourrait jamais être atteinte car le concept de sanction fait défaut.

Enfin, nous pouvons conclure que la meilleure solution envisagée serait d'instaurer une composante relationnelle basée sur l'interaction visant l'engagement au travail qui pourrait jouer un rôle primordial dans le développement de l'implication dans le secteur public.

Références

ALLEN, N., & MEYER, J. (1990). The measurement and antecedents of affective, continuance, and normative commitment to the organization. *Journal of Occupational Psychology, 63 (1),* 1-18

BARDIN, L. (2011) Content Analysis (229 p). Sao Paulo: Edicoes 70.

CENTRAL INTELLIGENCE AGENCY (CIA). (2016). World fact book. Washington, DC: CIA.

CHAABAN, J. (2013). Public sector wages must be adjusted to save the middle class (Featured Analysis). Beirut, LB: Lebanese Center for Policy Studies.

DE CLERCQ, D, DIMOV, D, BELAUSTEGUIGOITIA, I (2016) Perceptions of adverse work conditions and innovative behavior: The buffering roles of relational resources. Entrepreneurship Theory and Practice 40(3): 515–542.

GLASER, B., STRAUSS, A. (2010). The discovery of grounded theory: Strategies for qualitative research. London, England: Aldine Transaction (fifth paperback printing). (Original work published 1967).

HABIB, O. (2005, October 3). World Bank urges Lebanon to reduce size of public sector. The Daily Star.

HASBANI, K. (2011) Electricity sector reform in Lebanon: Political consensus in waiting (Report No. 124). Stanford, CA: University of Stanford, Center on Democracy, Development, and The Rule of Law.

KINGSTON, P. W. T. (2013). Reproducing sectarianism: Advocacy networks and the politics of civil society in Postwar Lebanon. Albany, NY: State University of New York Press.

MAKDISI, S., KIWAN, F., & MARKTANNER, M. (2011). Lebanon:The constrained democracy and its national impact. In I. Elbadawi, & S. Makdisi (Eds.), Democracy in the Arab World: Explaining the deficit (pp. 115–141). London, UK:Routledge.

MAKTABI, R. (1999). The Lebanese census of 1932 revisited. Who are the Lebanese? British Journal of Middle Eastern Studies, 26(2), 219–241. doi:10.1080/13530199908705684

MOUSTAKAS, C. (1994). *Phenomenological research methods.* Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

SAFA, O. (2010). Lebanon. In J. Dizzard, C. Walker, & S. Cook (Eds.), Countries at the crossroads: An analysis of democratic governance (pp. 341–360). New York, NY: Freedom House.

SCHULTZE, U., AVITAL, M.: Designing interviews to generate rich data for information systems research. Inf. Organ. 21(1), 1–16 (2011) 26.

WACHEUX F.(1996). Méthodes qualitatives et recherche en gestion,. Economica, 1996.

WORLD BANK. (2016a). Lebanon: Data. Washington, DC: The World Bank.

WORLD BANK. (2016b). The World Bank in Lebanon: Overview. Beirut, Lebanon: The World Bank, Lebanon Office.

YIN, R. K. (2016). *Qualitative research from start to finish* (2nd ed.). The Guilford Press.

YOUNGBLOOD COLEMAN, D. (2015). 2015 country watch: Lebanon. Houston, TX: Country Watch.

قراءة في اصدارات جديدة

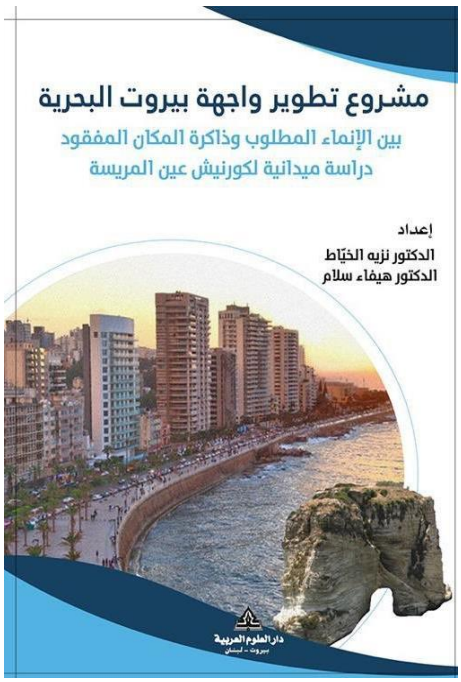

"مشروع تطوير واجهة بيروت البحرية بين الانماء المطلوب وذاكرة المكان المفقود"

(دراسة ميدانية لكورنيش عين المريسة)

نزيه الخياط وهيفاء سلام

مراجعة: مأمون طربيه([1])

سنة النشر: 2021

الناشر: دار العلوم العربية

على غرار الدراسات السوسيولوجية الأكاديمية جاء كتاب: **"مشروع تطوير واجهة بيروت البحرية بين الانماء المطلوب وذاكرة المكان المفقود" (دراسة ميدانية لكورنيش عين المريسة)** للباحثيْن السوسيولوجيين نزيه الخياط وهيفاء سلام، والصادر عن دار العلوم العربية (بيروت، 2021)، في هذا الكتاب يُمعن عالما الاجتماع النظر في المأزق الذي ينتظر حيّ بيروتي عتيق من تبدل في حيّزه المكاني بما يمكن أن يُحدث ذلك من ندوبٌ في الذاكرة والهوية؛ فالكتاب في الأصل دراسة ميدانية رغِب فيها الباحثين استطلاع آراء عينة من الرأي العام البيروتي وآخرين من الناشطين في المجتمع المدني (عينة المقابلات البؤرية) ازاء ما اقترحته البلدية بشأن تطوير واجهة بحرية لإحدى أحياء بيروت العريقة وهي دار المريسة المترامية على شاطئ بحري يمتد من جل البحر جنوباً حتى منطقة السان جورج شمالاً وهو ما يعرف بكورنيش عين المريسة، باعتبار هذا الكورنيش، وفضلا عن كونه يشكل منطقة استقطاب جاذبة للسياحة الداخلية والخارجية، جزءً من هويتها الثقافية والتاريخية، ويختزن جانبًا كبيرًا من ذاكرة بيروت، ويعد هذا الحيز الجغرافي من مرتكزات ذاكرة ابنائها الجماعية

[1]) استاذ علم اجتماع – معهد العلوم الاجتماعية – الجامعة اللبنانية – بيروت maamountarabey@gmail.com

التي امتدت لأجيال عبر الزمن؛ فهذا الشاطئ والمُصنّف أرث ثقافي وبيئي يستحق الاهتمام والمحافظة عليه وان تشمله التنمية الحضرية المستدامة وفق المعايير الدولية؛ لكن يبدو أن طرح مشروع التطوير لا يتناسب وهذه المعايير برأي المعترضين عليه لما فيه من عدم تناسب بطبيعته ونوعيته مع مكانة هذا الحيز الجغرافي الذي يشغل مساحة من وجدان ابناء المدينة (بيروت) وذاكرتهم الجماعية؛ لهذا قرر الباحثين مقاربة الموضوع من زاويته السوسيولوجية ورصد التبدل المرتقب لأنماط الحياة في محبوبتهما بيروت، لذا فإن هذا الكتاب لا يتحدث عن المجريات المعقدة لشؤون السياسة اللبنانية وانما يتحدث – وبناءً على استبار ميداني– عن الآراء والمواقف التي يسلكها مواطنو بيروت وتحديدا ابناء الواجهة البحرية المولُعون اكثر من اي وقت مضى بجمالية الكورنيش، بعدما اخذت تنحسر مساحات الترفيه في المدينة ازاء مشروع عمراني لا يُراعِ المواءمة بين ضرورة التنمية المطلوبة والحفاظ على ذاكرة المكان الجماعية.

1.في اشكالية الدراسة– الكتاب

تدور إشكالية الكتاب حول ما اثاره المشروع المقترح من قبل بلدية بيروت الرامي لتطوير الواجهة البحرية الذي لم يخضع للنقاش من ابناء المنطقة لتحديد تداعياته، بل جُلّ ما تم هو الوقوف على آراء "مجموعة محددة من مدعوين انتقتهم البلدية" الذين عبروا عن تأييدهم لتنفيذ المشروع وآخرين– من غير المدعوين– أبدوا اعتراضهم على المشروع لأسباب اجتماعية واقتصادية وقانونية وبيئية.. لما يمكن ان يؤدي ذلك إلى فجوة كبيرة في الذاكرة الجماعية التي تربط السكان بالمكان وتشكّل هويتهم الثقافية، وتفرع عن هذه الاشكالية تساؤلات منها:

- هل المشروع الذي يشكل مطلبا حيويا وحاجة ضرورية سيحافظ ام سينتهك المعالم التراثية؟
- ما هي انعكاساته على الذاكرة الجماعية والهوية الثقافية التي تربط السكان بالمكان؟
- هل يمكن للبلدية تنفيذ مشروع تنموي بمعزل عن موافقة الاجتماع البيروتي وفعالياته المتعددة ودون احترام توجهاته والوقوف على رأيه؟

2.الكتاب بين الحقل المفاهيمي والبحث المنهجي

توزع الكتاب على مقدمة وخاتمة وأربعة محاور رئيسية، بعد عرض المقدمة المنهجية، عمل الباحثان على تعريف مفاهيم (الكلمات المفتاحية كما وردت) وهي تتعلق ب:التنمية المستدامة، التنمية الحضرية، الانماء المتوازن، التخطيط العمراني، الذاكرة الجماعية، ذاكرة المكان، الهوية الثقافية، حيث استعرضا في هذه المحاور واقع التنمية والانماء، ثم الحديث عن ابعاد التنمية المستدامة ودورها

في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وأهمية التخطيط والإنماء وانعكاسه على التقدم والرفاه الاجتماعي– الاقتصادي للأفراد، تلا ذلك عرضٌ لدور التخطيط العمراني في الحفاظ على مكونات المجتمع الإنساني إلى الحديث عن التنمية في لبنان وفق الانماء المتوازن، ليصار بعدها إلى التعريف بمشروع واجهة بيروت البحرية في غياب الجدوى الانمائية؛ لكن البارز في هذا الكتاب هو عمل الباحثان على تبيان الإشكالية القائمة بين التخطيط العمراني (كواقع حداثاتي) والهوية الثقافية للمكان، كذاكرة جماعية (كواقع تراثي)، ولعل ما دفع الباحثان لطرح أهمية **ذاكرة المكان** بقوة اليوم بالنسبة لأبناء بيروت اجتماعيا وتاريخيا على هذا الحيز الجغرافي من العاصمة، ليس باعتبارها تشكل هوية الجماعة وما لها علاقة بتاريخ البيارته، بل لما يمكن ان تسهم به– في بلد واجه حروب وصراعات دموية– من تعزيز لأواصر العيش المشترك وتفعيل الاندماج الاجتماعي بين أفراده على نحو ما يشير إليه الباحثان. لهذا أخذ تعريف ذاكرة المكان حيّزاً مهما من محاور الكتاب، لجهة تعريفه ودلالاته وعلاقته ببناء الهوية "الهوية السردية للأفراد والجماعات والإنسانية قاطبة" وتمثيلاته وتجلياته والتمايز القائم بين أن تكون الذاكرة جمعية او جماعية، وفقاً للتعبير الأول هي جمعية حينما تكون ذاكرة مشتركة بين مكونات المجتمع في مجمل الذاكرات، ووفقاً للتعبير الثاني هي الكيان المنسجم المتجانس الحامل لقيم وطباع وتراث وذكريات جماعة معينة بحد ذاتها داخل المجتمع. وفي سياق التمييز تطرق الباحثان إلى الحديث عن علاقة الذاكرة– سواء كانت فردية أو جماعية– بالتاريخ، باعتبارها "صورة ذكرى أو مجموعة ذكريات واعية أو غير واعية لتجربة معاشه أو مشبعة بحمولة أسطورية قوامها هوية جماعية ذات ارتباط وثيق بالماضي" الانتماء للجماعة، لهذا يأتي طرح الذاكرة الجماعية ضمن محاور الكتاب انطلاقاً من ضرورة الحفاظ على ذاكرة المكان؛ فالأمكنة في أبعادها ليست مجرد جغرافياً بقدر ما هي مخيال؛ لآجل ذلك استثار المكان المقصود بالدراسة ردود فعل اعتراضية لما يحمله من رمزية.

وبهدف الوصول إلى النتائج المتوخاة من الدراسة اعتمد الباحثان المنهج المسحي هو "أسلوب منظم يعتمد على تحليل الوضع الراهن لأي منشأة وتفسيرها وتصويرها وصولا إلى الاستنتاجات بشأنها". وفي سياق هذه الدراسة أُستخدم المنهج لاستكشاف الوضع الراهن للمنطقة المستهدفة (الكورنيش البحري) من المشروع، ووصف خصائصها الجغرافية والبيئية والتراثية وتحليل الجدوى الاجتماعية والاقتصادية لهذا المشروع الانمائي. اما عن جمع المعلومات فقد تم استخدام تقنيتّي: **المقابلة البؤرية** (المركزة) مع خمسة من الناشطين المعترضين على المشروع، تضمنت اسئلة شبه مفتوحة، **وأداة الاستبيان** التي توجّهت إلى عينة من الرأي العام البيروتي، تناولت في اسئلتها ال 35 المغلقة علاقة الناس بالكورنيش، اسباب ارتياده، رأيهم في تطوير الواجهة، مكانته بالنسبة لهم في الذاكرة.. ما إلى ذلك.

اما فيما يتعلق بالعينة، فقد تم اختيار ما يصطلح على تسميته بالعينة المتاحة (convenience sampling)، التي تتميز بالسهولة في اختيار الافراد المتوافرين، ورغبة من الباحثين في إشراك عدد أكبر من المستجوبين وبهدف معرفة توجهات الرأي العام البيروتي بشكل اوسع على المشروع موضوع الدراسة والمواقف والآراء حوله، تم في مرحلة تالية توزيع الاستمارة الالكترونية على عينة متاحة، ومن ثم الطلب من مبحوث مستهدف إرسالها إلى آخرين حتى بلغ حجم العينة ما يقارب 301 مفردة.

3. الدلالات السوسيولوجية للعينة المستطلعة من الاجتماع البيروتي:

معطيات الدراسة

بعد عرضٍ لخصائص العينة المستطلعة وفق متغيراتها الديموغرافية لجهة التوزع القائم بحسب الجنس والعمر والمؤهل العلمي والحالة الاجتماعية والوضع المهني والدخل الشهري للأسرة، ترد المعطيات تباعاً وفق جداول احصائية نعرض لأبرزها:

1) حول مدى معرفة المستجوبين بمشروع الواجهة البحرية المقرر ومصدر معرفتهم وتقييمهم العام لجهود البلدية في هذا الإطار، بينت المعطيات بأن (69%) ليسوا على اطلاع بهذا المشروع، بل ان ما يقارب ال 58% لا يعلمون عنه، واشار ما يقارب من نصف العينة (48%)، بأن نشاط البلدية لجهة تعريف الناس وأهالي العاصمة به كان غير موجود.
2) وحول اعتبار الكورنيش كذاكرة المكان، رغب الباحثان معرفة أهمية الكورنيش بالنسبة للعامة والرواد، فهو يشكل مساحة تلاق يومية لسكان بيروت وأهلها بكافة فئاتهم الاجتماعية ومختلف انتماءاتهم، فوافق (72%) من المستطلعين على اعتباره مركز تلاق؛ وإعتبر (80%) من المبحوثين، بأن الكورنيش هو من المساحات القليلة المتبقية في العاصمة للتنزه والرياضة والجري والسباحة وانشطة ترفيهية اخرى. بل هو يعتبر من الأمكنة المفضلة عند كثير من الرواد في مختلف الأوقات، وأخصّها الساعات الصباحية الباكرة، باعتبارها مفضلة لممارسة الرياضة عند من نسبتهم (58%)، و"غالبا ما يكون الارتياد برفقة العائلة" بالمرتبة الاولى (46%). لهذا اعتبر ما يقارب (66%) أهمية الكورنيش كخزان لذكريات طفولية وعائلية، بما يعني ذلك أن هالة الأماكن ليست بما تمثله من حيز جغرافي بقدر ما تحمله لكثير من الذكريات والحنين.

3) وعن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لمشروع تطوير الواجهة البحرية، استطلع الباحثان مجتمع العينة آرائهم حول ضرورة الحفاظ على المعالم الطبيعية والجغرافية للكورنيش وعن موقفهم من المشروع ودوره في تنشيط الحركة التجارية (تباينت حول ذلك النسب ما بين موافق (43%) وغير موافق (28%)، وحول ما إذا كان المخطط الجديد سيسهم في تشغيل الأيدي العاملة (46% وافق/ 29% غير موافق) والحفاظ على حرفة صيد السمك (69% وافق)، ثم أخذ الباحثان باستطلاع العينة عن الأثر البيئي والصحي الذي يمكن أن يتركه المشروع والأضرار اللاحقة بالثروة البحرية ومصادر الإزعاج الذي يمكن أن يسببه الكورنيش.

على ضوء هذه المعطيات يقارب الباحثان في الخلاصة نقاط قوة هذا المشروع المثار ونقاط ضعفه، فإزاء **نقطتي قوة** عن أهمية هذا المشروع لجهة تأهيل المنطقة وتجهيزها بتجهيزات جديدة، بدت بالمقابل المآخذ عليه لما يزيد عن **سبعة عشر نقطة ضعف**، أهمها ما يتعلق بغياب الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروع وغياب الشفافية والمشاركة من الأهالي، فضلا عن مخالفات قانونية تطاله لجهة تغيير معْلم المنطقة المصنفة كإرث ثقافي. إلا أن المأخذ الأهم الذي توّجسه الجميع، ما سيعمل عليه المشروع من تهديد للهوية الثقافية لمنطقة الكورنيش ومحو ذاكرة المكان.

في سياق محاولة إعادة البناء المفاهيمي المتعلق بسوسيولوجيا المدينة، حاول المؤلفان فهم تناقضات التشكيلة الاجتماعية المنسوجة في المجتمع البيروتي إزاء قضية مقترحة، والبحث عن "الآثار" التي يمكن أن تتأتىّ عن عملية التحديث والتطوير المرافق لتلك القضية – المشروع؛ لذا قاما ببناء منهجي قوامه ما يرُسم لحي بيروتي عتيق من تخطيط عمراني، وما يواجه هذا التحديث من محوٍ للذاكرة وعبثٌ للمكان ونسخ لنوستالجيا ما زالت حاضرة في ثنايا وزوايا ذلك الشاطئ، وكأننا هنا أمام بحث يشتغل على معادلة الثابت والمتحول في مجتمع انتقالي وعن الفواعل الاجتماعية الحاصلة من جراء ذلك الاشتغال الطارئ على الثابت ليتحول. فبيروت المدينة المتوغلة فيما قبل التاريخ حتى العصور الرومانية، والمترسخة على إرث حضاري عريق آخذة في التحول على واقع حداثاتي يعمل على انتساخ **ذاكرة** تتعلق بالجماعة والمكان ....لهذا يأتي الكتاب ليقارب الواقع المنتظر لهذه المدينة من مشاريع مرتقبة، وأخصها مشروع الواجهة البحرية الذي يعتبره ناشطون "مشروع يفتقد للتوافق المجتمعي" نظرا لوجهات النظر المتباينة حوله بين مؤيد ومعارض، كما تنبع أهمية الكتاب لاستناده على دراسة ميدانية استطلاعية حاولت رصد البعد المجتمعي لمجتمع الدراسة إزاء قضية مثارة استقطبت اهتمام الرأي العام البيروتي واللبناني، إلا أن الغاية الأهم التي عمل الباحثان عليها ما يتعلق منها بتحديد خصائص ومميزات المنطقة المستهدفة وإبراز هويتها الخاصة ومقاربة العلاقة التي تربط التخطيط العمراني بالهوية الثقافية الجماعية؛ حيث اشتغلا على العامل الثقافي وارتباطه

بالبعد الأيديولوجي، كما يحدث في الدراسات الاثنوجرافية التي تحاول أن تفسر "البعد الثقافي" الحاضر في المكان والوجدان والذاكرة. وهذا المسار كان موجهاً بطرحٍ وضعاه في سياق المقدمة المنهجية عند تساؤلهما عن حدود التمايز بين المشاريع التطورية الفاقدة للروح والحياة في المدينة والأبعاد الحضرية التي تراعي الجوانب الإنسانية والاجتماعية.

كتابٌ على شيء من الأهمية، فهو وفضلا عن كونه خلاصة معطيات مستقاة عن دراسة استطلاعية، يعتبر من الدراسات ذات المقاربات الاجتماعية التنموية الحضرية في البيئة الأكاديمية، حيث ربط بين مجالات عدة من علوم ذات صلة، وهي علم الاجتماع الحضري والهندسة المعمارية والتنمية الحضرية المستدامة، إلا أن المقاربة الأهم التي تميز بها كتاب الخياط وسلام هو في ذلك الجهد العلمي الذي عملا عليه لتبيان علاقة الهوية الثقافية وذاكرة المكان بالاجتماع المديني.

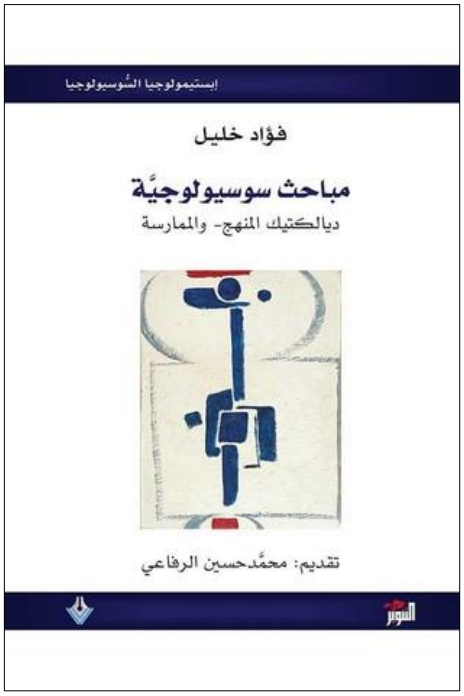

مباحث سوسيولوجية
ديالكتيك المنهج- والممارسة

تأليف: فؤاد خليل

تقديم: مها كيال

سنة النشر: 2019

الناشر: مركز دراسات فلسفة الدين– بغداد

دار النشر: دار التنوير

حين تدعو ما بعد الحداثة إلى الأخذ بالسرديات الصغرى والتخلي عن السرديات الكبرى، تكون كمن يطلب منا أن نترك قضايانا المصيرية... لكن من ينظر ولو من موقع حيادي في الواقع العربي يجد أن هذا الواقع لما يزل على معاناته من أشكال التخلف ومظاهره في الميادين كافة.... نحن بحاجة لترتيب أولوياته في القضايا الكبرى، أو سردياته في الاستقلال والسيادة، والتنمية المتمحورة حول الذات، ومحو الأمية، وتأمين فرص العمل، وبناء المواطنة..... وعلى علم الاجتماع في بلادنا أن تكون أولوياته تلك القضايا وما يماثلها... من أجل أن ينتج معرفة علمية حقة".

فؤاد خليل (مباحث سوسيولوجية)

هو كتاب أساسي لكل باحث في العلوم الاجتماعية، لا سيما لطلاب الدراسات العليا المهمومين بفهم المنطلقات المعرفية والمفاهيمية ووعيها بعمق لرسم طريقهم المعرفي في أبحاثهم الاجتماعية إنطلاقاً من واقع الواعي لمنهجه ومفاهيمه ومواضيعه لا المقلد والناقل لهم.

يتضمن هذا الكتاب مقدمة وفصلين وسته مباحث وخاتمه حول موضوعين أساسيين هما: علم الاجتماع ومفاهيمه وسيرورة تحولاتها المعرفية، وحول المجتمع الشبكي، التعريف به وتظهير السوسيولوجي ضمنه لربطه بموضوع الكتاب الأساسي القائم على جدلية العلاقة بين الفردانية والمجتمعي. أما تقديم هذا الكتاب فهو عبارة عن قراءة لأعمال خليل وفكره واهتماماته المعرفية، بقلم محمد حسين الرفاعي.

في عرضنا لكتاب "مباحث سوسيولوجية" سنركز على بعض النقاط الأساسية الواردة ضمنه. فنحن ننصح بقراءته، ففيه الكثير من التوثيق المختار بعناية ضمن سيرورة معرفية هدفها إبراز أهمية علم الاجتماع الذي لا يكون، إلا كما يقول خليل، "بالمجتمعي"، دون اهمال "لحضور الفردي".

1. التقديم

يعد تقديم الكتاب مجهوداً مميزاً وهاماً في إبراز شخصية الباحث خليل المعرفية من خلال انتاجاته البحثية الغزيرة، وفي توضيح همومه ومشاغله التي تبين أنه كباحث يحاول دوماً ممارسة العلم من منطلق العارف بخصوصية مجتمعاتنا العربية والاسلامية والفاهم لديناميتها والناقد الكبير لمحاولات الكثيرين إلباسها لبوساً معرفياً غير لبوسها، من خلال استخدام مناهج غربية لا تتآلف مع خصوصية هذه المجتمعات، فتأتي الدراسات أضعف من أن تبني لذاتها مساراً معرفياً متماشياً مع فهم مجتمعاتها. والمسألة هذه تنجر حتى على محاولات قسم آخر من الباحثين الذين يعودون إلى التراث دون مقاربة المصطلحات التراثية من منطلق الحاضر الموافق للشكل المجتمعي الذي تتخذه.

باختصار، إن هذا التقديم هو إضافة مهمة للكتاب الذي يحاول خليل أن يبرز من خلاله عمق اطلاعه على ما كتبه الغرب في علم السوسيولوجيا ومفاهيمه ومقارباته النظرية والجديد المعرفي الذي يقدمه دونما اغفال لحاجات المجتمعات العربية في إعادة انتاج المفهوم والممارسات العلمية الغربية من خلال اشكالات واشكاليات المجتمعات العربية.

2. الفصل الأول ومباحثه الثلاث

إن الهم الأساسي لهذا الفصل هو محاولة خليل التأكيد بأن المجتمع الذي أوجد علم الاجتماع وكافة الانتاجات المعرفية خلال تاريخ طويل من التنظير، لن ينتهي وسيظل هو الأساس لهذا العلم حتى مع بروز الفردانية وحتى مع اعلان بوبر لـ "نهاية" المجتمع.

في هذا الفصل يأخذنا الباحث **ضمن المبحث الأول** في مسار تأريخي رشيق للمقاربات السوسيولوجية مبيناً مدى ارتباط تطورها المعرفي بتطور المجتمعات الغربية وبتعدد المقاربات النظرية ضمنها والتي ارتكزت جميعها على كل ما هو كلي وعام معتبرين أنه الأساس في تشكيل الفرد. ومن ثم يوصلنا الباحث في تأريخه لهذا المسار لظهور الفردانية بسبب نظام العولمة وبسبب تقديم الفرد، كفاعل اجتماعي، على المجتمع، ويتعمق في شرح كيف أن النظريات الفردانية لم تستطع الغاء المجتمع.

المبحث الثاني: يأخذنا الباحث ضمنه إلى مقاربة الحداثة من منظور بعض الكتاب العرب والغربيين شارحاً كيف أعطى هؤلاء الأولوية للمجتمعي على الفردي. ويعتبر، نقلاً عن عبد المعطي، أن من غالى في تقديم الأبحاث الأمبيريقية على حساب السوسيولوجيا الكلاسيكية قد تسبب بأزمة السوسيولوجيا، لأنه اهتم بالأساليب البحثية دون اهتمامه ببلوره المواضيع علمياً، فأنتج سوسيولوجيا مجزأة مبنية على أكوام من البيانات والمؤشرات التي تستخدم لتبرير الواقع والنظام القائم.

المبحث الثالث: يمكن اعتباره زبدة المبحثين السابقين، يؤكد خليل فيه أن لعلم الاجتماع مواضيعه، كما بناءه. والبناء هذا، والكلام هنا أنقله عنه حرفياً، مهم أن يكون "**في مركب نظري أو نموذج ذهني مجرد يتيح فهم التفصيلات والمعطيات المحسوسة المتداخلة والمتشابكة**". "**ويعتبر خليل أن بلادنا العربية بحاجة إلى التعرف على معاني علم الاجتماع الكبرى وإعادة انتاجها من داخل حقلنا المجتمعي والتاريخي**".

3. الفصل الثاني ومباحثه الثلاث:

المبحث الأول: يعرف ضمنه الباحث بالمجتمع الشبكي الذي يضعه ضمن خانة الإنتاج الرأسمالي الفج، مستنداً في هذا التوصيف على تلخيص ما جاء في الفصل الأول من كتاب "**دارن بارني**" "المجتمع الشبكي". مبرراً اعتماده على هذا الكتاب برغبته بنقل:" **عقلنة الانجذاب إلى المفهوم الجديد، وخفض منسوب الدهشة الفكرية منه**".

المبحث الثاني: إن الاهتمام بالمجتمع الشبكي يفترض حكماً على الباحث تعريف السوسيولوجيا من خلال التقانة التي هي منتج غربي. أما رؤوس المواضيع التي تناولها ضمن هذا المبحث فتطال خصائص هذا المجتمع وكيف تمكن من توفير أوضاع جديدة للحياة البشرية؛ كما للاقتصاد، للسياسة،

للهوية، في عالم معولم، طابعه ثقافة استهلاكية منبعثة من إمبراطوريات الاعلام مع هيمنة ثقافية استعمارية أميركية.

المبحث الثالث: يبرز من خلاله جدل السوسيولوجيا المعاصرة في مواضيع عصرية متعددة في الغرب. أما في واقعنا العربي فإن ثنائية الصراع بين ما هو تقليدي وحديث يحد من تأثير المجتمع الشبكي ببعده التقني. وكخلاصة لهذا المبحث فإن خليل يناقش جملة من النقاط التي جرى عرضها بالمبحثين السابقين.

وبكلمة أخيرة حول كتاب "مباحث سوسيولوجية: ديالكتيك المنهج والممارسة"، سأختار لخليل نفسه الجملة الآتية: إن " **العلم يحتاج دائماً إلى النقد لكي يعيد انتاج المعارف التي تأتي إلينا من الغرب.... عملاً بالقول المأثور "إن النقد ليس شغفاً في الرأس بل هو رأس الشغف بالذات".**

إن اختياري لهذه الجملة أردتها لأقول من خلالها بأن حركية العلم والمعرفة المقرونة بالنقد هي التي تساهم في تطوير العقل وفي جعله قادراً على رؤية الواقع واختلافات تطوراته الزمانية والمكانية سواء في المجتمعات الواقعية أو الشبكية، فهي التي تعد الأقدر على رصد سيرورة علم الاجتماع وتطوراتها كي يتمكن من أداء الوظيفة التي أنتجته.

حمل نفسه ورحل

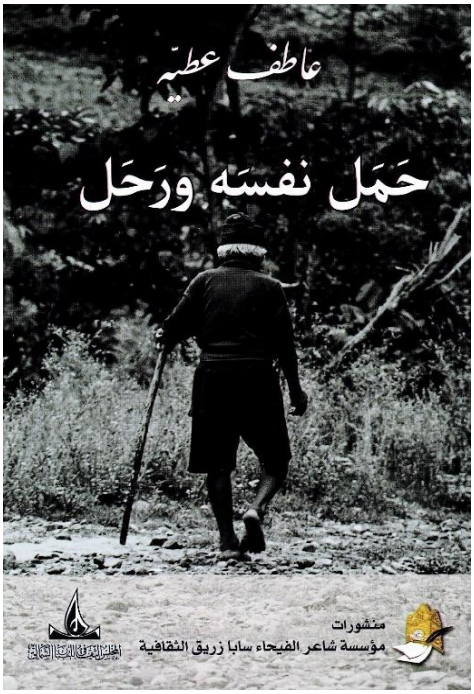

تأليف: عاطف عطيه

تقديم: شوقي عطيه

سنة النشر: 2022

الناشر: منشورات مؤسسة شاعر الفيحاء سابا زريق الثقافية

"... خذ هذا القول وضعه حلقة في أذنك. "إثبت على ما تقول... وإذا بان أنك أخطأت... اعتذر ولا تخف"... أما القول الثاني الذي يمكن أن يفيدك أكثر... "لا تهاجر... حتى لو أكلتَ تراب الأرض"

عاطف عطيه (حمل نفسه ورحل)

اسمحوا لي في البداية أن أكون صادقاً معكم ومع نفسي وأنا في صدد تقديمي رواية "حمل نفسه ورحل" لعاطف عطيه، وأن أقول لكم أنه لن يكون عرضاً كما اعتدتم على قراءته. فأنا لا أدعي أنني ناقد أدبي، لأن حسي الأدبي محدودٌ وليس مرهفاً، يكتفي بالتمتع بروايات ذات نمط محدد وبعض القصص القصيرة، ويبتعد عن الشعر والنثر وما بينهما. طبعي واقعي وإن كان يحب الخيال العلمي، لا لشيء إلا لأنه قد يصبح واقعاً في يوم من الأيام.

يستند عرضي هذا بكل بساطة على ركيزتين، الأولى أنني عايشت ولادة الرواية، فأصبحت من إخوتي الثلاثين ونيف، لأن كل كتاب يكتبه عاطف عطيه يصبح بمثابة إبن أو إبنة له بالإضافة لنا نحن الثلاثة. ثلاثون ونيفاً من ورقٍ وحبرٍ وثلاثةٌ من لحمٍ ودمٍ. أما الركيزة الثانية فهي أن الرواية تمسني بالمباشر، أنا المتحدر من بطلها.

رواية هي، لكنها بنكهة السيرة وطعمة السوسيولوجيا. لا تقع في سوسيولوجيا السيرة لأن البعض من أحداثها معزز (Augmented) بما يخدم السياق الدرامي أو الهدف السوسيولوجي للمؤلف. لم يعهد عاطف عطيه كتابة الأدب، وإن تذوقه بنهم، ومكتبته شاهدة على ذلك. مكتبةٌ كانت ملجأي في زمن انقطاع الكهرباء والملل، هذا قبل أن أبلغ ربع ما أنا عليه اليوم من عمر. فنحن، لمن خانته الذاكرة، أو لم يكن قد ولد بعد، عشنا أزمةً كالتي نعيشها اليوم منذ فترة ليست بطويلة من الزمن.

نشأت فكرة الرواية هذه من ظروف حجر قاهر وأزمة خانقة ألمت بكل الوطن. وجد الكاتب نفسه ملازماً مكتبه ومنزله. ملازمة طوعية منه وقمعية منا، خوفاً على صحته من جائحة فتكت بالعالم. لا بد أنه تأمل في نفسه وفي ما يدور حوله معمقاً، فاختلطت صور الماضي بالحاضر. مزج بين وجه والده وضحكة حفيده فخرج بثلاثة أعمال أدبية. نشر منها ما نحن في صدده هنا ولا يزال اثنان ينتظران الفرج، واحد منهما سيرته الذاتية والثاني كتاب خواطر وعبر.

تقع الرواية في مئتين وثلاثين صفحة من الحجم المتوسط الصغير، وهي صادرة عن "منشورات مؤسسة شاعر الفيحاء سابا زريق" عام 2022. ولظروف الحجر المتقطع والأزمة المستمرة لم يتسن لها أن تنتشر إلا بمحدودية، وبالإهداء المباشر للأصدقاء والأقارب، بالإضافة إلى توقيع متواضع يتيم جرى في معرض الرابطة الثقافية للكتاب في طرابلس.

***

قرأت الرواية في فصلها الأول، قبل أن يكمل الكاتب خوض غمار ما هو مجهول بالنسبة له. أرسلها وقال لي بأسلوبه المعتاد: *"شوقي بابا، بعتلك شي عالمايل، شوفه وقلي رأيك"*. صدمت لما أقرأ، فعاطف عطيه ليس بأديب، وهو لا يدعي ذلك. إلا أن ما قرأت استحوذ عليّ من السطر الأول: "إنه جمال.. جمال الأبرص، هكذا كان إسمه، أو هكذا كانوا يسمّونه، للون وجهه، وشقار شعره". هي ليست مقالة أو بحثاً أو فصلاً من كتاب في الثقافة أو السياسة. تبدو كرواية! وهذا "الجمال" يذكرني

بأحدهم. ما أن انتهيت من الصفحة الأولى حتى عرفت أن هذا الجمال ليس جمالاً بل هو جدي لوالدي. غيّر عاطف عطيه حرفاً من إسم والده، واستعمل مرادفات لأسماء عمته وجدته ولاحقاً إخوته وأقربائه وأبقى على أسماء الشخصيات التاريخية على حالها. ما كنت أعلم لماذا بدل عاطف عطيه في أسماء الشخصيات إلا عندما وصلت إلى القسم الذي يسافر فيه جمال إلى البرازيل، عندها أدركت مقصده: جدي لم يسافر إلى البرازيل، فما قام به عاطف عطيه في روايته هو مزج الواقع بالمتخيل، ولاحقاً بالمعزز، لهدفين: الأول هو إضفاء حبكة درامية على الرواية من خلال ما عاشه جمال، والثاني هو استخدام جمال لنشر أفكاره الاجتماعية التي تنضح من كل كتبه السابقة.

في الأنثروبولوجيا نتعرف مع جمال، وهو الذي عانى الأمرّين في نشأته شبه–يتيم الأب، على ملامح القرية اللبنانية (التي كانت عند ولادته عثمانية) وشظف الحياة وقسوتها. نكتشف ارتباط الفلاح الوثيق بأرضه، وكيف أن حياته تفقد المعنى إن لم يكن لديه أرضٌ موكلة له، فالأراضي في تلك الأيام لم تكن للفلاحين بل للأغوات، وما الفلاح إلا مرابع فيها. نلاحظ كيف أن الأسرة الفاقدة للرجل تصبح تحت وصاية الأقرباء، يُنَصِّبون أنفسهم أوصياء عليها، ولا قول للمرأة في شيء، وهي وإن تجرأت على الكلام أو اتخاذ الموقف تعاقب وأسرتها بأقسى أنواع النبذ الاجتماعي والاقتصادي. هذه هي سياسات القرى وطرق ممارسة السلطة فيها، تحكمها القرابة المتفصلة على العائلية–العشائرية. نكتشف كيف أن العلاقات، التي صاغها جمال مع محيطه المختلف دينياً عن قريته، ساعدته في أن ينشأ بعيداً عن الانغلاق والتعصب لا لطائفة ولا لدين. لا بل عَوَّضَ جمال عن عدم وجود إخوة ذكور له "بمخاواة" عدد من الأصدقاء من مختلف المناطق المحيطة بقريته حتى أن أولاده كانوا يقبلون أيادي "أعمامهم" من القرى المجاورة ذات الانتماء الديني المختلف، ويدعونهم بلقب "عمي"، ويعتبرون أن أبناء "إخوة أبيهم" هم أولاد أعمامهم. نرى كيف أثَّرت ظروف جمال في تنشئته، معطوفة على حنان أمٍ أرادت أن تعوض له كل ما فقده، فكان من ضمن القلة القليلة التي تعلمت القراءة والكتابة فأصبح معلم القرية وطبيبها وحلاقها العربي، ولكنه لم يسع يوماً إلى عمل جسدي مضنٍ، فلا أصبح فلاحاً ولا وَرِثَ منه أرضاً أيٌ من أبنائه ليصبحوا فلاحين. مارس السلطة المطلقة في حياته على أسرته التي نادراً ما كان يظهر منه لها شذراتٍ من حنان، إلا أنها ظهرت. لم يكن كرهه للسفر محض صدفة، وهو سافر مرتين في الرواية ومرة في الحقيقة. فالسفر سلخ عنه والده، وعرّضه لظلم الأقرباء. إلا أن جمال لم يكن متقوقعاً على ذاته، لا بل على العكس من ذلك، كان محباً لحريته حتى الثمالة،

وزاوج بين الحرية والصيد إلى أن احترفه. فالصيد بالنسبة له هو الحرية، والخروج إلى الفضاء الرحب الواسع. أما السفر، كما خبِرَه، فكان سجناً لا يمكن إلا لنفسه أن يخرجه منه. وبالفعل ما أن عاد إلى الوطن، بعد زيارته أستراليا، حتى مزق جواز السفر رافضاً المغادرة، لاعناً الغربة وسجنها. موقف لا بد أن عاطف عطيه تأثر به، فوَرَّثه لأبنائه غارزاً فيهم فكرة "أن الوطن ليس فندقاً نتركه حين تنقطع عنه المياه".

المزاوجة بين الخيال والواقع التقت بالمعزز حين تحاور جمال مع لطف الله خلاط، وإن بطريقة غير مباشرة، من خلال ما دار بين جمال وقريبه "وهيب". هنا أدخل عاطف عطيه في روايته، وبفصل فكري ممزوج بالأدبي، كل ما في فكره وعقيدته من مبادئ وقيم آمن بها ونقلها لنا. فأفرد صفحات لحوارات "دارت" بين الرجلين وأثرت على البنية الفكرية لجمال. عرضت هذه الصفحات للعلمانية وعلاقة رجال الدين بالدولة والسلطة، وضرورة كف يدهم عنهما، ووصل الحوار إلى أهمية فصل الدين عن الدولة كمدخل أساسي لأي تطور وتقدم مدني. حوارات معمقة في العلمانية والحرية والتمسك بالوطن، نستشفها من جمال، تعبر عن الكاتب ورؤيته للدنيا.

***

إلا أن جمال بجبروته وقوته، وهو الذي كان يقطع المسافات بين البلدات والمدن سيراً على الأقدام ليزور أولاده، فيجلس عندهم دقائق معدودة ويغادر بعدها إلى مشاغله الأخرى، قَعد. أصيب بفالج شل نصفه ولسانه، أشهر قليلة هي التي تَحَمَّل فيها جمال سجن الجسد، عزة نفسه لم تسمح له بالقعود أكثر من ذلك. هنا، نجد أنفسنا كأننا في رواية أخرى رجع فيها جمال، بطل الرواية، إلى شخصه الحقيقي: والد الراوي. تجسد هذا التحول بقول عاطف عطيه أنه "اكتشف علاقة جديدة مع أبيه.. لم يعرفها سابقاً" بدأت "بشَدَّة" من جمال على يد الكاتب عندما عرف أنه حصل على شهادة الدكتوراه بتفوق. لا بل أن الدموع انهمرت على وجهه، وهو مشهد لم يألفه عند جمال من قبل. هكذا، ومن دون انذار مسبق، انصبت كل عواطف المؤلف ومشاعره في الصفحات الأخيرة من الرواية.

قد يستغرب القارئ هنا ما السبب في هذا التغيير السردي. أما أنا فلا. وهنا أستعين بميزة أنني عايشت ما أقرأه، وفهمته بعد عقود من الزمن. وأسمح لنفسي أن أسأل المؤلف مازحاً–جاداً، أترى

كان ليسامح نفسه لو لم يحضر مناقشتي وهو ما لم يكن سيفعله لانشغاله بشؤون الإدارة لولا أنني تجنبته لأيام ثلاثة في المنزل؟

هكذا نحن، هكذا تنشئتنا. تمنعنا ذكورية جندرية مفرطة من التعبير عن أنفسنا أمام من نحب. جمال لم يعبر عما يختلج صدره من مشاعر لأبنائه إلا متأخراً. إبنه أدرك الموضوع باكراً وصرح أكثر من مرة أن "لا شيء يعود ذا أهمية بعد الستين إلا عائلتك". وبالفعل بدأت عاطفة "العاطف" تتدفق علينا بشكل لم نعهده من قبل حالما قارب هذا العمر وبعد أن تخطاه. إلا أن تجربة أن يصبح إبنه أباً قد فتحت سد المشاعر على مصراعيه لطفل يحمل إسمه: عاطف. أما أنا، فمحظوظ أني من جيل ثالث لبيت كل أبنائه يحملون أسماء تدل على ما يختلج في صدري الآن مع نهاية هذا الكلام.